تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

تأليف الشيخ

محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني

تحقيق

الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى

الجزء السادس

بسم الله الرحمن الرحيم

تعليق الفرائد على
تسهيل الفوائد

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الدماميني، محمد بن أبي بكر

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد./ محمد بن أبي بكر الدماميني؛ محمد بن عبدالرحمن المفدى.- الرياض ، ١٤٢٥هـ

٨ مج.

ردمك: ٢ - ٨٩٣ - ٤٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

١ - ٨٩٩ - ٤٤ - ٩٩٦٠ (ج ٦)

١- اللغة العربية - النحو أ- المفدى، محمد بن عبدالرحمن (محقق)

ب- العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٥/٢٣٩٤

رقم الإيداع: ١٤٢٥/٢٣٩٤

ردمك: ٢ - ٨٩٣ - ٤٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

١ - ٨٩٩ - ٤٤ - ٩٩٦٠ (ج ٦)

الطبعة الثالثة

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

المحتويات

٢٧ ـ « باب المســتثنى»

«وهـو المخرج» جنس يشمل المستثنى نحو: قام القوم إلا زيداً، وغيره نحو: ما جاءني القوم لكن زيد جاءني، ونحو: قام القوم ولم يقم زيد. كذا قيل، وستعـرف ما عليه **«تحقيقاً أو تقديراً»** تقسيم للجنس ـ وهو المخرج ـ [لإرادة[1]] بيان دخول المتصل / نحو: جاءني[2] أخوتك إلا زيداً، فإنه مخرج ٢١٧ تحقيقاً، والمنقطع نحو: ما لزيد علم بقيام عمرو إلا ظناً يظنه[3]، فإن هذا ليس بمخرج تحقيقاً، ضرورة أن الإخراج يعتمد الدخول أولاً، والظن لم يدخل في العلم، فكيف يخرج منه[4]!! وإنما هو مخرج تقديراً، أي: قدر إخراجه من حيث هو مقدر الدخول في العلم، لما كان[5] مستحضراً بذكره؛ لقيامه مقامه في كثير من المواضع.

قال ابن السراج[6]: إذا كان الاستثناء منقطعاً فلابد أن يكون الكلام الذي قبل الأول على الاستثناء[7]. فتأمل، فإنه يدق.

قال الشـارح[8]: ولـذلك يحسن استثناء الظن بعد ذكر العلم، ولا يحسن

---

(١) مابين المعقوفتين ساقط من، د.

(٢) جا، ز، ظ.

(٣) تطنه، د.

(٤) عنه، ز.

(٥) كان هو، د.

(٦) أبو بكر محمد بن السريّ.

(٧) المستثنى، د.

(٨) ابن قاســم.

استثناء الأكل ونحوه[١]. «من مذكور أو متروك» تقسيم آخر للمخرج يريد به بيان انقسامه إلى تام و [إلى[٢]] مفرغ:

فالأول ـ كقولك: قام القوم إلا زيداً، فالمستثنى منه [هو القوم، وقد ذكر.

والثاني كقولك: ما ضربت إلا زيداً[٣]، فالمستثنى منه[٢]] هو (أحد) الذي هو مفعول (ضربت)، وليس بمذكور، والتقدير: ما ضربت أحداً إلا زيداً «بإلا» متعلق بـ (المخرج).

قال الشارح[٤]: واحترز بذلك من (إلا) التي بمعنى (غير) نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٥]، والتي بمعنى الواو على رأي الأخفش، وجعل من ذلك: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ[٦] إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ[٧]﴾ والتي بمعنى (إن لم) نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾[٨]، والزائدة على مذهب ابن جني والأصمعي في قوله[٩]:

حراجيج ما تنفك[١٠] إلا مناخة[١١] . . . .

إلى[١٢] هنا[١٣] كلامه.

(١) ونحو، د.   (٢) مابين المعقوفتين ساقط من، د.

(٣) زيد، ظ.

(٤) ابن قاسم.

(٥) ﴿. . . فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ٢٢ الأنبياء ٢١.

(٦) مجبة، ظ.

(٧) ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ . . . فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ ١٥٠ البقرة ٢.

(٨) ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ ٧٣ الانفال ٨.

(٩) هو ذو الرمة غيلان بن عقبة. (١٠) تتعك، د، تنقل، ظ.

(١١) أهملت الخاء في، ظ، وعجزه:

. . . . على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا

وقد مر الحديث عنه في ٣: ٢١٢.

(١٢) أعجمت الياء في، ز، وهو دأبه، لذلك لا ننبه عليه إلا نادراً.

(١٣) هاهنا، د.

قلت: لا أدري ما هذا الاحتراز، ولا كيف وجهه!! نعم قد يتوهم أنه احترز[١] بـ (إلا) عن[٢] غيرها من المخرجات، نحو: قام القوم ولم يقم زيد، ونحو[٣]: اقتلوا المشركين، ولا تقتلوا أهل الذمة، فإن كلاً من زيد - في المثال الأول - وأهل الذمة - في المثال الثاني - أخرج بغير (إلا)، فيكون مثل ذلك خارجاً عن[٤] التعريف.

على أن التحقيق[٥] أن يقال: إن قولهم - في حد المستثنى - بإلا أو إحدى[٦] أخواتها، إنما ذكر لبيان الأدوات الموضوعة للإخراج، لا للاحتراز عن شيء، وما يتوهم من أنه للاحتراز عن مثل ما تقدم[٥] باطل؛ لما[٧] قاله[٨] ابن الحاجب في شرح المفصل من أن هذا ليس بإخراج، وإنما هو تبيين لمراد المتكلم باللفظ الأول، وعلى هذا فلا يكون (المخرج) جنساً، وإنما الجنس موضوعه المقدر، أي اللفظ، والمخرج فصل [يخرج[٩]] ما عدا المستثنى، وهذا[١٠] ما كنا وعدناك بمعرفته قبل. **«أو ما بمعناه»** أي: بمعنى (إلا) من الأدوات التي تذكر في هذا الباب. **«بشرط الفائدة»** هذا حكم، وليس من الحد، فكان[١١] حقه أن يقول: وشرطه حصول الفائدة. فلا يجوز: [له[١٢]] عندي مال إلا درهماً، وكذا دراهم

---

(١) احتراز، ظ.
(٢) من، د
(٣) نحو، د.
(٤) من، ز، ظ.
(٥) أهملت التاء في، د.
(٦) عطفت بالواو في، د، وأعجمت الياء في، ز.
(٧) كما، ز.
(٨) قال، ز، ظ.
(٩) سقطت من، ز، ظ.
(١٠) هذا، د.
(١١) كان، ز.
(١٢) سقطت من، ظ.

إلا درهماً؛ لأن ذلك لا فائدة فيه. فإن قلت: مال[١] إلا شيئاً. فأبعد[٢] من جهتي[٣] المستثنى والمستثنى منه جميعاً.

وقولهم: (الاستثناء معيار العموم) سهو، والصواب: (معيار الشمول) بدليل: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[٤].

والحاصل أن الاستثناء يعتمد [معرفة[٥]] أن المستثنى دخل، وهو معنى [قولهم[٥]]: إخراج ما لولا الاستثناء لدخل، وليس كذلك قولك: عندي رجال إلا زيداً، بل لولا الاستثناء لجاز دخوله، وأما: رجال إلا رجلا[٦] فأبعد عن الفائدة، لأن رجالاً يصدق على الثلاثة فما فوقها إلى مالا يتناهى، وهذا الذي أخرجته ليس بمعروف، ولا اللفظ شامل له - ولابد[٧] - لو لم يستثن[٨]؛ إذ لا كمية للجمع معينة[٩]، ولا هو عام[١٠]، فما وجه إخراج مالم يتحقق دخوله، ومالا يستفاد بإخراجه شيء!!.

وأنت خبير بأن[١١] قول المصنف: (من مذكور أو متروك) يقتضي أن المخرج منه هو [الاسم[٥]] الشامل، وهذا هو المشهور في التصانيف، وهو قول الكسائي، فإذن معنى: قام القوم إلا زيداً، الإخبار بالقيام عن القوم الذين أخرج منهم زيد، [وزيد[١٢]] مسكوت عنه، لم يحكم عليه بقيام ولا بنفيه،

---

(١) مالي، د، مع إعجام الياء، والصواب ما أثبته.

(٢) ما بعد، د.

(٣) جهة، د، ز.

(٤) ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ .. فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾ ١٤ العنكبوت ٢٩.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) رجل، ز، ظ.

(٧) ولانه، ز، ظ.

(٨) أهملت النون في، د.

(٩) مغنية، ز، ظ.

(١٠) علم، ز.

(١١) بان بان، د.

(١٢) سقطت من، ظ.

فيحتمل في الواقع أنه قام وأنه لم يقم، وذهب الفراء إلى أن زيداً ليس مخرجاً من القوم، وإنما حكمه مخرج من حكمهم، وذهب سيبويه وجمهورالبصريين إلى أن الأداة ـ أخرجت الاسم الثاني من الأول، وحكمه [من حكمه(١)] هذا في المتصل.

قلت: وعلى قول الفراء يتأتى قولهم: (الاستثناء من الإثبات نفْي وبالعكس)، كما يتأتى(٢) على مذهب سيبويه والجمهور أيضاً / غير[أن(٣)] ابن الحاجب(٤) ـ رحمه الله [تعالى(٣)]، وهو من القائلين بأن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي، لما(٥) ذكر الإشكال(٦) الذي [قد(١)] يسبق(٧) إلى الفهم في الاستثناء المتصل، وهو أن فيه تناقضاً من جهة(٨) [أن(٧)] في قولك: لزيد عليّ عشرة إلا ثلاثـة. إثباتاً للثلاثة في ضمن العشرة، ونفياً لها صريحاً ـ [قدر(٣)] كيفية(٩) الاستثناء على وجه لا يرد [عليه(١)] ذلك فقال: ٣١٨

المراد بعشرة معناها، أي: عشرة أفراد، فيتناول(١٠) السبعة والثلاثة معاً، ثم أخرج منها ثلاثة حتى(١١) بقيت سبعة، ثم أسند الحكم إلى العشرة المخرج منها الثلاثة، فلم(١٢) يقع الإسناد [إلا(١)] إلى السبعة(١٣)، وصار المعنى: العشرة التي أخرجت منها(١٤) الثلاثة [له عليّ(١٥)] فلا تناقض

---

(١) سقطت من، د.
(٢) سيأتي، د، بإعجام الياء الثانية.
(٣) سقطت من، ز، ظ.
(٤) عثمان بن عمر.
(٥) بما، د.
(٦) الاستشكال، ز، ظ، لكن الثاني أهمل الشين.
(٧) سبق، د.
(٨) حيث، د.
(٩) وكيفية، ز، ظ.
(١٠) فتناول، ز، ظ.
(١١) سبعة حين، د.
(١٢) لم، د.
(١٣) سبعة، د، ز، وآثرت التصريف لأن الأعداد هنا معرفة.
(١٤) منه، د.
(١٥) سقطت من، ز، ظ، وهذا خبر (العشرة).

وقبله كثير من المحققين، وهو كما تراه يقتضي أن الإخراج من الاسم الشامل، لا من الحكم، وهو عين[١] مذهب الكسائي، فأنى يثبت له مع ذلك أن الاستثناء من الإثبات نفي، أو بالعكس!! فتأمله.

«**فإن كان**» المستثنى «**بعض المستثنى منه حقيقة**» مثل: له عليّ عشرة إلا ثلاثة «**فمتصل، وإلا**» يكن المستثنى بعض المستثنى حقيقة «**فمنقطع**» وقد فهم بما ذكر أن له حظاً من البعضية مجازاً؛ وذلك لأنه لا يكون إلا بما يستحضر بوجه مّا عند ذكر المستثنى منه، أو ذكر ما ينسب إليه، فإن لم يتناوله بوجه من الوجوه لم يصح استعماله: لعدم الفائدة نحو: صهلت الخيل إلا البعير، ورغنت[٢] الإبل إلا الفرس، ولو قيل: صوتت[٣] الخيل إلا البعير لجاز[٤]، لأن التصويت يستحضر بذكره الخيل وغيرها من المصوّتات، فكان ذلك في تقدير[٥] الداخل فيما قبله[٦]، وان لم يكن داخلا حقيقة. «**مقدر الوقوع بعد (لكن) عند البصريين**» وهو تقدير معنىً، وإنما قدروا (لكن)؛ لأن الذي بعدها ليس بمستثنى حقيقة، وإنما ذكر [على[٧]] سبيل الاستدراك، لا الاستثناء، «**وبعد (سوى) عند الكوفيين**» ولم أر من ذكر وجهه.

ثم اعلم أن المستثنى المنقطع قد يكون مفرداً، كما تقدم، وقد يكون جملة نحو: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ[٨]، إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ [ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ[٩]] [١٠]﴾.

---

(١) غير، د، وهو تصحيف.
(٢) رعت، ز، ظ، والصواب ما أثبته.
(٣) صوت، د.
(٤) جاز، د.
(٥) أهملت التاء في، د.
(٦) أهملت الباء في، د.
(٧) سقطت من، ز.
(٨) بمسيطر، ز، ظ، وبالصاد قرأ الجمهور، وقرأ غيرهم بالسين. انظر ذلك في البحر ٨: ٤٦٤، والنشر ٢: ٣٧٨ ـ ٣٧٩.
(٩) أثبتها ناسخ (د) ثم شطبت.
(١٠) الآيات ٢٢ ـ ٢٤ الغاشية ٥٨.

قال[١] ابن خروف[٢]: (من) مبتدأ و (يعذبه الله) الخبر، والجملة [في[٣]] موضع نصب على الاستثناء المنقطع.

قلت: وأهمل الأكثرون هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب، وينبغي أن تعدّ[٤] على هذا.

«وله» أي: للمستثنى **«بعد إلا»** لا بعد غيرها من أدوات الاستثناء. **«من الإعراب»** على اختلاف أنواعه. **«إن ترك المستثنى منه»** وهو الذي كان العامل يتسلط[٥] عليه[٦] نحو: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا عمراً. **«وفرّغ العامل له»** أي: للمستثنى بأن لا يشتغل بالعمل في غيره، كما مثلنا، واحترز بذلك مما إذا ترك المستثنى منه ولم يفرغ[٧] العامل لما بعد (إلا)، نحو: ما قام زيد إلا عمراً [تريد ولا غيره إلا عمراً[٨]]. **«ماله»** أي: ما للمستثنى **«مع عدمها»** أي: عدم (إلا)، يعني أنه يثبت للمستثنى في حالة التفريغ[٩] ما كان ثابتاً له لو لم يكن مستثنىً، فيعرب - حينئذٍ - على حسب ما يقتضيه ذلك العامل[١٠] من رفع ونصب وجر.

واستجاد[١١] بعضهم قوله في الألفية[١٢]:

وإن يفرغ[١٣] سابق [إلا[١٤]] ....

---

(١) وقال، ظ.

(٢) خاروف، ز.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) يعد، د، ز، ظ، والتأنيث واجب لأن الفاعل المؤنث ضمير مستتر.

(٥) تتسلط، ز.

(٦) عليه عند، ظ، ولا معنى لها.

(٧) يفرع، ظ.

(٨) ساقط من، د.

(٩) التفريغ، ز.

(١٠) الفاعل، د.

(١١) أهملت الجيم في، د.

(١٢) ص ٢٢.

(١٣) تفرغ، ز.

(١٤) سقطت من، د، وتمام البيت:

.... لما بعد يكن كما لو إلا عدما

على قوله هنا: (وفرغ[١] العامل)؛ لأن المفرغ[٢] قد لا يكون عاملا نحو: ما في الدار إلا زيد.

ثم التفريغ[٣] لا يكون في المصدر المؤكد؛ لعدم الفائدة - ونحو: ﴿إِن نَّظُنُّ[٤] إِلَّا ظَنًّا﴾[٥] [محمول على أنه مصدر نوعيّ، أي: إلا ظناً[٦]] ضعيفاً، وقد سبق[٧] فيه كلام.

ويكون[٨] فيما عدا ذلك من جميع المعمولات كالخبر[٩]، نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ[١٠]﴾ ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾[١١]. ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ[١٢]﴾، والفاعل نحو: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ[١٣]﴾ ﴿لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ[١٤]﴾ ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا

---

(١) وفرع، ز.
(٢) أهملت الفاء والغين في، ز.
(٣) أهملت التاء والغين في، د.
(٤) نظن، ز.
(٥) ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ . . . وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ ٣٢ الجاثية ٤٥.
(٦) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٧) سبق، ز، ظ.
(٨) متعلق بقوله: (لا يكون في المصدر المؤكد).
(٩) كالمخبر، د.
(١٠) ﴿. . . سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ . . .﴾ ٢٣ النجم ٥٣.
(١١) ﴿. . . . . قَالُوٓا۟ . . . . . تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ ١٠ إبراهيم ١٤.
(١٢) ﴿. . . . قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِي۟ن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ ١٤٤ آل عمران ٣.
(١٣) ﴿. . . كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ . . . . وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ﴾ ٣١ المدثر ٧٤.
(١٤) ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ . . . جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ ٩ إبراهيم ١٤.

هُوَ[١] ﴾، والنائب عن الفاعل نحو: ﴿ هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ[٢] ﴾، والمفعول به نحو: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا[٣] ﴾، أي ذا[٤] وسعها، والحال نحو: ﴿ مَا نُنَزِّلُ[٥] الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ[٦] ﴾، ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ[٧] ﴾، أي [إلا[٨]] ملتبساً بأن يشاء[٩] الله، أي: بمشيئة الله. ﴿ وَلَا[١٠] يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ[١١] ﴾ ﴿ وَمَا تَسْقُطُ[١٢] مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا[١٣] ﴾ (لا تبيعوا الذهب [بالذهب[١٤]] إلا يداً بيد[١٥])، أي: [إلا[١٦]] متقابضين، وفي حديث آخر: (إلا هاء وهاء[١٥]) [أي: إلا قائلين هاء وهاء[٨]]، والمفعول فيه

---

(١) ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي . . . . ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً . . . . ﴾ ١٨٧ الأعراف ٧.

(٢) ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً . . . . ﴾ ٤٧ الأنعام ٦.

(٣) ﴿ . . . . . لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ . . . ﴾ ٢٨٦ البقرة ٢.

(٤) إذا، د. (٥) تنزلد ظ.

(٦) ﴿ . . . . . وَمَا كَانُوا إِذًا مُنْظَرِينَ ﴾ ٨ الحجر ١٥.

(٧) ﴿ . . . وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰ أَنْ يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا ﴾ ٢٣ - ٢٤ الكهف ١٨.

(٨) ساقط من، د.

(٩) شاء، ز. (١٠) سقطت الواو من، د.

(١١) ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ . . . ﴾ ٥٤ التوبة ٩.

(١٢) يسقط، ز.

(١٣) ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ . . . وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ ٥٩ الأنعام ٦.

(١٤) سقطت من، د، ظ.

(١٥) لم أجده بهذا اللفظ وهو مروي بألفاظ مختلفة عن عمر بن الخطاب وأبي سعيد الخدري وأبي بكر - رضي الله عنهم - ولم يجتمع ما عندنا في لفظ واحد منهم. البخاري ٣: ٦٠، ٦٥، مسلم ٣: ح ١٥٨٤، ١٥٨٦ (عام) ٧٦، ٨٠ (خاص)، أبو داود ٥: ٢٠، الموطأ ٢: ١٣٥ - ١٣٨، النسائي ٧: ٢٧٣، ٢٧٧، ٢٨٨، الترمذي ٤: ح ١٢٥٩، ١٢٦١، ابن ماجة، ٢: ح ٢٢٥٣، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، والشاهد متحقق في كثير من الروايات.

٢١٩ نحو: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً / أَوْ ضُحَىٰهَا﴾[(١)]، والمفعول له [نحو[(٢)]] ﴿وَمَا تُنفِقُونَ[(٣)] إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾[(٤)] وهكذا بقية المعمولات.

قال الشارح[(٥)]: واعلم أن مِنَ العرب مَنْ يشغل العامل في التفريغ[(٦)] بمحذوف، وينصب ما بعد (إلا) على الاستثناء، نحو: ماضربت إلا زيداً، وما مررت إلا زيداً، فزيداً في المثالين منصوب على الاستثناء، ومعمول الفعل محذوف، ومنه [قوله[(٧)]]:

ولم[(٨)] ينج[(٩)] إلا جفن سيف ومئزرا[(١٠)]

---

(١) ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا ....﴾ ٤٦ النازعات ٧٩.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) ينفقون، د، ظ.

(٤) ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ .... وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ ٢٧٢ البقرة ٠٢

(٥) ابن قاسم.

(٦) التفريع، د.

(٧) سقطت من، د، والقائل: حذيفة بن أنس بن واقعة الهذلي، من بني عمرو بن الحارث الهذليين. وقال الجوهري: أبو خراش الهذلي. وهو واهم.

(٨) سقطت الواو من، د.

(٩) يبح، د.

(١٠) أهملت الزاي في، د، وصدره:

نجا سالم والنفس منه بشدقه ....

من قصيدة قالها في يوم بين عمرو بن الحارث وبني عبد بن عدي بن الديل، وكان جندب قتل قيساً وسالماً ابني عامر الكنانيين، وقتل سالم جندباً اختلفا ضربتين، وردَّ في هذه القصيدة على البريق بن عياض اللحياني مطلعها:

ألا أبلغا جل السواري وجابرا وأبلغ بني ذي السهم عني ويعمرا

وقولا لهم مِني مقالة شاعر ألـمّ بقول لم يحاول ليفخرا

لعلكم لمّا قُتلتم ذكرتم ولن تتركوا أن تقتلوا من تعمرا

وقبل الشاهد:

هم ضربوا سعد بن ليث وجُندبا وكلبا غداة الجِزْع ضربا مذكّرا =

أي: ولم ينج بشيء[١] إلا جفن[٢] سيف. ومن ذلك قوله[٣]:

هل هو إلا الــذئب[٤] لا قى[٥] ذئبـا[٦]

روي برفع الذئب على التفريغ، وبنصبه على تقدير الخبر، أي: هل هو شيء إلا الذئب، وهذا إنما يكون فيما يمكن[٧] حذفه، فلو قلت: ماقام إلا زيد[٨] لم يجز النصب، لأن الفاعل لا يحذف، وأجاز فيه الكسائي النصب [على الاستثناء[٩]]، وحذف الفاعل على مذهبه[١٠].

قلت: إن كان الفعل من قوله (ولم[١١] ينج إلا جفن سيف) مضارع نجا،

= وبعده:

وطاب عن اللعّاب نفسا وربّه وغادر قيساً في المكرّ وعفزرا

يروى: (ملم بقول. . . . . .) (ولن تفعلوا أن تتركوا . . . .) (ولم يُنْج. . . . . . .) السواري: بنو سارية، من بني عبد بن بكرٍ بن كنانة. يعمر: قبيلة من بني نفاثة بن كنانة. ألم به: جاء به صادقاً. يحاول: يطلب. تعمر: انتسب إلى بني عمرو بن الحارث، أو جاء إلى البيت معتمرا. كلباً: يعني كلب بن عوف: قوم أشداء في بني ليث. والنفس بشدقه: كادت تخرج. جفن السيف: غمده، منصوب بنزع الخافض، أي: بجفن، وعلى رواية (يُنْجِ) يكون مفعولاً به، ولا شاهد على هذين. مئزراً: إزاراً. اللّعّاب، عفزر: فرسان. الجزع: مثنى الوادي. الهذليون ٣: ١٨ ـ ٢٢، السكري ٢: ٥٥٤ ـ ٥٥٨، ٣: ١٤٤، المخصص ١٢: ١٣١، ١٤: ٧٧، الصحاح ٢: ٩٨١ (نفس)، الميداني ٢: ١٦، المقرب ١: ١٦٧، البحر ١: ١٢٦، اللسان (نفس، جفن، نجا).

(١) الشيء، د، بشيء، ز.
(٢) جفر، ز.
(٣) لم أقف على اسمه.
(٤) أهملت الذال في، د.
(٥) لاقا، ز، ظ.
(٦) ليس في مراجعي له ذكر.
(٧) أمكن، ز، ظ.
(٨) زيدا، ز، ظ.
(٩) سقطت من، د.
(١٠) وهو جواز حذف الفاعل، وهذا قول للكوفيين، والكسائي رئيسهم، كما تعلم.
(١١) سقطت الواو من، ز، ظ.

ورد على الشارح[١] وكان حجة للكسائي[٢] ولكن لا نحرر[٣] الرواية فيه الآن.

«**ولا يفعل ذلك**» الذي ذكر من تفريغ العامل لما بعد (إلا) «**دون نهي**» نحو: ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾[٤] «**أو نفي**» نحو: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[٥].

«**صريح**» راجع للنفي والنهي، وقد عرفت مثالهما «**أو مؤول**» راجع إلى كل منهما [أيضاً[٦]] فالذي فيه نهي بالتأويل نحو: ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ ﴾[٧] فهذا شرط في [معنى[٨]] النهي، أي: لا تولوا الأدبار إلا متحرفين.

والذي فيه نفي بالتأويل [نحو[٦]]: ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ ﴾[٩] فـ (يأبى)[١٠] في معنى [النفي[١١] أي][٨] لا يريد ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾[١٢]. [أي: وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين[١٣]].

وقال ابن الحاجب: إن الاستثناء المفرغ يقع في الإيجاب بشرطين: أحدهما ـ أن يكون فضلة، لا عمدة.

---

(١) الشيء، د. (٢) سقط الجار من، د.

(٣) تحرر، د.

(٤) ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ... إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ... ﴾ ١٧١ النساء ٤.

(٥) ١٤٤ آل عمران ٣، وتمامها في ص ١٧٠٩هـ (٥)

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ﴿... أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ ١٦ الأنفال ٨.

(٨) سقطت من، د.

(٩) ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ... وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ ٣٢ التوبة ٩.

(١٠) فأبى، د، فبأبا، ز.

(١١) النهي، ظ.

(١٢) ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ... ﴾ ٤٥ البقرة ٢.

(١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، د، ظ.

والثاني ـ أن يحصل به فائدة، فلا يجوز: ضربت إلا زيداً؛ إذ من المحال أن تضرب[١] جميع الناس إلا زيداً، ويجوز: قرأت إلا يوم كذا؛ لأنه يجوز أن تقرأ[٢] في جميع الأيام [إلا في ذلك اليوم[٣]].

وقال المصنف في الشرح[٤]: إذا كان في الإيجاب معنى النفي عومل معاملته، نحو: عدمت إلا زيدا، وصمت إلا يوم الجمعة، فإنه بمعنى: لم أجد، ولم أفطر.

«وقد يحذف[٥] على رأي» قال به الفارسي **«عامل»** المستثنى منه **«المتروك»** وذلك في الاستثناء[٦] المفرغ[٧]، كما تقول[٨]: زيد لا يسري[٩] إلا نهارا[١٠] فالواقع بعد (إلا) ظرف لا يتسلط[١١] عليه الفعل المذكور قبلها؛ لعدم صلاحية العمل فيه، من حيث أن السرى لا يكون إلا في الليل، فيحتاج إلى تقدير عامل يصلح للعمل فيه، فيقدر ولا[١٢] يسير إلا نهاراً، والأصل: لا يسير[١٣] زمنا[١٤] [إلا[٣]] نهاراً، فترك الأول وفرغ[١٥] عامله الثاني، ثم حذف، وفي الموطأ في باب

(١) يضرب، ز، ظ.
(٢) يقرأ، د، ز، وما أثبته أنسب لـ (قرأت).
(٣) سقطت من، د.
(٤) على التسهليل ١١١ : أ.
(٥) تحذف، ز.
(٦) نحو الاستثنا، د.
(٧) المفرع، ز.
(٨) أهمل حرف المضارعة في، د.
(٩) يرى، د، مع إعجام الياء الثانية.
(١٠) نهار، ز.
(١١) تسلط، د.
(١٢) لا، ز، ظ.
(١٣) يصير، د، يسرى، ز، ظ، وتصرفت بها يناسب التقدير السابق.
(١٤) إلا زمنا، د.
(١٥) فرع، ز، ظ.

الطاعون: (إذا وقع بأرض وأنتم بها، فلا تخرجوا فراراً منه)[١].

قال أبو النضر[٢]: لا يخرجنّكم[٣] إلا فرار منه.

قال ابن عبد البر[٤]: قال لي جماعة من أهل [العلم[٥]] بالنحو[٦] وتصاريفه تقديره[٧]: فلا[٨] تخرجوا[٩] منها إذا لم يكن خروجكم إلّا فراراً منه.

وهذه [هي[١٠]] مسألتنا[١١] في حذف عامل المتروك، فإن ابن عبد البر صرح

---

(١) من حديث شريف يروى عن عبد الرحمن بن عوف وأسامة بن زيد ـ رضي الله عنهم ـ في قصة خروج عمر إلى الشام ورجوعه منها بعد تردده في دخولها لما سمع بوقوع الطاعون بها، وهذا لفظ البخاري عن عبد الرحمن: (إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه) وبين الألفاظ اختلاف يسير. البخاري ١: ١٤٠، ٩: ١١٣، مسلم ٤: ح ٢٢١٩ عام ٩٨، . . (خاص)، ح ٢٢١٨ (بطرق مختلفة)، مالك ٣: ٨٩ ـ ١٩١.

(٢) في جميع النسخ النصر، وما أثبته هو الصحيح وهو سالم بن أبي أمية المدني كاتب عمر بن عبيدالله التيمي ومولاه. صالح ثقة، حدث عن أنس بن مالك وعبيد بن حنين وعمير مولى ابن عباس وغيرهم، وروى عنه موسىٰ بن عقبة ومالك والليث وآخرون. توفي سنة ١٢٩هـ. سير أعلام النبلاء ٦: ٦ ـ ٧.

(٣) يخرجكم، ز، ظ.

(٤) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي (٣٦٨ ـ ٤٦٣هـ/٩٧٨ ـ ١٠٧١م) من الحفاظ المحدثين والأدباء الباحثين. ولي القضاء في لشبونة وشلترين. روى عن: أبي القاسم خلف بن القاسم وعبد الوارث بن سفيان وأبي محمد بن عبد المؤمن وغيرهم. اسمه في الديباج: يوسف بن عمر بن عبد البر. من مؤلفاته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ـ ط، جامع بيان العلم وفضله ـ ط، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف ـ ط. الوفيات ٧: ٦٦ ـ ٧٢ الديباج ٣٥٧، الشذرات ٣: ٣١٤.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) سقط الجار من، ز، ظ.

(٧) تقدير، د، مع إهمال التاء.

(٨) لا، ز، ظ.

(٩) يخرجوا، ز.

(١٠) في، ز، وهي ساقطة من، ظ.

(١١) مسألتان، د، المسيلة، ظ.

بأن (فراراً) حينئذ حال، أي[١] إلا فارين، وعلى[٢] هذا فـ (كان) المقدرة تامة، وثم[٣] أحوال [عامة[٤]] مقدرة، ولابد أن يكون فاعل (يخرجكم) في عبارة [أبي[٥]] النصر[٦] ضميراً مستتراً عائداً على الطاعون، أي: فلا يخرجكم الطاعون إذا لم يوجد خروجكم على حال من الأحوال إلا هذه الحالة.

«وإن[٧] لم يترك المستثنى منه» بل كان مذكوراً **«فللمستثنى[٨] بـ (إلا) النصب مطلقاً»** [أي[٤]] سواء كان واجباً أو جائزاً راجحاً أو جائزاً مرجوحاً **«بها»** متعلق بالنصب فتكون[٩] (إلا)، هي العاملة له[١٠]؛ لقيام معنى الاستثناء بها، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي [للإعراب[١٢]]، وادعى المصنف[١٣] أن هذا هو مذهب سيبويه[١٤]

---

(١) أي حال، د.

(٢) على، د.

(٣) ولم، ز.

(٤) سقطت من، د.

(٥) ليست في جميع الأصول ولكن أثبتُّها ليوافق ما تقدم.

(٦) النضر، ز، ظ.

(٧) فان، د.

(٨) فالمستثنى، د.

(٩) فيكون، ز، ظ.

(١٠) أي: للنصب بدليل قوله: (عاملة لنصب المستثنى).

(١١) الاستثنى، د.

(١٢) سقطت من، ز، ظ.

(١٣) في شرح التسهيل ١١١:أ ـ ١١٢:أ، وأطنب في ذلك وأيده بنصوص من كلام سيبويه والمبرد، ولكنه لم يذكر الزجاج فلعله ساقط من نسختنا، لكن يبعده أنه في ١١٣: أ نسب إليه أن الناصب فعل محذوف.

(١٤) نصوصه تؤيد ما ذهب إليه ابن مالك، فقد قال في ١:٣٦٠: (اعلم أن (إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين... والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهما).

وفي ١: ٣٦٣: (حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: =

والمبرد[١]، والزجاج والجرجاني[٢]، يعني: كون (إلا) عاملة لنصب المستثنى، واستدل بأنها مختصة بالاسم، وليست كالجزء، فوجب أن تكون هي العاملة.

فإن قيل: دخلت على افعل في نحو: (نشدتك الله إلا فعلت) فلا اختصاص[٣].

= ما مررت بأحد إلا زيداً وما أتاني أحد إلا زيداً، وعلى هذا ما رأيت أحداً إلا زيداً، فتنصب (زيداً) على غير (رأيت)، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول، والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكن زيدا، ولا أعني زيدا، وعمل فيه ما قبله، كما عمل العشرون في الدرهم، إذا قلت: عشرون درهما).
وفي ١: ٣٦٩: (باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً؛ لأنه مخرج ما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهما).

(١) قال في المقتضب ٤: ٣٩٠: (وذلك لأنك لما قلت: جاءني القوم، وقع عند السامع أن زيدا فيهم، فلما قلت: إلا زيدا، كانت (إلا) بدلاً من قولك: أعني زيداً، وأستثني ممن جاءني زيداً، فكانت بدلاً من الفعل).
وقال في الكامل ٢: ٤٣٢: (فإن كان الفعل مشغولاً بغيره فكان موجباً، لم يكن في المستثنى إلا النصب، نحو: جاءني إخوتك إلا زيداً، كما قال تعالى: ﴿فشربوا منه إلا قليلاً منهم﴾، ونصب هذا على معنى الفعل، وإلا دليل على ذلك، فإذا قلت: جاءني القوم، لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيداً أحدهم، فإذا قال إلا زيداً، فالمعنى: لا أعني فيهم زيداً، أو استثني من ذكرت زيداً، ولسيبويه فيه تمثيل، والذي ذكرت لك أبين منه، وهو مترجم عما قال، غير منافٍ له). انتهى. فهو يفسر كلام سيبويه على مافهم، والذي أرى أن كلام سيبويه واضح في أن العامل (إلا) وليس فعلا مقدراً، وقد حمل ابن مالك في شرح التسهيل ١١١: ب كلام المبرد في المقتضب على أنه موافق لكلام سيبويه، ونقل عن السيرافي أن مذهب المبرد أن العامل في المستثنى (استثني)، وهذا مبني على الاختلاف في مدلول كلام المبرد، والذي أرى أن العامل عنده (إلا).

(٢) صرح بذلك في كتابه: الجمل ص ٢٠، ولكن قيده بألا يكون ما بعد إلا متعلقا بما قبلها ـ أي أن يكون الكلام تاما ـ وإلا فليس لها عمل في المستثنى، وهو قيد عند الجميع.

(٣) والاختصاص، ز، ظ.

قلنا[١]: أجاب[٢] بأنه في معنى: ما أسألك[٣] إلا فعلك. فإن قيل: لو كانت عاملة لعملت الجر، ولاتصل بها[٤] الضمير.

قلنا: أجاب[٥] عن الأول بالمنع، وقال إنما اللائق عمل لا يصلح للفعل وهو الجر أو نصب لا رفع معه، فكان النصب أولى؛ لخفته[٦].

وأجاب[٧] عن الثاني بأنه انفصل تشبيهاً[٨] بالمنصوب على التحذير والإغراء،

---

(١) قلت، ز. (٢) المصنف في شرح التسهيل ١١٢: أ.

(٣) سلسك، ز، ظ. (٤) به، ز، ظ.

(٥) في شرح التسهيل ١١٢: ب، وكلامه مفصل فعلينا أن نقدمه للقارىء لما فيه من الفائدة، قال: (فإن قيل: لو كان (إلا) عاملة لجرت؛ لأن الجر هو اللائق بعامل الاسم الذي لا يشبه الفعل؛ ولذا حكم لعدا وخلا وحاشى بالحرفية إذا جرّت، وبالفعلية إذا نصبت.
فالجواب: لا نسلم أن اللائق بعامل الاسم الذي لا يشبه الفعل هو الجر خاصة، بل اللائق به عمل لا يصلح للفعل، وهو جر أو نصب لا رفع معه، فكان النصب أولى بالأربعة؛ لأنه أخف من الجر، ولكن منعت منه عدا وأختاها؛ لأنهن يكن أفعالا فيستوجبن النصب حينئذ، فلو عملنه وهن أحرف لجهلت الحرفية، فيتعين الجر بهن إذا كن أحرفا، ولم يمنع من النصب بإلا مانع، فعملته، وأيضاً فإن إلا مخصوصة بكثرة الاستعمال والتعرض للتكرار، فأوثرت من بين أخواتها الحرفية بأخف الإعرابين).

(٦) بالا لأنه أخف، د.

(٧) المصنف في شرح التسهيل ١١٢: أ – ب بخمسة أوجه اقتصر الشارح على اثنين منها، وأنا وأنت في حاجة إلى الوقوف عليها. قال: (فإن قيل: لو كانت (إلا) عاملة لم يقع الضمير بعدها إلا متصلاً كما يقع بعد إن وأخوتها، والأمر بخلاف ذلك، قال الله تعالى: ﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾، وقد مضى أنهم قالوا في الاستثناء المنقطع: مافي الأرض أخبث منه إلا إياه.
فالجواب من خمسة أوجه:
أحدها – أن المنصوب بإلا لما كان منصوبًا لا مرفوع معه أشبه المنصوب على التحذير والنداء، فاستحق الانفصال إذا كان مضمرًا، كما استحق شبيهه.
الثاني – لما كان الانفصال ملتزمًا في التفريغ المحقق والمقدر التزم مع عدم التفريغ ليجري الباب على سنن واحد.
الثالث – أن (إلا) والمستثنى بها في حكم جملة مختصرة، فكره وقوعه ضميرًا متصلاً لأنه مختصر بالنسبة إلى المنفصل، والاختصار بعد الاختصار إجحاف.
الرابع – أن (إلا) تشبه (ما) النافية في موافقة الفعل معنى لا لفظًا، في الإعمال تارة والإهمال تارة، ومعمول (ما) إذا كان مضمراً لا يكون إلا منفصلاً، فألحقت بها (إلا).
الخامس – أن (إلا) تشبه (لا) العاطفة في لزوم التوسط وجعل ما بعدها مخالفًا لما قبلها، و(لا) العاطفة لا يليها المضمر إلا منفصلاً، فجرت في ذلك مجراها).

(٨) شبيها، د.

٣٢. من حيث هو منصوب لا مرفوع / معه، وحملاً على انفصاله في التفريغ[١]؛ ليجري الباب على سنن واحد، وبأن (إلا) والمستثنى بها في حكم جملة مختصرة، فكره اختصار الضمير باتصاله؛ لئلا يحصل الإجحاف باختصار على اختصار، وبأن (إلا) شبه (ما) النافية، في موافقة[٢] الفعل معنىً لا لفظاً، والإعمال تارة والإهمال[٣] تارة، ومعمول (ما)[٤] المضمر يكون منفصلاً، وبأن[٥] (إلا) شبه (لا) العاطفة[٦] في لزوم التوسط، وجعل ما بعدها[٧] مخالفاً لما قبلها، والضمير بعد (لا) منفصل، فجرت في ذلك مجراها، ثم ذكر[٨] أن لمنصوبها شبهاً بالمفعول المباشر عامله، فكان لها حظ في الانفصال، فنبهوا على ذلك في بعض الأحيان كقول الشاعر[٩]:

وما نبالي[١٠] إذا ماكنت جارتنا أن لا يجاورنا[١١] إلاك ديّـــار[١٢]

وقول الآخر[١٣]:

أعوذ برب العرش من فئة بغت[١٤] عليّ فمالي عوض إلاه ناصر[١٥]

(١) التفريع، د، ز.
(٢) مواقعة، د.
(٣) والاحمال، د.
(٤) اما، د.
(٥) عطفت بـ (أو) في، ز، ظ.
(٦) العاطف، ز.
(٧) بعد، د.
(٨) المصنف في شرح التسهيل ١١٢ :ب.
(٩) لم أجد من سماه.
(١٠) بنالي، د، تبال، ز، نبال، ظ.
(١١) أهمل حرف المضارعة في، د.
(١٢) سبق الكلام عليه في ٢ : ٩٦.
(١٣) مجهـــول.
(١٤) أهملت الباء في، د، نعت، ز.
(١٥) ليس في مراجعي له سابق ولا لاحق. شرح التسهيل ١١٢ :ب، ابن عقيل ١ : ٧٩، المقاصد ١ : ٢٥٥ ـ ٢٥٦، التصريح ١ : ٩٨، شواهد ابن عقيل ١١ ـ ١٢.

وادعى المصنف[١] ـ جرياً على ماعهد من طريقته ـ أن ذلك ليس بضرورة؛ لتمكن[٢] الأول من أن يقول: أن لا يجاورنا خِلّ ولا جار، والثاني من أن يقول: فمالي[٣] غيره عوض ناصر.

واعترض الشارح[٤] بوجهين:

الأول ـ أنه قد نص في باب المضمر[٥] على أن (إلاك[٦]) شاذ [لايقاس عليه.

الثاني ـ أنه ما من ضرورة إلا ويمكن تغييرها بتبديل النظم بنحو مما ذكر[٧]]، فلا يتحقق[٨] ضرورة.

قلت: أما الثاني فوارد كما سبق الكلام عليه[٩] في غير هذا الموضوع، وأما الأول فلا يرد؛ لأنه[١٠] لا تنافي بين الحكم بشذوذ شيء والحكم بأنه غير ضرورة، فلا تعارض بين[١١] كلاميه من هذه الحيثية.

«لا بما قبلها معدّى بها» وهذا رأي[١٢] السيرافي، وقال[١٣] ابن عصفور وغيره[١٤]: هو مذهب سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين.

وقال[١٣] الشلوبين: وهو مذهب المحققين.

---

(١) في شرح التسهيل ١١٢: ب.
(٢) ليمكن، ز.
(٣) فما في، ز، ظ.
(٤) ابن قاسم ولم يختصره ناسخ (د) على غير عادته.
(٥) الضمير، ز.
(٦) الأول، د، الآن، ز.
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(٨) تتحقق، د.
(٩) فيه، ز، ظ.
(١٠) إذ، د.
(١١) في، ز، ظ.
(١٢) ري، د، وأهملت الياء في، ظ، وهي العادة.
(١٣) سقطت الواو من، د.
(١٤) أهملت الغين في، د.

قلت: لكن غير المصنف يعبر عن هذا المذهب بأن العامل ما قبل (إلا) بواسطتها وهو[١] أولى من قول المصنف: (معدّى بها)؛ لأن التعدية إنما هي معروفة في الفعل وشبهه، فلا تتناول العبارة ـ بحسب الظاهر ـ نحو: قولك: القوم إخوتك إلا زيداً.

قال ابن الحاجب في شرح المفصل: وهذا شامل للمواضع كلها، وجد الفعل أو لم يوجد، فالتمسك [به[٢]] أولى.

واعترض المصنف[٣] [على] هذا[٤] المذهب بصحة تكرار (إلا) نحو: قاموا إلا زيداً[٤]، إلا عمراً[٥]، ويلزم من عمل الفعل فيهما عدم النظير[٦]؛ إذ ليس في الكلام فعل معدًّى إلى اثنين[٧] بحرف واحد دون عطف.

«**ولا به**» أي: ولا بما قبل (إلا) «**مستقلاً**» فيعمل[٨] بطريق الاستقلال بلا واسطة[٩]، وهذا قول ابن خروف[١٠]، ونسبه إلى سيبويه، (فعلى[١١] هذا كل من المذاهب الثلاثة المتقدمة قد نسب إلى سيبويه[١٢]) رحمه الله [تعالى[٢]].

وكل يدّعون[١٣] وصال[١٤] ليلى وليلى لا تقر[١٥] لهم بذاكا[١٦]

(١) سقطت الواو من، ز، ظ.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) في شرح التسهيل ١١٢: ب.

(٤) ليست في، د.

(٥) عمروا، د.

(٦) النظر، د.

(٧) شبين، ز، ظ.

(٨) بعمل، ز، ظ.

(٩) بالواسطة، ز، ظ.

(١٠) خاروف، ز.

(١١) فعل، ز، ثم صححها في الإعادة.

(١٢) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(١٣) كذا في أصول التحقيق وفي هامش (د) يدعى (خ) أي نسخة وهذا هو المحفوظ فلعل الشارح تصرف في هذه الكلمة والكلمة التي تليها ليناسب القوم الذين تمثل لأجلهم بهذا البيت مع مراعاة صحة الوزن.

(١٤) كذا في أصول التحقيق والذي نحفظه (وصلاً بليلى)، وقد استدركت في (د)بين السطرين، لكن سقطت الواو.

(١٥) أهمل حرف المضارعة في، د، نقر، ظ.

(١٦) لم أقف عليه في مراجعي، ولم أعرف قائله مع شهرته وكثرة دورانه على الألسنة.

وتمسك ابن خروف[1] بأن (غيراً)[2] إذا وقعت موقع (إلا) نصبها ما (قبلها)[3] من الفعل بلا واسطة.

قلت: الفعل اللازم إنما ينصب بلا واسطة[4] المفعول المطلق نحو: قام زيد[5] قياماً، أو الحال[6] نحو: قام ضاحكاً[7] أو التمييز نحو: امتلأ الإناء ماءً، والمستثنى ـ في قولك: قاموا إلا زيداً ـ ليس شيئاً من ذلك، ونصب (غير)[8] ـ [في[9]] نحو: قاموا غير زيد ـ قد قيل: بأنه على الحال، وفيها معنى الاستثناء.

«ولا بأستثني مضمراً» وهذا قول المبرد: والزجاج فيما حكاه[10] السيرافي[11] عنهما، ونازعه المصنف[12] في النقل عن المبرد بأن كلامه في المقتضب[13] بخلافه، وصاحب هذا القول يرى أن نصب المستثنى بـ (أستثني) كنصب المنادى بـ (أنادي) و (إلا) وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين: فظهر سقوط الاعتراض بأن ذلك جمع بين حرف المعنى[14] والفعل كـ (ليت) و (أتمنى).

---

(١) خاروف، ز.

(٢) غير، ز، ظ.

(٣) سقطت من، د.

(٤) بالواسطة، ز، ظ.

(٥) ريد، ظ.

(٦) عطفت بالواو في، د.

(٧) صاحكا، ظ.

(٨) غيره، ز، ظ.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

(١٠) حكى، د.

(١١) السيرافي في، ز.

(١٢) في شرح التسهيل ١١١:ب.

(١٣) المنتصف، ز، ظ، وانظر المقتضب ٤: ٣٩٠.

(١٤) والمعنى، ظ.

قال الـرضـي[١]: وقد[٢] اعترض على هذا القول بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير (امتنع)، ولا يلزم ذلك؛ لأنا نعلل ما ثبت[٣] وروده[٤] من كلام العرب، ولـو ورد[٥] الرفع لكنا نقدر[٦]: (امتنع)، ألا ترى أنه يجب النصب في (إياك والأسد) بتقدير (بعِّد[٧]) [ونحوه[٨]]، ولو ورد[٩] الرفع نحو: أنت والأسد لكنا نقدر[١٠]: ابعد، ونحوه.

«**ولا بـ (أنّ)**» بفتح الهمزة وتشديد النون «**مقدرة بعدها**» أي: بعد (إلا).

قال الشـارح[١١]: هذا مذهب الكسـائي، حكـاه عنه السيرافي، والتقدير عنده: / إلا أن زيداً لم يقم، فأضمر (أن)، وحذف خبرها. ٣٢١

وردّ بأنها في تأويل المصـدر، فلابّد لها من عامل، فينبغي أن يجعل ذلك العامل عاملاً في الاسم نفسه، ولا حاجة إلى التكلف، وأيضاً فإن العرب لا تضمر[١٢] (أنّ) وأخواتها وتبقي[١٣] عملها لضعفها.

قلت: أما الأول فظاهر، وأما الثاني فقال الرضـي[١٤]: لا يرد عليه؛ لأن

---

(١) في شرح الكافية ١: ٢٢٧.

(٢) قد، د.

(٣) لأنا نفعل ما يثبت، د.

(٤) وورد، ز، ظ، ورد، الرضـي.

(٥) ولو ورود، د، ز.

(٦) مقدر، ز.

(٧) ليست مشكولة في أصول التحقيق ولا في الرضـي فشكلتها بتشديد العين وكسرها، ليصح النصب، والفعل المعهود تقديره هنا (باعد).

(٨) سقطت من، د.

(٩) ولورد، د، ولورود، ز.

(١٠) يقدر، ز.

(١١) ابن قاسم.

(١٢) يضمر، ظ.

(١٣) أهملت التاء في، د.

(١٤) في شرح الكافية ١: ٢٢٦ بتصرف.

الكوفيين يقدرون الاسم الموصول، وأما تقدير الحرف الموصول فله أسوة بالبصريين في تقديرهم[١] (أنْ) الناصبة للفعل؛ لكون الحروف[٢] التي قبلها كالنائبة[٣] عنها و (إلا) تكون[٤] عنده كالنائبة[٥] عن (أنّ) مقدرة. هذا كلامه.

وأقول: قد مر أن الكسائي يرى أن المخرج منه في الاستثناء[٦] هو الاسم الشامل، ولا إخراج من الحكم، بل المستثنى مسكوت عن حكمه، على ما نقل عنه الشارح وغيره، فكيف يقول: ـ مع ذلك ـ أن معنى: قاموا إلا زيداً، قاموا إلا أن زيدا لم يقم، ومعنى ما قاموا إلا [زيداً، ماقاموا إلا[٧]] أن زيداً قام!!، وهذا تصريح بأن حكم المستثنى نقيض حكم المستثنى منه نفياً وإثباتاً.

«ولا بـ (إنْ) مخففة مركباً منها ومن لا إلا» وهذا مذهب الفراء حكاه السيرافي، وهو يدل على أن (إلا) كلمتان؛ إذ جزء[٨] الكلمة لا يعمل، وكل من (إن) و (لا) باق على حقيقته، لم يمزجا[٩] ويجعلا كلمة واحدة.

قال الرضي[١٠]: فاذا انتصب الاسم بعدها فبـ (إن) وإذا تبع[١١] ماقبلها[١٢] في الإعراب فبـ (لا) العاطفة، فكأن أصل قام [القوم[١٣]] إلا زيداً، قام القوم[١٤]

---

(١) أهملت التاء في، د.

(٢) الحرف، د.

(٣) كالنايبة، د، كالنائب، الرضي.

(٤) يكون، ظ.

(٥) كالنائب، د، ز، ظ، والرضي، ولا يستقيم مع (تكون).

(٦) الاستثنى، د.

(٧) ساقط من، د.

(٨) أوحز، د، مع إهمال الجيم.

(٩) يخرجا، د.

(١٠) في شرح الكافية ١ : ٢٢٦.

(١١) اتبع، د.

(١٢) قبلا، د.

(١٣) سقطت من، ز، ظ.

(١٤) زاد هنا في (د) إلا، ولا معنى لها.

إن زيداً لا [قـام[1]]، أي: لم يقم، فـ (لا) لنفي حكم [مـا[1]] قبل (إلا) ونقضه[2] نفياً ـ كان ذلك الحكم ـ أو إثباتاً[3]، فهو كقولك: كأن زيداً أسد، الأصل[4] إن زيداً كأسد، فقدموا الكاف وركّبوها مع (إن).

قلت: ليس مثله، فإن التركيب في (كأن) امتزجت به الكلمتان[5] بحيث صارتا كلمة واحدة، و (إلا) ليست كذلك، كما قررناه.

ثم قال[6]: وفيما قال نظر من وجوه، لأن (لا) على المعنى الذي أوردناه غير عاطفة، ومع التسليم فإن[7] (لا) العاطفة لا تأتي [إلا[1]] بعد الإثبات نحو: جاءني زيد لا عمرو، وأنت تقول: ما جاءني[8] القوم إلا زيدا؛ ولأن فيما قال[9] عزلا[10] لـ (إن) مرة ولـ (لا)[11] أخـرى[12] عن مقتضييهـا[13]؛ وذلـك لأنك تنصب[14] بها[15] مرة وتتبع[16] ما بعدها لما قبلها أخرى، ولا يجتمع[17] الحكمان

(١) سقطت من، ظ.
(٢) ونقيضه، ظ.
(٣) عطفت بالواو في، د.
(٤) زاد الرضي هنا (عند بعضهم).
(٥) الكلمة، د.
(٦) الرضي في شرح الكافية ١ : ٢٢٦.
(٧) فلأن، د.
(٨) جاء، ز، ظ.
(٩) الفراء.
(١٠) أهملت الزاي في، د.
(١١) ذللا، ز.
(١٢) الأخرى، ز.
(١٣) مقتضيهما، د، ز، مقضيهما، ظ، وهذا كله خطأ لأنها مثنى مقتضى.
(١٤) في الرضي (لأنه بنصب).
(١٥) لها، ز، ظ.
(١٦) في الرضي (ويتبع).
(١٧) تجتمع، ز.

معاً[١]؛ ولأن المعطوف عليه قليلاً ما يحذف، والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف، نحو: ما قام إلا زيد. هذا كلامه.

قلت: وأيضاً فالمنقول عن الكوفيين قاطبة أنهم لا يجوِّزون تخفيف (إن)، فكيف سمح الفراء ـ وهو منهم ـ بتخفيفها وعملها في هذا الباب!!، ثم كان ينبغي أن يجوز الرفع في الإيجاب، ويكون راجحاً، كما هو في: (وإن كل لما جميع لدينا محضرون)[٢].

«خلافاً لزاعمي ذلك» وقد عرفت صاحب كل[٣] قول بعينه. **«وفاقاً لسيبويه والمبرد»** وفي نسخة: والجرجاني[٤]، وهو ثابت في شرح المصنف[٥].

وقد نبهناك في أوائل هذا الكتاب على وجه إعراب مثل هذا وأنه[٦] مما يجوز فيه أن يكون منصوباً على الحال من محذوف فالتقدير[٧] هنا: أقول ما تقدم من أن (إلا) هي الناصبة مخالفاً لمن زعم غير ذلك وموافقاً لسيبويه والمبرد فيما ذهبت[٨] إليه.

واعلم أن كلام المصنف يقتضي أن الخلاف في ناصب المستثنى شامل للمتصل والمنقطع[٩]، وابن الحاجب ذكر خلاف[١٠] ذلك، فإنه ـ لما [فرغ[١١]]

---

(١) زاد الرضي هنا (في موضع).
(٢) ٣٢ سورة يس ٣٦.
(٣) كل صاحب، ز، ظ.
(٤) ليست في أصولنا، وأشار محقق (م) إلى أنها موجودة في بعض أصوله.
(٥) على التسهيل ١١١: أ.
(٦) وإن، ز، ظ.
(٧) أهملت التاء في، د.
(٨) ذهلت، د، ذهب، ظ.
(٩) أهملت النون في، ظ.
(١٠) خلافا، ظ.
(١١) سقطت من، د، وأهملت الغين في، ظ.

من ذكر الأقوال ـ قال: وهذا كله في المتصل، فأما[1] المنقطع فإن العامل فيه (إلا)، وعملها فيه[2] [عمل[3]] لكن، ولها خبر يقدر[4] بحسب المعنى، ومنهم من يجيز إظهاره، ومنهم من يقول: إنه ـ حينئذ كلام مستأنف.

وقال[5] الرضي[6]: أما المنقطع فمذهب سيبويه أنه أيضاً منتصب بما قبل (إلا) من الكلام، كما انتصب[7] [المتصل[3]] به، وذلك قوله في الكتاب[8]: فحمل على (لكن) وعمل فيه ما قبله، كعمل العشرين في الدرهم. وما بعد[9] إلّا عنده مفرد، سواء كان متصلا أو منقطعاً، فهي وإن لم تكن حرف[10] عطف إلا أنها كـ (لكن) العاطفة للمفرد [على المفرد[11]] في وقوع المفرد بعدها[12]؛ فلهذا وجب فتح (إن) الواقعة بعدها، نحو: قولك زيد غني إلا أنه شقي.

والمتـأخرون ـ لما رأوها بمعنى (لكن) ـ قالوا: إنها الناصبة بنفسها نصب (لكن) لاسمها. وخبرها / ـ في الأغلب ـ محذوف نحو: قولك جاءني[13] القوم ٢٢٢ إلا حماراً، أي: لكن حماراً لم يجيء، قالوا: وقد يجيء خبرها ظاهراً نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَا[14] عَنْهُمْ﴾[15].

(١) وأما، د.

(٢) الا وعملها فيه، الا وعملها فيه، ز.

(٣) سقطت من، د.

(٤) مقدر، د.

(٥) قال، د.

(٦) في شرح الكافية ١: ٢٢٧.

(٧) انتصب، د.

(٨) ١: ٣٦٣.

(٩) بعده، ز، ظ.

(١٠) حرفا، ز.

(١١) ساقط من، ظ.

(١٢) بعد، د.

(١٣) جآني، د.

(١٤) أهملت الفاء في، ظ.

(١٥) ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ . . . عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ ٩٨ يونس ١٠.

وقال الكوفيون (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (سوى)، وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل. وتأويل البصريين أولى؛ لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفياً[١] وإثباتاً، كما في (لكن)، وفي (سوى) لا يلزم ذلك، لأنك تقول[٢]: لي عليك ديناران سوى الدينار الفلاني، وذلك إذا كان صفة، وأيضاً معنى (لكن) الاستدراك[٣]، والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها [مع[٤]] أنه ليس بداخل، وهذا [هو[٥]] معنى الاستثناء المنقطع بعينه. هذا كلامه[٦].

«**فان كان المستثنى بإلا**» لا بغيرها من أدوات الاستثناء؛ [لأن له[٧]] أحكاماً أخر ستذكر. «**متصلاً**» لا منقطعاً فالنصب فيه واجب أو راجح. «**مؤخراً عن المستثنى منه**» لا مقدماً عليه، فإن هذا سيأتي حكمه. «**المشتمل[٨]عليه نهي**» نحو: لا يدخل[٩] القوم عليّ إلا العلماء، على أن (لا) ناهية، والفعل مجزوم. «**أو معناه**» كقول عائشة أم المؤمنين[١٠] ـ رضي الله عنها ـ: (نهى عن قتل جنان[١١] البيوت إلا الأبتر وذو[١٢] الطفيتين)[١٣]

---

(١) أهملت الفاء في، ظ.
(٢) أهمل حرف المضارعة في، د.
(٣) للاستدراك، ز، ظ.
(٤) سقطت من، ز.
(٥) ليست في، د.
(٦) أي: الرضي.
(٧) سقطت من، ز، ظ.
(٨) مشتمل، د.
(٩) تدخل، د.
(١٠) رضي الله عنها أم المؤمنين، ز، ظ.
(١١) حيات، د.
(١٢) وذوا، د.
(١٣) استشهد في ص ٢٤٣٢ بقوله ﷺ: (أمر بقتل الأبتر وذو الطفيتين) ولم يذكر راويه، فأما الحديث الذي ساقه هنا فلم أجده عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ لكن أخرج مالك في الموطأ =

فإنه بمعنى[١]: قال لاتقتل[٢] جنان[٣] البيوت، فالمضاف إليه في محل رفع[٤]، على تأويل المصدر[٥] بفعل المفعول، وابتع المستثنى على محل المستثنى [منه[٦]]. «أو نفي صريح» نحو: ماقام أحد إلا زيداً. «أو مؤول» نحو: هل[٧] في البلد عالم إلا فلان، ونحو[٨]:
﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[٩]، ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا

=

٣:١٤٢ عن نافع عن سائبة: مولاة لعائشة أن رسول الله ﷺ (نهى عن قتل الجنان التي في البيوت إلا ذا الطفيتين والأبتر..) ولا شاهد فيه.

ولأبي لبابة بن عبدالمنذر ـ رضي الله عنه ـ حديث بهذا اللفظ إلاَّ في اليسير، أخرجه مسلم: ٤:ح ٢٢٣٣ (عام) ١٣٦ (خاص)، وأبو داود: ح ٥٠٩٢، ومالك ٣:١٤٢.

وأمّا حديث: (أمر...) فأخرجه مسلم ٤: ٢٢٣٢ عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ بهذا اللفظ، وأخرج عن أبي لبابة مثله إلاَّ أنه جر (ذي) ٤:ح ٢٢٣٣ (عام) ١٣٥ (خاص)، ولا شاهد على رواية أبي لبابة، وأخرج أبو داود ٨: ح ٥٠٩١ عن ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ حديثاً بمعناه، لكن ليس فيه الشاهد.

الأبتر من الأفاعي: القصير الذنب، شُبِّه بمقطوعه. ذو الطفيتين: جنس من الأفاعي في ظهره خطان أبيضان. وقيل نقطتان بيضاوان. والطُفية: خوصة المُقْل، شُبِّه الخطان اللذان في ظهر الحية بالخوصتين. التهذيب ١٤ : ٣٢ «طفى» ٧٧ «بتر». الصحاح «بتر» ٢/٥٨٤ «طفى» ٦/٢٤١٣، معالم السنن بهامش سنن أبي داود ٥/٤١١ (ط دار الحديث – حمص). النهاية في غريب الحديث والأثر «طفا» ٣ : ١٣. والمُقْل: ثمر الدوم. الصحاح ٥ : ١٨٢٠.

(١) في معنى، د، وأعجمت الياء في، ز، وهو خطأ، ولكن هذا ديدنه.
(٢) أهملت التاءان في، د.
(٣) حيات، د.
(٤) والإضافة من رفع، د، ز، ظ، إلا أن الأول وضع فاء مكان الواو، والعبارة غير مؤدية للمعنى؛ إذ يظهر أن فيها سقطاً، فتصرفت بها رأيت، وما توفيقي إلا بالله.
(٥) وهو (قتل) في الحديث السابق.
(٦) سقطت من، ظ.
(٧) هل هل، ز.
(٨) نحو، د.
(٩) ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ ... وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ١٣٥ آل عمران ٣.

ٱلضَّآلُّونَ[١] ﴾، وأيّ الناس يترفع [٢] على الفقراء إلا الجاهلون، على الإبدال من ضمير (أيّ)، فهذا استفهام في اللفظ ونفي في المعنى، فخرج الاستفهام المحض، فلا [٣] يجوز فيه ذلك.

وفي شرح الجزولية[٤] لابن معطي [٥] ـ في باب (كم) ـ تقول[٦]: كم مالك إلا درهمان. فـ (كم) هنا استفهامية، ودرهمان بدل من خبر (كم) وهو مالك، و (إلا) موجبة[٧]، فصارت (كم) في [هذا[٨]] المعنى مثل (هل) في قوله عليه الصلاة والسلام: «هل[٩] أنت إلا إصبع دميت»[١٠].

ومن[١١] النفي[١٢] المؤوّل نحو: قلما رجل [يقول ذلك إلا زيد، وقلَّ رجل يقول ذلك إلا عمرو، وأقل رجل يقول ذلك إلا زيد، وفي (قلما رجل، وقل رجل[١٣]] وأقل[١٤] رجل) معنى النفي.

(١) ﴿ قَالَ........ ﴾ ٥٦ الحجر ١٥.

(٢) يرتفع، ظ.

(٣) ولا، د.

(٤) الجوزلية، ظ.

(٥) معط، ز، ظ.

(٦) أهمل حرف المضارعة في، د، يقول، ز.

(٧) أهملت التاء في، ز.

(٨) سقطت من، ظ.

(٩) وهل، ز، ظ.

(١٠) .... وفي سبيل الله ما لقيت

أخرجه البخاري ٤ : ١٦، ٨ : ٢٩، ٣٠، ومسلم ٧ : ح ١٧٩٦ عن جندب بن سفيان رضي الله عنه. وليس بالشعر وإن جاء موزوناً، فذلك من قبيل المصادفة، وفي القرآن آيات وافقت بعض البحور في وزنها، ومع ذلك فهي منزهة عن الشعر: ﴿ لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ٩٢ آل عمران ٣ ﴿ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَـٰتٍ ﴾ ١٣ سبأ ٣٤.

(١١) كررت في، ظ، بين وجهي الورقة.

(١٢) التقي، ز.

(١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

(١٤) فأقل، ز.

قال أبو علي[١]: قلما يكون[٢] بمعنى النفي الصِرّف[٣] نحو: قلما سرت حتى أدخلها، بالنصب لا غير. ولو كان للإثبات لجاز الرفع كما هو مقرر في نواصب الفعل، ويجيء[٤] بمعنى إثبات الشيء القليل كقوله[٥]:

قلما[٦] عرّس[٧] حتى هجته بالتباشير[٨] من الصبح الأول[٩]

---

(١) الفارسي.

(٢) تكون، ظ.

(٣) التصرف، د.

(٤) وتجيء، د، ز.

(٥) لبيد بن ربيعة رضي الله عنه.

(٦) أهملت القاف في، د.

(٧) أعجمت السين في، د.

(٨) أهملت الشين في، ز، ظ.

(٩) من قصيدة يذكر فيها مآثره ويتذكر أخاه أربد. مطلعها:

إنّ تقوى ربنا خير نفل وبإذن الله ريثي والعجل

أحمد الله فلا ندَّ له بيديه الخير ما شاء فعل

وقبل الشاهد:

وَمجُود من صبابات الكرى عاطف النمرق صَدق المبتذل

قال: هَجِّدنا فقد طال السّرى وقدرنا أن خنى الدهر غفل

يتقى الأرض بدقّ شاسف وضلوع تحت صلب قد نحل

وبعده:

يلمس الأحلاس في منزله بيديه كاليهودي المصلّ

مجود: اسم مفعول من جاده النعاس وألح عليه، والجُواد: على وزن غراب ـ النعاس. صبابات الكرى: بقاياه. عاطف: صفة (مجود) النمرق: البساط فوق الرحل. صدق: جلد صلب لا يتأثر بالابتذال. هجدنا: نومنا. قدرنا: على الورود أو على التهجيد. خنى الدهر: فساده. يتقي الأرض: يتجافى عنها، ويروى: يتقى الريح. الدفّ: بفتح الدال ـ الجنب. شاسف: يابس. عرّس: نزل آخر الليل. هجته: أيقظته. تباشير الصبح: أوائله. لا مفرد له، الأول، جمع أولى، صفة لـ(تباشير). يلمس: يطلب. الأحلاس، جمع حلس: ـ بكسر الحاء ـ كساء رقيق يكون على ظهر البعير تحت رحله. لبيد ١٣٩ ـ ١٤٩، التبريزي ٤: ٣١٨، الرضي ١: ٢٣١، الخزانة ٢: ٢٥ ـ ٣٠.

ولكـون (أقل رجل) مؤولاً[١] بالنفي لا يدخل عليه ناسخ[٢] الابتداء، كما لا يدخل على (ما) النافية، ومن ثم كان وصف[٣] المضاف إليه (أقل) ـ في الأشهر[٤] ـ فعلاً أو ظرفاً؛ لأن أصل النفي دخوله على الفعل، فلو قلت: أقل رجل ذي جمة[٥] لم يحسن[٦] على ما قال الأخفش.

قال أبو علي[٧]: ووصفه بنحو (صالح) أيضاً لا يجوز في القياس، قال: ومن جوّزه فلإعطائه معنى الفعل.

وفاعل [قلَّ[٨]] وقلما لا يكون إلا نكرة، وكذا ما أضيف إليه (أقل)؛ لكونه كالمجرور بـ (رب).

وجوز أبو علي في إعراب (أقل) وجهين:
أحـدهما ـ أن يكون مبتدأ [حذف خبره وجوباً؛ استغناء بوصف المضاف إليه، كما حذف خبر ما بعد (لولا).

واستشكله الـرضـي[٩] بأنـه لا معنى له، كما أنـه لامعنى لقولك: أقائم الزيدان موجود؟.

والثاني ـ أن يكون مبتدأ[١٠]] لا خبر له؛ لأن فيه معنى الفعل، كما في أقائم الزيدان؟.

---

(١) ما ولاً، ز، ظ.
(٢) نواسخ، ز، ظ.
(٣) كان وصف كان وصف، د.
(٤) في أقل الأشهر، د.
(٥) جهة، د، حه، ز، ظ، ولا معنى لذلك، فأثبت ما يستقيم به المعنى.
(٦) يجز، د.
(٧) الفارسيّ.
(٨) سقطت من، د.
(٩) في شرح الكافية ١: ٢٣١.
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

وقد تجرى لفظة[1] (أبى)[2] وما تصرف منها مجرى النفي قال تعالى ﴿فَأَبَىٰ[3] أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾[4]، وقال تعالى: ﴿وَيَأْبَى [ٱللَّهُ[5]] إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[6].

والمفرغ[7] لا يجيء[8] في الموجب إلا نادراً، فعلى هذا يجوز نحو: أبى القوم [أن[5]] يجيبوني[9] إلا زيدا؛ إذ حيث يجوز [المفرغ يجوز[5]] الإبدال.

وتأويل النفي في [غير[5]] ما قدمناه[10] نادر، كالقراءة الشاذة[11]: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾[12]، [أي[5]] لم يطيعوه[13] إلا قليل، على أحد التخريجات فيها[14].

---

(١) لفظه، د، نفظه، ز.

(٢) أعجمت الياء في، د، ز.

(٣) أعجمت الياء في، د، ز، ورسمت بالألف في، ظ.

(٤) ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ..﴾ ٨٩ الإسراء ١٧، ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا۟...﴾ ٥٠ الفرقان ٢٥.

(٥) سقطت من، د.

(٦) ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ... وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ٣٢ التوبة ٩.

(٧) أهملت الغين في، د، ز.

(٨) أهملت الياء في، ظ.

(٩) يجيئوني، د.

(١٠) قلناه، ز، ظ.

(١١) برفع (قليل)، وبها قرأ عبد الله بن مسعود وأبيّ بن كعب والأعمش، وقراءة الجمهور بنصب (قليل) ـ الكشاف ١: ٢٩٥، البحر ٢: ٢٦٦.

(١٢) من الآية ٢٤٩ البقرة ٢.

(١٣) يطعموه، د، والصواب ما أثبت.

(١٤) وثانيها: أن المستثنى مبتدأ حذف خبره، أي: لم يشربوا، والجملة الاسمية في محل نصب على الاستثناء.

الثالث: أن المستثنى فاعل بفعل محذوف، والظاهر أن القائل به يعمل الاستثناء في محل الجملة والتقدير: لم يشرب قليل منه.

والرابع: أن (إلا) ومابعدها صفة للضمير، على أن الضمير يوصف في هذا الباب.

والخامس: أن نصب المستثنى بإلا في الإيجاب هو الفصيح الراجح، وإتباعه لما قبل (إلا) جائز على تفصيل فيه.

=

وإنما قال المصنف: (المشتمل عليه نهي ....) إلى آخره، ولم يقل: (الكائن معه نفي أو نحوه)، تنبيهاً على أنه إذا انتقض النفي أو النهي، فلا يثبت له حكم هذا القسم، نحو: ما شرب أحد إلا الماء إلا زيداً، ولا تأكلوا إلا اللحم إلا عمراً، وكذا[1] إذا انتقض بالحال، نحو: ما مررت بأحد إلا قائماً إلا زيداً، فهذا ونحوه بمنزلة مالا نفي فيه، ولا نهي، إذ المعنى: شربوا الماء إلا زيداً، وكلوا[2] اللحم / إلا عمراً، ومررت بهم قائمين الا زيداً. ٣٢٣

«**غير مردود به كلام تضمن الاستثناء**» برفع (غير) على أنه صفة لـ (نفي)، وهذا مأخوذ من كتاب الأصول لأبي بكر بن السراج، فإنه[3] قال فيه ما نصه:

والقياس عندي ـ إذا قال قائل: قام القوم إلا أباك، فنفيت هذا[4] القول ـ أن تقول[5]: ما قام القوم إلا أباك؛ لأن[6] حق حرف النفي أن ينفي[7] الكلام الموجب بحاله[8] وهيئته، فأما إن كنت لم تقصد[9] نفي[10] هذا الكلام الموجب بحاله[11]، وبنيت[12] كلامك على البدل قلت: ماقام[13] القوم إلا أبوك.

= العكبري ١: ٤٧ ـ ٤٨، البحر ٢: ٢٦٦ ـ ٢٦٧، المغني ٢: ٧٥٤، المقرب ١: ١٦٧ ـ ١٦٨.

(١) وكذلك، د.

(٢) وأكلوا، ز، ظ.

(٣) وانه، د.

(٤) فثبت من هذا، د.

(٥) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٦) لا، د.

(٧) تنفي، ز.

(٨) أهملت الباء في، ز.

(٩) أعجم حرف المضارعة من فوق ومن تحت في، ظ.

(١٠) أهملت الفاء في، د.

(١١) بتمامه، د.

(١٢) وثبت، د.

(١٣) كما، ز.

قلت: ولا نزاع في أنـه[١] إذا قيل: زيد قائم، ثم جاز أن تقـول[٢]: في تكذيبه[٣] ـ مازيد قائماً، وليس زيد قائماً، فلم يلزم من وجوب الرفع قبل دخول النافي[٤] استصحابه بعد دخوله، وأيضاً فلا تسلم اشتراط كون النفي وارداً على الإيجاب، ألا ترى أنه يجوز بإجماع: ماجاءني أحد؟ على أن ابن عصفور قال:ـ بعد حكايته عن ابن السراج هذا الكلام ـ وليس هذا من كلام العرب.

والمصنف ارتضاه، وأورده مورد[٥] الحكم المسلم المتفق عليه، وفيه ما علمت[٦].

«اختير[٧] فيه متراخياً. النصب» هذا جواب الشرط من قوله: (فإن كان المستثنى بـ (إلا) متصـلاً . . . . . .) إلى آخره. يعني إذا اجتمعت فيه القيود السابقة فله ـ حينئذٍ ـ حالتان:

إحداهما[٨] – أن يتراخى[٩] ذكر المستثنى عن المستثنى منه، أي: بطول الفصل بينهما نحو: ما ثبت أحد في الحرب ثباتاً نفع الناس إلا زيداً، ولا تنزل[١٠] على أحد من بني تميم إن وافيتهم إلا قيساً، فهذا القسم يختار فيه النصب؛ إذ اختيار[١١] البدل على النصب إنما هو اطلب[١٢] التشاكل بينه وبين المستثنى منه، ومع التراخي لايتبين ذلك.

(١) فيها، ز، ظ.
(٢) أهمل حرف المضارعة في، د.
(٣) تلك يبه، د.
(٤) الباقي، ز، ظ.
(٥) مردود، ظ.
(٦) علمته، د.
(٧) واختير، ز، ظ، وهذا خطأ.
(٨) احدهما، د.
(٩) يتراخا، ز، ظ.
(١٠) ينزل، د، ز، ظ، ولا يستقيم معه المعنى.
(١١) إذا اختار، ظ.
(١٢) مطلوب، د.

قال المصنف[١]: والأصل في هذا قول النبي ﷺ: (ولا يختلى خلاها، ولا يعضد شوكها. فقال العباس: يارسول الله إلا الإذخر. فقال – عليه الصلاة والسلام –: إلا الإذخر)[٢].

وقد يكون[٣] من هذا: (ما لعبدي المؤمن جزاء، إذا قبضت صفيه[٤] من أهل الدنيا، ثم احتسبه[٥] إلا الجنة[٦]).

ووقع للزمخشري ما يخالف هذا الذي ذكره المصنف، وذلك أنه قال:- في الكشاف[٧] في[٨] قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ، لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ، دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ، إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ﴾[٩] إن (من) في موضع رفع بدل من الواو في (لا يسّمّعون)، أي لا يسمع الشياطين إلا الشيطان الذي خطف[١٠] هذا كلامه. ولم يذكر النصب ألبتة[١١]، مع أن[١٢] الاستثناء متراخ.

---

(١) في شرح التسهيل ١١٤ : أ.

(٢) من حديث في شأن حرمة مكة ـ صانها الله ـ رواه ابن عباس وأبو هريرة أخرجه البخاري ١ : ٢٨، ٢ : ٨٠ ـ ٨١، ١٢٣، ٣ : ١٣، ١٤، ٥٣، ١١٠، ٤ : ٨٣، ٥ : ١٢٥ ـ والأخير عن مجاهد مرسلاً ـ ٩ : ٥ ـ ٦ ومسلم ٢ : ح ١٣٥٣، ١٣٥٥ (عام) ٤٤٧، ٤٤٨ (خاص).

(٣) تكون، ز.

(٤) صفية، د.

(٥) احتسب، د.

(٦) عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أخرجه البخاري ٨ : ٧٦، وأحمد ٢ : ٤١٧، وفيه: (يقول الله تعالى: ما لعبدي المؤمن.......).

(٧) ٤ : ٣٦.

(٨) وفي، د.

(٩) ﴿..... فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ ٧ ـ ١٠ الصافات ٣٧.

(١٠) حفظ، ز، ظ.

(١١) البته، د، ز.

(١٢) لان، ز، ظ.

والحالة الثانية ـ أن لا يقع [تراخ[١]] بين المستثنى والمستثنى منه مثل: [ما[٢]] قام القوم إلا زيد، وما ضربت أحداً إلا زيدا، وما مررت بأحد إلا زيد، وهذا[٣] القسم[٤] يختار فيه الإتباع؛ لوفائه بالمقصد من الاستثناء، مع مافيه من المشاكلة اللفظية.

وأشار إلى هذا القسم بقوله[٥]: **«وغير متراخ الإتباع إبدالاً عند البصريين»** وهو[٦] عندهم بدل بعض من كل.

واعترض [عليه[١]] بأمرين:

أحدهما ـ أن بدل[٧] البعض لا بد له من رابط[٨]، ولا ضمير يعود إلى المبدل منه.

وثانيهما ـ أن بينهما مخالفة، فإن البدل موجب والمبدل منه منفي.

وأجيب[٩] عن الأول: بأن (إلا) وما بعدها من تمام الكلام الأول، و(إلا) قرينة مفهمة أن الثاني قد [كان[١]] يتناوله[١٠] الأول، فمعلوم أنه بعضه، فلا يحتاج إلى ضمير يربطه، بخلاف (قبضت المال بعضه).

ومن الثاني بأنه بدل من الأول في عمل[١١] العامل فيه، وتخالفهما[١٢] في النفي[١٣]

---

(١) سقطت من، د.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) فهذا، د.
(٤) المقسم، ز.
(٥) لقوله، د.
(٦) وعطفا، ز، ظ.
(٧) يدل، د.
(٨) رابطة، ز، ظ.
(٩) فأجيب، ز، ظ.
(١٠) يتناول، ز، ظ.
(١١) كذا في أصول التحقيق، ولعلها (فيعمل).
(١٢) ويخالفهما، د.
(١٣) جرت بالباء في، ز، ظ.

والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأن مذهب البدل أن يجعل[١] الأول كأنه[٢] لم يذكر، والثاني في موضعه.

وقد قال ابن الصايغ[٣]: اعلم أن البدل في الاستثناء إنما[٤] المراعى[٥] فيه وقوعه مكان المبدل منه، فإذا قلت ماقام أحد إلا زيد فـ (إلا زيد) هو البدل و[هو[٦]] الذي يقع موقع (أحد) فليس زيد وحده بدلاً من أحد.

قال: و(إلا زيد) هو الأحد[٧] الذي نفيت عنه القيام و (إلا[٨] زيد) بيان للأحد الذي عنيت[٩].

ثم قال بعد ذلك: فعلى هذا البدل في الاستثناء أشبه ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل.

وقال في موضع آخر: لو قيل: إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك / الأبدال التي ثبتت[١٠] في غير الاستثناء لكان وجهاً، وهو الحق. انتهى. ٣٢٤

وقال الرضي[١١]: لا منع من التخالف بين البدل والمبدل منه مع الحرف المقتضي لذلك، كما جاز في الصفة نحو: مررت برجل لا ظريف ولا كريم

---

(١) تجعل، ز.
(٢) كان، د.
(٣) الصانع، ز، ظ، وهو تحريف.
(٤) ان، ز.
(٥) أعجمت الباء في، د، ز، وهو دأب الثاني، أما الأول فقليل عنده.
(٦) سقطت من، ز، ظ.
(٧) الأخذ، د.
(٨) فإلا، ز، ظ.
(٩) غيبت، د، عينت، ظ.
(١٠) تثبت، د، ثبت، ز، ظ، وكل ذلك لا يصلح هنا، فاجتهدت في إصلاحه.
(١١) في شرح الكافية ١: ٢٣٣.

جعلت[١] حرف النفي مع الاسم بعده صفة لـ (رجل) والإعراب على الاسم، كذلك تجعل[٢] ـ في (ماجاء[٣] القوم إلا زيد) ـ قولنا (إلا زيد) بدلاً والإعراب على الاسم.

«**وعطفاً عند الكوفيين**» فجعلوا[٤] (إلا) حرف عطف، وهي عندهم بمنزلة (لا) العاطفة في أن مابعدها مخالف[٥] لما قبلها، لكن ذاك منفي بعد إيجاب[٦]، وهذا موجب بعد نفي، وهو مذهب مردود عند الجمهور، ووجه الرد أنه سمع من كلامهم مطرداً نحو: ماقام إلا زيد، وليس لنا حرف عطف يلي[٧] العوامل.

قال ابن هشام[٨]: وقد يجاب بأنه ليس[٩] تاليها في التقدير؛ إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد.

قلت: لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه مطرداً، والفرض[١٠] أنه قليل، كما مرّ.

«**ولا يشترط في جواز نصبه تعريف المستثنى منه، خلافاً للفراء**» فإنه اشترط ذلك، واحتج بإجماعهم على الإبدال [في[١١]]: ﴿وَلَمْ[١٢] يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ

(١) جمعت، د.
(٢) يجعل، د، ظ.
(٣) ماجد، د.
(٤) فجعلو، د.
(٥) مخالفا، ظ.
(٦) أهملت الياء في، د.
(٧) بل، د.
(٨) في المغني، ١: ٧٤.
(٩) ليس ليس، د.
(١٠) أهملت الفاء في، ظ.
(١١) سقطت من ، د.
(١٢) أو لم، د.

﴿أَنفُسُهُمْ﴾[١]، واختلافهم في[٢]: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٣].

وهو معارض بأنهم قد أجمعوا على الرفع في: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾[٤].

واحتج عليه بآية[٥] هود: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾[٦]، على قراءة من نصب (امرأتك)[٧].

وله أن يقول: الاستثناء من: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾[٦]، وقراءة الرفع على الابتداء لا على البدل.

فإن قلت: يرد عليه إشكال[٨] ابن الحاجب[٩]، وهو لزوم تناقض[١٠] القراءتين؛ إذ الاستثناء من[١١] ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ يقتضي كونها غير مسرًى بها.

قلت: أجاب عنه الرضي[١٢] بأن (أسر)، وإن كان مطلقاً في الظاهر إلا أنه

---

(١) ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ... فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ٦ النور ٢٤.

(٢) وصلت بـ(ما) في، د، ز، ظ، وهو خطأ ظاهر.

(٣) ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم ... وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ ٦٦ النساء ٤.

(٤) ﴿قَالَ ....﴾ ٥٦ الحجر ١٥.

(٥) بانه، د.

(٦) ﴿قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ ... إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ ٨١ هود ١١.

(٧) هم: نافع وعاصم وابن عامر وحمزه والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف ـ من العشرة ـ وقرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع. السبعة ٣٣٨، النشر ٢: ٢٩٠.

(٨) المكال، ظ.

(٩) نقله الرضي في شرح الكافية ١: ٢٣٣.

(١٠) مناقض، د.

(١١) فمن، د.

(١٢) في شرح الكافية ١: ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

في المعنى مقيد بعدم الالتفات؛ إذ المراد: أسر بأهلك إسراء لا التفات فيه: إلا امرأتك فإنك تسرى بها إسراء مع الالتفات، فاستثن ـ على هذا إن شئت ـ من (أسر) أو (لا يلتفت)[١] ولا تناقض[٢]، وهذا كما تقول: امش ولا تتبختر[٣]، أي امش مشياً لا تبختر فيه، كأنه قال[٤]: ولا يلتفت منكم أحد في الإسراء، وكذا امش ولا تتبختر[٥] في المشي، فحذف الجار والمجرور؛ للعلم به. هذا كلامه.

والذي [لا[٦]] يدفع فيه الفراء[٧] شهادة[٨] السماع، فقد روى سيبويه[٩] عن يونس[١٠] وعيسى[١١] جميعاً: ـ وناهيك بهما ـ أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول[١٢]: مامررت بأحد إلا زيداً، وما أتاني أحد إلا زيداً، بالنصب بعد النكرة. «**ولا في جواز الإبدال عدم الصلاحية للإيجاب، خلافاً لبعض القدماء**» حكاه عنهم سيبويه[١٣]، فيجب النصب عندهم على الاستثناء[١٤]، ولا يجوز الإبدال إذا صلح الكلام للإيجاب بحذف حرف النفي، نحو: ما جاءني القوم إلا زيداً[١٥]، فإنه يجوز: جاءني[١٦] القوم إلا زيدا، فكما لا يجوز الإبدال في

---

(١) تلتفت، ز.
(٢) يتناقض، ز، ظ.
(٣) تتختر، د.
(٤) قيل، د.
(٥) تبختر، د.
(٦) سقطت من، ظ.
(٧) الفرافيه، د.
(٨) شهادته، ز، ظ.
(٩) في كتابه ١ : ٣٦٣.
(١٠) ابن حبيب الضبي.
(١١) ابن عمر الثقفي.
(١٢) تقول، ظ.
(١٣) راجع الكتاب ١ : ٣٦٠.
(١٤) الاستثنى، د.
(١٥) زيد، د. وهو خطأ؛ إذ المقصود هنا وجوب النصب.
(١٦) جا جاني، د.

الموجب لا يجوز في غير الموجب قياسا عليه، وقد تقدم ما يشير إلى بطلان هذا التمسك.

قال الشارح[١] وحكى يونس عن أبي[٢] عمرو[٣]: أن الوجه في اللغة[٤] (ماقام القوم إلا زيد).

قلت: ولا حاجة بنا[٥] إلى التمسك بهذا النقل، مع أن الله[٦] تعالى يقول: (مافعلوه إلا قليل)[٧]، فإن الفعل يصلح للإيجاب، مع أن البدل هو المختار.

وأما إذا لم يصلح الفعل للإيجاب، نحو: ما جاءني أحد إلا زيد، وما جاءني رجل إلا عمرو، فإنه يجوز البدل والنصب، إذ لا يجوز: جاءني أحد إلا زيداً، ولا جاءني [رجل[٨]] إلا عمراً[٩].

«**وإتباع المتوسط**[١٠] **بين المستثنى منه وصفته**» نحو: ما جاءني أحد إلا زيد خير منك، برفع (زيد) على الإبدال، وهو متوسط بين المستثنى منه، [وهو أحد[١١]] وصفته، (وهو خير منك).

«**أولى من النصب**» على الاستثناء «**خلافاً للمازني في**» دعوى «**العكس**» فإنه قال: النصب على الاستثناء أولى من الإتباع على البدلية.

---

(١) ابن قاسم.
(٢) ابن، د، وهو خطأ.
(٣) ابن العلاء.
(٤) اللغة الفعل، ز، ظ، ولا أرى معنى لهذه الزيادة.
(٥) لنا، د.
(٦) أنه، د.
(٧) ٦٦ النساء ٤. وانظر ص ٤٥.
(٨) سقطت من، د.
(٩) عمر، د.
(١٠) التوسط، ز، ظ.
(١١) سقطت من، ز، ظ.

ووجه الأول أن المبدل منه ـ وهو[١] الموصوف ـ مقدم، فحكمه حكم مالا وصف[٢] له من المستثنى منـه، نحو: ما جاءني[٣] القوم إلا زيد، فيجوز فيه الأمران، ويختار البدل.

ووجه الثاني أن الصفة كجزء من الموصوف، فكأنه لم يتقدم عليه المستثنى منه، وحكم مثله النصب، وأيضاً فإن الإبدال [من شيء[٤]] علامة الاستغناء عنه وإلغائه[٥]، / ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به، والاعتناء[٦] بالشيء بعد [الاستغناء عنه بعيد[٧]] والنصب مزيل لذلك، فلا جرم[٨] أنه كان أولى. ٣٢٥

وما نقله المصنف عن المازني هو المشهور عنه، ونقل ابن عصفور عنه إيجاب النصب، ونقله أيضاً صاحب النهاية[٩] ونسبا[١٠] إلى الوهم.

واختـار المصنف في الكافية وشرحها[١١] مذهباً ثالثاً، وهو تساوي النصب والإبدال؛ لأن لكل منهما مرجحاً فتكافآ[١٢].

(١) هو، د.
(٢) يوصف، ظ.
(٣) جا، ز، ظ.
(٤) ساقط من، د، شيء من، ظ.
(٥) والغاية، د، ز، ظ، وهو تصحيف ظاهر.
(٦) والاغتنا، ز.
(٧) ليس في، ظ.
(٨) حرم، د.
(٩) لعله أبو السعادات المبارك مجد الدين بن الأثير، والنهاية كتاب له في غريب الحديث.
(١٠) نسب، د.
(١١) ١ : ٢٩١ قال:

ونحو ما في دار زيد رجل إلا أباك صالح فيحتمل
ترجيح نصبه وترجيح البدل ولو يسويان لم يلزم خلل

(١٢) فتكافأ، د، فتكافيا، ز، ظ.

«ولا يُتبع المجرور بـ (من) و (الباء) الزائدتين، ولا اسم (لا) الجنسية إلا باعتبار المحل» فهذه ثلاث مسائل لا يجوز فيها الإتباع على اللفظ، وإنما يجوز على المحل.

الأولى ـ المجرور بـ (من) الزائدة الاستغراقية، نحو: ماجاءني من رجل إلا زيد، فالإبدال من لفظ المجرور بـ (من) المذكورة متعذر؛ لأنها وضعت لتفيد أن النفي شامل لجميع أفراد المجرور بها، سواء باشرت المجرور، نحو: ماجاءني من رجل، أو كان المجرور تابعاً لمباشرها، نحو: ما جاءني من رجل وامرأة، و (إلا) ناقضة[(١)] لما تقع[(٢)] بعده من النفي، ومع بطلان النفي كيف يتأتى أن يكون شاملاً لأفراد ما بعدها!!.

الثانية ـ المجرور بـ (الباء) الزائدة، [نحو[(٣)]]: زيد ليس[(٤)] بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به، فالإبدال من لفظ[(٥)] المجرور بها متعذر أيضاً؛ لأنها وضعت لتدل على تأكيد نفي المجرور بها، سواء كان المجرور مباشراً كما مثلنا، أو تابعاً للمباشر[(٦)] لها، نحو: ما زيد بقائم ولا قاعد، وقد تقرر[(٧)] أن (إلا) مبطلة لما يتقدمها من نفي، وإذا[(٨)] بطل فكيف يؤكد[(٩)]!!.

الثالثة ـ اسم (لا) التبرئة[(١٠)]، نحو: لا اله إلا الله، فلا يبدل[(١١)] من لفظه؛ ضرورة أن (لا) لا تقدر بعد (إلا)؛ لتناقضهما في المعنى.

---

(١) ناقصه، ز.
(٢) يقع، د، ز، ظ، وهو خطأ؛ لأن الضمير عائد على (إلا).
(٣) ليست في، د.
(٤) وليس زيد، د.
(٥) لفظه، ز، ظ.
(٦) لمباشر، ظ.
(٧) أهملت التاء في، د.
(٨) واذ، د.
(٩) توكد، ز.
(١٠) التبريه، ز.
(١١) تبدل، د.

وأما الاعتراض بصحة[١] قولك: ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يعبأ به - من حيث أن (ليس) لا تقدر[٢] بعد (إلا)؛ إذ[٣] الغرض إثبات كونه شيئاً لا يعبأ به، لا نفيه - فقد دفعه ابن الحاجب بأن (لا) إنما عملت للنفي، فلا تقدر عاملة[٤] إلا مع وجوده، وهو بعد[٥] (إلا) مفقود[٦]، فبطل تقديرها[٧] بعده، و (ليس) إنما عملت للفعلية لا للنفي، فهي بمنزلة (ما) و (كان)[٨] جميعاً، [ويجوز ما كان زيد شيئاً الا شيئاً لا يعبأ به، على البدل؛ لأن العمل لـ (كان)، لا للنفي، ولا لـ (كان) والنفي جميعاً[٩]] و (كان) بمجردها[١٠] يصح[١١] تقديرها بعد (إلا)، ولما كانت (ليس) فعلاً معناه النفي تُوهِّم أنها[١٢] بمثابة (لا) في العمل، وليس بصحيح، بل عملها للفعلية، والفعلية إذا قدرت مجردة عن النفي لم يتعذر العمل، ولكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذراً لفظاً تُوهِّم[١٣] أن التقدير متعذر[١٤].

فإن قلت: قد مر أن المراعى في البدل في باب الاستثناء صحة حلوله محل المبدل منه، وهو [في[١٥]] كلمة الشهادة ونحوها متعذر.

---

(١) لصحة، د.

(٢) يقدر، د، ز، وبنقطتين من فوق التاء ومن تحتها في، ظ.

(٣) اذآء، د.

(٤) عاطفة، ز، ظ.

(٥) ما بعد، ز، ظ.

(٦) مقصود، ز، ظ، بإهمال القاف عند الثاني.

(٧) أهملت التاء في، د.

(٨) وما كان، د.

(٩) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(١٠) لمجردها، ز، ظ.

(١١) أهمل حرف المضارعة في، د.

(١٢) أنه، د.

(١٣) يوهم، د.

(١٤) يتعذر، د.

(١٥) ليست في، ز.

قلت: أجاب عنه ابن هشام في مغنيه[١] بأنه بدل من الاسم مع (لا) فإنهما كالشيء الواحد، ويصح أن يخلفهما[٢]، ولكن يذكر[٣] الخبر[٤] حينئذٍ، فيقال: الله موجود. [كذا قال[٥]]، وهو خروج عن فرض المسألة؛ لأن الإشكال إنما ورد على القائلين: بأن الاسم المرفوع بدل من اسم (لا) باعتبار محله، ولم يقولوا: بدل[٦] من مجموع الاسم و (لا) فكيف يكون هذا رافعاً للإشكال !!، وأيضاً فإن الذي يحل محل المبدل منه في هذا الباب هو (إلا) وما بعدها كما مرّ، والذي أحله هو[٧] محل المبدل منه هو الاسم الموجب منفكًا عن لفظ (إلا)، وهو خلاف المقرر[٨] في هذا الباب.

وأجاب الشلوبين[٩] عن ذلك: بأن هذا الكلام إنما هو على توهم [كلام آخر، فإذا قلت: لا أحد فيها إلا زيد، صح الإبدال] [لأنه[١٠]] [على توهم[١١]] ما فيها إلا زيد، وكذا يقال: في كلمة ـ الشهادة ـ هو في معنى: ما في الوجود[١٢] إلا الله، فيصح فيه[١٣] الإحلال كما تقدم.

«وأجاز بنو تميم إتباع المنقطع المتأخر إن صح إغناؤه[١٤] عن المستثنى

---

(١) ٢: ٦٣٤.
(٢) تخلفهما، ظ، والصحيح ما أثبته؛ لأن الضمير المستتر عائد على البدل، وهو لفظ الجلالة.
(٣) تذكر، ز، ظ.
(٤) الحبر، د.
(٥) ليست في، د.
(٦) ابدل، د.
(٧) يعني ابن هشام.
(٨) المتقرر، د.
(٩) أبو علي عمر بن محمد.
(١٠) سقطت من، ظ.
(١١) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.
(١٢) الوجود آله، ز، وهو نقيض المراد من التمثيل.
(١٣) منه، ظ.
(١٤) اغتناوه ز، ظ.

منه» نحو: ما فيها أحد إلاحمار، فإنك لو حذفت المستثنى منه ـ وهو أحد ـ واستغنيت[1] عنه بالمستثنى، فقلت: ما فيها[2] إلا حمار، صح.

قال المصنف[3]: لغة بني تميم في المنقطع في الإتباع[4] كلغة الجميع في المتصل، فيقولون: ما فيها أحد إلا حمار، ويقرؤون[5]: ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[6] ـ بالرفع ـ إلا من لقن النصب.

وغير المصنف يقول[7]: إنهم يجيزون الإتباع ويختارون[8] ما يوجبه غيرهم من النصب.[9]

٣٢٦ واحترز [المصنف[10]] بقوله: (المتأخر) من أن يتقدم، نحو: ما في الدار إلا حماراً أحد، فالنصب، وسيأتي.

وقوله: [إن صح[11]] إغناؤه[12] عن المستثنى منه، يخرج [نحو[13]]: ﴿لَا عَاصِمَ

---

(١) واستغنت، ظ.

(٢) ما فيها أحد، ز، ظ، ولا يتفق مع الغرض المقصود من المثال.

(٣) في شرح التسهيل ١١٤: ب، وتصرف فيه، وإليك نصه: (لغة بني تميم إعطاء المنقطع المؤخر من مستثنيات (إلا) في غير الإيجاب من الإتباع ما للمتصل، فيقولون: ما فيها أحد إلا وتد، كما تقول الجميع: ما فيها أحد إلا زيد، ويقرؤون: (ما لهم بذلك من علم إلا اتّباع الظن) ـ بالرفع ـ إلا من لقن بالنصب).

(٤) الانباع، ز.

(٥) ويقرؤن، د، ويقرون، ز، ظ، وكلهم مخطيء.

(٦) ﴿... وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ ١٥٧ النساء ٤.

(٧) يقولون، د.

(٨) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٩) سقطت من، ظ.

(١٠) حمار، ز، ظ.

(١١) ليست في، د.

(١٢) اغتناوه، ز.

(١٣) سقطت من، ز، ظ.

ﵟٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚﵞ[١]، فـ (من رحم) في موضع نصب؛ لأنك لو حذفت المستثنى منه، وهو (عاصم اليوم)، واستغنيت بالمستثنى عنه، لم يصح، ويخرج نحو: ما زاد إلا مانقص، ففاعل (زاد) و (نقص) ضمير عائد[٢] على القمر[٣]؛ و(ما) مصدرية، و (نقص) صلتها، والمصدر في محل نصب.

وقال السيرافي ومبرمان: في محل رفع على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: مازاد القمر[٣]، لكن النقصان شأنه.

وزعم الشلوبين: أنه في محل نصب على أنه مفعول به، والاستثناء مفرغ[٤]، أي: ما زاد إلا النقصان، وردوه[٥] بأنه لا مناسبة بين النقصان والزيادة.

قلت: ولا يخفى أن مراتب النقص ليست متساوية[٦]، فليس نقصانه في ليلة العشرين من الشهر ـ مثلاً ـ كنقصانه فيها بعد [ذلك] إلى[٧] انقضاء الشهر، وهذا أمر مشاهد، فهو في كل ليلة بعد أخذه[٨] في النقص يزيد[٩] على الليلة التي قبلها في ذلك، ولا شك أن هذا معنى صحيح لا ينكره إلا معاند، وليت شعري ماذا يقولون[١٠] في مثل قولنا: مال زيد أنقص من مال عمرو!!، وكيف[١١] يفهمون أن (أنقص)[١٢] صيغة تفضيل، مع أن اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف زيادة على غيره!!.

---

(١) ﵟقَالَ سَـَٔاوِيٓ إِلَىٰ جَبَلٖ يَعۡصِمُنِي مِنَ ٱلۡمَآءِۚ قَالَ... وَحَالَ بَيۡنَهُمَا ٱلۡمَوۡجُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡمُغۡرَقِينَﵞ ٤٣ هود ١٢.

(٢) يعود، د.

(٣) العمر، ز، ظ.

(٤) أهملت الغين في، د.

(٥) ورد، ز، ظ.

(٦) مراتب النقص متفاوتة، د.

(٧) أي، د.

(٨) آخره، ز، ظ.

(٩) يزيده، ز، ظ.

(١٠) يقول، ز، ظ.

(١١) فكيف، ز، ظ.

(١٢) نقص، د.

«**وليس من تغليب العاقل على غيره فيُخصّ**» بالنصب في جواب النفي . «**بـ (أحد) وشبهه**» كديَّار[١] وكتيع[٢] . «**خلافاً للمازني**» وعلى هذا فهو استثناء متصل قطعاً؛ لدخول [المستثنى في[٣]] المستثنى منه تحقيقاً حيث اعتبرنا التغليب وأعملناه[٤] .

قال بعضهم : والتحقيق أن التميميين[٥] إذا أرادوا [أن يبدلوا[٦]] أخرجوه من الانقطاع بضرب من التأويل : فإما أن يقدروا : ما فيها أحد، ولا [ما][٦] يتبع الأحد، فحذف المعطوف بقرينه الإبدال، أو أن الأصل : مافيها شيء، ثم ذكر الأحد[٧] اعتناء به؛ لكونه عاقلاً، وعليهما فالاستثناء من الاسم المعطوف المحذوف أو من الاسم المتروك الذي هذا في موضعه، وأن[٨] الحجازيين لا يفعلون شيئاً من ذلك، بل يبقون [الكلام[٩]] على ظاهره، فلا يتأتى[١٠] لهم وجه الإبدال .

«**وإن عاد ضمير قبل المستثنى بـ (إلا) الصالح للإتباع على المستثنى منه[١١] العامل فيه ابتداء أو أحد[١٢] نواسخه أتبع الضمير جوازاً أو صاحبه [اختياراً[١٣]]**» .

---

(١) كديان وشبهة، د.
(٢) سقطت الواو من، د، ويسع، ز، ظ.
(٣) ليس في، د.
(٤) اعلمناه، د.
(٥) أهملت الياء الأولى في، ز.
(٦) سقطت من، ز، ظ.
(٧) الا أحد، ظ.
(٨) معطوف على (أن التميميين).
(٩) ليس في، د.
(١٠) ينافي، د.
(١١) من، د.
(١٢) عطفت في، د، ز، ظ، بالواو.
(١٣) ليست في، ظ.

مثال الأول: ما أحد يكرمني إلا زيد، فقد عاد الضمير المستتر في (يكرمني)[١] الواقع قبل (زيد)، الموصوف بكونه مستثنىً صالحا للإتباع على[٢] المستثنى منه، وهو (أحد)[٣] المعمول للابتداء، فلك[٤] أن تجعل زيداً تابعاً للضمير في (يكرمني)[١]، ولصاحب الضمير، وهو أحد، وإنما يعني المصنف: أنه يجوز لك[٥] عند قصد الإتباع أن تتبع[٦] أيهما شئت، ولا يريد أنه يجب الإبدال ويمتنع النصب، وكذلك[٧] إذا كان المستثنى[٨] منه مشمولاً لأحد نواسخ الابتداء، نحو: ماحسبت أحداً يقول ذلك إلا زيداً، وما كان أحد يجترىء عليك إلا زيد، فالمختار في هذه المسائل كلها أن يجعل[٩] المستثنى تابعاً لصاحب الضمير؛ لأن مسوغ الإتباع النفي، وهو أقرب إلى الظاهر، وإنما جاز الإتباع للضمير العائد على الظاهر، لأن النفي متوجه إليه[١٠] من جهة المعنى.

واحترز بقوله: (بإلا)[١١] من غيرها من[١٢] الأدوات؛ إذ لا يتأتى فيها ذلك[١٣]، اللهم إلا (غيرا)[١٤]، فالظاهر[١٥] أن حكمها حكم المستثنى في ذلك.

---

(١) تكرمني، ز.

(٢) متعلق بقوله: (فقد عاد).

(٣) منه وهذا هو، ز، ظ.

(٤) فكذا، ز.

(٥) ذلك، ز، ظ.

(٦) يتبع، ز، وأعجم حرف المضارعة باثنتين من فوقه ومن تحته في، ظ.

(٧) وكذا، د، وهذا شروع في النوع الثاني، وهو ماكان العامل فيه أحد نواسخ الابتداء.

(٨) الاستثنا، ز، ظ.

(٩) تجعل، د.

(١٠) عليه، د.

(١١) الا، ز، ظ.

(١٢) في، ز، ظ.

(١٣) لا يتأتى فيها إلا النفي، ز، لا يتنافى فيها إلا النفي، ظ.

(١٤) غرا، د.

(١٥) أهملت الظاء في، د.

واحترز بقوله: (الصالح للإتباع) من أن يكون منقطعاً لا يمكن توجيه[١] العامل وتفريغه[٢] له، نحو[٣]: ما أحد ينفع إلا الضر[٤]، فهذا لا يجوز فيه إلا النصب.

واحترز بقوله: (العامل فيه ابتداء أو أحد[٥] نواسخه) من أن لا يكون العامل شيئاً من ذلك، لكن لا يعلم من ذلك هل يجوز الإبدال من أيهما شئت ولكن يتحرم[٦] الراجح والمرجوح، فيستوي الأمران، أو أنه[٧] يتعين الإبدال من الظاهر، وهذا هو المنقول، فلا يجوز أن تقول[٨]: ما ضربت أحداً يقول ذلك إلا زيد[٩] ـ بالرفع ـ بدلاً من ضمير (يقول)؛ لأن القول ليس بمنفي[١٠]، بل النفي الضرب /، بخلاف: ما أحد يقول، فإنه بمنزلة: ما يقول أحد، ٣٢٧ وكذلك[١١] ما ظننت أحداً[١٢] يقول، [فإنه[١٣]] بمنزلة: ما يقول ذلك أحد في ظني[١٤].

وفي شرح الحاجبية[١٥] للرضي: قال سيبويه[١٦] إذا قلت: ما رأيت أحداً يقول

(١) توجه، ز، ظ.
(٢) وتعريفه، د، وتفريقه، ز.
(٣) نحوله، ظ.
(٤) الضرورة، ظ.
(٥) عطفت بالواو في أصول التحقيق، والمناسب ما صنعت.
(٦) كذا في أصول التحقيق والمعنى غير ظاهر، ولعل الصحيح ينتفي.
(٧) عطفت بالواو في أصول التحقيق ولكن المقام يقتضي (أو).
(٨) يقول، ز.
(٩) زيدا، ز.
(١٠) بمعنى، د.
(١١) وكذا، د، فكذلك، ز، ظ.
(١٢) أحد، ز، ظ.
(١٣) سقطت من، د، ظ.
(١٤) طغى، د.
(١٥) يريد كافية ابن الحاجب ١ : ٢٣١.
(١٦) ما نقل عنه الرضي مخالف لكلامه في الكتاب ١ : ٣٦١، فقد جوَّز في المستثنى الإبدال من المستثنى منه، ومن الضمير المستتر في الفعل، واستشهد بالبيت: (في ليلة.....).

ذلك إلا زيداً ـ و (رأيت) بمعنى أبصرت ـ وجب نصب المستثنى ؛ لأنه[١] ليس من نواسخ الابتداء، هذا قوله، وأنا لا أرى[٢] بأساً[٣] ـ مع غير نواسخ الابتداء أيضاً ـ بالإبدال من ضمير راجع إلى ما[٤] يصلح للإبدال منه، إذا شمل النفي عامل ذلك الضمير، نحو: ما كلمت أحداً ينصفني إلا زيد؛ لأن المعنى: ما أنصفني أحد كلمته إلا زيد، ومنه قول عدي بن زيد[٥]:

في ليلة لا نرى[٦] بها[٧] أحدا ... [يحكى[٨]] علينا [إلا[٩]] كواكبها[١٠]

---

(١) انه، د.

(٢) أر، ظ، وهو خطأ من الإصرار.

(٣) منعا، د.

(٤) مالا، د.

(٥) كذا في بعض المراجع، والصواب أن القائل: أبو عمرو أحيحة بن الجُلاح بن حريش بن جحجبى الأوسي (٤٩٧م حوالي ١٣٠ ق. هـ) شاعر فارس شجاع، له سيادة في قومه. قاتل تبعاً حين غزا المدينة ليثأر لولده المقتول فيها فتحصن في حصن له فلم يدركه تبّع. الأغاني ١٥ : ٣٧ ـ ٥٥، الميداني ١ : ٢١، السيوطي ١ : ٤١٧، الخزانة ٢ : ٢٣.

(٦) ترى، ز، ظ.

(٧) فيها، د.

(٨) ليست في، ر، يجلى، ظ.

(٩) ليست في، ز.

(١٠) من قصيدة أولها:

يشتاق قلبي إلى مليكة لو أمست قريباً لمن يطالبها

وقبل الشاهد:

ياليتني ليلة إذا هجع الناس ونام الكلاب صاحبها

وبعده:

لتبكني قينة ومزهرها ولتبكني قهوة وشاربها

يروى: (لو أمسى...) (...... لا يرى ......) (يسعى علينا ......) لو: للتمني. أمسى: الفاعل ضمير عائد على القلب. من: بمعنى التي على رواية (أمسى)، والمراد مليكة. ليتني: خبره (صاحبها). ليلة: ظرف متعلق بـ (صاحبها). إذا: بدل اشتمال منه، والرابط محذوف، أي: هجع الناس فيها. في ليلة: بدل من (إذا). يحكي: إن جعل بمعنى يتحدث فـ(علينا) بمعنى: عنّا، ويجوز أن يضمّن معنى (ينمّ)، و (على) باقية على معناها =

و (نرى)[(١)] : من رؤية العين، وفي جعله من رؤية القلب ـ كما ذهب إليه سيبويه ـ نظر؛ لكونه مخالفاً لظاهر البيت، والإنصاف[(٢)] والحكاية منفيان معنىً، بلى[(٣)] [لو[(٤)]] قلت[(٥)] : لا أوذي أحداً يوحد الله إلا زيداً، لم يجز الإبدال من ضمير (يوحد)، لأن التوحيد ليس بمنفي، بل الأذى فقط إلى هنا كلامه[(٦)] .

«**وفي حكمهما**» أي حكم الظاهر والمضمر في جواز الحمل على أيهما شئت «**المضاف والمضاف إليه**» لا في كل موضع [بل في الموضع[(٧)]][(٨)] الذي يكون كل منهما صالحاً للإخراج[(٩)] ، وذلك «**في[(١٠)] نحو[(١١)] : ما جاء [أخو[(١٢)]] أحد إلا زيد**» ، فإن (أحداً) من صيغ العموم، والأخ عام بالإضافة إليه، فلك رفع [زيد[(١٢)]] على الإبدال[(١٣)] من المضاف [وجره على الإبدال من المضاف[(١٤)]] إليه .

= الحقيقي، ويقوي هذا التفسير الرواية : (يسعى علينا)، فهو من السعاية . قهوة : خمر . سيبويه ١ : ٣٦١، المقتضب ٤ : ٤٠٢ ـ ٤٠٣، الأغاني ١٥ : ٣٦، ٣٩ ـ ٤٠، الشجري ١ : ٧٣ ـ ٧٦، الرضي ١ : ٢٣١، المغني ١ : ١٥٣، ٢ : ٦٢٢، ٧٥٥، السيوطي ١ : ٤١٧ ـ ٤١٨، الهمع ١ : ٢٢٥، الخزانة ٢ : ١٨ ـ ٢٢، الدرر ١ : ١٩٢ .

(١) ويرى، د، وترى، ز، ظ، وهذا كله غير صحيح .

(٢) والاتصاف، د.

(٣) بل، ظ .

(٤) ليست في الرضي .

(٥) بل لو قلت بلى لو قلت، ز.

(٦) وفي شرح الكافية اختلاف يسير لا يغير المعنى .

(٧) المواضع، ظ .

(٨) ليس في، ز.

(٩) لاخراج، د.

(١٠) وفي، د.

(١١) نحوه، ز، ظ .

(١٢) ليست في، د.

(١٣) الأبدل، ظ .

(١٤) ساقط من، ز، ظ .

قال ابن هشام: ولو قلت: ما جاءني أخو زيد إلا فلاناً لم يجز ألبتة، نصبت أو أبدلت، إذ لا شيء يستثنى منه، فالاستثناء[١] غير صحيح ألبته، لعدم اسم عام يستثنى منه.

قلت: بل يجوز[٢] النصب والإبدال من الأخ؛ وذلك لأنه اسم جنس أضيف، فيعم على المختار كما هو مقرر في أصول الفقه.

«**وقد يجعل المستثنى متبوعاً والمستثنى منه تابعاً**» يريد بذلك ما حكاه يونس[٣] [من[٤]] أن بعض العرب يقول: مالي إلا أبوك أحد، فيجعل المستثنى منه المؤخر بدلاً من المستثنى.

«**ولا يقدم[٥] دون شذوذ المستثنى على المستثنى [منه[٦]] والمنسوب إليه[٧] معاً**» فلا يقال: إلا زيداً قام القوم، إلا على جهة الشذوذ كقول الشاعر[٨].

خلا الله لا أرجو[٩] سواك وإنما أعدّ عيالي شعبة من عيالكا[١٠]

«**بل على أحدهما**»، فتقول: ما جاء[١١] إلا زيداً[١٢] القوم، كما قال الكميت[١٣]:

(١) فالاستثنى، د.

(٢) تجوز. د.

(٣) حكاه عنه سيبويه ١: ٣٧٢.

(٤) ليست في، د.

(٥) تقدم، ز.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) منه وعامله، د.

(٨) الأعشى قاله البغدادي، وليس في ديوانه.

(٩) أرجوا، ز.

(١٠) لم أقف على سابق له ولا لاحق. شرح التسهيل ١١٥: ب، ١١٩: أ، ابن عقيل ١: ٥٢٣، المقاصد ٣: ١٣٧ ـ ١٣٨، التصريح ١: ٣٦٣، الأشموني ٢: ١٦٣، الهمع ١: ٢٢٦، ٢٣٢، الخزانة ٢: ٣، شواهد ابن عقيل ١٢٥ ـ ١٢٦، يس ١: ٣٥٤ ـ ٣٥٥، الدرر ١: ١٩٣ ـ ١٩٧.

(١١) جاني، د.

(١٢) زيد، ز.

(١٣) ابن زيد الأسدي.

ومالي إلا آل أحمد شيعة[١] ومالي إلا مذهب[٢] الحق مذهب[٢]
وتقول[٣]: ـ أيضاً ـ القوم إلا زيداً ضربت.

وهنا مسألة وهي أن يقدم[٤] [المستثنى على[٥]] المستثنى منه وعامله، لكن يتوسط بين جزءى[٦] الكلام، نحو: القوم إلا زيداً جاءوا، حيث يجعل زيداً مستثنى من[٧] الضمير في (جاؤوا).

قال الشارح[٨]: وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب: المنع مطلقاً، سواء كان العامل متصرفاً أو غير متصرف. والجواز مطلقاً، قيل: وهو الصحيح، والثالث التفصيل بين أن يكون[٩] متصرفاً فيجوز، أو غير متصرف فيمتنع، قيل: وهو

(١) شعبة، د.
(٢) مشعب، د، والبيت من إحدى هاشمياته الجيدة، ومطلعها:
طربت، وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني، وذو الشيب يلعب!!
وقبل الشاهد:
ستقرع منها سنّ خزيان نادم إذا اليوم ضم الناكثين العصبصب
وبعده:
ومن غيرهم أرضى لنفسي شيعة!! ومن بعدهم لا من أجلّ وأرجب
عصبصب: شديد، وهو وصف لليوم، فصل بينهما بجملة الخبر أو الجملة المفسّرة على الخلاف في الواقع بعد (إذا) أفاعل بفعل محذوف، أم مبتدأ، وهو الراجح. أرجب: أهاب وأعظم. المقتضب ٤: ٣٩٨، ثعلب ٦٢، الأغاني ١٧: ٢٦ ـ ٢٩، ابن يعيش ١: ١٩٥، ٢: ٧٩، ابن الناظم ١١٨، ابن عقيل ١: ٥٠٨، شذور الذهب ٢٦٣، المقاصد ٣: ١١١ ـ ١١٤، التصريح ١: ٣٥٥، الأشموني ٢: ١٤٩، الخزانة ٢: ٢٠٧ ـ ٢١٠، شواهد ابن عقيل ١٢٠، الهاشميات ٣٦ ـ ٥٦.
(٣) أهمل حرف المضارعة في، د.
(٤) يتقدم، د.
(٥) ليست في، د.
(٦) جزء، د.
(٧) منه، ز.
(٨) ابن قاسم.
(٩) العامـل.

المختار؛ لأن السماع إنما ورد في المتصرف. «**وما شذ من**[(١)] **ذلك فلا يقاس عليه خلافاً للكسائي**» فإنه قال: يقاس على ذلك.

قال الشارح[(٢)]: ووهم[(٣)] ابن هشام وابن عصفور في زعمهما أن تقديم[(٤)] المستثنى أول الكلام لا يجوز باتفاق، على أن ابن عصفور حكى في بعض تصانيفه الخلاف في المسألة، حاكياً عن الكسائي ما حكاه المصنف عنه.

«**فصل**»: في تعدد المستثنى بأداة واحدة، واستثناء النصف والأكثر وما يتبع ذلك.

«**لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان**[(٥)]**، وموهم ذلك بدل ومعمول**[(٦)] **عامل [مضمر**[(٧)]**]، لا بدلان، خلافاً لقوم**»[(٨)].

اعلم أن هذا الموضع من مشكلات هذا الكتاب، وذلك أن ظاهر قوله: (لا يستثنى) أن الاستثناء[(٩)] الذي هو إخراج ـ سواء كان بالنصب أو غيره ـ لا يقع في شيئين[(١٠)] بأداة واحدة دون عطف، فكيف يقول: ـ بعد ذلك ـ (لابدلان)[(١١)]، والبدلية لا تنافي[(١٢)] كونهما مستثنيين بل توجب[(١٣)] ذلك!!.

(١) عن، د.

(٢) ابن قاسم.

(٣) وهم، د.

(٤) تقدم، د.

(٥) سيان، ز، باهمال الياء.

(٦) أو معمول، د.

(٧) سقطت من، ظ.

(٨) للقوم، ز.

(٩) الاستثنى، د.

(١٠) مستثنى، د.

(١١) بد، ز، ظ.

(١٢) ينافي، ز.

(١٣) يوجب، د، ز، ظ، وهو خطأ واضح؛ لأن الضمير عائد على (البدلية).

[وأيضاً[١]] فقوله: (دون عطف) يقتضي أن الكلام فيما يصح فيه العطف، نحو: قام القوم إلا زيداً عمراً[٢]، فإن هذه لو[٣] أوردتها بالعطف ـ قائلاً: قام القوم إلا زيداً وعمراً[٤] ـ كانت صحيحة بلا / شك، لكن قوله: (وموهم ذلك ٣٢٨ بدل ومعمول[٥] عامل مضمر لا بدلان[٦]) يقتضي أن الكلام في نحو: ما أعطيت أحداً شيئاً إلا زيداً ديناراً؛ إذ هذا التركيب موهم[٧] لاستثناء شيئين[٨] بأداة واحدة دون عطف، وتخريجه على الوجهين المذكورين ممكن؛ إذ يحتمل أن (زيداً) بدل من (أحداً)[٩]، و (ديناراً) معمول محذوف، أي: أعطيته ديناراً، كما يقول[١٠] المصنف في تخريجه.

[ويحتمل أن (زيداً) بدل من (أحداً)[١١] و (ديناراً) بدل من (شيئاً)، كما يقول أولئك القوم في تخريجه[١]]، ولم يرتضه[١٢] المصنف[١٣]؛ لما ستعرفه، غير أن هذا لا يصح فيه العطف أصلاً، فكيف يصح قوله: (دون عطف)، ثم يقول[١٤]: (وموهم ذلك. . . . . . .) إلى آخره!!.

---

(١) مابين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(٢) عمروا، د، لاعمرا، ز، ظ.
(٣) الو، ز، ظ.
(٤) وعمروا، د.
(٥) عطفت بـ (أو) في، د، ز، ظ، والذي تقدم في المتن بالواو.
(٦) يدلان، ز، ظ.
(٧) يوهم، ز.
(٨) سنين، د.
(٩) احد، د.
(١٠) نقول، د.
(١١) أحد، د، ونظراً لأن نظائره جاءت محكية بالنصف فضلت أن أحمله عليها.
(١٢) يرفضه، ز، ظ.
(١٣) في شرح التسهيل ١١٥: ب.
(١٤) تقول، ظ.

وأيضاً فقوله: (لا بدلان) يوهم أن ذلك ممكن مطلقاً، فيرد عليه مثل: ما ضرب[١] إلا زيد عمراً.

وأيضاً فظاهر[٢] كلامه يقتضي أن مثل قولك: ما أعطيت أحداً شيئاً إلا زيداً[٣] ديناراً تركيب صحيح من غير خلاف، وإنما الخلاف في تخريجه، وليس كذلك، بل منهم من لا يجيز هذا التركيب ألبتة[٤].

وغاية ما يقال في هذا المحل أن معنى قوله: (لا يستثنى) لا ينصب على الاستثناء إلى آخره، فيكون مراده أن (إلا) لا تنصب[٥] إلا اسماً واحداً، ويصح ـ حينئذ ـ [قوله: (لا بدلان)؛ لأن البدلية تنافي تحتم النصب على الاستثناء، ولا يريد ـ حينئذ ـ] مثل ما ضربت إلا زيدا عمرا[٦]؛ إذ لم تنصب الأداة شيئين.

فإن قلت: لكن الكلام ـ حينئذٍ ـ لا يقتضي[٧]] منعه، قلت هي مسألة خلاف، ولعل المصنف ممن يقول بجوازها، كما قال الزمخشري[٨] ـ في قوله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾[٩] الآية ـ إن المستثنى الظرف والحال جميعاً، وان الحصر في كل منهما مقصود[١٠]، أي: لا تدخلوا في وقت من الأوقات على حالة من الأحوال إلا في هذا الوقت على هذه الحالة[١١].

---

(١) ضربت، ظ.

(٢) فظاهر، ظ.

(٣) زيد، د.

(٤) أهملت التاء المربوطة في، ز.

(٥) ينصب، ز.

(٦) عمروا، د، وهو خطأ.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٨) في الكشاف ٣: ٥٥٤.

(٩) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا... إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ...﴾ ٥٣ الأحزاب ٣٣.

(١٠) مقصودا، ز.

(١١) أهملت التاء في، ز.

وقوله: (وموهم ذلك) إشارة إلى مسألة أخرى، وهي أنه لا يخرج ماورد في ذلك على أن الاسمين بدلان، أي: لا يجوز في صورة من الصور أن[١] يخرج على ذلك، وليس المراد أن منهم من قال: إن كل شيء ورد من ذلك يخرج[٢] على هذا؛ لامتناعه[٣] في: أعطيت القوم الدراهم إلا زيداً دانقاً، بل[٤] معناه: إن خرج شيء من ذلك على البدل ـ فيما يصح فيه نحو: ما ضرب أحد أحداً إلا زيد[٥] عمراً ـ فينبغي أن يكون البدل الأول وحده ويجعل الثاني معمولاً لعامل مضمر، ولا يجوز على أن يكونا بدلين؛ لأمور:

منها: أن البدل لم يعهد تكرره [إلا][٦] في بدل البداء[٧]

ومنها[٨]: أن حذف المبدل منه قليل في غير باب الاستثناء، والبدل في باب الاستثناء مبني على صحة التفريغ[٩]، ويتعين[١٠] للواحد وهو فيه على خلاف القياس، فلا[١١] يتجاوز.

ومنها[١٢]: أن بدل[١٣] البعض حقه أن يقترن بالضمير، وجعلوا في باب الاستثناء اقترانه[١٤] بـ (إلا) مغنياً[١٥] عن الضمير، إذ لا فرق في البدل بين باب الاستثناء[١٦] وغيره إلا في ذلك، والاسم الثاني غير مقترن بـ (إلا) لفظاً.

---

(١) ان ان، د.

(٢) مخرج، د.

(٣) الامتناعية، ز، ظ.

(٤) الا زيدا كما يقال معناه، ز، ظ.

(٥) زيدا، ز، ظ.

(٦) ليست في، د.

(٧) البدل، د، اليدا، ز.

(٨) أو منها، د.

(٩) التفريع، ز.

(١٠) يتعين، د، ز، ظ، والكلام يقتضي ما أضفت.

(١١) ولا، ز، ظ.

(١٢) منها، ز.

(١٣) البدل، د.

(١٤) الاقتران، د.

(١٥) معينا، د.

(١٦) لا فرق بين البدل في باب الاستثناء، د.

وقوله: (بدل) الأولى أن يقول: أو مستثنىً إن أمكن [أن يكون[1]] منصوباً؛ إذ لا يتعين البدلية حينئذٍ.

وقوله: (خلافاً لقوم) يقتضي أن جماعة خالفوا في تخريج ذلك، فخرجوه على البدلين، ولم يحك[2] ذلك في الشرح[3] إلا عن ابن السراج.

والذي يظهر أن الموضع مشكل، وأن الصواب أن يقال[4]: لا ينصب على الاستثناء بأداة واحدة دون عطف شيئان، وموهم ذلك إن كان في الإيجاب فالأول مستثنىً والثاني معمول عامل مضمر، وإن كان في غيره فكذلك[5]، أو الأول بدل[6]، ولا يكونان بدلين خلافاً لابن السراج.

وحكى الشارح[7] عن المصنف أنه قال[8]:ـ في الرد على ابن السراج ـ وفي هذا ضعف بيّن؛ لأن الدليل في الاستثناء لابدَّ من اقترانه بـ (إلا)، وكان كذلك، لأنه أشبه المعطوف بحرف، فكما لا يقع بعد حرف عطف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء[9] بدلان، فإن ورد[10] ما يوهم ذلك قدر ناصب للثاني[11]، كما يقدر[12] خافض للثاني في نحو:

---

(١) ساقط من، ز، ظ.

(٢) يحل، د.

(٣) على التسهيل ١١٥: ب.

(٤) ان لا يقال، ز، ظ.

(٥) بذلك، ز، ظ.

(٦) عطفت بالواو في د.

(٧) ابن قاسم، ولم يختصر ناسخ (د) كلمة (الشارح)، خلافاً لما دأب عليه.

(٨) في شرح التسهيل ١١٥: ب.

(٩) استثنا، د.

(١٠) وهم، ز، ظ.

(١١) للنافي، ز.

(١٢) أهمل حرف المضارعة في، د.

أكل امرء[١] تحسبين[٢] امرأ ونارٍ توقد بالليل نارا[٣]

قال الشارح[٤]: وفي كلامه تعقب؛ لأنه قال (فكما لا يقع بعد حرف [عطف[٥]] معطوفان)، وذلك جائز، بل قد يقع بعده ثلاثة نحو: أعلمت [زيداً[٥]] عمراً فاضلاً وبشراً خالداً [منطلقاً[٦]].

٣٢٩ قلت: إنما يجوز تعدد[٧] المعطوف بعد / حرف العطف إذا كان من وجهين أو وجوه، كما في المثال الذي أورده الشارح، وأما إذا كان من وجه واحد، كما في ضربت زيداً وعمراً خالداً، فيمتنع[٨]، لكن حمل كلام المصنف على هذا الأخير غير ظاهر؛ لأنه شبه به البدلَ المتعدد، وهو لا يكون من وجه واحد كما لا يخفى.

واعلم بعد هذا كله أن المسائل أربع؛ وذلك لأن استثناء شيئين نوعان، لأن المستثنى منه[٩] إما شيء واحد أو شيئان، والأول نوعان، لأن الشيئين[١٠] إما من جهة واحدة، نحو: ما جاءني أحد إلا زيد عمرو، والظاهر أن العطف في هذه واجب، ولا يظهر حمل[١١] الثاني على عامل مضمر، أي: وجاءني عمرو، وإما من جهتين، نحو: ماضرب أحد إلا زيداً عمراً، وهذه فيها ثلاثة مذاهب قاله[١٢] ابن هشام، وفيه نظر.

(١) أمري، ز، ظ، لكن الأول أعجم الياء.
(٢) تحسين، ز.
(٣) راجعه في ٥: ٢٦٩.
(٤) ابن قاسم.
(٥) ساقط من، ز، ظ.
(٦) ليست في، د.
(٧) بعدد، د.
(٨) فتمتنع، د.
(٩) فيه، د.
(١٠) الشين، ز.
(١١) عمل، ظ.
(١٢) قال، ز، ظ.

والنوع الثاني أن تستثني[1] شيئين [من شيئين[2]]، وذلك نوعان:

مالا يصح فيه البدل، كضرب الرجال النساء إلا زيداً هنداً، فيمتنع في الثاني الإبدال والعطف إتفاقاً [ويجب كونه معمولاً لمحذوف.

وما يصح فيه البدل، نحو: ما ضرب أحد أحداً إلا زيد عمراً، وهذه اختلفوا فيها، فقيل: يصح على أنهما بدلان، وقيل: على أنهما كذلك، أو مستثنيان[2]] وقيل: الأول مستثنىً أو بدل، والثاني معمول لمحذوف.

«**ولا يمتنع استثناء النصف**[3] **خلافاً لبعض البصريين**» والقاضي[4] من الأصوليين، فقد نقل عنه أنه لابد أن ينقص عن النصف[5]. «**ولا استثناء الأكثر وفاقاً للكوفيين**». وأحسن المصنف في الاقتصار على قوله: (الأكثر)، فقد عبر كثير عن ذلك بقولهم: استثناء الأكثر من الأقل، وهو مدخول، فإن القائل[6]: له عشرة إلا ستة، إنما[7] استثنى الستة من العشرة، والعشرة أكثر لا أقل، ولم يستثنها من الأربعة، واستدل الشارح[8] على ذلك[9] - تبعا لغيره - بقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ[10]﴾[11]، والغاوون أكثر. هذا كلامه.

---

(١) يستثنى، د، ز، ظ، والخطاب أولى؛ إذ لم يسبق ما يعود عليه الضمير في الغيبة.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٣) نصف، ز، ظ.

(٤) أهملت الضاد في، ز، والمراد أبو بكر محمد الطيب بن محمد الباقلاني (...... - ٤٠٣هـ) رئيس الأشاعرة في وقته، معروف بسعة العلم وقوة الجدل من مؤلفاته: إعجاز القرآن، مناقب الأئمة، الملل والنحل، تمهيد الدلائل.

تاريخ بغداد ٥: ٣٧٩ - وفيات الأعيان ٤: ٢٦٩ - ٢٧٠ الديباج المذهب ٢٦٧.

(٥) جاء ذلك في الإحكام في أصول الأحكام ٢: ١٢٩، الاستغناء: ٥٣٦.

(٦) القابل، د.

(٧) أهملت النون في، ز.

(٨) ابن قاسم.

(٩) ذلك ذلك، ظ.

(١٠) الغاويين، ظ.

(١١) الآية ٤٢ الحجر ١٥.

قلت: وقد قدح فيه بأنا لا نسلم أن (الغاوين) أكثر؛ لأن قوله: (عبادي) يشمل[١] الملائكة؛ [لكونه اسم جنس أضيف، ومعلوم أن كل الغاوين أقل من الملائكة[٢]] وحدهم، فكيف إذا أضيف[٣] إليهم صالحو بني آدم، فيجوز أنه[٤] استثنى الغاوين من [كل[٢]] عباده[٥] وهم[٦] أقل من مخلصيهم[٧]؛ لدخول الملائكة في المخلصين، ومعلوم أنهم أكثر من غيرهم[٨] [وقد[٩]] قال عليه الصلاة والسلام (أطّت السماء وحق لها أن تئط، مافيها موضع شبر إلا وفيه ملك يسبح الله)[١٠].

واعترض بأنه تعالى قال: ـ في سورة الحجر حكاية عن إبليس ـ ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي[١١] لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ، إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾[١٢]، فإنه استثنى الأقل؛ لأنه استثنى المخلصين من بني آدم[١٣].

[ثم قال: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾[١٤]، والمراد بعباده المعهودون الذين تقدم ذكرهم،

---

(١) شمل، ز، ظ.
(٢) مابين المعقوفتين ساقط من، د.
(٣) أضيفت، ز، ظ.
(٤) أهملت النون في، ز.
(٥) عبادة، ز.
(٦) فهم، ز، ظ.
(٧) أهملت الياء في، د، مخلصهم، ظ.
(٨) قولهم، ز، ظ.
(٩) ساقط من، ز، ظ.
(١٠) عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ أخرجه الترمذي ٥: ح ٢٤١٤، وأحمد ٥: ١٧٣، وابن ماجه ٢: ح ٤١٩٠ وألفاظهم متقاربة، وهذا لفظ الترمذي: (أطت السماء وحق لها أن تئطّ، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته لله ساجدا).
(١١) أهملت الغين في، ظ.
(١٢) الآيتان (٣٩، ٤٠) الحجر ١٥.
(١٣) عبارة (د) بعد الآية: منى بنى آدم وهم أقل.
(١٤) الآيتان (٤١، ٤٢) الحجر ١٥.

وعليهم وقع الكلام، وهم المخلصون من بني آدم][1]، وليس المراد العموم حتى تدخل الملائكة؛ فإن العهد صارف عنه، وهو[2] مقدم على العموم، والآية وقعت في الحجر معينة[3]، والقصة[4] واحدة.

ومنهم من استدل - مع التمسك بقوله[5] [تعالى[1]]: (إلا من اتبعك من الغاوين) [والمراد بعباده المعهودون الذين تقدم ذكرهم وفيهم وقع الكلام، وهم المخلصون من بني آدم[6]] - بقوله[7]: (وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين)[8].

واعترض بأن هذا إنما يدل على الأكثر من الذين بعث[9] إليهم النبي ﷺ، والألف واللام في (الناس) للعهد، ولا يلزم من كون الغاوين أكثر من [هذه[10]] الطائفة أن يكونوا أكثر بالنسبة إلى كل الطوائف[11] من لدن آدم عليه [الصلاة و][10] السلام إلى يوم القيامة[12]. [والله أعلم[13]].

«والسابق بالاستثناء منه أولى من المتأخر عند توسط المستثنى، وإن تأخر عنها فالثاني أولى مطلقاً، وإن تقدم فالأول أولى إن لم يكن أحدهما

---

(١) ساقط من، ز، ظ.
(٢) وهو هو، د.
(٣) مبينة، ز، ظ.
(٤) القصد، ز، والقصه، ظ.
(٥) بقول، ظ.
(٦) ليس في، د، وهو تكرار لما بين الرقمين (٤ - ٥) الثانية، ولولا اختلاف المقام لأسقطته.
(٧) ويقوله، ز، ظ.
(٨) الآية ١٠٣ يوسف ١٢.
(٩) أهملت الباء والتاء في، ز.
(١٠) سقطت من، ز، ظ.
(١١) الطريق، د.
(١٢) القيمة، د، ظ.
(١٣) ليس في، د.

مرفوعاً [لفظاً أو معنىً] وإن[1] يكنه فهو أولى مطلقاً إن لم يمنع مانع».

اعلم أن هذا الكلام يتعلق[2] بما إذا كان المستثنى واحداً[3] والمستثنى منه متعدداً، ولم يمكن[4] جعل الاستثناء راجعاً إلى المجموع، وإنما يرجع إلى واحد من ذلك المتعدد، فالأقسام ـ حينئذٍ ـ ثلاثة:

القسم الأول ـ أن[5] يتوسط المستثنى بين الاسمين اللذين يصح تعلق الاستثناء بأحدهما [نحو: ما فضل أباً إلا زيداً ابن، فالأب والابن يصح تعلق الاستثناء بأحدهما[6]]، لا بهما[7] معاً، فالمتوسط[8] بينهما يجعل مستثنىً من الأول لا[9] من الثاني، ومثله المصنف[10] بقوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ، نِّصۡفَهُۥٓ﴾[11]، فأوجب[12] استثناء (قليلاً) من (الليل) [لا[13]] من (نصفه)، ووقع في إعراب أبي البقاء[14] /: يجوز كون الاستثناء من النصف، وجعل المصنف[15] (نصفه) بدلاً من (قليلاً)، وجعله الأبّدي مفعولاً لمحذوف[16]، أي: قم نصفه، ورده أبو حيان[17]: بأن مقتضاه أن يكون أمر أولاً بقيام الليل إلا قليلاً، ثم أمر

٢٣٠

---

(١) فان، د.
(٢) ينطبق، ز، ظ.
(٣) واحد، ز، ظ.
(٤) يكن، ز، ظ.
(٥) اذ، د.
(٦) ساقط من، د، ظ.
(٧) لأنهما، د.
(٨) فالمنوسط، ز.
(٩) ولا، د.
(١٠) في شرح التسهيل ١١٥: ب.
(١١) ﴿.... أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا قليلا﴾ ٢، ٣ المزمل ٧٣.
(١٢) وجب، ز، ظ.
(١٣) ليس في، د. (١٤) إعرابه للقرآن الكريم ٢: ٢٧١.
(١٥) في شرح التسهيل ١١٥: ب. (١٦) بمحذوف، ز، ظ.
(١٧) لم ينقل ذلك في البحر ٨: ٣٦٠ ـ ٣٦٢ في الكلام على آية المزمل.

بأن يقوم النصف أو الثلث أو الثلثين، وذلك مغاير للأول، فيلزم النسخ مع الاتصال وفيه نظر؛ لأن حاصل المعنى على رأي الأبّدي: لا تقم[1] الجميع، وقم إما الثلثين ملازماً لذلك، أو قم تارة[2] النصف، وتارة الثلث، وتارة الثلثين، وهذا تخيير لا نسخ، لكن يلزم عليه تقدير[3] (أو).

والقسم الثاني ـ أن يتأخر عنهما المستثنى، فيكون [الاستثناء[4]] من الأخير منهما مطلقاً، أي: سواء كان الأخير [منهما[5]] مرفوعاً، نحو: ما فضل أباً ابن إلا زيداً، أو كان غير مرفوع، نحو: ما فضل ابن أباً إلا زيداً.

القسم الثالث ـ أن يتقدم المستثنى عليهما، فهنا يُفصّل[6] بين أن يكون أحدهما مرفوعاً [لفظاً أو تقديراً، أو بين أن لا يكون كذلك[7]]، فإن لم يكن أحدهما مرفوعاً فالأول أولى به، نحو: ما فضلت إلا زيداً أحداً على أحد، وإن كان أحدهما مرفوعاً: إما لفظاً نحو: ما فضل إلا زيداً [أباً[8]] ابن، وإما تقديراً[9] نحو: ما فضل إلا زيداً أباً من ابن، فالاستثناء متعلق بالمرفوع، وهو أحق [به[10]] مطلقاً، سواء تقدم[11] على المنصوب أو تأخر عنه.

هذا كله ان لم يمنع مانع، بأن يكون ثم ما يتعين معه عود الاستثناء إلى أحد[12] بعينه من ذلك المتعدد، نحو: طلق نساءهم[13] الزيدون إلا ذوات

---

(١) يعم، ظ.

(٢) نارة، ز.

(٣) أهملت التاء في، د.

(٤) سقطت من، ز، المستثنى، ظ.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) لا فرق، ز، ظ.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ، وفيهما مكانه: أولا.

(٨) سفطت من، ز، ظ.

(٩) أهملت التاء في، د.

(١٠) ليست في، د.

(١١) تقدم تقدم، ظ.

(١٢) الا واحد، د.

(١٣) نساوهم، ز، ظ.

البكارة، فهذا(١) يعود إلى(٢) النساء [لا] إلى الزيدين، وكذا قولك: ما أفضّل امرأة(٣) على رجل إلا هنداً، فهذا يتعين عوده إلى الأبعد؛ لقيام المانع من عوده إلى الأقرب، فيحمل(٤) على ذلك.

وقد فهمت أن قوله: (إن لم يمنع مانع) ليس راجعاً إلى المسألة الأخيرة(٥) فقط، بل هو عائد إلى جميع المسائل المتقدمة، وإنما ترتب(٦) الحكم في هذه الأقسام على الوجه الذي ذكره المصنف؛ لأن(٧) القاعدة إنما ترجح(٨) بالمجاورة(٩) لأن الحمل عليها يقتضي عدم الفصل(١٠)، فإما أن تتعدد المجاورة أو لا تتعدد(١١)، فإن تعددت ـ وذلك في التوسط ـ استحال الترجيح بها، ووجب الترجيح بالسبق؛ لأن الحمل عليه يقتضي تأخر المستثنى عن المستثنى منه، وذلك هو الأصل، بخلاف الحمل على الثاني، فإنه يقتضي العكس، وإن لم تتعدد(١٢)، فإن تأخر المستثنى عنهما وجب [أيضاً(١٣)] اعتبار المحل، وهو الثاني؛ لأنه لم يعارضه معارض، وإن تقدم وجب أيضاً اعتبار المجاور، وهو(١٤) الأول، اللهم إلا أن يكون الثاني مرفوعاً لفظاً أو تقديراً(١٥)، فيجب الحمل عليه، والسر

---

(١) وهذا، د.
(٢) على، ز، ظ.
(٣) امرا، ز، ظ.
(٤) فيعمل، ز، ظ.
(٥) الاخرة، د.
(٦) ترلت، د.
(٧) ان، ز، ظ.
(٨) إنا نرجح، ز، ظ.
(٩) أعجمت الراء في، د.
(١٠) الفضل، ز.
(١١) تعدد، ز، ظ.
(١٢) يتعدد، ز، ظ.
(١٣) سقطت من، ز، ظ.
(١٤) المجاورة هو، د، ظ.
(١٥) تقدير، د.

فيه أن المستثنى المقدم حالّ في غير محله فالنية[١] به التأخير، وهو فضلة[٢] لفظاً أو تقديراً، فإنما حقه في النية أن يكون بعد المرفوع لفظاً [أو[٣]] المرفوع تقديراً، ولا يتأتى أن ينوى به التقديم عليه، فإن كان المرفوع هو الأول فلا خفاء في استحقاقه لأن يكون الحمل عليه؛ لأنه مجاور، ولا معارض، وإن[٤] كان الثاني فإنما وجب الحمل عليه؛ إذ لا يتأتى أن يقدر[٥] المستثنى متقدماً عليه؛ لأنه لا يجوز أن ينوى[٦] بالفضلة في وقت ما التقدم على المرفوع، فإذن[٧] وجب أن يقدر المستثنى مؤخـراً عنهما[٨] مع قطعك النظر عن أن الاستثناء منها أو مما قبلها، وصارت ـ حينئذٍ ـ كأنها تأخرت عنهما؛ إذ المقدر بمنزلة المنطوق به، وهي إذا تأخرت وجاورت شيئاً كانت محمولة عليه.

فإن قيل: وكذا إذا قدرتها[٩] متأخرة عنهما في صورة تقدم المرفوع [قلنا: إنما نقدرها مؤخرة عن المرفوع[١٠]] وحده، ولا يجب أن نقدرها[١١] مؤخرة عن منصوب آخر.

والحاصل أن القواعد ثلاث:

إحداها ـ حق المستثنى [أن يتأخر عن المستثنى[١٢]] منه.

والثانية ـ حقهما أن لا ينفصلا[١٣].

---

(١) فالبية، د.

(٢) فضله، د.

(٣) ان، د.

(٤) أهملت الياء والقاف في، ز.

(٥) بنوي، ز.

(٦) أهملت الذال في، د، فإذا، ز، ظ.

(٧) عنها، ز، ظ.

(٨) قدر بها، ز.

(٩) ليس في، ز.

(١٠) يقدرها، د، ز.

(١٢) ليس في، د.

(١٣) ينفضلا، د.

والثالثة ـ أن الفضلة المتقدمة على العمدة ينوى تأخرها[١] عن العمدة، والمنويّ كالملفوظ به.

وعلى القاعدة الأولى بنيت[٢] مسألة المتوسط[٣]، وعلى الثانية مسألة المتقدم والمتأخر، وعلى الثالثة مسألة المرفوع.

ومن هنا تبينّ لأيّ شيء[٤] لم يأت هذا التفصيل[٥] في المؤخر[٦]؛ لأنه حالّ في محله، ويتأخر عن المرفوع وغيره، ولا[٧] وجه يوجب حمله على المرفوع فتأمل.

٣٣١ وقد أسلفنا ما يقتضي / أن الأمر ـ عند وحدة المستثنى[٨] وتعدد ما يصلح أن يكون مستثنىً منه ـ ينقسم إلى قسمين:

أحدهما ـ أن لا يمكن جعل الاستثناء راجعاً إلى الجميع.

والثاني ـ أن يمكن جعله راجعاً إلى الكل، فما[٩] تقدم هو القسم الأول كما قررناه[١٠] أولاً.

وانتقل[١١] [المصنف[١٢]] إلى الكلام على القسم الثاني، [فقال[١٣]]:

«**وإذا أمكن أن يشرك[١٤] في حكم الاستثناء مع ما يليه**» أي: مع الاسم

(١) تأخيرها، ظ.
(٢) اثبتت، د، ابنيت، ز، انبنت ظ، واجتهدت في تصحيح اللفظ بما رأيت.
(٣) التوسط، د.
(٤) ان سيبويه، ز، ظ.
(٥) التفضيل، د.
(٦) المؤخرة، د.
(٧) فلا، د.
(٨) زاد هنا في (ز، ظ): منه وعند.
(٩) مما، ز، ظ.
(١٠) ذكرناه، د.
(١١) فانتقل، د.
(١٢) ليست في، ظ.
(١٣) سقطت من، ز، ظ.
(١٤) يشترك، د.

الذي يليه المستثنى، ففاعل (يلي)[1] ضمير (الاستثناء)، ومفعوله ضمير (ما) الـواقعة على الاسم، أي: يشترك مع الاسم الذي يليه المستثنى. «**غيره لم يقتصر عليه، إن كان العامل واحداً**» نحو: اهجر[2] بني زيد وبني عمرو إلا من صلح، فـ (من صلح) لا يقتصر به على ما جاوره[3] من أفراد المتعدد[4] الصالح للاستثناء منه، وهو بنو عمرو، بل يجعل [مستثنى[5]] من بني زيد وبني عمرو جميعاً؛ إذ لا موجب للاختصاص[6].

وشرط المصنف أن يكون العامل واحداً، وبقي عليه أن يقول: أو كالواحد، نحو: آت أبناءك وأعط غلمانك إلا من أساء، كما في المسألة التي بعدها بالنسبة إلى المعمـول، فإن اتحاده معنى كاتحاده لفظاً ومعنىً. «**وكذا إن[7] كان غير واحد، [والمعمول واحداً[8] في المعنى[9]]**» نحو: لا تصحب زيداً ولا تزره[10] ولا تكلمه[11] إلا تائباً[12] من الظلم، والحاصل أن الصور ثلاث:

إحـداها[13] ـ اتحاد العامل تحقيقاً مع تعدد المعمول تحقيقاً، [نحو: أكرم الزيدين والعمرين إلا من أساء.

---

(١) بلا، د.
(٢) أهملت الجيم في، ز.
(٣) جاوزه، د.
(٤) التعدد، ز، ظ.
(٥) ليست في، ظ.
(٦) لاختصاص، د.
(٧) إذا، ز، ظ.
(٨) واحد، م.
(٩) المتن، د، وما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(١٠) تذره، د، تدره، ز، ترده، ظ، ولا يستقيم المعنى بذلك.
(١١) تكله، د.
(١٢) ثانيا، ز، نايبا، ظ، لكن أهمل الياء والباء.
(١٣) أحدها، ظ.

الثانية ـ اتحاد العامل تقديراً مع تعدد المعمول تحقيقاً، نحو: أكرم الزيدين وأعط العمرين[(١)] [إلا من أساء.

الثالثة ـ تعدد العامل تحقيقاً مع[(٢)]] اتحاد المعمول تقديراً نحو: حالف[(٣)] بني تميم وجاورهم[(٤)] إلا من أساء.

وأما اتحاد العامل والمعمول معاً تحقيقاً فخارج عن مسألتنا التي هي مسألة التعدد فيما يمكن الإخراج منه، ومثالها[(٥)]: ـ أعني مسألة اتحادهما [معاً[(٦)]] تحقيقاً ـ قولك: قام القوم إلا زيداً، وقل من ذكر هذه المسألةمن النحاة. والأصوليون يقولون: الاستثناء[(٧)] المتعقب جملة[(٨)]، ويظهر أن المتقدم عليها يكون كذلك، [لكن هذا[(٦)]] إنما يصح فرضه على ضعف، لاشتماله على تقدم[(٩)] [المستثنى[(٦)]] وعامله معاً، كقوله[(١٠)]:

خلا الله لا أرجو[(١١)] سـواك[(١٢)] . . . .

والمصنف فرض المسألة في المتعقب لمفردات[(١٣)]، فيما يظهر من كلامه، ويظهر

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٢) ليس في أصول التحقيق، ولكن نقص الكلام حملني على الرجوع إلى نسخة دار الكتب ١٠١٠: فوجدته فيها.

(٣) خالف، د، ز، ظ، وزاد بعدها ناسخا (ز، ظ) (في) ولكن لا يستقيم المعنى إلا بما فعلت.

(٤) وجاوزهم، د.

(٥) ومثالهما، د.

(٦) ليست في، د.

(٧) ان الاستثنا، ظ.

(٨) حمله، د، جملا، ز، ظ.

(٩) مقدم، د.

(١٠) الأعشى كما في الخزانة، وليس في ديوانه.

(١١) ارجوا، د، ز.

(١٢) سواكا، ز، وتمامه:

. . . . وإنما أعد عيالي شعبة من عيالكا

وقد مر في ص ٥٩.

(١٣) للمفردات، د.

أن المتقدم عليها كذلك، فينبغي أن يحمل قوله: (مع ما يليه) على معنى ما يجاوره، فإن التالي[١] استعمل بمعنى المجاور كثيراً، متقدماً كان أو متأخراً، وحينئذٍ فيشمل الصورتين، وفرض الأصوليين المسألة في تعاطف الجمل بالواو، ولم يذكره المصنف.

وشرط المصنف كون المعمول واحداً في المعنى، ولم يشترطه الأصوليون، فتأمله.

وإنما شرط المصنف وحدة[٢] المعمول معنىً؛ لأنه إذا كان واحداً كان أشد للارتباط، لاسيما وقد قيل[٣]: يشترط كون التعاطف بالواو، فيقرب ـ حينئذٍ ـ عود الاستثناء إلى الجميع.

«**فصل**»: في تكرير (إلا) على سبيل التوكيد أو غيره.

«**تكرر (إلا) بعد المستثنى بها**» أي: بـ (إلا) أخرى على حد قوله: [له[٤]] عليّ درهم ونصفه. «**توكيداً**» أي: على جهة التأكيد لا التأسيس. «**فيبدل ما يليها**» أي: الاسم الذي يلي [(إلا) «**مما تليه**[٥]» بالتاء الفوقية أي: مما تليه[٦] كلمة (إلا). «**إن كان**» الذي يليها «**مغنياً عنه**»[٤]] أي: عما تليه[٧] (إلا)، وذلك مثل: [قولك[٤]] (قام القوم إلا محمداً إلا أبا عبد الله) إذا كانت هذه كنيته، فما[٨] يلي [إلا][٩] المكررة للتوكيد هو [أبو عبد الله، وما تليه[١٠] هو محمد،

(١) الثاني، د.

(٢) وحد، د.

(٣) تكرير، ز، ظ.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٥) يليه، د، ز، ظ، وهو خطأ، لأن الفاعل ضمير عائد إلى (إلا).

(٦) يليه، د، ز، ظ، وكلامه يقتضي التاء الفوقية.

(٧) يليه، ز، وقد نبهناك إلى أن حروف المعاني يصح فيها التذكير والتأنيث.

(٨) فا، ز.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

(١٠) يليه، د، ز، وهو خطأ، لما ذكرنا في هـ ٤.

فتبدل أبا عبد الله من محمد، لأنه[١] مغنٍ[٢] عنه، من حيث هو] كنية له[٣]، فاتحدا بحسب المعنى، ولو قلت: قام القوم إلا أبا عبد الله كان ذلك مغنياً[٤] عن ذكر الاسم الأول. «وإلا» يكن ما يلي (إلا) التأكيدية[٥] مغنياً عما تليه[٦] هي، بأن يتغايرا[٧] معنىً. «**عطف بالواو**» نحو: قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً، وهذا أحد المواطن التي يتعين فيها الواو، وسيأتي ذكرها في باب النسق، وقد اجتمع القسمان في قوله[٨]:

مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه[٩] وإلا رمله[١٠]

فـ (رسيمه)[٩] و (رمله) بدلان من العمل، وهما مغنيان عنه؛ إذ لو قلت: مالك من شيخك إلا رسيمه[٩] وإلا رمله صح، و (رمله) معطوف على رسيمه[٩] بالواو؛ لأنه[١١] غير مغن عنه، إذ المراد تفصيل العمل[١٢] بأنواعه، ولا يتصور ذلك بواحد. والرسيم[١٣] والرمل: ضربان من السير.

(١) الا أنه، ز، ظ.
(٢) مغني، ز، ظ، لكن الثاني أهمل الياء.
(٣) كنيته، ز، ظ.
(٤) معينا، د.
(٥) التأكيد به، ز، ظ.
(٦) يليه، د، ز، ظ، والصحيح ما صنعت.
(٧) فغايرا، د.
(٨) لا يعرف.
(٩) رسمه، ز، ظ.
(١٠) لم يذكروا له سابقاً ولا لاحقاً. سيبويه ١: ٣٧٤، المقرب ١: ١٧٠، شرح التسهيل ١١٦: أ، ابن مالك ١: ٢٩٥، ابن الناظم ١١٩، ابن عقيل ١: ٥١٢، المقاصد ٣: ١١٧ ـ ١١٩، التصريح ١: ٣٥٦، الأشموني ٢: ١٥١، الهمع ١: ٢٢٧، شواهد ابن عقيل ١٢١ ـ ١٢٢، الدرر ١: ١٩٣.
(١١) ولأنه، د.
(١٢) الأعمال، د.
(١٣) والرسم، ز، ظ.

واعلم أن (إلا)[١] التأكيدية[٢] هذه [لا[٣]] يلزم ذكرها، بل لك أن تطرحها في كل من القسمين، أعني البدل والعطف، فتقول: قام القوم إلا محمداً أبا عبدالله، وقاموا إلا زيداً / وعمراً، وقضية كلام المصنف أن التوكيد ثابت قبل ثبوت البدل والنسق، والأمر بالعكس، ثبت البدل والنسق، وكانت (إلا) مؤكدة ومؤسسة. ٢٣٢

«وإن كررت (إلا) لغير[٤] توكيد» وكان المقصود بها التأسيس، **«ولم يمكن[٥] استثناء بعض المستثنيات من بعض شغل[٦] العامل [ببعضها[٧]] إن كان مفرغاً[٨]»** أي: بواحد منها أيّها[٩] كان، فكان[١٠] حقه أن يقول: (بواحد)، كما صنع في الألفية[١١]، وأن يبين[١٢] أولوية الأول[١٣] بذلك. **«ونصب ما سواه»** على الاستثناء وجوباً؛ لامتناع شغل العامل بأكثر من واحد، وامتناع الإبدال، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء نحو: ما جائني إلا زيد[١٤] إلا بكراً إلا خالداً.

---

(١) لا، د.

(٢) التأكيدية، د.

(٣) ليست في، ز.

(٤) بغير، د.

(٥) يكن، د، ز، ظ.

(٦) شعل، د، ظ.

(٧) ليست في، د.

(٨) سقطت من، د، ز، ظ.

(٩) أبها، د.

(١٠) مكان، د، وكان، ز، ظ.

(١١) ص ٢٢، حيث قال:

وإن تكرر لا لتوكيد فمع تفريغ التأثير بالعامل دع
في واحد مما بإلا استثني وليس عن نصب سواه مغني

(١٢) تبين، ز.

(١٣) الأولى، د، ز، ظ، ويظهر لي أنه خطأ؛ لأن المراد الأول من المستثنيات لا من الأدوات.

(١٤) زيدا، ز، ظ.

قال الرضي[١]: ونقل عن الأخفش تجويز إضمار حرف[٢] العطف في مثله، فتعطفه[٣] على ما اشتغل[٤] به الفعل، وليس إضمار العاطف بالفاشي[٥] المشهور.

«**وإن لم يكن**» الاستثناء «**مفرغاً فلجميعها**» أي لجميع المستثنيات «**النصب**» على الاستثناء وجوباً «**إن تقدمت**» نحو: ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً أحد؛ إذ لا يمكن إبدال شيء منها من المستثنى منه. «**وإن تأخرت**» عن المستثنى منه «**فلأحدها**» سواء كان الذي ولي[٦] - المستثنى منه أو غيره. «**ماله مفرداً**» من الإبدال أو النصب[٧] على الاستثناء «**وللبواقي**» من المستثنيات «**النصب**» وجوباً بعد الإبدال؛ لأن المبدل منه مرة لا يبدل منه أخرى؛ إذ صار بالإبدال[٨] منه كالساقط، وأما قولك: أعجبني زيد أخوك جماله، فالبدل الثاني من البدل الأول، ومثال المسألة: ما جاءني أحد [إلا زيد أو[٩]] إلا زيداً إلا عمراً [إلا بكراً[١٠]] إلا خالداً.

«**وحكمها في المعنى حكم المستثنى الأول**» هذا راجع إلى جميع ما تقدم من الصور، يعني أن المستثنيات في جميع هذه الأقسام - من المفرغ[١١] وغيره[١٢]

(١) في شرح الكافية ١ : ٢٤٣.
(٢) تجويزا مما وحذف، د.
(٣) فيعطفه، د.
(٤) اشتعل، د.
(٥) بالغاسيء، د، بالقياسي، ز، ظ.
(٦) أولى، د.
(٧) عطفت بالواو في، د.
(٨) بالابدالية، د.
(٩) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(١٠) سقطت من، ز، ظ.
(١١) الفرع، د.
(١٢) وغير، د

مخرجة[١] من متعدد: إما ظاهر في غير المفرغ[٢]، أو مقدر في المفرغ[٢]، ففي[٣] قولك: ما جاءني أحد إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً، (زيد) مخرج من (أحد)، و(عمرو) مخرج مما[٤] بقي من (أحد) بعد إخراج (زيد)، [أي ما جاءني غير زيد إلا عمرا، وخالد[٥] مخرج مما بقى من (أحد) بعد إخراج زيد[٦]] وعمرو، أي: ما جاءني غير[٧] زيد وعمرو إلا خالداً، فالكل مستثنىً من المنفي الأول، فيكون الكل مثبتاً، وكذا في المفرغ[٨] نحو: ما جاءني إلا زيد إلا عمراً [٩] الا خالداً، فعمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد، [وخالد مخرج منه بعد خروج زيد[١٠]] وعمرو، وكذا إذا كان الأول موجباً نحو: جاءني القوم إلا زيداً [إلا عمـراً[٦]] إلا خالـداً، فالمستثنى الأول منفي وحكم الثـاني والثالث كذلك، فيكون الكل[١١] منفياً[١٢]. **«وإن أمكن استثناء بعضها»** أي: بعض الأسماء الواقعة بعد (إلا) المكررة لغير[١٣] توكيد. **«من بعض استثنى كل[١٤] من متلوّه، وجعل[١٥] كل وتر خارجاً، وكل شفع[١٦] داخلاً، وما اجتمع فهو الحاصل»**

(١) مخرجه، د.
(٢) المفرع، د، ز.
(٣) وفي، ظ.
(٤) سقط الجار من، د.
(٥) وخالدا، ز، ظ، وهو خطأ، فليس معطوفا على المستثنى الذي قبله، بل على (زيد مخرج من أحد).
(٦) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٧) بعد، د.
(٨) المفرع، د.
(٩) عمروا، د.
(١٠) ساقط من، ز، ظ.
(١١) الأول، د.
(١٢) منفى، د.
(١٣) بغير، د.
(١٤) سقطت من، د، ظ.
(١٥) والا، د.
(١٦) شفيع، د.

هذا يشعر بفرض المسألة في العدد ويعني[1] بالوتر: الأول والثالث[2] والخامس والسابع، وعلى هذا[3]، وبالشفع[4]: الثاني والرابع والسادس [والثامن[5]] ونحوها، فإذا قلت: له عليَّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين إلا واحداً[6]، فكل وتر منفي خارج، وكل شفع[7] موجب داخل، فالحاصل في هذه الصور خمسة، وهي المقرّ بها، وذلك لأنا[8] أخرجنا التسعة من العشرة، بقي واحد، أدخلنا الثمانية، صارت تسعة، أخرجنا منها سبعة، بقي اثنان، أدخلنا معها ستة صارت ثمانية، وأخرجنا منها خمسة، بقي ثلاثة، أدخلنا[9] معها أربعة، صارت سبعة[10]، أخرجنا [منها[5]] ثلاثة، بقي أربعة، أدخلنا معها اثنين، صارت ستة، أخرجنا منها واحداً، بقي خمسة، وهي الحاصل، وهذا الذي ذكره المصنف هو مذهب البصريين والكسائي.

وحكى الشارح[11] مذهبين آخرين لم يعول[12] المصنف عليهما. «**وكذا الحكم**» وهو جعل كل وتر خارجا وكل شفع[13] داخل. «**في [نحو[14]]**: **له**

(١) أعجم حرف المضارعة باثنتين من تحته ومن فوقه في، ظ.
(٢) والثال، ظ.
(٣) كذا في أصول التحقيق، ويظهر لي أن في الكلام نقصاً، لعله (فقس).
(٤) وبالشفيع، د.
(٥) ليست في، د.
(٦) واحد، د.
(٧) خارج وكل شفيع خارج وكل شفيع، د.
(٨) أنا، د.
(٩) وادخلنا، ز.
(١٠) تسعة، د.
(١١) ابن قاسم.
(١٢) يقول، د.
(١٣) شفيع، د.
(١٤) ليست في، د.

[عليَّ[1]] **عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة**» حيث لا يمكن استثناء كل[2] من متلوه، فالـوتر هنا، ـ أي: الثلاثة ـ منفي خارج، والشفع ـ أي: الأربعة ـ موجب داخـل، فيكـون معنى[3] عشرة إلا ثلاثة سبعة[4]، بإخراج ثلاثة من عشرة، وقولك: ـ بعد ذلك ـ إلا أربعة تدخل به الأربعة وتزيدها على السبعة، فيكون المقرّبه ـ في هذه الصورة ـ / أحد عشر «**خلافاً لمن يخرج الأول والثاني**» جميعاً من المستثنى منه المذكور أولاً، فيكون المقرّبه ـ في الصورة المذكورة ـ ثلاثة. ٣٣٣

قال المـصنف في شرحـه[5]: أشرت إلى قول السـيرافي: فإن كان بعض المستثنيات أكثـر من الـذي قبله، نحـو: له عليّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة، [فالفراء يستثنى الثلاثة، فتبقى سبعة، ويزيد[6] الأربعة على تلك السبعة التي بقيت، فيكون المقرّ به أحد عشر، وغير الفراء يجعل[7]] الأربعة[8] كالثلاثة في الإخراج من العشرة، فيكون المقرّ به ثلاثة، وقول الفراء عندي هو الصحيح؛ لأنه جار على القاعدة السابقة، أعني جعل الاستثناء الأول إخراجاً، والثاني إدخالاً. كذا قال، وفيه نظر؛ لأنه إنما كان ذلك لأن الأول فيها إخراج كل من متلوه[9]، لا من الأبعد[10]، فلزم أن يكون الأول (إخراجاً، والثاني إدخالاً[11]، لا أنه قصد ذلك من أول الأمر لذاته، فإذا[12] تعذر)[13] إخراج الأربعة من الثلاثة عدلنا بها إلى الإخراج من الأصل.

---

(١) سقطت من، د، م.

(٢) قال، د، ز، ظ، وهو من عجيب التصحيف.

(٣) معى، ز، وهو خطأ ظاهر؛ لأن (معنى) مبتدأ خبره (سبعة).

(٤) الا سبعة، ظ.

(٥) على التسهيل ١١٦: ب.

(٦) وتزيد، د، وهو خطأ؛ لأن الضمير عائد على الفراء.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٨) فالأربعة، ز، ظ.

(٩) تلوه، ز.

(١٠) ابعد، د.

(١١) ادخال، د.

(١٢) فان، ظ.

(١٣) ما بين الهلالين مكرر في، د.

فإن قيل: لم يتعذر بأن يخرجها من المفهوم.

قلنا: هذا وإن أمكن لكن الإخراج من المنطوق أولى، وفيه بحث.

«وإن قدر المستثنى الأول صفة لم يعتد به وجعل الثاني أوّلاً» كقولك: له عليَّ مائة إلا عشرون إلا عشرة إلا خمسة، فـ (إلا عشرون) صفة لا يعتد بها في الإخراج، لأن العشرين غير مخرجة من المائة، فتجعل[1] العشرة هي الأول، فتكون[2] وتراً خارجاً، والخمسة هي الثاني فتكون[3] شفعاً داخلاً، فالمقرُّ[4] به - إذن[5] - خمسة وتسعون.

ثم في كلام المصنف مناقشة من وجوه:

أما أولاً - فلأن الاسم ليس هو الصفة وإنما الصفة (إلا) مع الاسم جميعاً كما سيأتي في[6] كلامه.

وأما ثانياً - فلأنه مع الصفة لا استثناء ألبتة[7]، فكيف ساغ أن يقول: [وإن[8]] قدر المستثنى الأول صفة!!.

وقد يجاب عن هذا بأنه [إنما[9]] سماه مستثنىً باعتبار صورته، أو باعتبار ما يمكن فيه، أو باعتبار ما كان عليه قبل هذا التقدير[10] المفروض.

وأما ثالثاً - فلأن[11] تقدير (إلا) وتاليها صفة لا يختص[12] بالأول، إذ يجوز في

---

(١) ويجعل، ز، وتجعل، ظ.

(٢) فيكون، ز.

(٣) فيكون، د، ظ.

(٤) فالمعتد، ز.

(٥) إذا، ز، ظ.

(٦) من، ز، ظ.

(٧) البته، ز.

(٨) ليست في، د.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

(١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) فان، د.

(١٢) تختص، ز.

الثاني أن يجعل صفة للأول، وفي الثالث[١] أن يجعل[٢] صفة للثاني، والممتنع إنما هو أن يجعل غير المجاور للشيء صفة لذلك الشيء، ومن ثم امتنع أن يقع (إلا) صفة مرتين في تركيب؛ لأن الثانية مفصولة من موصوفها، هذا إذا كان ليس معنا[٣] ما يقبل الصفة إلا واحد[٤]، فأما[٥] إن كان ثم أعداد فيمكن أن يوجد في التركيب أكثر من صفة، وإن[٦] لم يوجد للموصوف[٧] الواحد أكثر من صفة واحدة.

«**فصل**» في الكلام على (إلا) التي بمعنى (غير)، ووقوع[٨] المضارع والماضي بعد (إلا)، وما يعمل فيه ما قبل (إلا) فيما بعدها، وما لا يعمل.

«**تؤوّل**[٩] **(إلا)**[١٠] [**بمعنى**[١١]] **غير، فيوصف بها وبتاليها**[١٢] **جمع**» نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[١٣]. «**أو شبهه**»[١٤] كقوله[١٥]:

لو كان غيري[١٦] سليمى[١٧] الدهر غيّره   وقع الحوادث إلا الصارم الذكر[١٨]

(١) التالي، ز.

(٢) تجعل، ز.

(٣) معنى، د.

(٤) واحدة، د، واحدا، ز.

(٥) فان، د.

(٦) فان، ز، ظ.

(٧) الموصوف، د، ز، ظ، ولا يستقيم به الكلام.

(٨) وقوع، د.

(٩) با، ز، تاول، ظ.

(١٠) والا، ز.

(١١) ليست في، م.

(١٢) بتاها، د.

(١٣) ﴿... فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ٢٢ الأنبياء ٢١.

(١٤) شبهة، د.

(١٥) كقول الشاعر، د، وهو لبيد بن ربيعة.

(١٦) غير، د، ز.

(١٧) أعربها في (ظ)، فوضع فوقها (منادى).

(١٨) من قصيدة مطلعها:

راح القطين بهجر بعدما ابتكروا   فما تواصله سلمى وما تذر =

فـ (إلا الصـــارم)[1] صفـة لـ (غـيري)[2]، وليس بجمـع، لكنـه شبيه[3] بالجمع[4]، من حيث صدقه على الثلاثة فما فوقها. «**منكّر**» كما[5] سبق تمثيله[6].
«**أو معرّف بأداة جنسية**»[7]؛ ليكون في حكم النكرة، وإن كان معرفاً بحسب اللفظ كقول الشاعر[8]:

أنيخت[9] فألقت بلدة فوق بلدة   قليل بها الأصوات إلا بُغامها[10]

=
وقبل الشاهد:
قالت غداة انتجينا عند جارتها: أنت الذي كنت لولا الشيب والكبر
فقلت: ليس بياض الرأس من كبر لو تعلمين، وعند العالم الخبر
وبعده:
ما يمنع الليل منى ما هممت به ولا أحار إذا ما اعتادني السفر
يروى: (. . . عن كبر) (. . . . . اليوم غيره) (. . . . . اعتادني السهر).
انتجينا: تناجينا. الصارم: الماضي من السيوف. الذكر: الصلب الذي لاينثني. أحار: أتحير. لبيد ٥٥ ـ ٦٠، سيبويه ١: ٣٧٠، المغني ١: ٧٥، الأشموني ٢: ١٥٦، السيوطي ١: ٢١٨، ٢١٩، شرح التسهيل ١١٧: أ.

(١) الصام، ز.
(٢) بغير، د.
(٣) شبه، ز.
(٤) بالجميع، ظ.
(٥) لما، د.
(٦) بمثله، د.
(٧) جنسيه، ظ.
(٨) ذي الرمة.
(٩) اهملت الياء في، ظ.
(١٠) من قصيدة مطلعها:
مررنا على دار لميّة مرة .وجاراتها قد كاد يعفو مقامها
وقبل الشاهد:
ألا خيّلت ميّ وقد نام صحبتي فما نفّر التهويم إلا سلامها
طروقا وجلب الرحل مشدودة به سفينة برّ تحت خدّي زمامها
وبعده:
يمانية في وثبها عجرفية إذا انضم إطلاها وأودى سنامها =

فإن[١] تعريف الأصوات تعريف الجنس.

قال المصنف في شرحه[٢]: وحاصل هذا الفصل أنها[٣] لا يوصف بها مفرد محض، ولا معرفة محضة، لا تقول: جاءني رجل إلا زيد، ولا جاء القوم إلا زيد[٤] إذا كان القوم معهودين، فإن أردت الجنس جاز، هذا كلامه، وهو معذور في الثاني دون الأول، فتأمله[٥].

وحكى [الشارح[٦]] عن بعضهم أنه قد تجري[٧] (إلا) وما بعدها على

= خيلت: أتى خيالها. التهويم: مصدر هوّم الرجل إذا هز رأسه من النعاس. طروق: مصدر طرق، أتى ليلاً، وفعله من باب نصر. جلب الرحل: ـ بكسر الجيم وضمها ـ عيدانه. وهو مبتدأ خبره مشدودة. سفينة: مرفوع بـ (مشدودة)، فهو نائب فاعل، به: الضمير عائد على (جلب). بلدة: الأولى صدر الناقة والثانية الأرض. قليل: بالجر صفة لبلدة الثانية، والأصوات مرفوع به فاعلا؛ وبالرفع فهو خبر مقدّم والأصوات مبتدأ مؤخر، وعلى الثاني الجملة صفة لبلدة الثانية والرابط الضمير المجرور بالباء. بغامها: صوت الناقة، وهو في الأصل صوت الظبية، ورفعه إنما هو بطريق العارية، وإلا فحقه الجر، وبيان ذلك: أن (إلا) صفة للأصوات لأنه شبيه بالنكرة؛ نظراً إلى أن تعريفه بـ (ال) الجنسية، و(إلا) بمعنى غير فحق ما بعدها أن يجر بالإضافة، لكن لما كانت اسماً في صورة الحرف امتنع ظهور الإعراب عليها فنقل إلى مابعدها عارية. ويجوز أن يقال: إنَّ (إلا) حرف على أصلها، وما بعدها بدل من الأصوات، وذلك لأن (قليل) فيه معنى النفي، فصار الكلام به تاماً غير موجب، وعليه ففي المستثنى وجهان: النصب والإتباع على البدلية، واعتمد الشاعر الوجه الثاني، لكن لا شاهد في البيت حينئذ. عجرفية: فيها جفاء وشدة. أطلاها: خاصرتاها، مثنى إطل.

ذو الرمة ٦٣٦ ـ ٦٤١، سيبويه ١: ٣٧٠، المقتضب ٤: ٤٠٨ ـ ٤٠٩، شرح التسهيل ١١٧:أ، الرضي ١: ٢٤٧، المغني ١: ٧٥، ٣٥٠ ـ ٣٥١، الأشموني ٢: ١٥٦، السيوطي ١: ٢١٨، ٢: ٧٢٩، الهمع ١: ٢٢٩، الخزانة ٢: ٥١ـ٥٢، الدرر ١: ١٩٤، اللسان (بغم).

(١) بان، ز، ظ.

(٢) على التسهيل ١١٧:أ.

(٣) انه، د.

(٤) زيدا، ز، ظ.

(٥) فتأمل، د.

(٦) سقطت من، د، والمعنيّ به ابن قاسم.

(٧) تجره تجرى، د، يجرى، ز، ظ.

المضمر[١] قبلها، إلا أن ذلك لا يكون نعتاً؛ لأن المضمر[٢] لا ينعت[٣]، بل يكون عطف بيان، قال[٤]:

. . . . عاف تغير[٥] إلا النؤي والوتد[٦]

فـ (إلا[٧] النؤي) عطف بيان من المضمر المستكن في (تغير).

قال: وما ذكره المصنف من أنها لا ينعت بها إلا النكرة أو المعرف بالأداة الجنسية جمعاً[٨] أو شبهه[٩] هو مذهب الجمهور، ونص عليه المبرِّد والأخفش وابن السراج.

٣٣٤ «**ولا تكون كذلك دون متبوع**» / ملفوظ به، فلا يجوز أن يقال: قام إلا زيد، على أن يكون الأصل: قام القوم إلا زيد، فحذف[١٠] الموصوف وأقيمت

(١) الضمير، ز، ظ.

(٢) المصمر، د.

(٣) ينعت به، ز، ظ، وهذا مناف لموضوع الكلام.

(٤) الاخطل.

(٥) نقير، ظ.

(٦) وبالصريمة منها منزل خَلَق . . . .

الثالث في قصيدة مدح فيها عبد الله ويزيد ابني معاوية، وأولها:

حلت ضُبيرة أمواه العِداد وقد كانت تحل وأدنى دارها ثُكُد

وأقفر اليوم ممن حله الثَّمـد فالشعبتان فذاك الأبرق الفَرَد

وبعد الشاهد:

دار لبهنانة شط المزار بها وحال من دونها الأعداء والرَّصَد

يروى: (. . . منهم منـزل. . .) الصريمـة: أرض وأصله الرملة من صرمت من معظم الرمل. خلق: بال. عافٍ: دارس. النؤي: حفرة حول الخباء تقيه السيل. بهنانة: امرأة طيبة خفيفة الروح.

الأخطل ١٦٧ ـ ١٧٦، شرح التسهيل ١١٣: ب، ابن الناظم ١١٧، المغني ١: ٣٠٥ المقاصد ٣: ١٠٣ ـ ١٠٥، التصريح ١: ٣٤٩، الأشموني ٢: ١٤٤ ـ ١٤٥، السيوطي ٢: ٦٧٠ ـ ٦٧١.

(٧) أهملت الفاء في، ز.

(٨) جميعا، ظ.

(٩) شـبهة، د.

(١٠) بحذف، ز، ظ.

الصفة مقامه، وإنما امتنع ذلك هنا ـ مع جواز قيام الصفة مقام[1] الموصوف في غير هذا الموضع ـ لأن (إلا) دخيلة[2] في الوصف بها، وليست بمتأصلة فيه، نصَّ على ذلك[3] سيبويه[4]. **«ولا حيث لا يصلح الاستثناء»**[5] فلا يجوز: عندي درهم[6] إلا [جيد، على الوصف؛ لأنه لا يجوز: عندي درهم[6] إلا جيداً، على الاستثناء؛ إذ لا يصح إخراج الجيد من الدرهم؛ لأنه لا يعمه وغيره فيخرج، ويجوز: عندي درهم إلا[7]] دانق، على الوصف؛ لأنه يجوز: إلا[8] دانقاً، على الاستثناء، من حيث إن الدرهم هنا بمثابة الجمع في المعنى باعتبار اشتماله على الدوانق[9]، فصح إخراج الدانق منه، [لأنه[10]] [جزء منه[11]] كما يخرج الواحد من العشرة مثلاً.

وهذا الذي شرطه المصنف ـ من صلاحية الاستثناء في المحل الذي تستعمل[12] فيه (إلا) مع تاليها صفة ـ مخالف[13] لكلام سيبويه والأكثرين؛ لأنهم قالوا: ـ في: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[14] إن (إلا) هنا صفة

---

(١) فقام، د. (٢) دخيلة، ز، ظ.

(٣) نص عليه، د.

(٤) قال في كتابه ١: ٣٧١: (ولا يجوز أن تقول: ما أتاني إلا زيد، وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل، إنما يجوز ذلك صفة، ونظير ذلك من كلام العرب (أجمعون) لا يجري في الكلام إلا على اسم، ولا يعمل فيه ناصب ولا رافع ولا جار).

(٥) للاستثنا، د.

(٦) دراهم، د، وهو خطأ.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٨) لا، د.

(٩) الدانق، د.

(١٠) ليست في، ظ.

(١١) سقطت من، ز، ظ.

(١٢) يستعمل، ز، ظ.

(١٣) مخالفة، ز، ظ.

(١٤) ﴿... فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ٢٢ الأنبياء ٢١.

بمعنى غير، مع أن الاستثناء هنا غير صالح ؛ ولهذا منعوا أن [١] يكون بدلاً ؛ لأن البدل[٢] مستثنىً، والاستثناء [٣] ممتنع فيه من جهتي اللفظ والمعنى :

أمـا الأول[٤] ـ فلأن الجمع المنكرً في[٥] الإثبات لا عموم له، فلا يصح[٦] الإخراج منه، فهو بمثابة[٧] قولك: قام رجال إلا زيداً، وهو لا يصح.

فإن قلت: (لو) تدل على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه، فتكون النكرة ـ في الآية ـ [واقعة[٨]] في[٩] سياق النفي فتعم[١٠].

قلت: هذا أمر قال به المبرد[١١]، جوز[١٢] كون (إلا) ـ في الآية ـ للاستثناء، وما[١٣] بعدها بدل[١٤]، مستنداً إلى هذه الشبهة.

ورد: بأن العرب لا تعتبر[١٥] مثل هذا النفي، بدليل أنهم لا يقولون: لو جاءني ديّار أكرمته. ولو جاءني من أحد أحسنت إليه، ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك، كما يجوز: ما فيها ديار، وما جاءني من أحد.

---

(١) أن أن، د.

(٢) المبدل، ز، ظ.

(٣) والاستثنى، د، فالاستثنا، ز، ظ.

(٤) أولا، د.

(٥) أهملت هذه الكلمة في، ز.

(٦) يصلح، ز.

(٧) بمنابة، ز.

(٨) ليست في، د.

(٩) وفي، د.

(١٠) فتفي، د.

(١١) سبق الشارح في نسبة هذا القول إلى المبرد الرضي في شرح الكافية ١ : ٢٤٧، وابن هشام في المغني ١ : ٧٤، والذي في المقتضب ٤ : ٤٠٨ غير ذلك، فقد عدّ (إلا) صفة بمعنى غير.

(١٢) فأجاز، د.

(١٣) وان ما، ز، ظ.

(١٤) بدل بدل، د.

(١٥) يعتبر، ز.

وأمـا الثاني ـ فلأن معنى الاستثناء: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم[1] الله[2] لفسدتا، وذلك يقتضـي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة [فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك صحيحاً، وإنما المراد[3]]: [لو كان[4]] فيهما آلهة[3] عوضاً عن كون الله[5] فيهما، لحصل[6] الفساد.

ومثَّل سيبويه[7] للمسألة بقوله: لو كان معنا رجل إلا زيد لغُلِبنا، وهذا أيضاً لا يصح فيه الاستثناء، لعدم العموم؛ لأن[8] المراد: رجل مكان زيد، وليس المراد: لو كان معنا جماعة ليس فيهم زيد لغلبنا، لأنه يقتضـي بمفهومه أنا إنما نكون[9] غالبين إذا كان معنا جماعة فيهم[10] زيد.

ثم إن كلمة (غير) يوصف بها المفرد في الإيجاب، نحو: مررت برجل غيرك، و (إلا) محمولة عليها، فلم لا يجوز[11]: مررت برجل إلا زيد، كما يجوز[11]: مررت برجل غير زيد؟.

وقد يقال: لم يريدوا أن يخرجوها عن صورتها الأصلية[12] ألبتة.

ولما رأى بعضهم هذا الشرط مختلاً[13] في هذين المثالين قال: المراد بالاستثناء

---

(١) ليس فيهم ليس فيهم، ز.
(٢) الا الله، د، وهو خطأ.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(٤) ساقط من، د، ز، ظ، والسياق مضطر إليه.
(٥) الهة، ز، ظ.
(٦) يحصل، د، ز.
(٧) في كتابه ١: ٣٧٠.
(٨) ولان، ز، ظ.
(٩) يكون، د، ز.
(١٠) فهم، د، ليس فيهم، ز، ظ، والصحيح ما أثبته.
(١١) أهمل حرف المضارعة في، د.
(١٢) الاصيليه، د، الاصيله، ز.
(١٣) مخيلا، ظ.

ما هو أعم من المتصل والمنقطع، وإنما يمتنع في المثالين المتصل لا المنقطع، وهذا يفضي[(١)] إلى أن يكون اشتراط هذا القيد لاغياً[(٢)] لم يحترز به عن شيء.

«**ولا يليها**» أي: لا يلي [إلا[(٣)]] «**نعت**[(٤)] **ما قبلها**» وفاقاً للأخفش وأبي عليّ[(٥)]، وخلافاً للزمخشري، مثل: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه، على أن تجعل[(٦)] هذه الجملة الاسمية صفة لأحد الواقع قبل (إلا).

«**وما أوهم ذلك**» كالمثال[(٧)] المذكور. «**فحال**» فيحكم بأن[(٨)] الاسمية المذكورة حال من (أحد)، لا صفة له «**أو صفة بدل محذوف، خلافاً لبعضهم**». وذلك مثل: ما مررت برجل إلا قائم، فيقدر لـ (قائم)[(٩)] موصوف [محذوف، أي[(١٠)]] إلا رجل قائم، ورجل ـ حينئذٍ ـ بدل من الأول، و (قائم) صفة البدل، لا المبدل منه.

«**ويليها**[(١١)] **ـ في النفي ـ**» حيث يكون الاستثناء مفرغاً «**فعل مضارع بلا شرط**» إما خبر مبتدأ نحو: ما زيد إلا يقوم، أو حال: نحو ما جاءني زيد إلا يضحك، أو صفة نحو: ما جاءني منهم رجل إلا يبتسم، على الخلاف المتقدم.

---

(١) يقتضى، ظ.

(٢) لا فبيا، د.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٤) لغة، ز.

(٥) الفارسي.

(٦) يجعل، ظ.

(٧) كالمثل، ز.

(٨) فان، ظ.

(٩) بقائم، د.

(١٠) ليس في، د.

(١١) وتليها، ز.

وإنما شرط[١] التفريغ[٢]، لتكون[٣] (إلا) ملغاة[٤] عن العمل على قول[٥]، أو عن التوصل بها إلى العمل على قول، فيسهل دفعها عما هو مقتضاها من الدخول على الاسم؛ لانكسار شوكتها بالإلغاء، وشرط كون الفعل مضارعاً، لمشابهته[٦] الاسم. «**وماض مسبوق بفعل**» منفي مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾[٧]، ونحو: ما أنعمت عليه [إلا شكر[٨]]، ولا[٩] أكرمته [إلا[٨]] أكرمني، ومنه الخبر المأثور / [ما أيس[١٠]] الشيطان [قط[٨]] [من بني آدم[١١]] [إلا أتاهم من قبل النساء)[١٢]، أي ما أيس الشيطان من بني آدم[١٣]] من جهة غير النساء إلا عازماً على إتيانهم من جهة النساء، جعل المعزوم[١٤] عليه[١٠] المجزوم[١٣] به كالواقع الحاصل.

وعلل ذلك بأن القصد بمثل هذا الكلام لزوم تعقب مضمون ما بعد (إلا) لمضمون ما قبلها، وذلك معنى الشرط والجزاء غالباً، فقصدوا[١٥] صوغ ما قبل (إلا) وما بعدها صوغ الشرط والجزاء، وذلك إما بكونهما ما ضيين، نحو: ما زرتني إلا أكرمتني، فهو نظير: [إن زرتني أكرمتك، أو مضارعين، نحو: ما أزوره إلا يزورني، فهو نظير[٨]] [صوغ[١٦]]: إن يزرني أزره[١٧]، أو جعل الأول

---

(١) اشترط، د.
(٢) التفريع، د.
(٣) ليكون، ز.
(٤) ملغاه، ز.
(٥) القول، د.
(٦) لمشابهة، ز، ظ.
(٧) الآية ١١ الحجر ١٥.
(٨) ساقط من، ز، ظ.
(٩) والا، ز.
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من، ظ.
(١١) ليست في، ز.
(١٢) من كلام سعيد بن المسيب رحمه الله على ما في الحلية ٢ : ١٦٦، ولفظه: (ما أيس الشيطان من شيء إلا أتاه من قبل النساء) ولكن الرضي استشهد به في ١ : ٢٥٠، وعزاه إلى النبي عليه الصلاة والسلام.
(١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، د، ظ.
(١٤) المعزور، ز.
(١٥) في (د) فرق هذه الكلمة بين سطرين، فجعل الواو والألف في سطر وماقبلها في سطر.
(١٦) ليست في، د.
(١٨) ان تزرني أزرك، ز، ظ، ولا يتفق مع النظير.

مضارعاً والثاني ماضياً كالآية المتقدمة[١]، فهو نظير صوغ (من يقم ليلة القدر ايماناً واحتساباً / غفر له ما تقدم من ذنبه)[٢] أو جعل الأول ماضياً والثاني ٢٣٥ مضارعاً، نحو: ما زرتني إلا أكرمك[٣]، [فهو نظير: إن زرتني أكرمك[٤]] «**أو مقرون بـ (قد)**» لتقربه[٥] من الحال فيكون شبيها[٦] بالمضارع، ثم هذا المقرون بـ (قد) قد لا يسبقه فعل، نحو: ما زيد إلا قد قام، وقد يسبقه فعل، فهذا[٧] لابد من اقترانه بالواو، نحو: ما زرته[٨] إلا وقد زارني[٨]، ولا[٩] يجوز أن يقال[١٠]: مازرته[٨] إلا قد زارني[٨].

قال الرضيّ[١١]: لأنك إن نظرت إلى معنى الجزاء[١٢] الذي يستفاد من مثل هذا الحال [فالجزاء[١٣] لايتجرد عن الفاء[١٤] إذا كان مع (قد)، وإن نظرت إلى الحال[١٥]] الذي هو أصله[١٦] فقد علم في هذه الحال أن مضمونها غير مقترن

(١) (وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون) ١١ الحجر ١٥.

(٢) عن أبي هريرة ـ رضـي الله عنه ـ أخرجه البخاري ١ : ١٢ بهذا اللفظ، ومسلم ١ : ح ٧٦٠ (عام) ١٧٦ (خاص).

(٣) أكرمتك، ز.

(٤) أكرمتك، د، وهو خطأ؛ إذ لا يستقيم مع المقصود من التمثيل، وما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٥) ليقربه، ز، ظ.

(٦) شبهها، ز.

(٧) فهنا، ز، ظ.

(٨) وضع دالاً مكان الراء في، ظ.

(٩) فلا، ز، ظ.

(١٠) تقول، د.

(١١) في شرح الكافية ١ : ٢٥٠.

(١٢) الجزء، د، ظ.

(١٣) فاجرء، ظ.

(١٤) عليها في (ظ) تشويش لم تتضح معه.

(١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز.

(١٦) الكلام الآتي ليس للرضـي، وجاء عنده: (الذي هو أصله فليس فيه حرف الربط المذكور، وإنما قلنا: إن الأغلب. . .) إلى آخره.

بمضمون[١] عاملها، كما هو الغالب في الحال، فاحتيج إلى أن يستظهر ـ مطرداً في ربط هذه الحال بعاملها لفظا ـ بحرف الربط، أي الواو[٢]، فمن ثم اطرد نحو: ماأزوره[٣] إلا ويكرمني[٤]، وندر: قمت وأصك عينه، كما يجيء إن شاء الله تعالى.

[قال[٥]]: وإنما قلنا إن الأغلب في الحال مقارنة مضمونه[٦] لمضمون عامله؛ لأنه قد يجيء بخلاف ذلك، كقولهم: خرج الأمير [معه[٥]] صقر صائداً به غداً، وهذا [أيضا[٥]] من حيث التأويل مقارن، إذ المعنى عازماً[٧].

قلت: فقد آل الأمر إلى[٨] أنه[٩] لابد من مقارنة مضمون الحال لمضمون عاملها ولو بالتأويل، فلا تتخلف المقارنة في صورة من صور الحال، إما تحقيقاً وإما تقديراً، فيحتاج إلى تأويل الأمثلة كلها التي ظاهرها[١٠] عدم المقارنة، وتأويلها بالطريق التي سلكها الرضي ـ وهو أن تجعل[١١] ذلك من باب الحال المقدرة ـ غير مرضي فيما يظهر [لي[٥]]؛ لعدم انطباقه على المعنى المراد؛ وذلك لأن الغرض من قولك: ما أنعمت عليه إلا شكر، أنك مهما أنعمت عليه شكر، لا أنك لم تنعم عليه إلا في حال شكره، أو في حال عزمه على الشكر.

---

(١) بمضمونه، د.
(٢) الوارد، ز.
(٣) زوره، د.
(٤) يكرمني زيد، د.
(٥) ساقط من، د.
(٦) مضمونة، د، ز، مصمونة، ظ.
(٧) غازما، ظ.
(٨) أعجمت الياء في، ز، وهو دأبها.
(٩) انه لأنه، ظ.
(١٠) طاهرها، د.
(١١) يجعل، ظ.

فجعل الجملة الواقعة بعد (إلا) ـ في التركيب المذكور وأمثاله ـ [حالية[١]] غير وافٍ بالمقصود ولا محصل[٢] للمراد، فوجب إلغاؤه والنظر في وجه آخر يتخرج ذلك عليه، وأقرب ما يخرج عليه ذلك ـ فما يلوح لي الآن ـ أن الفعل[٣] الواقع بعد (إلا) في تأويل المصدر المنصوب على أنه مفعول به، على حد قولهم: نشدتك الله إلا فعلت، أي ما أسألك[٤] إلا[٥] فعلك، كذلك ما نحن فيه، فيكون معنى المثال المذكور: ما أنعمت عليه ففعل إلا الشكر، فيكون ثم معطوف[٦] بالفاء هو عامل هذا المفعول به الواقع بعد (إلا)، وحذف للدلالة عليه، ويطرد هذا في جميع الأمثلة، فتقول: ـ في الآية[٧] ـ المعنى وما يأتيهم من رسول فيفعلون إلا الاستهزاء[٨] به، وفي الخبر المعنى: ما أيس[٩] الشيطان من بني آدم من جهة [غير[١٠]] النساء ففعل إلا إتيانهم[١١] من قبل النساء، وحذف فاء العطف ومدخولها[١٢] غير عزيز في كلامهم، وكون الفعل مؤولاً بالمصدر بدون سابك من الحروف[١٣] المصدرية[١٤] موجود في كلامهم مطرداً وغير مطرد فتأمله.

---

(١) ليست في، د.

(٢) محل، ز، ظ.

(٣) أن تجعل الفعل، د.

(٤) اسيلك، ز.

(٥) لا، د.

(٦) معطوفا، د.

(٧) ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ١١ الحجر ١٥.

(٨) لاستهزاء، ز.

(٩) اليس، ظ.

(١٠) ليست في، ظ.

(١١) أهملت التاء والياء في، ز.

(١٢) ودخولها، ظ.

(١٣) حروف، ظ.

(١٤) أهملت التاء في، د.

وقد لاح وجه آخر أحسن من هذا، وهو أن لا يرتكب شيء مما في الوجه المتقدم من الحذف والتأويل، بل يجعل[(١)] ذلك في جميع الأمثلة[(٢)] من باب الحال المقدرة، لكن لا على الوجه الذي ارتضاه الرضي، وذلك أن تقول[(٣)]: المعنى ما أنعمت على زيد إلا مقدراً شكره بعد ذلك، والمقدر اسم مفعول، على أن المراد التقدير[(٤)] من قبل الله تعالى، فيلزم وقوع متعلقة[(٥)]؛ إذ كل ما[(٦)] قدر الله [تعالى[(٧)]] وقوعه، وقع حتماً، فلما كان غرض المتكلم الإخبار بأنه كلما أنعم على زيد شكره[(٨)]، ولم يتخلف شكره إياه بعد إنعامه [عليه[(٧)]] لزم أن يكون الإنعام واقعاً في حالة[(٤)] تقدير[(٤)] الله تعالى / لشكر[(٩)] المنعم عليه، إذ لولا[(١٠)] تقديره [كذلك[(١١)] لم يقع موقع الشكر بعد الانعام، علم المتكلم أن انعامه كان واقعاً في حال التقدير المشار إليه، فأخرج كلامه على هذه الصورة.

٣٣٦ / ١٤٨ك

وأما على الوجه الذي اختاره الرضي فلا يلزم المعنى المراد[(١٢)]؛ إذ وقوع الإنعام في حال إرادة العبد المنعم عليه الشكر لا يلزم منه[(١٣)] وقوع الشكر؛ لجواز تخلف متعلق الإرادة الحادثة عنها؛ ولأن وقوع شكر العبد بعد الإنعام المذكور

---

(١) يجهل، ز، ظ.
(٢) الأمثلة في، د.
(٣) يقول، ظ.
(٤) أهملت التاء في، د.
(٥) متعلق، ظ.
(٦) كلما، ز، ظ.
(٧) سقطت من، ز، ظ.
(٨) شكر، د، ظ.
(٩) ليشكر، د.
(١٠) لو، ز، ظ.
(١١) لذلك، ك، ومن هنا بدأ سقط من، ز، ظ آخره في ص ١٠١هـ١، وسنعتمد مكانهما نسخة دار الكتب (١٠١٠) ونرمز لها (ك). والساقط يبدأ من ١٤٨ : ب س ١٦ (ك).
(١٢) المرا، د.
(١٣) فيه، د.

يقتضي أنه كان عازماً في حالة صدور الإنعام، والله تعالى أعلم.

قال الشارح[(١)]: ـ تابعاً للمصنف ـ فلو قلت: ما زيد إلا قام، لم يجز؛ لأنه ليس مما ذكر.

قلت: يرده قوله تعالى ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾[(٢)]، ولا يقال: لعلها على إضمار (قد)؛ لأنا نقول: ظاهر اشتراط (قد) أن تكون صريحة، وأيضاً فاشتراط (قد) للتقريب من الحال، كما مرَّ، وهو غير لائق في الآية.

«ومعنى: نشدتك[(٣)] [الله[(٤)]] إلا فعلت: ما أسألك إلا فعلك» فهو كلام صورته صورة الموجب، وكان القياس أن لا تجيء بعده[(٥)] (إلا) ولكنه محمول على معنى النفي.

قال الرضي[(٦)]: قولهم نشدتك الله، من قولهم: نشدته فنشد، أي: ذكرته فتذكر، فـ (نشد) المتعدي [إلى واحد مطاوع الأول المتعدى[(٧)]] إلى اثنين، والمعنى: ذكرتك الله بأن أقسمت عليك به، وقلت: ـ لك ـ بالله لتفعلن. أو تكون (نشدتك) بمعنى طلبت، أي: نشدت لك الله، كقوله تعلى: ﴿أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا﴾[(٨)]، أي: أبغي لكم، أي: طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم الناس به، لأقسم به تعالى عليك.

ومعنى (إلا فعلت)[(٩)]: إلا فعلك[(١٠)]، وإلا لنقض معنى النفي الذي تضمنه [معنى[(٧)]] القسم، لأنك إذا حلّفت غيرك بالله، فقد ضيقت عليه الأمر في فعل

(١) الشـ، د، ك، والمراد ابن قاسم.
(٢) ﴿... فَحَقَّ عِقَابِ﴾ ١٤ ص ٣٨.
(٣) انشدك، م.
(٤) ليست في، م.
(٥) بعد، د.
(٦) في شرح الكافية ١: ٢٥١.
(٧) ليس في، د.
(٨) ﴿قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ... وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ١٤٠ الأعراف ٧.
(٩) فعلى، د.
(١٠) فعله، د.

مطلوبك، فكأنك قلت: ما أطلب منك إلا فعلك، فـ (فعلت) بمعنى المصدر مفعولاً به لـ (أطلب) الذي دل عليه (نشدتك الله)، وإنما جعلته فعلا ما ضياً لقصد المبالغة في الطلب، حتى كأن المخاطب فعل ما تطلبه[١]، وصار ماضياً، ثم أنت مخبر عنه، فهو مثل: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ[٢]﴾، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾[٣]، وقولهم: رحمك الله. هذا كلامه رحمه الله.

«**ولا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها مطلقاً**» وذلك لأن المستثنى في حكم[٤] جملة مستأنفة؛ لأنك إذا قلت: مرَّ القوم إلا زيداً، فكأنك قلت: وما فيهم زيد، فكما لا يعمل شيء من الجملة المستأنفة في شيء من جملة أخرى، لا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها أصلا، وقضية هذا أنه كان يجب أن لا يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها مطلقاً، لكنهم استثنوا من ذلك صوراً لا مندوحة لهم فيها عن الإعمال. وهي التي ذكرها المصنف بقوله: «**ولا ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنىً**» فرغ له العامل، كذا قيده في الشرح[٥]، وهو صحيح، نحو: ما قام إلا زيد. «**أو مستثنىً منه**» نحو: ما قام إلا زيداً أحد. «**أو تابعاً له**» أي: للمستثنى منه، نحو: ما قام أحد إلا زيداً[٦] فاضل[٧].

فإن قلت: لزم المصنف أن يجيز: نحو ما ضرب إلا زيد عمراً[٨]؛ لأن كلا من الاسمين مستثنىً، فلم يخرج عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها عما ذكر.

---

(١) يطلبه، د.

(٢) ﴿.... كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ....﴾ ٧١ (....... ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ......) ٧٣ سورة الزمر ٣٩.

(٣) ﴿...... أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ أَوۡ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُۚ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ ٥٠ الأعراف ٧.

(٤) حكمة، د.

(٥) على التسهيل ١١٨: أ.

(٦) زيد، د، وقد كرر فيها من قوله (أو تابعا).. إلى هذه الكلمة.

(٧) أصل، د. (٨) عمرو، د.

قلت: تقدم أن المسألة خلافية، فيحتمل أن يكون [المصنف[(١)]] قائلاً بجوازها، وقد مرّ ذلك قريباً.

فإن قلت: يمنع من ذلك أنه قدّم أنه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان، وصحة هذا التركيب مبنية على هذه القاعدة؛ إذ التقدير: ما ضرب أحد أحداً إلا زيد عمراً[(٢)]، فاستثني شيئان[(٣)] بأداة واحدة.

قلت: قد سبق أن مراد المصنف بذلك: لا ينصب على الاستثناء بأداة واحدة شيئان[(٤)]؛ لما قررناه هناك، فسقط التمسك بظاهر هذا الكلام.

«وما ظن من غير الثلاثة معمولا لما قبلها قدر له عامل» نحو: قوله تعالى ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ[(٥)] إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ، بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ...﴾[(٦)]، فقد يظن[(٧)] أن (بالبينات) متعلق بما قبل (إلا)، وهو (أرسلنا)، فيلزم عمله في غير الصور الثلاث، فيقدر عامل محذوف، أي: أرسلناهم، وهكذا[(٨)] يصنع في كل صورة يظن فيها مثل ذلك، لكن قد يستشكل بمثل قولك: ما جاء إلا زيد راكباً[(٩)]، إذا فرغ الفعل للفاعل والحال جميعاً، فيكون الحصر فيهما جميعاً، حيث يقول بجواز استثناء شيئين بأداة واحدة، فههنا لا يقدر فعل ألبتة، وينبغي أن يتعين ذلك؛ لأن الأصل خلاف

(١) ليست في، د.

(٢) عمروا، د.

(٣) سيان، د.

(٤) شيئا، د.

(٥) كذا في أصول التحقيق، وهي قراءة العشرة عدا عاصم، فقد روى عنه حفص: (نوحى)، وروى عنه أبو بكر (يُوحَى) كالجماعة. السبعة ٣٥١، النشر ٢: ٢٩٦.

(٦) ﴿... وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ٤٣، ٤٤ النحل ١٦.

(٧) فقط نظر. د.

(٨) هكذا، د.

(٩) ريدا ركبا. د

الإضمار، ولا يحمل عليه[1]] / مع عدم الحاجة إليه، لا سيما وهو مفض إلى غير ٣٣٦ظ المقصود. «**خلافاً للكسائي في منصوب**» كقول الشاعر[2]:

فما كف إلا ماجد[3] ضرَّ بائس[4] ....

«**ومجرور**»[5] كالآية التي تلوناها آنفاً[6]، «**وله ولابن الأنباري**[7] **في مرفوع**» كقوله[8]:

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها[9]

«**فصـــل**»: فصل في الكلام على (حاشا)[10] و (خلا) و (عدا) و (ليس) و (لا يكون) المستثنى بهن.

«**يستثنى بـ (حـاشـا)**[11] **و (خـلا) و (عـدا)**[12]، **فيجررن**[13] **المستثنى أحـرفاً**» فتقول[14]: قام القوم حاشا[15] زيدٍ، وخلا بكرٍ[16]، وعدا خالدٍ، وإذا

(١) آخر الساقط من، ز، ظ الذي بدأ في ص ٩٧ هـ ١١.

(٢) لا يعرف. (٣) صـر، د.

(٤) يابس، ز، ظ. وعجزه:

.... أمانيه منه أتيحت بلا مَنّ

شرح التسهيل ١١٨ : أ، الهمع ١ : ٢٣٠، الصبان ٢ : ١٤٢، الدرر ١ : ١٩٥.

(٥) ومخفوض، م.

(٦) يعني آية النحل راجع ص ١٠٠ هـ ٦.

(٧) لعله يعني: أبا بكر.

(٨) **قيس بن الملوح**

(٩) مر في ٤:٢٧٣ فراجعه إن رأيت.

(١٠) حاشى، د، ز، ظ. والصواب بالألف.

(١١) بحاشى، د.

(١٢) وعدا وخلا، م.

(١٣) فيجرون، د، ز.

(١٤) تقول، ز، ظ.

(١٥) حاشى، د.

(١٦) كرر هذا المثال في، ظ.

جررت ضمير المتكلم قلت: حاشاي وخلاي وعداي ـ بدون [نون[١]] وقاية كقول الشاعر[٢]:

في فتية جعلوا الصليب إلههم حاشاي إني مسلم معذور[٣]

ثم قيل[٤]: موضعها[٥] نصب عن[٦] تمام الكلام، وقيل: تتعلق بما قبلها من فعل وشبهه[٧]، على ماهو مقرر في حروف الجر، واستصوب ابن هشام[٨] الأول، قال: لأنها لا تعدى الأفعال إلى الأسماء، أي: لا توصل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها، فأشبهت ـ في عدم التعدية ـ الحروف الزائدة؛ ولأنها بمنزلة (إلا)[٩]، وهي غير متعلقة، وقد نبهنا في حاشية المغني[١٠]، على ما في الوجهين من النظر:

---

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) الأقيشر.

(٣) لم أجد في مراجعي مزيداً عليه. ويروى:

من معشر عبدوا الصليب سفاهة . . . .

معذور: مختون. شرح التسهيل ١١٨: ب المقاصد ١: ٣٧٧ ـ ٣٧٨، التصريح ١: ١١٢، الهمع ١: ٢٣٢، الدرر ١: ١٩٧.

(٤) قبل، ز.

(٥) موضعها، د، والضمير عائد إلى الثلاثة.

(٦) على، ظ.

(٧) وشبهة، د.

(٨) في المغني ١: ١٤٢.

(٩) الأول، ظ.

(١٠) أهملت الغين في، ظ، ويعني تحفة الغريب، فقد قال هناك في ٥٦: أ: (لا نسلم أن معنى التعدية كما ذكره، بل معناها جعل المجرور مفعولاً به لذلك الفعل، ولا يلزم منه إثبات ذلك المعنى للمجرور، بل إيصاله إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف، وهو هنا مفيد لانتفائه عنه، وقد أفصح المصنف بهذا المعنى حيث قال عند الكلام في حرف العين على (على) الاستدراكية مانصه: وتعلق (على) هذه بما قبلها كتعلق (حاشا) بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج.

وأما الاستدلال بأنها بمنزلة (إلا)، وهي غير متعلقة، فساقط؛ لأنه لا يلزم من كون حرف =

أما الأول ـ فإنا نمنع أن يكون معنى التعدية ما ذكره، وإنما معناها جعل مجرورها مفعولا به لذلك الفعل، ولا يلزم منه إثبات ذلك المعنى للمجرور[١]، بل إيصاله إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف، وهو ـ هنا ـ مفيد لانتفائه عنه.

وأما الثاني ـ فلأنه لا يلزم من كون حرف [بمعنى حرف[٢]] آخر مساواته [له[٣]] في جميع أحكامه؛ ألا ترى أن (إلا) التي هذه الحروف[٤] بمعناها لا تعمل الجر[٥] [وهذه تعمل[٢]] الجر.

«**وينصبنه**[٦] **أفعالاً**» ولذلك إذا قصد هذا المعنى [فيهن[٧]] قيل: حاشاني وخلاني وعداني، بنون الوقاية قال[٨]:

تمل[٩] الندامى ما عداني فإنني[١٠] بكل الذي يهوى نديمي مولع[١١]

وذلك مما[١٢] يدل على فعليتهن عند النصب، وحرفيتهن عند الجر[١٣].

= بمعنى حرف آخر، مساواته له في جميع أحكامه لأن (إلا) التي هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجر، وهذا الحرف يعمله).

(١) المجرور، ز، ظ.

(٢) ليس في، د.

(٣) ليست في، ز.

(٤) هذا الحرف، د، ز، ظ، وهو غير صحيح؛ لأنه يريد: حاشا وخلا وعدا، بدليل قوله: وهذه لا تعمل الجر.

(٥) الخير، د.

(٦) وتنصبه، د، ظ، وينصبه، ز.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) مجهول، .

(٩) نمل، د.

(١٠) وانني، ز، ظ.

(١١) البيت يتردد في كتب النحو، ولكنه يتيم: شرح التسهيل ١١٨:ب، شذور الذهب ٢٦١ ـ ٢٦٢، المقاصد ١: ٣٦٣ ـ ٣٦٥، ٣: ١٣٤، التصريح ١: ١١٠، ٣٦٤، الأشموني ٢: ١٦٤، الهمع ١: ٢٣٣، الدرر ١: ١٩٧.

(١٢) سقط الجار من، د.

(١٣) الحر، ظ.

«**ويتعين الثاني**» وهو النصب مع الحكم بالفعلية «**لـ (خلا) و (عدا)**[١] **بعد (ما) عند**[٢] **[غير**[٣] **] الجرمي**» وجماعة غيره، على ما حكاه ابن هشام[٤] بناء على أن (ما) الداخلة عليهما قد تكون[٥] زائدة، فلا يزول ما ثبت لهما[٦] من الجر عند فقدها؛ إذ[٧] الزائد[٨] لا يؤثر منعاً من ذلك، ولم يثبت من جهة السماع ما قالوه، فإن ثبت صير إليه، وأما رأي الجمهور التزام النصب[٩] بهما عند دخول (ما) حكموا بأنها مصدرية، فتعينت [الفعلية[١٠]]، فإذا قلت: قاموا ما خلا زيدا، فموضع (ما خلا) نصب، لكن قال السيرافي: على الحال، كما يقع[١١] المصدر الصريح في [نحو[١٢]]:

أرسلها العراك[١٣]. . . . .

---

(١) بخلاف عدا، ظ.

(٢) عندي، د.

(٣) ليست في، ظ.

(٤) في المغني ١ : ١٤٢.

(٥) يكون، ز.

(٦) لهن، ز، ظ. والحديث عن خلا وعدا.

(٧) إذا، د، وهي في آخر السطر.

(٨) لزائد، د، وهي في أول السطر.

(٩) التزام المصنف النصب، د، وهو خطأ بيّن.

(١٠) ليست في، د.

(١١) يقدر، ظ.

(١٢) ليست في، ظ.

(١٣) فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

من قصيدة للبيد بن ربيعة ـ رضي الله عنه ـ مطلعها:

ألم تلمم على الدِّمن الخوالي لسلمى بالمذانب فالقفال

وقبل الشاهد:

إذا اجتمعت وأحوذ جانبيها وأوردها على عوج طوال

رفعن سرادقا في يوم ريح يصفقن بين ميل واعتدال =

وقيل: على الظرف، على نيابة ما[١] وصلتها عن الوقت، والحين[٢] كثيراً ما يحذف قبل (ما) المصدرية، نحو: لا[٣] آتيك ما ذر[٤] شارق[٥]، فتنوب[٦] هي ومدخولها عنه، فمعنى قاموا[٧] [ما[٨]] خلا زيداً ـ على الأول ـ قاموا خالين زيداً، أي: متجاوزين[٩]، وعلى الثاني: قاموا وقت خلوهم[١٠] زيداً، وكذا القول في (ماعدا)، والظاهر القول بالوقتية؛ إذ يلزم ـ على ما ذهب إليه السيرافي

= وبعده:

يفرج بالسنابك عن شريب يروع قلوب أجواف غلال

يروى: (فأوردها العراك...) (يداوي حر أجواف غلال).

أحوذ: ضمّ، والضمير المستتر عائد على حمار الوحش، والضمير في (جانبيها) عائد على أتن، وقد سبق ذكر الحمار والأتن في القصيدة. عوج طوال: يعني قوائم الأتن، وقيل: أشجار النخل. سرادقاً: غباراً. يصفق: يتمايل. أرسلها: خلى سبيلها. العراك: الازدحام، مصدر عارك، منصوب على الحال، وفيه مجيء الحال معرفة ومصدرا، وكلاهما خلاف الأصل؛ إذ حقها أن تكون وصفا منكرا؛ لذلك أوّله البصريون باسم الفاعل، أي: معتركة. نغص: مصدر نغص الرجل، أي: لم يتم مراده، والبعير لم يتم شربه، ويروى بالضاد المعجمة وسكون الغين، وهو تحريك الرأس. الدخال: أن يدخل الضعيف بين قويين أو القوى بين ضعيفين. السنابك، جمع سنبك: مقدم الحافر. شريب: ماء. يروع: يحرك. غلال، جمع غلة: العطش.

لبيد ١٠٣ ـ ١١١، سيبويه ١: ١٨٧، المقتضب ٣: ٢٣٧، الصحاح ٤: ١٥٩٩ (عرك)، الشجري ٢: ٢٨٤، ابن يعيش ٢: ٦٢ ـ ٦٣، ٤: ٥٥، الرضي ١: ٢٠١، ٢٠٢، المقاصد ٣: ٢١٩ ـ ٢٢٢، التصريح ١: ٣٧٣، الهمع ١: ٢٣٩، الخزانة ١: ٥٢٤ ـ ٥٢٥.

(١) نيابتها، ز، ظ.
(٢) أهملت النون في، د.
(٣) ما، ز، ظ.
(٤) در، د، ز، ظ، وهو تصحيف ظاهر.
(٥) شارف، ز، ظ.
(٦) فتبوب، ظ.
(٧) ما قاموا، د، وليس صحيحاً.
(٨) سقطت من، ز، ظ.
(٩) متجاوينه، د، متجاوزين، ز، ظ.
(١٠) حلوهم، ز.

من الحالية ـ تعريف الحال وتأويل على تأويل، وهو تعسف. «**والتزم سيبويه**[(١)] **فعلية**[(٢)] **(عدا)**» ولم يتعرض إلى حرفيتها؛ لأنه لم يحفظها «**وحرفية (حاشا)**[(٣)]» لعدم حفظه إياها، لكن قد ثبت بالنقل الصحيح الجرّ بـ (عدا)[(٤)] فوجب المصير إلى القول بحرفيتها في هذه الحالة، وكذا ثبت بصحيح النقل[(٥)] عن العرب النصب بـ (حاشا)[(٦)]، حكاه أبو زيد والفراء والأخفش والشيباني[(٧)] وجماعة، فوجب القول بفعليتها في هذه الحالة[(٨)]، وقد سمع: اللهم أغفر [لي[(٩)]] ولمن[(١٠)] يسمع[(١١)]، حاشا[(١٢)] الشيطان وأبا الإصبغ[(١٣)]. أي جانب الغفران الشيطان، وأنشد ابن هشام في مغنيه[(١٤)] تبعاً لكثيرين[(١٥)] قول الشاعر[(١٦)]:

(١) لم يختصرها ناسخ (د) على غير عادته.
(٢) فعليه، ز، ظ.
(٣) حاشى، د، ز، ظ.
(٤) ولكنه قليل، ومن شواهده قول مهلهل بن ربيعة:

تركنا في الحضيض بنات عوجٍ عواكف قد خضعن إلى النسور
أبحنا حيّهم أسراً وقتلاً عدا الشمطاء والطفل الصغير

(٥) أهملت القاف في، د. (٦) بحاشى، د.
(٧) أبو عمرو.
(٨) الحاله، ز، ظ.
(٩) ليست في، د.
(١٠) لمن، د.
(١١) سمع، د.
(١٢) حاشى، د.
(١٣) الأصبع، د، ز، وقد رسم هذا القول على هيئة بيت من الشعر في، ظ، وذلك خطأ واضح.
(١٤) ١: ١٣١.
(١٥) للكثيرين، د، لكثير، ز، ظ.
(١٦) الجميح منقذ بن الطماح بن قيس الأسدي (. . ـ ٥٣ ق هـ) (. . . ـ ٥٧١م) شاعر فارس قتل يوم جبلة سنة ولد رسول الله ﷺ ـ وفي اسمه واسم أبيه خلاف، والراجح ما اعتمدت. المرزباني ٤٠٣، الخزانة ٤: ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

حاشا أبا ثوبان إن به ضنّاً عن[١] الملحاة[٢] والشتم

وقال المصنف في بعض كتبه[٣] : كثير من النحاة ينشده على هذا الوجه، وليس كذلك، إنما[٤] / هما بيتان صورتها: ٢٣٧

حاشا أبا ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمة[٥] فدم[٦]

عمرو بن عبد الله إن به ضناً[٧] على[٨] الملحاة[٩] والشتم[١٠]

---

(١) على، د، ز، ظ، والصواب ما أثبت.

(٢) الملجاة، د.

(٣) في شرح التسهيل ١١٨ : ب كلام بهذا المعنى.

(٤) سقطت ما، ووصلت (إن) بالضمير في، ز.

(٥) أهملت حروف هذه الكلمة في، د.

(٦) قدم، د، ز، ظ، وليس صحيحاً.

(٧) ضناه، د.

(٨) عن، ز، ظ.

(٩) المنجاة، د.

(١٠) السقم، د، والشذم، ظ، وقد جاء البيتان على هذه الصورة التي ذكرها المصنف الرابع والخامس من القصيدة، وقبلهما:

يا جار نضلة قد أنى لك أن تسعى لجارك في بني هدم

متنظّمين جوار نضلة يا شاه الوجوه لذلك النظم

وبنور رواحة ينظرون إذا نظر النديّ بآنف خُشْم

وبعدهما:

لا تسقني إن لم أزر سمرا غطفان موكب جحفل دَهْم

يروى: (يتنظمون جوار. . .) (حاشا أبي. . . .) بالجر، وهي أكثر من رواية النصب. نضلة: ابن الأشتر بن جحوان بن فقعس. أنى: حان. متنظمين: ينظمون أيديهم إلى الرماح. يا: للتنبيه، أو للنداء والمنادى محذوف. شاه: قبح. النديّ: مجلس القوم. آنف: أصله أأنف، جمع أنف، خشم، جمع أخشم: عريض. بكمة: أبكم. فدم: غبيّ عييّ. ضنا. بخلا. الملحاة: المنازعة. المفضليات ٣٦٦ ـ ٣٦٨، الأصمعيات ٢١٨ ـ ٢١٩، المحتسب ١: ٣٤١، الكشاف ٢: ٤٦٥، ابن يعيش ٢: ٨٤، ٨: ٤٧ ـ ٤٨، شرح التسهيل ١١٨ : ب، ابن الناظم ١٢٣، المغني ١: ١٣١، المقاصد ٣: ١٢٩ ـ ١٣٢، الاشموني ٢: ١٦٥، السيوطي ١: ٣٦٨ ـ ٣٦٩، الهمع ١: ٢٣٢، الدرر ١: ١٩٦.

فأخذوا صدر البيت الأول فركبوه مع عجز الثاني، والصواب ما ذكرناه، وعلى الصواب أنشده ابن عصفور. «**وإن وليها مجرور باللام**» [نحو: ﴿حَٰشَ[1] لِلَّهِ[2]﴾[3]] انتفت حرفيتها بالإجماع؛ إذ لا يدخل حرف جر [على حرف جر[4]] إلا في الضرورة على سبيل التوكيد كقوله[5]:

فلا والله لا يلفىٰ لما[6] بي ولا للما[7] بهم أبداً دواء[8]

وكلاهما هنا منتف؛ إذ الكلام في السعة، والتوكيد اللفظي إعادة الأول بعينه،

---

(١) حاشى، د، وهو خلاف التلاوة.

(٢) ﴿... وَقُلْنَ .... مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ ٣١ ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ قُلْنَ ... مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ....﴾ ٥١ يوسف ١٢

(٣) ساقط من، ز، ظ.

(٤) ليست في، د.

(٥) مسلم بن معبد بن طواف بن وحوح الوالبي الأسدي. شاعر اشتهر في عصر بني أمية، وليس له ذكر في المراجع التي بين يدي ماعدا الخزانة ١: ٣٦٦.

(٦) الما، د.

(٧) لما، ظ.

(٨) من قصيدة نقلها البغدادي عن أبي محمد الأعرابي، وسببها: أن مسلماً كان غائباً فكتب ماله لعامل الزكاة، وكان خاله عمارة بن عبيد الوالبي عريفاً، فظن مسلم أن خاله أغرى العامل فعاتبه بهذه القصيدة مطلعها:

بكت إبلي وحق لها البكاء وفرقها المظالم والعداء

وقبل الشاهد:

فكيف بهم فإن أحسنت قالوا: أسأت، وإن غفرت لهم أساءوا

قال البغدادي: وبعدها اثنا عشر بيتا. لكنه لم يسقه.

يروى: (فلا وأبيك..) (.... أبدا شفاء).

الفراء ١: ٦٨، الخصائص ٢: ٢٨٢، المحتسب ٢: ٢٥٦، ابن يعيش ٧: ١٧ ـ ١٨، ٨: ٤٣، ٩: ١٥، المقرب ١: ٢٣٨، ابن الناظم ٢٠٠ ـ ٢٠١، الرضي ١: ١٤٦، ٣٣١، ٢: ٣٢٩، ٣٤٣، المغني ١: ١٩٧، ١٩٩، ٣٩٠، المقاصد ٤: ١٠٢ ـ ١٠٣، التصريح ٢: ١٣٠، ٢٣٠، الأشموني ٣: ٨٣، السيوطي ١: ٥٠٥ ـ ٥٠٦، ٢: ٧٧٣، الهمع ٢: ٧٨، ١٢٥، ١٥٨، الخزانة ١: ٣٦٤ ـ ٣٦٦، ٢: ٣٥٢ ـ ٣٥٣، ٤: ١٦٥، ٢٧٣، الدرر ٢: ٩٥، ١٦١، ٢٢١.

أو تقويته بموافقه[١] معنىً، وظاهر أن هذا هنا ليس بموجود، فلا ضرورة، ولا توكيد، [لكن[٢]] مع انتفاء الحرفية[٣] «لم تتعين[٤] **فعليتها خلافاً للمبرد**» فإنه ادعى أن القول بفعليتها متعين، واستدل[٥] على ذلك بأمرين:

الأول ـ تصريفهم لهذه[٦] الكلمة نحو: حاشيت[٧] زيداً أحاشيه[٨]، قال النابغة[٩] الذبياني[١٠]:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد[١١]

والثاني ـ تصرفهم فيها بالحذف حيث قالوا: حاش وحشا[١٢].

---

(١) أهملت الباء في، ز.

(٢) ليست في، د.

(٣) الحرفية، د.

(٤) يتعين، د.

(٥) واستدله، د.

(٦) بهذه، د.

(٧) حاشيتا، ز.

(٨) حاشيه، ز. (٩) البابغة، ظ.

(١٠) الدنياني، د، الذيباني، ظ، وكله تصحيف.

(١١) من قصيدة مدح فيها النعمان بن المنذر واعتذر إليه. مطلعها:

يادار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد

وقبل الشاهد:

فتلك تبلغني النعمان أن له فضلاً على الناس في الأدنى وفي البَعَد

وبعده:

إلا سليمان إذ قال الإله له: قم في البرية فاحددها عن الفَنَد

يروى: (وما أحاشي...) (... قال المليك له). البعد: البعيد. تلك: إشارة إلى ناقة وصفها قبل. الفند: فساد الرأي.

النابغة ١ ـ ٢٦، ابن يعيش ٢: ٨٥، ٨: ٤٨، ٤٩، شرح التسهيل ١١٨: ب، الرضي ١: ٢٤٤ المغني ١: ١٣٠، الأشموني ٢: ١٦٧، السيوطي ١: ٧٤ ـ ٧٨، ٣٦٨ الهمع ١: ٢٣٣، الخزانة ٢: ٤٤ ـ ٤٥، الدرر ١: ١٩٨.

(١٢) وحاشا، د، ظ، وهو خطأ؛ لأنه لا حذف في هذه.

والجواب[١] عن الأول: أنه لا يجوز أن يكون مشتقاً من لفظ (حاشا)[٢] حرفاً أو اسماً كقولهم: لَوْليتُ، أي: قلت: [لولا، ولا ليت، أي: قلت[٣]]: لا لا، وسوّفت[٤]، أي: قلت: سوف، وسبحت [وسبحلت[٣]]، أي: قلت: سبحان الله، ولبّيت، أي: قلت: لبيك. وهو كثير، فمعنى (حاشيت)[٥] أو (أحاشي) قلت أو أقول: حاشا[٢] زيد.

وعن الثاني: بأن الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو: سو[٦] أو سف أفعل، في سوف[٧] أفعل، بل تتعين[٨] - حينئذٍ - اسميتها؛ لجواز تنوينها، كقراءة أبي[٩] السمّال[١٠]: ﴿حَٰشًا[١١] [لِلَّهِ[٣]][١٢]﴾ بالتنوين، فهذا مثل [قولهم[١٣]]: سقياً لزيد، ورعياً لخالد، وقرأ ابن مسعود [رضي الله عنه[١٣]]: (حاشى[١٤] الله[١٥]) بالإضافة، فهذا مثل: سبحان الله، ومعاذ الله، وكأن [المصنف[١٦]] إنما لم يستدل بإضافتها في هذه القراءة؛ لجواز أن يدّعى فيها أنها حرف جر.

(١) فالجواب، د.
(٢) حاشى، د.
(٣) ليس في، د.
(٤) وتسرفت، ز، ظ.
(٥) حاشيته، ز، ظ.
(٦) سوه، د.
(٧) لسوف، ز، ظ.
(٨) يتعين، ز، ظ.
(٩) أي، د.
(١٠) سماك، د، السما، ز، وكل هذا تصحيف، واسمه قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري له قراءة شاذة رواها عنه أبو زيد سعيد بن أوس. الغاية ٢: ٢٧.
(١١) حاشى، ظ.
(١٢) من الآيتين ٣١، ٥١ من سورة يوسف ١٢.
(١٣) سقطت من، ز، ظ.
(١٤) حاشى، ز، حاشا، ظ.
(١٥) لله، ظ.
(١٦) ليست في، ز.

فإن قلت: إنما تكون حرف جر في الاستثناء[١]، وهو مفقود هنا.

قلت: ذكر النيلي[٢] أن حرفية[٣] (حاشا)[٤] لا تتوقف[٥] على الاستثناء، ورد على ابن الحاجب تقييد[٦] حرفيتها ـ في باب حروف الجر ـ بقوله[٧]:

وخلا وعدا وحاشا[٨] في الاستثناء. وزعم أنه يقال: حاشا[٩] زيد أن يقوم، على الابتداء والخبر، والتقديم[١٠] والتأخير، كما تقول: على زيد أن يقوم، فإن صح ما قاله كان لعدول المصنف عن الاستدلال بقراءة ابن مسعود وجه ظاهر.

وذكر غير المصنف عن الفراء أنه زعم أن (حاشا)[٩] فعل لا فاعل له، والجر[١١] بعده بلام متعلقة به محذوفة لكثرة[١٢] الاستعمال، وهو بعيد، لارتكاب محذورين: إثبات فعل بلا فاعل [على ماتوهمه[١٣]]، وهو غير موجود، وجر بحرف جر مقدر، وهو نادر.

وإذا قلنا: بأنها اسم فهل[١٤] هو مصدر أو اسم فعل؟ صرح ابن الحاجب

---

(١) الاستثنى، د.
(٢) العفلي، د، النبلى، ز، ظ، وما أثبته عن نسخة دار الكتب. ١٠١٠.
(٣) حرفيته، د.
(٤) حاشى، ز، ظ.
(٥) يتوقف، ظ.
(٦) بتقليد، د.
(٧) في الكافية ٢ : ٣٤١.
(٨) وحاشي، د.
(٩) حاشى، د، ز، ظ، والصواب ما اعتمدنا.
(١٠) أهملت التاء في، د.
(١١) فالجر، ز، ظ.
(١٢) بكثرة، د.
(١٣) ساقط من، ز، ظ.
(١٤) هل، ز، ظ.

بالثاني، قال: ومعنى ﴿حَٰشَ[1] لِلَّهِ[2]﴾[3] برىء الله، واللام زائدة في الفاعل كما في: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[4].

قال: وفسرها الزمخشري[5] ببراءة[6] الله[7]، فتكون[8] مصدراً، وهو خلاف الظاهر[9]، ولعله إنما قصد التنبيه على اسميتها، فلو فسرها بـ (برىء) لتوهم أنها فعل.

قلت: وكأن الحامل لابن الحاجب على الهرب من كونها مصدراً أنه[10] رآها مبنية، وهذا باعث غير قوي؛ إذ من الممكن أن تكون[11] مبنية لمشابهتها ـ لفظاً ومعنى ـ لـ (حاشا)[12] الحرفية[13]. **«وكثر فيها»** أي: في (حاشا)[14] هذه، وهي التنزيهية، لا في (حاشا)[15] الاستثنائية **«حاش»** بحذف[16] الألف الأخيرة[17]، وكثيراً ما تحذف[18] الأطراف **«وقل[19] (حشا)[20]»** لأنه حذف من وسط الكلمة،

---

(١) حاشى، ز، ظ، لكن أعجمت الياء في، ز.
(٢) الله، ز.
(٣) من الآيتين (٣١، ٥١) يوسف ١٢.
(٤) ٣٦ سورة المؤمنون ٢٣.
(٥) في الكشاف ٢: ٤٦٥.
(٦) ببراة، د.
(٧) اليه، ز، ظ.
(٨) فيكون، د، ز، ظ، ولا يستقيم؛ لأن الشارح جرى على تأنيثها.
(٩) الطاهر، د.
(١٠) مصدر لأنه، ز.
(١١) أعجم حرف المضارعة في (ظ) باثنتين من تحته ومن فوقه.
(١٢) لحاشى، د.
(١٣) الحرفية، د.
(١٤) حاشى، د.
(١٥) حاشى، د، ز.
(١٦) أهملت الباء في، د.
(١٧) الأخيرة، د.
(١٨) يحذف، ز.
(١٩) قل، ز، ظ.
(٢٠) حشى، د، وزاد بعدها في (م): وحاشْ. بسكون الشين، وهو خطأ، إذ المحذوفة الألف الأخيرة نبتى على فتح الشين وقد تقدمت.

فلم يقدموا(١) عليه إقدامهم على الحذف من الطرف(٢)، هذا في التنزيهية(٣) كما قلنا(٤)، وقد جاء الاستثناء بـ (حشا) (٥) [قليلاً(٦)] كقول الشاعر (٧):

حشا(٨) رهط النبيّ فإن فيهم بحاراً(٩) لا تكدرها(١٠) الدلاء(١١)

قال الشارح(١٢): ولم(١٣) يستثن بـ (حاش). يعني المحذوفة الطرف.

واعلم أن (حاشا)(٨) المستعملة في الاستثناء(١٤)، معناها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء(١٥) ذكر في غيره أو فيه، فلا يستثنى بها إلا في هذا المعنى؛ ولذلك لا يقال: صلى الناس حاشا(٨) زيد، لفوات معنى التنزيه، نص عليه ابن الحاجب وغيره.

وربما أرادوا تبرئة(١٦) شخص من سوء(١٧)، فيبتدئون (بتنزيه(١٨) الله سبحانه

(١) يقد، د.
(٢) الظرف، د، ظ.
(٣) في موضع التنزيهية، د، ولا معنى للزيادة.
(٤) قلناه، ز، ظ.
(٥) بحشى، د، ز.
(٦) ليست في، ظ.
(٧) لم أصل إلى اسمه.
(٨) رسمت بالياء في، د، ز، ظ، وهو خلاف الصواب.
(٩) بحار، د، بحوار، ز، ظ.
(١٠) يكدرها، ز، ظ.
(١١) راجعه في المقرب ١ : ١٧٢ واللسان (حشا).
(١٢) ابن قاسم.
(١٣) ولم ولم، ز.
(١٤) الاستثنى، د.
(١٥) سو، ظ.
(١٦) تنزيه، د.
(١٧) سو، ظ.
(١٨) سقط الجار عند اعادتها من، د، وفي، ز: بترية.

٢٣٨ [وتعالى[١]] عن السوء[٢]، ثم يبرّئون[٣] من أرادوا)[٤] / تبرئته[٥]، على معنى أن الله منزه عن أن لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه، فيكون آكد وأبلغ، قال الله تعالى: ﴿قُلْنَ حَٰشَ[٦] لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾[٧]. «**وربما قيل**» في الاستثناء «**ما حاشا**»[٨] بإدخال (ما) المصدرية[٩] على (حاشا)[٨]، كما أدخلوها على (خلا)[١٠] و(عدا)، وهذا ـ عند سيبويه[١١] ـ ممنوع، لكن بعضهم أجازه على قلة، فقال به المصنف[١٢]؛ لوجود السماع الشاهد به، قال[١٣]:

رأيت الناس ما حاشا[١٤] قريشاً فإنا نحن أفضلهم فعالا[١٥]

واستدل المصنف[١٦] على ذلك بما وقع في مسند أبي[١٧] أمية الطرسوسي[١٨] عن ابن

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) السو، ز، ظ.
(٣) يبرون، د.
(٤) ما بين الهلالين مكرر في، د.
(٥) تنزيه، د.
(٦) أهملت الشين في، د.
(٧) من الآية ٥١ يوسف ١٢.
(٨) حاشى، د.
(٩) المصدرية، د.
(١٠) خلى، د.
(١١) راجع الكتاب ١: ٣٧٧.
(١٢) بوجود، د.
(١٣) الحقها بالبيت في، ز، ولم يضع هو ولا (ظ) العلامة المميزة للشعر والقائل الأخطل، وليس في ديوانه.
(١٤) حاشى، د، ز، ظ.
(١٥) اطلب هذا الشاهد في الرضي ١: ٢٤٤، المغني ١: ١٢٩، ابن عقيل ١: ٥٢٧، المقاصد ٣: ١٣٦ ـ ١٣٧، التصريح ١: ٣٦٥، الأشموني ٢: ١٦٥ ـ ١٦٦، السيوطي ١: ٣٦٨، الخزانة ٢: ٣٦ ـ ٣٧، شواهد ابن عقيل ١٢٨ ـ ١٢٩.
(١٦) في شرح التسهيل ١١٨: ب.
(١٧) أبيــه، ز.
(١٨) لم أجده في مراجعي ولم يتحدث عنه في كشف الظنون مع أصحاب المسانيد.

عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ (أسامة[١] أحب الناس اليَّ ما حاشا[٢] فاطمة)[٣]، وقبله الشارح[٤].

قلت: وقد ردّه ابن هشام[٥] بأن هذا مبنيّ على ما توهمه المصنف من أن ([ما[٦]] حاشا[٧] فاطمة) من كلامه عليه الصلاة والسلام، [وهو غلط، وإنما هو من كلام الراوي، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام[٨]] لم يستثن فاطمة، ويدل عليه أن في معجم الطبراني[٩]: (ما حاشا[١٠] فاطمة ولا غيرها).

وربما قيل: ـ أيضا ـ إلا حاشا[١٠]، وهذا يثبت[١١] في بعض النسخ، والشارح[١٢]

---

(١) أبو محمد أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي القضاعي (٧ق. هـ ٥٤هـ/٦١٥ ـ ٦٧٤م) صحابي جليل نشأ على الإسلام وعقد له رسول الله ﷺ اللواء صغيراً، وكان يحبه الحب الجم. مولده بمكة ومتوفاه بالمدينة رضي الله عنه. كان أبوه سبيّا، ثم آل ولاؤه لرسول الله ﷺ ـ وأمه: أم أيمن مولاة رسول الله ـ ﷺ ـ واسمها بركة. الاستيعاب ١: ٥٧ ـ ٥٩، ٥٤٤ ـ ٥٤٩، الإصابة ١: ٣١.

(٢) حاشى، د، ز، ظ، لكن صححت بالألف في هامش الأخيرة.

(٣) أخرجه الإمام أحمد بهذا النص ٢: ٩٦، ١٠٦، ١٠٧ وزاد: (ما حاشى فاطمة ولا غيرها)، وأخرجه ابن سعد ٢: ٢٥٠، ٤: ٤٤، وعنده في الموضع الثاني: (.... وكان أبوه من أحب الناس إلي إلا فاطمة...) وانظر الجامع الصغير ص ٣٩ وشرح المسند ٨: ٨١، ٨٢ أحمد شاكر.

(٤) ابن قاسم.

(٥) في المغني ١: ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٦) ليست في د.

(٧) حاشى، د.

(٨) ما بين المعقوفتين ليس في، ظ.

(٩) أبي القاسم: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي (٢٦٠ ـ ٣٦٠هـ / ٨٧٣ ـ ٩٧١م) نسبته إلى طبرية الشام. من مشاهير المحدّثين، طاف بالبلاد وتوفي في أصبهان. له في الحديث ثلاثة معجمات الكبير والأوسط والصغير، (والثالث مطبوع) وله غيرها. الوفيات ٢: ٢٧٤.

(١٠) حاشى، د.

(١١) ثبث، د.

(١٢) والشيح، د، لكن أهمل الياء، ولم يختصرها خلافاً لما درج عليه.

ذكره فرعاً، ولم يسقه[١] على أنه كلام المصنف[٢] في المتن، فدل على أنه ليس بثابت في أصله، لكن الكسائي إنما يجيز ذلك في حاشا الجارة[٣] نحو: قام[٤] القوم [إلا[٥]] حاشا[٦] زيد، فيكون[٧] تكريراً[٨] معنوياً لكلمة الاستثناء، على سبيل التأكيد، ولا يخلو[٩] من نظر، ومنع ذلك في حاشا[٦] إذا نصبت[١٠].

قال الشارح[١١]: وحكاها أيضا أبو الحسن[١٢] عن العرب، ومنعه البصريون مطلقاً، وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ[١٣].

«**وليس (أحاشي) مضارع (حاشا)**[١٤] **المستثنى بها خلافاً للمبرد**». وقد مضى الكلام عليه. «**والنصب في**» المثل المشهور: كل شيء مهه «**ما**[١٥] **النساء وذكرهن**[١٦] **بـ (عدا)**[١٧] **مضمرة**[١٨]» ومعنى المثل: أن الرجل يحتمل كل شيء

(١) يشعه، د، يسبقه، ز.

(٢) المعد، ظ، لوقوعها في آخر السطر.

(٣) الجاره، د.

(٤) جا، د.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) حاشى، د، ز، ظ.

(٧) فتكون، د.

(٨) تكثيرا، ظ.

(٩) يخلوا، د.

(١٠) تنصب، د.

(١١) ابن قاسم.

(١٢) الأخفش.

(١٣) الشـــدود، د.

(١٤) حاشى، د، ز، ظ.

(١٥) في ما، ز، ظ، وهو تكرار.

(١٦) سبق هذا المثل في ٢ : ٣٠٠ .

(١٧) بعدنا، ز، بعد، ظ.

(١٨) مضمره، ز، ظ.

حتى [يأتي(١)] ذكر حُرَمه، فلا يحتمله ويمتعض(٢) منه، أي: يشق(٣) عليه، و(مهه): أي: يسير.

قال الجوهري(٤): وانتصب(٥) (النساء) على الاستثناء، أي: ما خلا(٦) النساء. «**خلافاً لمن أوّل (ما) بـ (إلا)**» فيكون النصب بها، أو بما قبلها بواسطتها، أو بـ (أستثني) مضمر إلى غير ذلك مما مرّ.

«**ويستثنى بـ (ليس) و (لا يكون) فينصبان [المستثنى(٧)] خبراً**» لأنهما باقيان على عملهما المستقر لهما قبل الاستثناء بهما من رفع الاسم، ونصب الخبر، لكنهما ضمنا معنى الاستثناء، فإذا قلت: جاء القوم ليس زيداً، وذهب(٨) الرهط لا يكون عمراً(٩)، فالمنصوب بعدهما هو خبرهما، وهو مستثنىً من العام المتقدم(١٠).

فإن قلت: قول المصنف (فينصبان [المستثنى(٧)]) يدل(١١) على أن النصب مسند إلى (ليس) - وهو صحيح - وإلى(١٢) مجموع (لا يكون)؛ لأنه [هو(١٣)]

---

(١) ليست في، ظ.
(٢) ويتبعض، د، ويمتغص، ز، ظ.
(٣) شق، ز، ظ.
(٤) في الصحاح ٦: ٢٢٥٠
(٥) والنصب في، د، ونصب، الجوهري.
(٦) خلى، د، وبهذا القول قال الميداني في مجمع الأمثال ٢: ٧٨.
(٧) سقطت من، ز، ظ.
(٨) أو ذهب، ز، ظ.
(٩) عمداً، د.
(١٠) المقدم، ز، ظ.
(١١) بدل، ز، ظ.
(١٢) وأي، د.
(١٣) ليست في، د.

المستثنى به، وليس[١] ذلك بصحيح، وإنما الناصب الفعل وحده، ولا مدخل للنافي[٢] في العمل.

قلت: قوله (خبراً) يرشد إلى أن الناصب هو الفعل الناسخ فقط، فيكون ضمير الاثنين من قوله: (فينصبان) عائدا إلى (ليس) و(يكون)[٣]، بقرينة قوله: (خبر)، وهذا واضح. «**واسمهما بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف**» فمعنى المثالين: جاء القوم ليس بعضهم (زيداً، وذهب الرهط لا يكون بعضهم)[٤] عمراً، وهذا الذي اختاره المصنف، ذهب[٥] إليه صاحب البسيط[٦].

وفي عبارة المتن تسامح من حيث جعل الاسم لفظ البعض، وإنما هو ضمير عائد عليه، ومن حيث عبر[٧] عن الإضمار بالحذف، وتحرير العبارة: واسمهما[٨] ضمير لازم الاستتار عائد على بعض مضافاً[٩] إلى المستثنى منه. ومن ثم [لم] يختلف اللفظ بهما، فيقال: جاءني القوم لايكون زيداً، وذهبوا ليس عمراً، ومررت بالنساء لا يكون[١٠] فلانة[١١]، وليس فلانة[١١].

(١) وبين، د، بإهمال الباء.
(٢) للملا، د، لنا في، ظ.
(٣) ولا يكون، ظ، وهو خطأ بين.
(٤) ما بين الهلالين مكرر في، ز.
(٥) وذهب، ز، ظ، ولا يتم به المعنى.
(٦) لعله يعني: ابن العلج.
(٧) أهملت الباء في، د.
(٨) واسمها، د، ز، ظ، ولا يصح؛ لأن الضمير عائد على (ليس) و (لا يكون).
(٩) كذا في أصول التحقيق ويوجه على أن (مضافاً) حال من بعض نظراً إلى أنه علم على معناه، ولو جر على أنه نعت لكان خيراً.
(١٠) تكون، د، ظ، ولا يصح، لأن الضمير عائد على (بعض).
(١١) فلانه، ز.

ولـو حمل كلام المصنف على ظاهره[١] للزم حذف اسم (كان)، وهو شبيه بالفاعل، فلا يحذف.

وذهب الكوفيون إلى أنه مضمر عائد على المصدر من الفعل المتقدم؛ فلذلك كان مفـردا، والتقدير: ـ في مثل: قاموا ليس زيدا ـ ليس قيامهم قيام زيد، وحذف المضاف الذي هو الخبر، وأقيم المضاف إليه مقامه[٢].

قال الشارح[٣]: ورد بوجهين:
أحدهما ـ أن فيه دعوى حذف مضاف لم يلفظ به قط[٤].
الثاني ـ أنه لا يطرد تقديره[٥] في كل موضع، بدليل: القوم إخوتك ليس زيدا.

قلت: ووجه ثالث، وهو أن تقديرهم لا يؤدى المقصود من الاستثناء، فإنك إذا قلت: قام القوم إلا زيدا، فالمقصود إخراج زيد من القوم، والحكم عليه بعدم القيام، على / ماهو المختار، وقولهم إن التقدير[٦] ليس قيامهم قيام زيد، لا يفيد ذلك. ٣٣٩

وقد يجاب عن [الثاني[٧]] من وجهي[٨] رد الشارح[٩]، بما ستعرفه قريباً.
وقيل التقدير ليس القائم زيداً.

ورد بعدم اطراده[١٠] في المثال المتقدم[١١]: القوم إخوتك ليس زيداً، كما قال

---

(١) ظاهره، د.
(٢) اليه مضاف مقامه، ز، ولا معنى لهذه الزيادة.
(٣) ابن قاسم.
(٤) قظ، د.
(٥) تقريره، د.
(٦) أهملت التاء في، د.
(٧) ليست في، د.
(٨) وجهين، د، ظ.
(٩) الشيء، د.
(١٠) الاطراد، ز، ظ.
(١١) أهملت التاء في، د.

الشارح، وستعرف جوابه أيضاً. «**وكذا فاعل الأفعال الثلاثة**» المتقدمة، وهي (حاشا)[١] و (خلا) و (عدا) بعض[٢] محذوف مضاف إلى ضمير[٣] المستثنى منه، وينبغي أن يحمل على ماقدمناه، ولا يوقف عند ظاهره؛ لما يلزم [عليه[٤]] من حذف الفاعل، لكن المصنف رجع عن ذلك[٥] في الشرح[٦] فقال:

وهذا فيه ضعف، لأن قولك: قاموا عدا زيداً[٧]، إن جعل تقديره[٨]: عدا بعضهم زيداً، لم يستقم، إلا أن يراد بالبعض من سوى زيد، فيلزم إطلاق البعض على الكل إلا واحداً، [وهذا[٩]] وإن صح فلا يحسن؛ لقلته في الاستعمال، والأجود أن يجعل الفاعل ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل السابق.

قال الشارح[١٠]:ـ حاكياً عن غيره ـ وهذا لا يطرد؛ لانتقاضه بنحو: القوم إخوتك عدا زيداً[١١]؛ لأنه لم يتقدم فعل ولا مايجري مجراه.

قلت: وقد مر للشارح[١٢] نظيره مرتين.

والجواب: أن قولهم: يعود إلى مصدر الفعل السابق أو اسم فاعله، لم يرد به الجمود على ذلك، والعمل [به[٩]] دائماً، سواء كان ثَمَّ فعل أو لم يكن ثَمَّ فعل

---

(١) حاشى، د.
(٢) هذا خبر المبتدأ (فاعل الأفعال).
(٣) مضاف إلى مضافا إلى ضمير، ز.
(٤) سقطت من، ز، ظ.
(٥) هذا، د.
(٦) على التسهيل ١١٩: أ.
(٧) زيد، د.
(٨) أهملت التاء في، د.
(٩) ليست في، د.
(١٠) ابن قاسم.
(١١) زيد، د.
(١٢) الشـ، د.

أصلاً، وهذا معلوم قطعاً[١]، وإنما [ذكر[٢]] ذلك على جهة المثال؛ تنبيهاً على كيفية التخريج في غيره، فحيث يفقد الفعل يتصيد[٣] من الكلام[٤] ما يمكن عود الضمير عليه، ففي مثل: القوم إخوتك ليس زيداً، يعود على نسب الأخوّة[٥] الذي تضمنه الكلام السابق، والمعنى: ليس هو - أي: نسب الأخوة - نسب زيد، فحذف المضاف - على رأي الكوفيين - وأقيم المضاف إليه مقامه، وأما على رأي من يقول: التقدير[٦] - في ذلك التركيب - ليس القائم زيداً، فتقول[٧]: - هنا - [التقدير[٨]] ليس المنتسب إليك بالأخوّة زيداً[٩].

وعلى رأي المصنف يعود الضمير - في مثل قولك: القوم إخوتك عدا زيداً[١٠] - على الانتساب المفهوم من ذلك، والمعنى[١١]: هم أخوتك جاوز انتسابهم[١٢] إليك بالأخوّة زيداً، فيفهم[١٣] من ذلك أن زيداً ليس بأخ، وهو المقصود بالاستثناء؛ إذ لو كان [أخاً[١٤]] للمخاطب لم يتجاوزه[١٥] غيره بالانتساب بالأخوّة إليه.

---

(١) القطع، ظ.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) بتصييد، د، مع إهمال الياء الأولى.
(٤) كلام، د.
(٥) الاخوة، ز.
(٦) أهملت التاء في، د.
(٧) يقول، د، ز، تقول، ظ، ولابد من الفاء؛ لوقوعه جوابا لـ (أما).
(٨) سقطت من، ز، ظ، وأهملت التاء في، د.
(٩) زيد، ز، ظ.
(١٠) زيد، د.
(١١) والمستثنى، د.
(١٢) جاز وانتسابهم، د.
(١٣) ليفهم، د.
(١٤) ليست في، ظ.
(١٥) يتجاوز، ز، ظ.

ثم الجمل المذكورة المتضمنة للاستثناء، وهي (ليس) و(لايكون)[١] و(حاشا)[٢] و(خلا) و(عدا)، هل لهن محل من الإعراب أو لا؟، جوّز السيرافي في ذلك الأمرين، فتارة أجاز كونهن في محل نصب على الحال، كأنك قلت: ـ مثلاً ـ قاموا خالين زيداً، وعادين عمراً [ومحاشين[٣] خالداً[٤]]، وتارة أجاز أن لا يكون لهن محل من الإعراب، فيكنّ[٥] مستأنفات، وإن افتقرت ـ من حيث المعنى ـ إلى ماقبلهن من حيث كنّ متضمنات للاستثناء، فأشبهن (إلا)، وصحح ابن عصفور هذا الثاني[٦].

«وقد يوصف ـ على رأي ـ المستثنى منه، منكّراً أو مصحوب[٧] (ال)[٨] الجنسية بـ (ليس) و (لا يكون)» والمراد بالمستثنى منه ما يصح أن يستثنى[٩] منه؛ للعلم بأن الاستثناء[١٠] والوصف لا يجتمعان معاً، وهذا نظير اشتراطه ـ في الوصف بـ (إلا) التي بمعنى (غير) ـ صحة الاستثناء، لكنه مثل في الشرح[١١] بما[١٢] لا يصح فيه الاستثناء، فمثل لذلك بنحو: أتتني امرأة ليست هنداً، ولا تكون[٩] هنداً.

(١) تكون، ز.
(٢) وحاشى، د.
(٣) ومجانسين، ز.
(٤) ساقط من، د.
(٥) فتكن، ز، ظ.
(٦) الباب، ظ، وهو من عجيب التصحيف.
(٧) مصحوباً، م.
(٨) أي، د، بال، م.
(٩) أهمل حرف المضارعة في، د.
(١٠) الاستثنى، د.
(١١) على التسهيل ١١٩: أ، لكن المثال عنده: أتتني امرأة لا تكون فلانة، وأتاني القوم ليسوا إخوتك، ثم قال: (وهما من أمثلة أبي العباس، مثل بهما بعد أن قال: وإن جعلته وصفاً فجيد وكان الجرمي يختاره).
(١٢) سقط الجار من، د.

وأجاز ابن عصفور الوصف بذلك حيث لا يصح الاستثناء، فتقول[١]: أتاني رجال ليسوا الزيدين، و[نساء[٢]] لسن الهندات، وهو الظاهر، ولا وجه لمنعه، والفرق بين هذا وبين الوصف بـ (إلا) ـ على تقدير[٣] صحة[٤] اشتراط صلاحية دخولها في المحل [الصالح[٢]] للاستثناء ـ أن أصل (إلا) أن تكون[٥] للاستثناء، والـوصف بها خلاف القياس، فإذا أخرجوها[٦] عن أصلها من الاستثناء إلى الوصف اشترطوا بقاء ما يصح في الصورة كونه مستثنىً منه؛ لئلا يبعدوا عن الأصل من كل وجه.

وأما (ليس) و(لا يكون) فجملتان[٧] خبريتان[٨] مشتملتان على ضمير يرجع إلى نكرة [قبلهما[٢]]، وأصل ذلك أن يكون وصفاً بنفسه لا[٩] بالحمل على غيره، فلا يشترط له أمر آخر، ومن هنا يظهر أنه لا يتعين هذا الحكم لـ (ليس) و(لا يكون)، بل (خلا) و(عدا) و(حاشا)[١٠] كذلك.

وفي النهاية لابن الخباز: أن شيخه[١١]قال بذلك في قوله[١٢]:

---

(١) أهملت الفاء والتاء في، د، فيقول، ظ.

(٢) سقطت من، د.

(٣) أهملت التاء في، د.

(٤) عدم، ز، ظ.

(٥) يكون، د.

(٦) فاذا اخرجواها، د.

(٧) محملتان، د.

(٨) خويتان، د.

(٩) إلا، د.

(١٠) وحاشى، د.

(١١) أبا حفص مجد الدين بن أحمد بن أبي بكر العراقي (. . . ـ ٦١٣هـ / . . . ـ ١٢١٦م) من أهل إربل مكفوف البصر، موصوف بالذكاء والفطنة، بارع في النحو والفقه، وفي لسانه لكنة تكاد تمنعه البيان.
البغية ٢ : ٢١٦.

(١٢) لبيد بن ربيعة.

ألا كل شيء ماخلا الله باطل[١] ....

٢٤٠. وأنه منع أن يكون ذلك استثناء[٢] تقدم / . وينبغي أن تقدر[٣] (ما) زائدة؛ لأن المصدر المؤول[٤] لا يوصف به، خلافاً للفارسي في: مررت برجل ماشئت[٥] من رجل. «**فيلحقها[٦] مايلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير[٧] وعلامة[٨]**» نحو: ما جاءني رجل ليس زيداً، وما أتتني امرأة ليست هنداً، وقام القوم ليسوا إخوتك، وذهب النساء لسن إماءَك[٩].

---

(١) .... وكل نعيم لا محالة زائل

من قصيدة رثى فيها النعمان بن المنذر. مطلعها:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل؟

وقبل الشاهد:

أرى الناس لا يدرون ماقدر أمرهم بلى كل ذي لب إلى الله واسل

وبعده:

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفرّ منها الأنامـل

ومن الرواة من جعل البيت الشاهد مطلعاً للقصيدة، ولكني اعتمدت على الديوان، واسل: متخذ وسيلة، وفي رواية: واصل.

لبيد ١٣١ ـ ١٣٦، ابن يعيش ٢: ٧٨، شرح التسهيل ١١٩: أ، ابن مالك ١: ٣٠٤، ابن الناظم ٤، المغني ١: ١٤٢، ٢١٥، شذور الذهب ٢٦١، المقاصد ١: ٥ ـ ٢٥، ٣: ١٣٤، التصريح ١: ٢٩، ٢٦٤، الأشموني ١: ٢٨، ٢: ١٦٤، السيوطي ١: ١٥ ـ ١٥٦، ٢٩٢ ـ ٢: ٥٣١، الهمع ١: ٣. ٢٢٦، ٢٣٣، الخزانة ١: ٣٣٩ ـ ٣٤٢، يس ١: ٣٥٥. الدرر ١: ٢، ١٩٣، ١٩٧.

(٢) استثنى، د.

(٣) أهملت التاء في، د.

(٤) الماول، ز.

(٥) أهملت الشين في، ظ.

(٦) أعجمت الحاء في، ز.

(٧) ضمير وعبره، د، ولا معنى للزيادة.

(٨) وعلامه، د، وغلامه. ز.

(٩) اماى، ز، ظ.

ولا يخفى أنك إذا قلت: ما أتتنى امرأة ليست فلانة[١]، فمعناه ما أتتني امرأة موصوفة بأنها ليست فلانة[١]، ومفهومه أن امرأة موصوفة بذلك[٢] أتتني[٣]، وهو نظير الاستثناء[٤]؛ وذلك أن النفي إنما ينصبّ على الصفة، ويبقى ما عدا تلك الصفة ثابتاً للموصوف المذكور، كما في قولك: ما أتاني رجل[٥] صالح، ومن لا يعتبر مفهوم الصفة ويجعل[٦] (فلانة)[٧] مسكوتا عنها، يقول[٨]:ـ أيضاً ـ إن المستثنى مسكوت عنه غير[٩] محكوم عليه بشيء، فيتحدان[١٠] عنده[١١] أيضاً.

«**فصل**»: في الكلام على (غير) المستثنى بها و(بيْد) و (سوى) و(لاسيما).

«**ويستثنى بـ (غير)**» حملاً[١٢] على (إلا). «**فتجر المستثنى**» ضرورة كونه مضافا إليه. «**معربة بماله**» أي: للمستثنى. «**بعد إلا**»[١٣] ـ الاستثنائية[١٤] من نصب واجب، نحو: جاء القوم غير زيد، أو مرجوح بالنسبة إلى الإتباع، نحو: ماجاءني القوم غير زيد، أو راجح على الإتباع، نحو: ما لزيد علم غير ظن، أو تأثر بعامل مفرغ[١٥]، نحو: ما قام غير زيد.

(١) فلانه، ز.
(٢) لذلك، د.
(٣) اتتنى امرأة، د.
(٤) الاستثنى، د.
(٥) من رجل، د.
(٦) يجعل، ظ.
(٧) فلانه، د.
(٨) أهمل حرف المضارعة في، ز، تقول، ظ.
(٩) عن، د.
(١٠) وضع الألف والنون في أول السطر في، د.
(١١) عند، ز، ظ.
(١٢) حمل، د.
(١٣) الاداة، د.
(١٤) أهملت الياء في، ز، ظ.
(١٥) مفرع، د.

واعلم أن (غيرا)[١] اسم[٢] يدل على ذات باعتبار معنىً هو المغايرة[٣] كقولك: مغاير، فالأصل[٤] ـ فيه ـ أن يكون[٥] صفة، واستعماله لذلك تارة يكون باعتبار المغايرة في الذات [نحو: مررت برجل غير زيد، وتارة باعتبار المغايرة في الصفة، وإن كانت الذات[٦]] واحدة، كقولهم: دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت[٧] به.

ولا يخفى أن المستثنى هو المغاير لما قبل أداة الاستثناء نفياً وإثباتا، فلما اجتمع ما بعد (غير) وما بعد أداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها حملت أمّ أدوات الاستثناء ـ وهي (إلا) في بعض المواضع ـ على (غير) في الصفة كما مرّ، وحملت[٨] (غير) على (إلا) في الاستثناء في بعض المواضع، كما نحن فيه.

ومعنى الحمل: أنه صار ما بعد [(إلا) مغايراً لما قبلها ذاتاً أو صفة كما بعد (غير)، ولا يعتبر مغايرته له نفياً وإثباتاً كما كان في أصلها، وصار ما بعد[٦]] (غير) مغايراً لما قبلها نفياً وإثباتاً كما بعد (إلا)، ولا يعتبر مغايرته له ذاتا أو صفة[٩] كما كانت[١٠] في الأصل، إلا أن حمل (غير) على (إلا) أكثر[١١] من حمل (إلا) على (غير)؛ لأن (غير)[١٢] اسم، والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف، فوقع

(١) غير، د، ز.
(٢) اسم زيد، د، ولا معنى للزيادة.
(٣) المغايرة، د.
(٤) والأصل، ز، ظ.
(٥) تكون، ز.
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٧) خرجز، د.
(٨) فحملت، ز، ظ.
(٩) عطفت بالواو في، د.
(١٠) في كانت، د.
(١١) كثر، د.
(١٢) غير، د.

(غـير) في جميع مواقعِ (إلا): في المفرّغ[١] وغيره، والموجب وغيره، مؤخراً عن المستثنى منه، ومقدماً عليه، فإذا حملت (إلا) على (غير) في الصفة ـ والأحرف لا تقبل[٢]، الإعراب ـ روعي[٣] حالها العارض لها بسبب الحمل في الوصفية[٤]، وهو ما تستحقه[٥] من الإعراب لولا مانع حرفيتها، فجعل ذلك الإعراب على ما بعـد (إلا) عارية[٦]، وإذا حملت (غير) على (إلا) نظرنا[٧]، فإذا هي اسم يتحمل الإعراب، والاسم الواقع بعدها[٨] [الذي[٩]] صار مستثنىً بسبب حملها على (إلا) مشغول[١٠]؛ لكونه[١١] مضافاً إليه، فجعل إعراب هذا الاسم الواقع بعدها الذي كان يستحقه لولا هذا المانع على نفس (غير) على سبيل العارية.

قال الـرضـي[١٢]: فعـلى هذا التقدير لا حاجة إلى أن يعتذر[١٣] لانتصاب (غير) في الاستثناء بما قال بعضهم، لما رأى انتصابه من دون واسطة كما كان[١٤] في المستثنى بـ (إلا)، وهـو أنـه انـما انتصب بلا واسـطة حرف؛ لمشـابهتـه الظروف[١٥] المبهمة بإبهامه، وإنما لم يحتج[١٦] إلى العذر المذكور؛ لما بينا من أن

(١) المفرع، د.
(٢) يقبل، د.
(٣) ورعى، د.
(٤) الوصفية، د.
(٥) استحقه، د، يستحقه، ز، ظ، والصواب ما أثبته.
(٦) رعاية، د، وهو تصحيف.
(٧) نظر، د.
(٨) بعد غير، ز، ظ.
(٩) ليست في، ظ.
(١٠) هذا خبر المبتدأ، وهو الاسم الواقع بعدها.
(١١) بكونه، د.
(١٢) في شرح الكافية ١: ٢٤٥ ـ ٢٤٦.
(١٣) يعتذ وا، د.
(١٤) كانت، د.
(١٥) الظرف، د.
(١٦) أهمل حرف المضارعة في، د.

حركة (غير) لما[١] بعدها على الحقيقة، وهي عليها عارية فكان (غيرا) هي الواسطة لانتصاب[٢] مابعدها في الحقيقة، والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة[٣] جواز العطف على محله كما سيأتي، نحو: ماجاءني غير زيد وعمرو، بالرفع عطفاً على محل (زيد)؛ لأن المعنى: ما جائني إلا زيد.

«**ولا يجوز فتحها**» أي: فتح (غير) «**مطلقاً**» أي سواء أضيفت[٤] إلى معرب أو مبني. «**لتضمن[٥] معنى (إلا) خلافاً للفراء**» فإنه جوَّز ذلك معتلاً بهذه العلة.

قال الرضي[٦]: ولم يلتفت البصريون إلى ذلك؛ لأن ما اعتل به من تضمن الحرف عارض غير لازم[٧]، فلا اعتبار به.

قلت: وفيه نظر؛ لأن الفراء لم يقل ذلك بالرأي حتى يردّ قوله بمثل هذا، ٢٤١ وإنما حكاه لغة عن بعض أسد وقضاعة، وحكى[٨] / أنهم يفتحون إذا كانت (غير) بمعنى (إلا)، تم الكلام أو لم يتم. «**بل[٩] تفتح[١٠] في الرفع والجر لإضافتها إلى مبني**» كقوله[١١]:

(١) بها، د.
(٢) لانتصابه، ظ.
(٣) حقيقه، د.
(٤) أضيف، ز، ظ.
(٥) ليضمن، ز.
(٦) في شرح الكافية ١: ٢٤٦ بتصرف.
(٧) لارم، ز.
(٨) أعجمت الياء في، ز.
(٩) بل قد، م.
(١٠) يفتح، ز.
(١١) جرى فيه خلاف، فقيل:

أ ـ أبو قيس: صيفي بن عامر: الأسلت بن جشم بن وائل الأوسي. شاعر جاهلي له في قومه سيادة. كان رئيس الأوس يوم بعاث. وكان يتأله في الجاهلية، ويذكر صفة النبي ﷺ ويقال إنه اجتمع به، واختلف في إسلامه، ومات في السنة الأولى للهجرة.

الجمحي ١: ٢١٥، ٢٢٦ ـ ٢٢٧، الأغاني ١٧: ١١٧ ـ ١٣١، الاستيعاب ٢: ١٩٣، ٤: ١٦٠، الإصابة ٣: ٢٥١ ـ ٢٥٢، ٤: ١٦١ ـ ١٦٢، الخزانة ٢: ٤٧ ـ ٤٩.

ب ـ قيس بن رفاعة الواقفي: من بني واقف بن امرىء القيس بن مالك بن الأوس الأنصاري. يقال إنه أسلم.

=

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون[١] ذات أوقال[٢]

فجعل المصنف البناء مقيداً بالاضافة إلى مبنيّ، وعلة البناء عنده إضافتها إلى المبني، مع شدة ما فيها من الإبهام، ولم يجعل[٣] العلة تضمن معنى الحرف[٤]؛ لعروضه، ولكن إذا كان الموضع صالحاً لـ (إلا) كان[٥] البناء أقوى، لأن مالا

= المرزباني ٣٢٢، الإصابة ٣: ٢٤٦ ـ ٢٤٧، الخزانة ٢: ٤٩.

جـ ـ قيس بن رفاعة بن الهميس بن عامر الأنصاري. يقال إنه أسلم واسم جده في الإصابة: المعمر، وما أثبته عن الخزانة نقلاً عن الإصابة، ورجحت ما في الخزانة؛ لأن ابن حجر قال: (واختلف في ضبط جده، فقيل: بنون، وقيل بهاء). وهذا يرجح صحة ما في الخزانة. الإصابة ٣: ٢٤٧، الخزانة ٢: ٤٩.

د ـ الشمّاخ معقل بن ضرار، وليس في ديوانه.

هـ ـ رجل من كنانة لم يسموه.

والراجح من هذه الأقوال أولها.

(١) غضونٌ، ظ.

(٢) أنشد البغدادي قبله في وصف ناقة.

ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنا فيها فصرت إلى وجناء شملال
تعطيك مشياً وإرقالاً ودأدأة إذا تسربلت الآكام بالآل
تردي الإكام إذا صرّت جنادبها منها بصلب وقاح البطن عمال

ارعويت: رجعت. فيها: الضمير عائد على الدار. وجناء: ناقة شديدة أو عظيمة الوجنتين. شملال: سريعة. أوقال، دأدأة: نوعان من السير. تردي: فعله ردى يردي، إذا رجم الأرض رجماً بين العدو والمشي الشديد. صرّت: صوتت. حنادب، جمع جندب: نوع من الجراد. بصلب: بخف صلب. وقاح: صلب. ذات: صفة لـ (غصون) لا (لحمامة). غصون، يروى مكانها: سحوق. أوقال، جمع وَقل: المُقْل إذا يبس. والمُقل: ثمر الدوم.

سيبويه ٢: ٣٦٩، الفراء ١: ٣٨٣، الشجري ١: ٤٦، ٢: ٢٦٤، ٢٦٥، ابن يعيش ٣: ٨٠، ٨١، ٨: ١٣٥، شرح التسهيل ١١٩: ب، الرضي ١: ٢٤٦، ٢: ١٠٤، ١٠٧، المغني ١: ١٧١، ٢: ٥٧١، التصريح ١: ١٥، السيوطي ١: ٤٥٨، الهمع ١: ٢١٩، الخزانة ٢: ٤٥ ـ ٤٧، ٣: ١٤٤ ـ ١٤٥، ١٥٢، الدرر ١: ١٨٨ ـ ١٨٩، اللسان (وقل).

(٣) تجعل، د.

(٤) الحرفية، د.

(٥) كا ان ، ز.

يصلح أن يكون مستقلاً[١] بتأثير الحكم، لا[٢] يمتنع[٣] أن يكون مرجحاً للمقتضي له، فقول المصنف أعم من قول الفراء؛ لأنه لا يشترط للبناء صلاحية الموضع لـ (إلا)، وأخص، لأنه يشترط بناء المضاف إليه، واستدل[٤] على أنه لا يتوقف البناء على تضمن معنى (إلا) بقول الشاعر[٥]:

لذ بقيس حين يأبى[٦] غيره تلقه[٧] بحراً مفيضاً خيره[٨]

وفيه نظر؛ لأن[٩] التفريغ[١٠] بعد يأبى[١١] قد وقع، كقوله[١٢] تعالى: ﴿وَيَأْبَى[١٣] ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[١٤] ولا فرق في ذلك بين الفاعل والمفعول.

«واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها وبـ (إلا) جائز» فمثال ذلك ـ [في[١٥]] المستثنى[١٦] بـ (غير)[١٧] ـ ما تقدم[١٨] التمثيل به من قولك: ما جاءني

---

(١) مشتغلا، ز، ظ.

(٢) ولا، د.

(٣) يمنع، ظ، ز.

(٤) المصنف في شرح التسهيل ١١٩ : ب.

(٥) لا يعرف.

(٦) يأتي، د، يأبا، ز، ظ.

(٧) تلقه، د، ز، لكن الأول أكمل حرف المضارعة.

(٨) أهملت الخاء في، د، والبيت وحيد في مراجعي، وبحره الرمل، وليس برجز كما زعم العيني وتبعه آخرون.

غيره: مبني على الفتح لإضافته إلى الضمير وهو مبني، ومحله الرفع على الفاعلية. خيره: مفعول به والعامل فيه (مفيضاً).

شرح التسهيل ١١٩ : ب، ١٢٠ : أ، المغني ١ : ١٧٠، المقاصد ٣ : ١٣٨ ـ ١٣٩، السيوطي ١ : ٤٥٨ ـ ٤٥٩، الخزانة ٢ : ٤٦.

(٩) بأن، د.

(١٠) أهملت التاء والغين في، د.

(١١) يأتي، د.

(١٢) لقوله، د.

(١٣) أعجمت الياء الثانية في، د، ورسمت ألفاً في، ز.

(١٤) ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ . . . وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ٣٢ التوبة ٩.

(١٥) ليست في، ظ.

(١٦) أعجمت الياء في، ز، وهو أمر لا نعنى بالتنبيه عليه كثيراً؛ لأنه شأن هذه النسخة.

(١٧) لغير، د.

(١٨) أهملت التاء في، د.

غير زيد وعمرو، بالرفع، لما كان في معنى: ماجاءني إلا زيد، ومنه قول الشاعر[١]:

لم يبق غير طريد غير منفلت[٢] وموثق في حبال القد مسلوب[٣]

يروى: برفع[٤] (موثق) وخفضه[٥]، والشاهد في رواية الرفع.

ومثال ذلك ـ في المستثنى بـ(إلا) ـ قول الشاعر[٦]:

وما هاج هذا الشوق إلا حمامة[٧] تغنت[٨] على خضراء سمر قيودها
صدوح[٩] الضحى[١٠] معروفة[١١] اللحن[١٢] لم تزل تقود الهوى من معد ويقودها[١٣]

وخفض (سمر)، على أنه صفة لـ (حمامة) إن كان مرفوعاً، لما كان (إلا حمامة) بمعنى: غير حمامة.

قال الشارح[١٤]:ـ بعد أن ساق مثال اعتبار [المعنى[١٥]] في المستثنى بـ (غير) ـ وظاهر كلام سيبويه أن ذلك عطف على الموضع، وذهب الشلوبين إلى أن ذلك من باب العطف على المحل.

(١) مجهول.
(٢) منقلب، د.
(٣) من شواهد المقرب ١ : ١٧٢، ولم أجده في غيره.
(٤) بخفض، د.
(٥) ورفعه، د.
(٦) على بن عميرة الجرمي، أو مجاشع الجرمي، الأول عن البكري في سمط اللآلي، والثاني عن الخالديين، وللأول ذكر عند المرزباني ٢٨١.
(٧) جمامة، ظ.
(٨) تعنت، د.
(٩) صروح، د.
(١٠) الدجي، د، بإعجام الياء.
(١١) معروقة، د.
(١٢) أهملت النون في، ظ.
(١٣) البيتان أوردهما: القالي ١ : ٥، سمط اللآلي ١٩، الخالديان ٢ : ٣١٩، الهمع ١ : ٢٣١، الدرر ١ : ١٩٥.
(١٤) ابن قاسم.
(١٥) ليست في، ز.

[قلت: ظاهر قول المصنف: (اعتبار المعنى) يدل على أن المسألة من باب عطف التوهم، لا من باب العطف على المحل[١]]، ولا سيما وقد قرن بذلك مسألة اعتبار المعنى بعد المستثنى بـ (إلا)، فهذه لا يتصور فيها العطف على الموضع[٢] ألبتة[٣].

«**ويساويها في الاستثناء المنقطع (بَيْدَ)**» بالباء الموحدة، ويقال: (ميد) بالميم، فتكون[٤] بمنزلة (غير)، لكنها أخص من أربعة أوجه: أنها لا تقع صفة، وأنها لا يستثنى[٥] بها في الاتصال، وأنها لا تضاف إلى غير (أن) وصلتها، وأنها لا تقطع عن الإضافة[٦].

«**مضافاً إلى (أنّ) وصلتها**» نحو قوله عليه الصلاة والسلام: (أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني[٧] من قريش، واسترضعت في بني سعد)[٨].

وفي البديع[٩]: أنها في [هذا[١٠]] الحديث بمعنى: [من أجل، والجمهور على أنها بمعنى[١١]] (غير) على حد قوله[١٢]:

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٢) الموصولية، ظ.

(٣) البتة، د، ز.

(٤) فيكون، د، ز.

(٥) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٦) الاضافة، ظ.

(٧) ابي، د.

(٨) لم أجده، بهذا اللفظ، والحديث لا أصل له، ولم يروه أحد بسند صحيح، ومعناه صادق. ابن كثير ١: ٣٠، النشر ١: ٢٢٠، الجامع الصغير ١٠٧، الفوائد المجموعة ٣٢٧، كشف الخفاء ١: ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٩) لعله يعني كتاب البديع. وهو في النحو ألفه محمد بن مسعود الغزنيّ أو الزكيّ. المغني ٢: ٦٠٢، كشف الظنون ١: ٢٣٦، وسيصرح الشارح بنسبة الكتاب إليه في ص ٢٢٨٥ ـ ٢٢٨٦.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

(١١) ليس في، ز.

(١٢) وقوله ظ، وهو النابغة الذبياني.

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب[١]

ونحو قوله عليه الصلاة والسلام: (نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا)[٢]، وكذا قول الشاعر[٣]:

بيد أن الله [قد[٤]] فضلكم فوق[٥] من [أحكأ[٦]] صلباً[٧] بإزار[٨]

(١) من قصيدة مدح فيها عمرو بن الحارث الأصغر من ملوك الشام حين هرب من النعمان بن المنذر. مطلعها:

كليني لهم ياأميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب

وقبل الشاهد:

على عارفات للطعان عوابس بهن كلوم بين دام وجالب

إذا استنزلوا عنهن للطعن أرقلوا إلى الموت إرقال الجمال المصاعب

وبعده:

تخيرن من أزمان يوم حليمة إلى اليوم قد جربن كل التجارب

ناصب: قاصد. عارفات: وصف لموصوف محذوف، أي: خيل عارفات. جالب: جرح عليه قشرة رقيقة، وذلك عند برئه. استنزلوا، مبني للمعلوم، ويروى بالبناء للمجهول. أرقلوا: أسرعوا. المصاعب: التي لم ترض. حليمة: بنت الحارث بن أبي شمر الغساني الأعرج ملك الشام، ويومها هو اليوم الذي دار فيه القتال بين أبيها والمنذر بن المنذر ماء السماء، كانت تطيّب جنود أبيها تشجيعاً لهم وحثّاً على القتال، وكانت الدائرة فيه على المنذر، ولشهرة ذلك اليوم ضرب به المثل فقيل: ما يوم حليمة بسرّ.

النابغة ٥٤ ـ ٦٤، سيبويه ١: ٣٦٧، الكامل ١: ٤٨، ٣٠٠، الكشاف ١: ٤٩٣، ٣: ٢٧، الرضي ١: ٢٢٩، المغني ١: ١٢٢، السيوطي ١: ٣٤٩ ـ ٣٥٢، الهمع ١: ٢٣٢ الخزانة ٢: ٩ ـ ١٢، العباسي ٢: ٣١ ـ ٣٢، شواهد الكشاف ٢٥، الدرر ١: ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٢) عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في شأن هداية الله أمة محمد ﷺ ليوم الجمعة دون من قبلها من الأمم. أخرجه البخاري ٢: ٣، ٤: ١٤٢، ومسلم ٢: ح، ٨٠ (عام) ٢١ (خاص) وأحمد ٢: ٢٤٩، ٢٥٠، وفي جميع الروايات: (. . . . . السابقون يوم القيامة . . . .). وتكلم عليه ابن مالك في شواهد التوضيح ١٥٤ ـ ١٥٦.

(٣) عدي بن زيد.

(٤) سقطت من، د، ز، ظ.

(٥) فرقا، د.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) صليه، د، بإهمال الياء، صليا، ز، ظ، وذلك تصحيف صوابه ما أثبت.

(٨) بازرار، د، ز، ظ، لكن أهملت الزاي في، د، وهذا تصحيف والصواب ما أثبت. والبيت من قصيدة قالها للنعمان يمدحه ويستعطفه مطلعها.

=

هذا هو المشهور، أعني استعمالها متلوة بـ (أن) وصلتها، وقد استعملت على خلاف ذلك، فوقع في بعض طرق الحديث [الثاني[1]]: (بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا)[2]، وخرجه المصنف[3] على أن الأصل: بيد أن كل أمة أوتوا، فحذفت (أنّ) وبطل عملها، وأضيفت بيد إلى المبتدأ والخبر[4] اللذين كانا معمولين لـ (أنّ).

قال: وهذا الحذف نادر، ولكنه غير مستبعد في القياس على حذف (إنّ)، فإنهما أختان في المصدرية، وأشبهتا (أنْ)[5] في اللفظ، وقد حمل على حذف (أنّ) قول الزبير[6] - رضي الله عنه -:

= أبصرت عيني عشاء ضوء نار من سناها عَرْف هنديّ وغار

وقبل الشاهد:

أجْلَ نُعمى ربّها أوّلكم ودنوّي كان منكم واصطهاري

وبعده:

نحن كُنّا قد علمتم قبلكم عُمد البيت وأوتاد الإصار

الغار: شجر طيب الرائحة، الإصار: حبل قصير يشد به في أسفل الخباء إلى وتد.

يروى: (أجل أن الله .....) بفتح اللام وكسرها مع فتح الهمزة وعلى الأول هو منصوب على نزع الخافض، أي: لأجل، وعلى الثاني فهو مجرور بالحرف المحذوف، ومثل ذلك شاذ.

ويروى: (..... من أحكى بصلب وإزار). (.... ما أحكي بصلب وإزار).

أحكأ. أحكي: أحكم العقدة، لام الأول همزة ولام الثاني ياء. أحكي: بكسر الكاف وبعدها ياء - من الحكاية، أي: أقول. صلبا وإزار: بنسب وعفة. كذا فسره الجوهري.

عدي ٩٣ - ٩٥، ٢٢٠، ثعلب ٢٤٠، الصحاح ١: ٤٤، ٦: ٢٣١٧، شواهد التوضيح ١٥٥، اللسان (حكى).

(١) ليست في، ظ.

(٢) راجع، ص، ١٨٣٣ هـ ١:

(٣) في شواهد المغني ٥٥ - ٥٦.

(٤) أو الخبر، د.

(٥) وشبيهتان، د.

(٦) أهملت الزاي في، ظ، وهو أبو عبد الله: الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي القرشي (٢٨ ق.هـ - ٣٦ هـ / ٥٩٦ - ٦٥٦م). حواريّ رسول الله ﷺ وابن عمته وأحد العشرة المشهود =

ولولا بنوها حولها لخبطتها كخبطة[١] عصفور ولم أتلعثم[٢]

ومما حذفت فيه (أن) واكتفي بصلتها قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[٣]، والأصل: أن يريكم[٤]؛ لأن الموضع موضع مبتدأ، وخبره (من آياته)، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث)[٥]. الحديث، وقوله عليه الصلاة والسلام: / (لا يحل[٦] لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر[٧] تسأل طلاق أختها)[٨] أراد: أن تحد، وأن تسأل[٩].

٣٤٢

= لهم بالجنة، وأول من سل سيفه في الله. فارس شجاع مفرط الطول إذا ركب خطت رجلاه الأرض. شهد المشاهد، وكان يوم الجمل مع عائشة لكنه رجع دون أن يقاتل، وفي طريقه نزل بوادي السباع فغدر به عمرو بن جرموز المجاشعي التميمي فقتله.

الاستيعاب ١: ٥٨٠ ـ ٥٨٥، الإصابة ١: ٥٤٥ ـ ٥٤٦، الخزانة ٢: ٤٦٨، ٤: ٣٥٠.

(١) لخبطة، ظ.

(٢) قاله ـ رضي الله عنه ـ في زوجته أسماء بنت أبي بكر ـ رضى الله عنهما ـ وكانت إحدى زوجات أربع كن تحته، وكان معروفًا بضرب النساء، ولم أجد في المراجع لهذا البيت سابقاً ولا لاحقاً.

شواهد التوضيح ١٥٥، ابن الناظم ٤٨، المغني ٢: ٤٨٢، المقاصد ١: ٥٧١، السيوطي ٢: ٨٤١.

(٣) ﴿... وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْىِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ ٢٤ الروم ٣٠.

(٤) يكم، د.

(٥) الحديث مروي عن أم حبيبة وزينب بنت جحش ـ رضي الله عنهما ـ أخرجه البخاري ٢: ٧٠، ٧: ٥١، ٥٢، ٥٣، ومسلم ٢: ح ١٤٨٦، ١٤٨٧ (عام) ٥٨ (خاص)، شواهد التوضيح ١٥٦.

(٦) تحل، ز.

(٧) كرر في (ظ) من قوله: (تحد) إلى هنا.

(٨) (... لتستفرغ صحفتها، فإنما لها ما قدر لها). عن أبي هريرة ـ رضى الله عنه ـ أخرجه البخاري ٧: ١٩، ولكن ليس في جميع طرقه: (تؤمن بالله واليوم الآخر) ولم يذكرها ابن حجر في فتح الباري ٩: ١٩ ـ ٢٠، مع أنه يذكر كثيراً من روايات الحديث، وليست في شواهد التوضيح ١٥٦، وهو مما نقله الشارح عن ابن مالك، فالراجح عندي أنها دخلت سهواً في هذا الحديث نظراً لأنها موجودة في الحديث الذي قبله.

(٩) تسيل، ز.

قلت: وكلام المصنف وغيره مقتضٍ[1] لأن (بيد) اسم بمعنى (غير) كما مرَّ، ولم يقم دليل ظاهر[2] على الاسمية، وقد كنت قديماً أقول: لو قيل بأنه[3] حرف استثناء - كـ (إلا) - لم يبعد، حتى وقفت[4] على توضيح المصنف الموضوع للكلام على إعراب مشكلات البخاري[5]، فوجدته قال فيه[6]: والمختار عندي في (بيد) أن تجعل حرف استثناء، ويكون التقدير: إلا كل أمة أوتوا[7] الكتاب من قبلنا، على معنى (لكن)؛ لأن معنى (إلا) مفهوم منها، ولا دليل على اسميتها. هذا كلامه.

وفيه أمر[8] آخر يتنبه[9] له، وهو أن مقتضى ما قدره أن تكون[10] الجملة الاسمية الواقعة بعدها - وهي[11]: كل أمة[12] أوتوا الكتاب من قبلنا - في محل نصب على الاستثناء المنقطع، وقد صرح ابن خروف[13] بهذا الذي يلوح من هنا فقال: - في قوله تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ[14]، إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾[15] - (من) مبتدأ، و(يعذبه)[16] الخبر، والجملة [في[17]] موضع نصب على الاستثناء[18] المنقطع.

---

(١) يقتضى، ز، ظ.

(٢) طاهر، د.

(٣) كذا في أصول التحقيق، والضمير عائد إلى (بيد)، وقد جرى على تأنيثه فالمناسب (بأنها)، والتأويل ممكن باعتبار اللفظ، أو مراعاة للخبر، وهو (حرف).

(٤) وقعت، د.

(٥) يعني كتابه المسمى: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

(٦) ١٥٦.

(٧) أتوا، ظ.

(٨) وجه، ز، ظ.

(٩) نتبه، د.

(١٠) يكون، د.

(١١) وفي، ظ.

(١٢) كلامة، د.

(١٣) خاروف، ز، وهو خطأ.

(١٤) بمصيطر، ز، والوجهان واردان عن القراء، انظر النشر ٢ : ٣٧٨.

(١٥) ﴿. . . . الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ ٢٢ - ٢٤ الغاشية ٨٨.

(١٦) أو يعذبه، د.

(١٧) سقطت من، ز، وشطبت في، ظ.

(١٨) الاستثنى، د.

وعلى[١] هذا يزاد في الجمل التي لها [محل[٢]] من الإعراب الجملة المستثناة، كما نبَّه عليه ابن هشام[٣]، وقد سبق الكلام فيه.

«**وتساويها**»[٤]، أي: تساوي (غيراً) «**مطلقاً (سوى)**» أي: في الاستثناء[٥] المتصل، نحو: قام القوم سوى زيد، والمنقطع كقوله[٦]:

لم ألف في الدار ذا[٧] نطق سوى طلل[٨] . . . .

والوصف كقوله[٩]:

أصابهم بلاء كان فيهم سوى ماقد أصاب بني النضير[١٠]

قال المصنف في الشرح[١١]: وتساويها ـ أيضاً ـ في قبول تأثير العوامل المفرغة[١٢]

---

(١) من هنا إلى آخر الكلام قبل المتن الآتي كتب مرتين في (ز، ظ) الأولى بين قوله: (على الاستثناء المنقطع) وقوله: (وقد صرح ابن خروف) والثانية في هذا الموضع.

(٢) ليست في، د.

(٣) في المغني ٢: ٤٧٧.

(٤) ويساويها، م.

(٥) الاستثنى، د.

(٦) لم أقف على اسمه.

(٧) أهملت الذال في، ز.

(٨) . . . . قد كاد يعفو وما بالعهد من قدم

شرح التسهيل ١١٩: ب، ابن الناظم ١٢١، المقاصد ٣: ١١٩ ـ ١٢٠.

(٩) حسان بن ثابت.

(١٠) من قصيدة قالها ـ رضي الله عنه ـ يذكر ما وقع لبني قريظة بعد الخندق، والشاهد ثاني أبياتها، ومطلعها:

لقد لقيت قريظة ما سآها وما وجدت لذلّ من نصير

وبعد الشاهد:

غداة أتاهم يهوي إليهم رسول الله كالقمر المنير

سآها: مقلوب ساءها. بنو قريظة وبنو النضير: حيّان من اليهود. حسان ٢٢٣ ـ ٢٢٤، السيرة ٣: ٨٣ ـ ٨٤، شرح التسهيل ١١٩: ب، ابن الناظم ١٢١، المقاصد ٣: ١٢٠ ـ ١٢١، الهمع ١: ٢٠٢، الدرر ١: ١٧١ ـ ١٧٢.

(١١) على التسهيل ١١٩: ب.

(١٢) المفرغة، ز، ظ.

رافعة وناصبة في نثر ونظم[١] كقوله، ﷺ: (سألت الله أن لا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسهم)[٢]، ومن كلام [بعض[٣]] العرب: ما أتاني سواك، حكاه الفراء، ووقعت مبتدأة في قول الشاعر[٤]:

وإذا تباع كريمة أو تشترى فسواك بائعها وأنت المشتري[٥]

وقد أكثر المصنف من[٦] الشواهد على تصرفها[٧]. «**وتنفرد**[٨]» (سوى) «**بلزوم الإضافة لفظاً**» وانفرادها بذلك إنما هو بالنسبة إلى (غير)، وإلا فـ (بيد) كذلك[٩]، أعني ملازمة الإضافة[١٠] لفظاً.

«**وبوقوعه صلة، دون شيء قبله**» أي: تنفرد[١١] (سوى) ـ أيضاً ـ عن

---

(١) في نظم ونثر، د.

(٢) من حديث طويل عن ثوبان ـ رضي الله عنه ـ أخرجه مسلم ٤: ح ٢٨٨٩ وأبو داود ٦: ح ٤٠٨٥، والترمذي ٦: ح ٢٢٦٧، وفيه: (...... وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة بعامة، وأن لا يسلط عليهم عدوًا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم).

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) ابن المولى: محمد بن عبد الله بن مسلم المدني الأنصاري ولاءً (.... ـ حوالي ١٧٠هـ/... ـ حوالي ٧٨٦م) مولى بني عمرو بن عوف من الأنصار. شاعر محسن معروف بالعفة موصوف بالظرف. مولده ومنشؤه بالمدينة. مدح عبد الملك ابن مروان، وأدرك دولة بني العباس مسنّاً، ومدح المهدي. الأغاني ٣: ٢٨٦ ـ ٣٠٢، المرزباني ٤١١ ـ ٤١٢.

(٥) أول أبيات خمسة ساقها له أبو تمام، وفيها مدح يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب. وبعده:

وإذا توعرت المسالك لم يكن منها السبيل إلى نداك بأوعر

الحماسة ٤: ٢٧٤، المرزباني ٤١١، شرح التسهيل ١١٩: ب، ابن مالك ١: ٣٠٠، ابن الناظم ١٢١، ابن عقيل ١: ٥١٨، المقاصد ٣: ١٢٥ ـ ١٢٦، الأشموني ٢: ١٥٩، الهمع ١: ٢٠٢، شواهد ابن عقيل ١٢٣، الدرر ١: ١٧٠.

(٦) في، ز، ظ.

(٧) تصريفها، ز، ظ.

(٨) وينفرد، م.

(٩) كدلك، د.

(١٠) للاضافة، د.

(١١) ينفرد، ز.

(غير) بوقوعه صلة دون شيء قبله، نحو: جاء الذي سواك، فيجوز في فصيح الكلام، ولو قلت جاء[١] الذي غيرك لم يجز فصيحاً إلا عند الكوفيين، كذا قرره الشارح[٢].

وكلام المصنف مشكل؛ لأنه إن أراد[٣] أنه الصلة من غير تقدير شيء أصلاً، اقتضى أنه اسم مفرد وموصول به، وهو باطل؛ إذ المفرد لا يقع صلة لغير الألف واللام، مع أن (سوى) لا تكون[٤] صلة للألف[٥] واللام ألبتة[٦].

وإن أراد دون شيء قبله لفظاً، ولكن قبله شيء تقديراً ـ كما صرح [به[٧]] في الشرح[٨] ـ فليس هو صلة بل جزء الصلة، إن قدر مبتدأ قبله، ومعمول الصلة إن قدر (ثبت)[٩] قبله، وعلى التقدير[١٠] الأول ـ أعني تقدير[١١] المبتدأ ـ فلا اختصاص لـ (سوى) بذلك بل يجوز في (غير)[١٢] مع (أيّ) بلا شرط نحو: جاء أيهم غير جاهل[١٣]، ومع غير (أي) بشرط طول الصلة، نحو: جاء الذي غير ضارب أبوه عمراً[١٤]، ومع عدم الطول شاذاً عند[١٥] البصريين، وقياساً[١٦] عند الكوفيين.

---

(١) جاني، د.
(٢) ابن قاسم.
(٣) أراد به، ز، ظ.
(٤) يكون، ز.
(٥) الألف، د.
(٦) أهملت التاء في، ز.
(٧) ليست في، د.
(٨) على التسهيل ١٢٠ : أ.
(٩) بيت، د.
(١٠) أهملت التاء في، د.
(١١) أهملت التاء في، د.
(١٢) غيرها، د، ز، ظ، وهو غير صحيح بدليل كلامه الآتي.
(١٣) هاهل، د.
(١٤) عمرو، د.
(١٥) أهملت النون في، ز.
(١٦) وقا، د.

«والأصح عدم ظرفيته ولزومه النصب» والقول بأنها ظرف غير متصرف - أي: لازم النصب على الظرفية - [هو[١]] مذهب[٢] سيبويه، وصرح[٣] بأن استعمالها على غير ذلك لا يحتمل إلا في الشعر [نحو[١]]:

.... وما قصدت من أهلها لسوائكا[٤]

وصرح[٥] أيضاً بأنها بمعنى (غير).

واعترضه المصنف[٦] بأن كونها بمعنى (غير) - كما اعترف به - يستلزم نفي الظرفية، كما هي منفية عن (غير)، فإن الظرف في العرف [ماضمن[٧] (في)[٨]]

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) أهملت الذال في، ز.
(٣) في كتابه ١: ١٢.
(٤) السواكا، د، لسواكا، ز، ظ، وصدر البيت:
تجانف عن جو اليمامة ناقتي ....
من قصيدة للأعشى: ميمون مدح فيها هوذة بن علي بن ثمامة الحنفي مطلعها:
أتشفيك تيّا أم تركت بدائكا وكانت قتولاً للرجال كذلكا
وقبل الشاهد:
إلى هوذة الوهاب أهديت مدحتي أرجّي نوالاً فاضلاً عن عطائكا
وبعده:
ألمت بأقوام فعافت حياضهم قلوصي، وكان الشرب منها بمائكا
يروى (أحبّتك...) (..... جل اليمامة....) (.... خل اليمامة...).
تيّا: اسم امرأة، وقد أكثر من تردادها في شعره. الخل: الطريق في الرمل.
الأعشى ١٣٠ - ١٣٢، سيبويه ١: ١٣، ٢٠٣، المقتضب ٤: ٣٤٩، رغبة الآمل ٨: ١٣٦ - ١٣٧، التصحيف ٢٩٧، الشجري ١: ٢٣٥، ٢: ٤٥ - ٤٦، ١١٩، ١٢٤، ٢٥٣، ابن يعيش ٢: ٤٤، ٨٤، الرضى ١: ٢٤٨، الهمع ١: ٢٠٢، الخزانة ٢: ٥٩ - ٦٢، الدرر ١: ١٧١.
(٥) في كتابه ١: ١٣.
(٦) في شرح التسهيل ١٢٠: أ.
(٧) ضمر، ز.
(٨) ساقط من، د.

من أسماء الزمان والمكان، وليس (سوى) كذلك، فلا يصح كونه[١] ظرفاً، ولو سلم أنه ظرف فلا نسلم لزومه للظرفية[٢]، كيف والشواهد قائمة على خلافه نظماً ونثراً!!. وما ذهب إليه سيبويه / منقول عن الفراء وأكثر النحويين[٣]، وذهب الرماني وتابعه أبو البقاء العكبري إلى أن (سوى) ظرف متمكن يستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلا. ٢٤٣

وحكى صاحب البسيط عن الكوفيين أنها قد تكون اسماً بمنزلة (غير)[٤]، فتحصل[٥] فيها ثلاثة أقوال:

الأول ـ أنها ظرف لا يتصرف[٦] أصلاً إلا للضرورة، وهو قول سيبويه.

الثاني ـ أنها دائماً اسم بمعنى (غير)، [وليست ظرفاً[٧]]، وهو مذهب [الزجاجيّ[٨]] [وتبعه[٩]] [المصنف[٧]].

الثالث ـ أنها ترد ظرفاً، وهو كثير، وقد ترد غير ظرف، فتكون اسماً بمعنى (غير)[١٠] وهو مذهب الرماني، ومن تابعه. قال الشارح[١١]: وهذا أقرب الأقوال.

«وقد تضم سينه» فيقصر كما يقصر عند كسرها، **«وقد تفتح فيمد»**[١٢]

---

(١) كونها، د.

(٢) الظرفية، د.

(٣) أهملت الياء في، د.

(٤) عن، د.

(٥) فيحصل، د.

(٦) تتصرف، د، والضمير عائد على (ظرف) لا على (سوى).

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) ساقط من، د.

(٩) زيادة اقتضاها التوفيق بين النسخ.

(١٠) الثالث ـ أنها ظرف متمكن تستعمل ظرفاً كثيراً، وغير ظرف قليلاً، ز، ظ، والمعنى واحد ماعدا ذكر التمكن.

(١١) ابن قاسم.

(١٢) فتمد، ز، ظ.

بعطف (يمد)[١] على (تفتح)[٢] بالفاء، وهو حسن؛ لأنه أفهم أنه[٣] حيث يفقد الفتح من السين بأن تكون[٤] مضمومة أو مكسورة، لا يكون[٥] ممدوداً كما ذكرناه[٦]، وكلامه يقتضي أنه يستثنى بالجميع.

قال[٧] ابن عصفور: لم يسمع الاستثناء إلا بالمكسورة السين[٨]، فإن أجيز في[٩] غيرها فبالقياس عليها.

واعلم أن (سوى) ـ بكسر السين ـ تكون[١٠] صفة بمعنى (متوسط) نحو: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾[١١]، أي مكاناً يكون[٥] فيما بيننا وبينك وتكون بمعنى القصد، قالوا: قصدت سوى فلان، أي: قصدت قصده، وهذا أغرب[١٢] ما جاءت فيه، قال الشاعر[١٣]:

فلأصرفنّ[١٤] سوى حذيفة[١٥] مدحتي لفتى[١٦] العشيّ وفارس الأجراف[١٧]

---

(١) تمد، ز، ظ.

(٢) يفتح، د.

(٣) على أنه، د.

(٤) يكون، د، وأعجمت الياء من تحتها ومن فوقها في، ظ.

(٥) تكون، ظ.

(٦) ذكرنا، ظ.

(٧) وقال، ز، ظ.

(٨) بالمكسور فالسين، ظ.

(٩) أجيزني، ز.

(١٠) يكون، د.

(١١) ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ ...﴾ ٥٨ طه ٢٠، هذا وقد قرأ ابن عامر ويعقوب وعاصم وحمزة وخلف بضم السين، والباقون من العشرة بكسرها. النشر ٢: ٣٢٠.

(١٢) أهملت الغين في، د.

(١٣) قيس بن الخطيم.

(١٤) لا خير، د، فلا صيرفي، ظ، بإهمال الياء الأولى.

(١٥) حذيفة، د.

(١٦) لعسى، د.

(١٧) الأحزاب، د، ز، ظ، وكذا في بعض المراجع، والتصحيح عن الديوان وأمالي الشجري، والشاهد منقول عنها، فوجب متابعتها، والبيت مطلع قصيدة مدح فيها زهير بن خداش وذم حذيفة =

ويكون[١] (سوى) ـ بالضم ـ صفة لمكان أيضاً، وقد قرئت الآية بالوجهين، ويكون[١] سواء ـ بالمد ـ كذلك[٢] أيضاً، [تقول[٣]]: هذا مكان[٤] سواء[٥] ـ بالمد ـ للمكان المتوسط، وبمعنى الوسط [نحو[٦]]: ﴿فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾[٧]، أي [إلى[٨]] وسطها، ويظهر لي أن هذه كالأولى[٩]، أي: فاعتلوه إلى[١٠] متوسط الجحيم[١١]، أي: في المكان المتوسط من جهاتها، ويمعنى (مستو) نحو: ﴿سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ[١٢]﴾[١٣]، ومررت برجل سواء والعدم،

= بن بدر، وبعده:

من لا يزال يكب كل ثقيلة وزماء غير محاول الإنزاف

يروى: (لأصرفن ...) (و لأصرفن...) (ولأصدقن إلى حذيفة...) (لفتى اليسار...) (لفتى الشتاء ....) (كوماء غير ....). يكب: يعقر. وزماء: ناقة مكتنزة لحماً. كوماء: عظيمة السنام.

ابن الخطيم ١٢٧ ـ ١٣١، ١٣٩، الصحاح ٦: ٢٣٨٥ (سوا)، التنبيه ٦٧، الشجري ١: ٢٣٦، المغني ١: ١٥٠، اللسان (سوا).

(١) وتكون، ظ.

(٢) لذلك، ز.

(٣) يقول، د، وهي ساقطة من، ز، ظ، ولم يتقدم ما يعود عليه الضمير؛ لذلك آثرت الخطاب.

(٤) مكانا، د.

(٥) سوى، د.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ﴿خُذُوهُ.....﴾٤٧ الدخان ٤٤ هذا وفي أصول التحقيق: ﴿فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ ولم يجتمع هذا اللفظ في آية واحدة بل لفق بين آية الدخان والآية ﴿قَالُوا۟ ٱبْنُوا۟ لَهُۥ بُنْيَٰنًا فَأَلْقُوهُ فِى ٱلْجَحِيمِ﴾٩٧ الصافات ٣٧ لذلك صححت الآية وما ترتب عليها فيما يأتي، والذي عند الشجري: ﴿فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِى سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ ٥٥ الصافات ٣١، والشاهد متحقق في الآيات الثلاث.

(٨) كالاول، د. (٩) في، د، وهي ساقطة من، ز، ظ.

(١٠) لقوة في، د، ظ، القوة في، ز. (١١) متوسطة، ز، ظ.

(١٢) البادي، ز، ظ، وهو مخاف لما في المصحف.

(١٣) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ . . وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾٢٥ الحج ٢٢.

بجر[١] (سواء)، فإن رفعته وجب أن تأتي بقولك: (هو). كذا في أمالي ابن الشجري[٢]، وتقول[٣]: هذا درهم سواء، فيكون[٤] بمعنى[٥] تام[٦].

«وقد يقال: [ليس[٧]] إلا، وليس غير» بالضم **«وغير»** بالفتح **«إذا فهم المعنى»** يعني أنه يحذف المستثنى بشرطين: فهم المعنى، وكون أداة الاستثناء (إلا) أو (غيراً)، وشرط ثالث، وهو تقدم (ليس) عليهما، وهل تتعين[٨] لذلك، أو يقوم (لا يكون) مقامها؟. الجمهور على المنع، والأخفش على الإجازة، وكذلك اختلفوا: هل يجب الحذف بعد (غير) عند وجدان الشرطين الآخرين[٩]، أو يجوز الذكر؟، الأخفش على الجواز، وغيره على الوجوب.

وقد سأل[١٠] بعض الطلبة فقال: إذا قيل قبضت عشرة ليس إلا، [أو ليس[١١]] غير، فالتقدير[١٢]: ـ كما قالوا ـ ليس إلا إياها، وليس غيرها، فكيف يكون المستثنى عين[١٣] المستثنى منه!!.

---

(١) نحو، د.

(٢) أهملت الشين والجيم في، د، وارجع إلى أماليه ١ : ٢٣٦.

(٣) أهملت التاء في، د، يقول، ز.

(٤) فتكون، ز.

(٥) أهملت الباء في، د، وأعجمت الباء في، ز، وقدمت الكلمة على (فيكون)، ووضع فوق كل منهما (م) تصحيحاً في، ظ.

(٦) تاه، د.

(٧) سقطت من، ظ.

(٨) يتعين، د، ز، ظ، وليس صحيحاً.

(٩) الأخيرين، ز.

(١٠) ساله، د.

(١١) سقطت من، د.

(١٢) أهملت التاء في، د.

(١٣) عن، ١.

وجـوابه أن المعنى: ليس المقبوض شيئا إلا إياها أو غيرها، فأضمر اسم (ليس) عائداً على المقبوض المفهوم من (قبضت)، وحذف خبرها للتفريغ[١]، وهو اسم عام يشمل كل عدد قليلاً كان أو كثيراً، وكذا في: جاءني إخوتك ليس إلا، لكن اسم (ليس) هنا ضمير [اسم[٢]] الفاعل[٣]، وسر ذلك أن[٤] الاسم العام فاعل في هذا المثال، ومفعول في الذي قبله. «وقد ينون» فيقال: قبضت عشرة ليس غيراً ـ بالفتح والتنـوين ـ وليس غير، بالضم والتنوين، وعليهما فالحـركـة إعـرابية؛ لأن التنـوين إما للتمكين، فلا يلحق إلا المعربات، أو للعوض، فكأن المضاف إليه مذكور، وأما [إذا[٢]] لم ينون، فإن ضمت فقال المـبرد[٥] والمتـأخـرون: إنها ضمـة بنـاء لا إعـراب[٦]، وإن (غـيراً) شبهت بالغـايات[٧]، كـ (قبـل) و(بعد). فعلى[٨] هذا يحتمل[٩] أن يكون[١٠] اسم (ليس) و [يحتمل[١١]] أن يكون[١٢] خبرها.

وقال الأخفش: هي ضمة إعراب لا بناء؛ لأنه ليس باسم زمان كـ (قبل) و(بعد)، ولا مكان كـ (فوق) و(تحت)، وإنما هو بمنزلة (كل) و (بعض)، لكن حذف المضاف، وهو منوي الثبوت كقراءة [بعضهم[٢]] ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ

---

(١) للتفريع، د، ظ.

(٢) سقطت من، د.

(٣) المفهوم من (جاء) في المثال السابق.

(٤) لأن، ز، ظ.

(٥) في المقتضب ٤: ٤٢٩.

(٦) عراب، د.

(٧) الغايات، ظ.

(٨) فعل، د.

(٩) فيحتمل، ز، ظ، ولا يصح تكرار الفاء.

(١٠) تكون، ز، والضمير عائد على (غير).

(١١) سقطت من، ز، ظ.

(١٢) تكون، ز، والضمير عائد على (غير).

بَعْدُ﴾[١] بالكسر من غير تنوين، أي: من قبل الغلب ومن بعده. وإن فتحت فقالوا هو[٢] على إضمار الاسم، أي: ليس المقبوض غيرها إلا أن المضاف حذف لفظاً لا نية كما مرَّ. وعليه فالفتحة[٣] إعرابية.

٣٤٤ قلت: وقد سبق / أن (غيراً)[٤] قد تبنى على الفتح مع إضافتها إلى مفرد، فلم لا يجوز أن تكون الفتحة بنائية، والمحذوف ـ حينئذٍ ـ محتمل[٥] لأن يكون الاسم أو الخبر.

«وقد يقال ليس غيره» [بالضم، فيكون الخبر محذوفاً، **«وغيره»** بالفتح، فيكون الاسم محذوفا[٦]]. **«ولم يكن غيره وغيره»** بالضم والفتح، فلا يتعين[٧] (ليس) شرطا للتعبير عن هذا المعنى، بل يشاركها في ذلك (لم يكن). ولا يكون حذف المستثنى واجباً **«وفاقاً للأخفش»** وتعبير المصنف عن ذلك بقوله: (وقد يقال) يقتضي[٨] قلّته، مع كونه هو الأصل، لكن ذاك[٩] ليس بمستنكر[١٠]، فقد تهجر الأصول ألبتة[١١]، فلا ضير في أن تقلّ[١٢]، والمدرك في ذلك السماع.

---

(١) ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِى بِضْعِ سِنِينَ ... وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ ٢ ـ ٤ الروم ٣٠، الضم قراءة الجمهور، وقرأ أبو السماك والجحدري وعون العقيلي بالكسر والتنوين، أما الكسر بدون تنوين فنقل عن الفراء أنه جوّزه ولم أجد في مراجعي أنه قراءة.

البحر ٧: ١٦٢، الفراء ٢: ٣١٩ ـ ٣٢٠.

(٢) فقال مبنى، ز، ظ.

(٣) فالفتحة، ز.

(٤) غير، ز، ظ.

(٥) يحتمل، د.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) تتعين، ز، ظ.

(٨) مقتضى، ظ.

(٩) ذلك، د.

(١٠) بمستكثر، ز، ظ.

(١١) البته، د، ز.

(١٢) يعسل، د.

وقوله: (وغيره) بالتذكير يعني: إذا كان المقدم مذكراً كقولك: قبضت ألفاً. ولا يرد اختصاص المسألة بالتذكير، بل التأنيث[(١)] كذلك، حين[(٢)] يتقدم المؤنث، نحو: قبضت مائة أو عشرة أو نحو ذلك.

«والمذكور بعد (لاسيما) منبّه على أولويته بالحكم» وذلك منافٍ[(٣)] للاستثناء؛ لأنه إخراج، والمذكور بعدها داخل، بل هو أولى من المقدم بالحكم، **«لا مستثنىً»** خلافاً للكوفيين والنحاس والزجاج والفارسي، ووجهه أنه مخرج مما[(٤)] قبله من حيث أولويته بالحكم المتقدم.

واعلم أن (سيّاً) من (لا سيّما) اسم بمنزلة (مثل) وزناً ومعنىً، وعينه - في الأصل - واو، إلا أنها قلبت ياءً؛ لاجتماعها ساكنة مع الياء المتأخرة، كـ (طيّ) و (ليّ). وتشديد[(٥)] يائه، ودخول[(٦)] (لا) عليه، ودخول الواو على (لا) واجب.

قال ثعلب[(٧)]: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله[(٨)]:

.... ولا سيما يوم بدارة[(٩)] جلجل[(١٠)]

---

(١) بالتأنيث، ط.

(٢) حتى، ز.

(٣) معناه، د.

(٤) عما، د.

(٥) وبتشديد، د.

(٦) ودخو، د.

(٧) أبو العباس أحمد بن يحيى.

(٨) أمرؤ القيس.

(٩) أهملت التاء في، د.

(١٠) ألا رب يوم لك منهن صالح ....

من معلقته المشهورة التي مطلعها

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وقبل الشاهد:

ففاضت دموع العين مني صبابة   على النحر حتى بل دمعي محملي

=

فهو مخطىء. [هذا كلامه[١]]، وسيأتي في الأصل خلاف هذا.

وفي الهيتيات[٢] للفارسي: إذا قيل: قاموا لا سيما زيد، فـ (لا) مهملة[٣]، و(سيّ) حال، أي: قاموا غير مماثلين لزيد[٤] في القيام.

وكرر ابن هشام، [رحمه الله[٥]] هذا الكلام في كتبه[٦] قائلاً: لو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو؛ إذ هي لا تدخل على الحال المفردة[٧]، ولوجب تكرار (لا)؛ إذ هو واجب مع الحال المفردة، كما في قولك: رأيت زيدا[٨] لا[٩] مثل عمرو[١٠]، ولا مثل خالد[١١].

= وبعده:

ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجباً من رحلها المتحمل

يروى: (.... صالح لك منهما). المحمل: سير يعلق به السيف. فيا عجبا: يروى بالتنوين، فهو منادى منكر، أو مصدر والمنادى محذوف، ويروى بدون التنوين، فهو مضاف إلى ياء المتكلم، ثم قلبت الياء ألفاً.

امرؤ القيس ٧ ـ ٢٦، النحاس ١: ٩٧ ـ ٢٠٤، السبع ١٥ ـ ١١٢، القرشي ١٢٥ ـ ١٧٧، الباقلاني ٢٤٩، ابن يعيش ٢: ٨٥، ٨٦، شرح التسهيل ١٢٠: ب، ١٤٢: ب، الرضي ١: ٢٤٩، المغني ١: ١٤٩، ٣٤٧، ٢: ٤٧٠، التصريح ١: ١٤٤، الأشموني ٢: ١٦٧ ـ ١٦٨، السيوطي ١: ٤١٢، ٢: ٧٢٦، الهمع ١: ٢٣٤، الخزانة ٢: ٦٣ ـ ٦٩، الدرر ١: ١٩٩.

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) بكسر الهاء، وهي المسائل التي أملاها أبو علي الفارسي بهيت، وهي بلد على الفرات. تحفة الغريب ١٤٠: أ.

(٣) مهملة، د، مهمله، ز.

(٤) بزيد، د.

(٥) ليست في، د.

(٦) ما يأتي مع كلام الفارسي السابق منقول عن المغني ١: ٣٤٧.

(٧) المفرد، د، ز، والحال يذكر ويؤنث والأول أفصح، لكني آثرت الثاني؛ لاتفاق النسخ على نظيرتها الآتية.

(٨) زيد، د، وهي في نهاية السطر. (٩) الا، د.

(١٠) عمرا، ظ. (١١) خالدا، ظ.

وأجبت عن [شقّي[١]] اعتراضه في حاشيتي على المغني[٢] :

أما عن الأول . . فبالتزام امتناع دخول الواو عند اعتقادنا[٣] فيه أنه منصوب على الحال، ودخولها في قولك : قاموا ولاسيما زيد، لا يرد، لأن (سيّاً)[٤] ـ حينئذٍ ـ لا يكون[٥] حالا ، بل هو اسم (لا) التبرئة ، والخبر محذوف ، فلم يلزم ـ حينئذٍ ـ دخول واو الحال على اسم مفرد .

وأما عن الثاني ـ فبالتزام وجوب التكرار، وقد وجد معنىً وإن انتفى لفظاً ، والتكرير اللفظي ليس[٦] بشرط ، على ما ذهب إليه الزمخشري[٧] في قوله تعالى : ﴿ فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ﴾[٨] أنه في معنى : فلا فك رقبة ، ولا أطعم مسكيناً ؛ ووجه ذلك هنا أن قولك : قام القوم لا مماثلين زيداً ، في معنى قولك : [لا مساوين لزيد[٩]] في حكم القيام ، ولا أولى [به[٩]] منه ، وإنما هو أولى[١٠] منهم بذلك ، على ما يفهم من أن المذكور بعد (لا سيما) أولى بالحكم ، وهو عند غير الفارسي اسم (لا) التبرئة .

«فإن جرّ» الاسم المذكور بعد (لا سيما) **«فبالإضافة ، و (ما) زائدة»** وهذا أرجح الوجوه .

(١) ليست في، د.
(٢) أهملت الغين في، د، وكلامه في تحفة الغريب ٥٩ : أ.
(٣) اعتقاد ما، ز، ظ.
(٤) شيا، د.
(٥) تكون، ز، ظ.
(٦) اليس، د.
(٧) في الكشاف ٤ : ٧٥٦.
(٨) الآية ١١ من سورة البلد ٩٠.
(٩) سقطت من، ز، ظ.
(١٠) أولى به، د، وقوله (بذلك) يغني عن هذه الزيادة.

«**وإن رفع فخبر**[١] **مبتدأ محذوف**» وينبغي أن يكون الحذف واجباً؛ لأنه كذلك سمع، وهو ظاهر قوله وقول غيره. «**و (ما) بمعنى (الذي)**» أو نكرة موصوفة بالجملة، فالتقدير: ـ في مثل قول أمرىء القيس:

. . . . ولا سيما يوم[٢] بدارة جلجل[٣]

ولا مثل يوم ـ إن جر اليوم ـ، أو: ولا مثل [اليوم[٤]] الذي هو يوم ـ إن رفع، وجعلنا (ما)[٥] موصولة ـ أو: ولا مثل شيء هو يوم، إن جعلنا (ما) نكرة موصوفة، ويضعف[٦] القول بموصولية[٧] (ما) في نحو: لا سيما زيد ـ حذف العائد المرفوع مع عدم الطول، وإطلاق (ما) على من يعقل. وعلى كلٍ من وجهي الرفع والجر ففتحة[٨] (سيّ) إعراب؛ لأنه مضاف.

ولم يتعرض المصنف لنصب الواقع بعدها، وهو تارة يكون[٩] نكرة، وتارة يكون[٩] معرفة:

فأما نصبه إذا كان نكرة فعلى التمييز، كما يقع التمييز بعد (مثل) [في[١٠]] نحو[١١]: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾[١٢]، و(ما) كافة عن الإضافة، والفتحة بناء مثلها في (لا رجل).

---

(١) فجبر، ظ.

(٢) يوما، ز، ظ، وقد روي به البيت، لكن الاستشهاد هنا على الرفع.

(٣) صدره: ألا رب يوم لك منهن صالح. وقد تكلمت عليه في ص ١٤٧.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) وجعلناها، ز، ظ.

(٦) وتضعف، ز.

(٧) أهملت الياء في، د.

(٨) ففتحه، د.

(٩) تكون، ز.

(١٠) ليست في، د.

(١١) نحو قوله، د.

(١٢) ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى . . . .﴾ ١٠٩ الكهف ١٨.

وأمـا انتصـاب[١] المعرفة نحو: لا سيما زيداً[٢] فمنعه الجمهور، وقال ابن الدهان: لا أعرف له وجهاً. ووجّهه بعضهم بأن (ما) كافة، وأن (لا سيما) نزلت[٣] منـزلة (إلا) في الاستثناء / ، فينتصب على الاستثناء المنقطع. «**وقد توصل**[٤] **بظرف**» كقولك : يعجبني الاعتكاف ولاسيما عند الكعبة، وأحب التنقل ولاسيما يوم الجمعة، ومنه قول الشاعر[٥]: ٣٤٥

يسرُّ[٦] الكريم الحمد لا سيما لدى[٧] شهادة من في خيره يتقلب[٨]

«**أو جملة فعلية**» كقولك: يعجبني كلامك زيداً لا سيما تعطيه، ومنه قوله[٩]:

فق[١٠] الناس في الخير لا سيما ينيلك[١١] من ذي الجلال الرضى[١٢]

وأما وصلها بالجملة الاسمية فذلك هو الغالب، وهذه مسألة[١٣] يحاجى[١٤] بها، فيقال: متى يكون وصل الموصول بالاسمية غالباً وبالظرف والفعلية نادرا.

قال الشارح[١٥]: وجاء بعد (لا سيما) الجملة الشرطية. وعليه فـ (ما) كافة.

---

(١) انتصاف، ز.

(٢) زيد، د.

(٣) تنزلت، ز، ظ.

(٤) يوصل، د.

(٥) لم أجد من سماه.

(٦) يستر، د.

(٧) ألحقت في (د) بالعجز.

(٨) شرح التسهيل ١٢٠ : ب، الهمع ١ : ٢٣٣، الدرر ١ : ١٩٩.

(٩) غير معروف.

(١٠) قف، د.

(١١) بنيلك، د.

(١٢) شرح التسهيل ١٢٠ : ب، الهمع ١ : ٢٣٤ ـ ٢٣٥، الدرر ١ : ١٩٩.

(١٣) المسـألة، ظ.

(١٤) يحاجي، د، ز، يحاجا، ظ.

(١٥) ابن قاسـم.

قال: وما يوجد في كلام المصنفين من قولهم: (لا سيما والأمر كذا) تركيب غير عربي.

قال الرضي[١]: ولا أعلم من أين أخذه[٢].

وقد يحذف[٣] ما بعد[٤] (لا سيما) على جعله بمعنى (خصوصاً)، فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق، وذلك كما مرّ في باب الاختصاص[٥] من نقل [نحو[٦]] (أيها الرجل) من باب النداء إلى باب الاختصاص لجامع[٧] بينهما معنوي، فصار ـ في نحو: [أنا[٨]] أفعل كذا أيها الرجل ـ منصوب المحل على الاختصاص، مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم (أي) ورفع (الرجل)، كذلك (لا سيما) ها هنا يكون باقياً على نصبه الذي كان له في الأصل حين[٩] كان اسم (لا) التبرئة، مع كونه منصوب المحل على المصدر؛ لقيامه مقام (خصوصاً) [فإذا قلت: أحب زيداً ولا سيما راكباً[٦]] [أو على الفرس[١٠]]، [فهو بمعنى: وخصوصاً راكباً، فـ (راكباً) حال من مفعول المقدر، أي: وأخصه بزيادة المحبة خصوصاً[٦]] [راكباً، وكذا في: أحبه ولا سيما وهو راكب، وكذا قولك أحبه ولا[١١] سيما إن ركب، أي: وخصوصاً[١١]][٨] إن ركب [وجواب[١٢]

---

(١) في شرح الكافية ١: ٢٤٩، مع كثير من الاختلاف في الكلمات والتركيب.

(٢) لم يقل الرضي هذا الكلام ولم يشر إلى قول ابن قاسم في هذا الموضع، وأنىّ يكون ذلك وهو متقدم على ابن قاسم!!.

(٣) تحذف، ز.

(٤) أهملت الباء في، د.

(٥) هذا الكلام للرضي والاختصاص متقدم عنده على باب الاستثناء.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) بجامع، د، ز، ظ، وهو غير مناسب والتصحيح عن الرضي.

(٨) ساقط من، د.

(٩) حتى، ظ.

(١٠) ليس في أصول التحقيق ولكنه في الرضي.

(١١) ليست الواو في (ز) و(ظ)، والتصحيح عن الرضي، وإنما فضلته لمناسبة النظائر السابقة واللاحقة.

(١٢) فجواب، الرضي.

الشرط مدلـول[١]] [عليه بعـامل[٢]] [(خصوصا)، أي : إن ركب[٣]] أخصه بزيادة المحبة.

ويجـوز أن يجعـل بمعنى المصدر اللازم، أي : اختصاصاً، فيكون معنى (وخصوصاً راكباً)، أي : ويختص بفضل محبتي راكباً، وعلى هذا ينبغي أن يؤول ما ذكـره الأخفش أعني قولـه: إن فلاناً لكريم لاسيما إن أتيته قاعداً، أي : يختص بزيادة الكرم اختصاصاً في حال قعوده.[٤]

ويجوز مجيء الواو قبل (لا سيما) إذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها، إلا[٥] أن مجيئها أكثر، وهي اعتراضية كما في قوله[٦] :

فأنت طـــلاق[٧] والطلاق أليّــة[٨] . . . .

---

(١) ساقط من، ز.

(٢) ساقط من، ز، والرضـي.

(٣) ساقط من، ز.

(٤) الكريم، ز، ظ.

(٥) إلى، د.

(٦) لم يسموه.

(٧) طالق، ز، ظ.

(٨) أهملت الياء في، د، والعجز:

. . . . ثلاثا، ومن يخرق أعق وأظلم

الثاني من أبيات ثلاثة أولها:

إن ترفقي يا هند فالرفق أيمن وإن تخرقي يا هند فالخُرُق أشأم

وثالثها:

فبيني بها أن كنت غير رفيقة فما لامرىء بعد الثلاث مقدم

نقل البغدادي عجز الشاهد عن الفناري في حاشيته على المطول:

. . . . بها المرء يجو من شباك الطوامث

يروى: (. . . . . . والطلاق عزيمة) وصححها البغدادي، (ومن يجنى . . . . .). وفي البيت الشاهد مسألة فقهية تتعلق بقوله: (فأنت طلاق، والطلاق عزيمة ثلاثاً . . . . . .)، وذلك أن (ثلاث) يرفع وينصب، فعلى الأول تطلق بواحدة؛ لأنه لما قال: أنت طلاق، استأنف مخبراً

إذ[١] هي [مع[٢]] ما بعدها بتقدير جملة مستقلة[٣]، ويجوز أن تكون عاطفة والأول[٤] أولى وأعذب. هذا كلامه، وقد رأيت اشتماله على الحكم بصحة ما جعله الشارح[٥] تركيباً غير عربي[٦].

«**وقد يقال: لا سيما، بالتخفيف**» وحذف الواو كقوله[٧]:

فِ العقود والأيمان لا سيما عقد وفاء[٨] به من أعظم القرب[٩]

و (فه) هذا فعل أمر [من[٢]] وفى يفي[١٠]، وإنما كتب بالهاء اعتباراً بحاله عند الوقف، فإنه كذلك يوقف عليه، وأما عند الوصل[١١] فلا هاء لفظاً وإن ثبتت[١٢]

= أن الطلاق التام ثلاث. وعلى الثاني تطلق بثلاث؛ لأن (ثلاث) مفعول مطلق عامله (طلاق)، وما بينهما جملة معترضة. وقد اعترض ابن هشام في المغني على هذا التفسير، وحكم بأن كلا من الوجهين محتمل للواحدة وللثلاث:

أما على الرفع فلأن (أل) في الطلاق يحتمل أن تكون جنسية مجازية، وأن تكون للعهد الذكريّ، فعلى الأول يقع الطلاق واحدة، وعلى الثاني يقع ثلاثا.

وأما على النصب فإن أعرب (ثلاثا) مفعولا مطلقاً وقع ثلاثاً، وإن أعرب حالا من الضمير المستتر في (عزيمة) وقع ما نوى.

هذا والبيت الثالث لا يدع مجالا للتردد في أن القائل أراد الثلاث.

ابن يعيش ١: ١٢، الرضي ١: ٢٤٩، ٢: ٢٥٧، ٢٩٧، المغني ١: ٥٤ - ٥٥، السيوطي ١: ١٦٨، الخزانة ٢: ٦٩ - ٧٥، ٣: ٦٤٦، ٤: ٥٦.

(١) إذا، د.

(٢) ليست في، د.

(٣) جاء البيت والتعليل التالي له سابقاً في كلام الرضي على ما نقله الشارح.

(٤) والأولى، د.

(٥) ابن قاسم.

(٦) عذى، د، والإشارة بهذا إلى قوله: أحبه.

(٧) لا يعرف، ولا سيما وهو راكب.

(٨) ثنيت الباء في، د.

(٩) شرح التسهيل ١٢٠: ب، المغني ١: ١٤٩، الأشموني ٢: ١٦٨، السيوطي ١: ٤١٣، الهمع ١: ٢٣٥، الدرر ١: ١٩٩ - ٢٠٠.

(١٠) بفي، ز.

(١١) الفصل، ز.

(١٢) ثبت، د.

خطأً، وتخفيف[١] (سي) بحذف يائه الأولى، فيكون محذوف[٢] العين كـ (سه)[٣]، ولا يجعل[٤] محذوف اللام كـ (يد) و (دم)؛ لأن ذلك يستدعى أن الياء بقيت بناءً على[٥] ترك الاعتداد بعارض [من[٦]] الحذف؛ وأن تحريكها لأنها قد صارت آخر الاسم، وذلك تكلف لا موجب له.

وحكى الرضي[٧] أنه يقال: (سِيّما) بالتثقيل[٨] والتخفيف[٩] مع حذف (لا)، ولم أقف عليه من غير جهته[١٠]، ويوجد[١١] كثيراً في كلام المتأخرين من علماء العجم، وهو بعيد، فينبغي[١٢] تحريره.

وفي كلام الشارح[١٣] فيما ظاهره النقل عن الشيخ[١٤] أثير الدين أبي حيان ما نصه: وما يوجد في كلام المولدين (سيما) بحذف (لا) فلا[١٥] يوجد إلا في كلام من لا يحتج بكلامه.

«و» قد يقال «**لا سواء ما**» بمعنى لا سيما. [وإطلاقه يدل على جواز الرفع والجر بعدها[٦]] [كما[١٦]] في [لا[١٧]] [سيما[١٦]]. والله [تعالى[٦]] أعلم [بالصواب[١٨]].

---

(١) وتخفف، ظ.
(٢) فتكون محذوفة، ظ.
(٣) كسته، د، كشبه، ظ، و(السه) الاست ولا يتم التنظير إلا بحذف العين.
(٤) تجعل، ز.
(٥) على بنا علي، ز.
(٦) سقطت من، ز، ظ.
(٧) في شرح الكافية ١ : ٢٤٩.
(٨) بالتتقيل، د، بالتنقيل، ز، ظ.
(٩) والتحقيق، د، ز.
(١٠) جهة، د.
(١١) ويوجده، د.
(١٢) وينبغي، ز، ظ.
(١٣) ابن قاسم.
(١٤) الشـ، د، وهو يستعمل هذا الاختصار عادة لكلمة (الشارح).
(١٥) خلا، ز.
(١٦) سقطت من، د، ز، ظ ولا يستقيم الكلام بدونها.
(١٧) سقطت من، د، ز، ظ، ولكن كلام المصنف على (لا سيما) وليس على (سيما).
(١٨) ليست في، د.



الباب الثامن والعشرون
«باب الحـــال»

«وهو ما دلّ على هيئة وصاحبها متضمنّاً ما فيه معنى [في[1]] غير تابع ولا عمدة».

فقوله: (ما دل على هيئة) جنس يشمل الحال وغيرها كبعض الأفعال، نحو: (تربع) و(اتكأ) وبعض الأسماء: كرجع القهقري، وبعض الأخبار نحو: زيد متكىء، وبعض النعوت نحو: مررت برجل راكب.

فخرج بقوله: (وصاحبها) الفعل وأسماء الأحداث.

وخرج بقوله: (متضمناً ما فيه معنى في) نحو: بنيت صومعة.

وبتخصيص[2] معنى (في) بما تضمنه المذكور، ما معنى (في) لمجموعه[3] لا لجزء[4] مفهومه، نحو: دخلت الحمام، [فليس بعض الحمام[1]] أولى بفي[5] من بعض، بخـــلاف قولـك: جئت / ماشياً، وزيد متكىء، ومـررت برجـل متكىء، فـ[6] [إن[7]] معنـاه: جئت في حال مشي، وزيد[8] في حال اتكاء، ٣٤٦

---

(١) ليست في، د.

(٢) وبتخصيص، د.

(٣) بمجموعة، د.

(٤) الجزء، د.

(٥) نفي، د.

(٦) وضع مكانها واوا في، ز، ظ.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) وزيد، ز.

ومررت[١] برجل في حال اتكاء، فمعنى (في) مختص بالمصدر الذي هو جزء[٢] مفهوم المذكور، فشارك الحال في هذا المعنى بعض الأخبار وبعض النعوت، فخرجا بقوله: (غير تابع ولا عمدة). كذا قرره المصنف[٣]، وتبعه الشارح[٤] حاكيا عنه أنه قال[٣]:

ولا يعترض على هذا بما لا يجوز حذفه من الأحوال، نحو: ضربي[٥] زيداً قائماً، فيظن بذلك أنه صار عمدة؛ لأن العمدة في الاصطلاح ـ ما عدم الاستغناء عنه[٦] أصيل[٧] لا عارض، والفضلة[٨] ما جواز[٩] الاستغناء عنه أصيل[٧] لا عارض، والحال في المُثُل المذكورة من الثاني لا من الأول.

قلت: المتبادر إلى الذهن من (الهيئة) هو الشكل [والصورة[١٠]] المحسوسة المشاهدة، وعلى ذلك فيخرج نحو: تكلم صادقاً، ومات مسلماً، وعاش كافراً، فلا ينعكس التعريف، فإن[١١] أريد[١٢] بـ (الهيئة) الصفة فلم عدل عنها مع أنها أوضح للمراد؟، لكنه لا يصح قول المصنف: ـ [حينئذٍ[١٣]] ـ إنه يشمل[١٤]

---

(١) مرزت، د.
(٢) خبر، د.
(٣) في شرح التسهيل ١٢٢: ب.
(٤) ابن قاسم.
(٥) ضربني، ز، ظ، لكن أهملت النون والياء في، ظ.
(٦) عند، ز، ظ.
(٧) أصل، د، وما أثبته أولى؛ لمقابلته بـ (عارض).
(٨) والفضيلة، ظ.
(٩) يجوز، د، ز، وهو خطأ.
(١٠) ليست في، ظ.
(١١) وان، ز، ظ.
(١٢) ارتد، د.
(١٣) ليست في، د.
(١٤) يشتمل، ز، ظ.

نحو: (القهقري)، ونحو: الصومعة والحمام، وأيضاً فالحال ـ في نحو: جاء زيد والشمس طالعة ـ خارجة عن التعريف.

«**وحقه النصب**» كسائر الفضلات «**وقد يجر بباء زائدة**» إن نفي عامله، وقد أشار المصنف إلى هذا القيد فيما مرّ[١]، كقوله[٢]:

فما رجعت بخائبة[٣] ركاب حكيم بن المسيب منتهاها[٤]

وقول الآخر[٥]:

كائن دعيت إلى بأساء داهمة فما انبعثت[٦] بمزؤود[٧] وَلاَ وَكِلِ[٨]

وقد تقدم في أواخر باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر قدح أبي حيان في الاستدلال بهذين البيتين، وتخريجه إياهما على وجه آخر، ومنازعة ابن هشام له في بعض ذلك، فراجعه من هناك[٩].

وإنما جاز جره بالباء الزائدة، من حيث هو خبر في المعنى، وإنما اشترط [هو[١٠]] تقدم النفي؛ لأن ذلك يشترط في الخبر أيضا،[١١] وإنما قلَّ الجر هنا بالباء حطّاً لمرتبة المشبه[١٢] عن مرتبة المشبه به. على أنه وقع في البحر المحيط[١٣] لأبي

(١) انظر التسهيل ص ٥٨ وهذا الشرح ٣: ٢٧١.
(٢) القحيف العقلي.
(٣) بخاينة، د، مع إهمال الجار.
(٤) تكلمنا عليه في ص١٠٠٩.
(٥) لم أقف على اسمه.
(٦) فانبعثت، ظ.
(٧) بمردود، د، بمزود، ز، ظ.
(٨) مر في ص ١٠٠٩ فانظره.
(٩) انظر ص ١٠٠٩ ـ ١٠١١.
(١٠) سقطت من، ز، ظ.
(١١) حفظا، د، وهذا تصحيف.
(١٢) المشيئة، د.
(١٣) ٢: ١٣١ ـ ١٣٢، وقد تصرف فيه الشارح واختصره.

حيان - في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾[(١)] - أنه يجوز كون الجار والمجرور راجعاً للفعل أو الفاعل[(٢)] أو المفعول[(٢)]، والتقدير إما: رزقا غير ذي[(٣)] حساب، أو: يرزق[(٤)] غير محاسِب للمرزوق، أو: يرزق من يشاء غير محاسَب ذلك المرزوق. كذا قال، وعليهن فالباء زائدة في الحال، وصاحبها مختلف أما على الأول فهو ضمير الرزق[(٥)]، على أنه مفعول مطلق، والتقدير: يرزقه، أي الرزق، وأما على الآخرين[(٦)] فهو ضمير الفاعل[(٧)] والمفعول، وذلك دليل على أن هذا[(٨)] القائل لا يشترط النفي، وأضعفهن الأول؛ لاشتماله على ما اشتمل عليه الآخران من زيادة الباء، و[على[(٩)]] تقدير المفعول المطلق - كما قلنا -، وعلى تقدير مضاف، أي: غير ذي[(١٠)] حساب.

وإذا سُلّم ما ذكره [المصنف[(١١)]] [من[(٩)]] زيادة الباء في الحال المنفي عاملها لم يكن لأهل اللغة دليل في قوله[(١٢)]:

---

(١) ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَيَسۡخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۘ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ....﴾ ٢١٢ البقرة ٢ ﴿لِيَجۡزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضۡلِهِۦۗ....﴾ ٣٨ النور ٢٤، والضمير في (ليجزيهم) عائد على (رجال) في الآية ٣٧ النور.

(٢) عطف بالواو في، د.

(٣) أهملت الذال في، د.

(٤) مرزوق، ظ.

(٥) للرزق، ز، ظ.

(٦) الأخيرين، د، ظ.

(٧) ضميرا للفاعل، ظ.

(٨) دليل على أن هذا دليل على أن هذا، ز.

(٩) ليست في، د.

(١٠) دي، د، ز.

(١١) ليست في، ظ.

(١٢) كثير عزة.

لقد كذب الواشون[١] مابحت[٢] عندهم بليلى ولا أرسلتهم برسول[٣]

على أن الرسول يستعمل[٤] بمعنى الرسالة، ويبعد قولهم: إن (فعولا) ـ بفتح الفاء ـ في المصادر نادر، بل (رسول) صفة هي حال من المفعول؛ لأن (فعولا) يأتي للجماعة والاثنين، كما يجيء للواحد، قال تعالى: ﴿[فَقُولَآ[٥]] إِنَّا رَسُولُ[٦] رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ[٧]﴾[٨].

«واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان»[٩] فقد ورد في فصيح الكلام غير مشتق

---

(١) الواسحون، ز.

(٢) أهملت الباء في، د.

(٣) من قصيدة مطلعها:

ألا حيّيا ليلى أجدّ رحيلي وآذن أصحابي غداً بقُفول

وقبل الشاهد:

يمين امرىء مستغلظ من أليّة ليكذب قيلاً قد ألح بقيل

وبـعده:

فإن جاءك الواشون عنى بكذبة فروها ولم يأتوا لها بحويل

فلا تعجلي يا ليل أن تتفهمي بنصح أتى الواشون أم بحُبول

يروى: (بسرّ ولا . . . .) (. . . . . برسيل). يمين امرىء: مفعول مطلق عامله في بيت سابق وهو:

حلفت برب الراقصات إلى منى خلال الملا يمددن كل جديل

الراقصات: الإبل. الملا: الفضاء. جديل: بمعنى مجدول أي: مضفور، الموصوف محذوف، أي زمام جديل. أليّة: حلفة. فروها، كذبوها. حويل: محاولة. حبول، جمع حبل: ـ بكسر الحاء ـ الداهية.

القالي ٢: ٦٢ ـ ٦٧، كثير ٢: ٢٤٨ ـ ٢٥١، التبريزي ٢: ١١، المقاصد ٢: ٢٤٩.

(٤) استعمل، د.

(٥) ليست في، د.

(٦) رسولا، ز، ظ، ولا يتم به الاستشهاد.

(٧) ربك، د، ز، ظ.

(٨) ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ . . . .﴾١٦ الشعراء ٢٦ وقد اشتبهت على النساخ بالآية ٤٧ طه ١٠ وهي ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ . .﴾.

(٩) ملزمان، د.

كقولـه تعالى: ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾[(١)]، [وغير منتقل[(٢)]] كقوله[(٣)] تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾[(٤)]، ومن أمثلة[(٥)] سيبويه: هذا خاتمك حديداً، وهذه جبتك[(٦)] خزاً، فاجتمع[(٧)] فيهما[(٨)] الجمود واللزوم.

قال المصنف[(٩)]: وإنما كان [الحال] جديرا بوروده[(١٠)] مشتقًا وغير مشتقٍّ، ومنتقلا وغير منتقل[(١١)]؛ لأنه خبر في المعنى، والخبر لا حجر [فيه[(١٢)]].

«ويغني[(١٣)] عن اشتقاقه وصفه»[(١٤)] وهذا هو المعروف عندهم بالحال [الموطئة[(١٥)]]، وهو اسم جامد موصوف بصفة هي حال في الحقيقة، فكأن الاسم الجامد وُطِّىء[(١٦)] به لما[(١٧)] هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفاً بها[(١٨)] كقوله

---

(١) ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ . . . ﴾٧١ النساء ٤.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) وقوله، ز، ظ.

(٤) ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ . . . ﴾٢٨ النساء ٤.

(٥) أمثلة، د.

(٦) جيتك، د.

(٧) أهملت الجيم في، د.

(٨) فيه، ز، ظ.

(٩) في شرح التسهيل ١٢٢: ب.

(١٠) وإنما قال جديرا لوروده، د، ظ، والتصحيح عن شرح المصنف، ظن النساخ ـ والله أعلم ـ أن الضمير عائد على سيبويه، وليس كذلك.

(١١) ومتنقلا وغير متنقل، د.

(١٢) ليست في، د، وباقي كلام المصنف: (. . . . بل يرد مشتقاً وجامداً ومنتقلاً ولازماً، فكان الحال كذلك). وقد اختصر الشارح هذا الكلام، وذكره يعين على فهم الكلام السابق عليه.

(١٣) ونعنى، ظ.

(١٤) وصفة، د.

(١٥) ليست في، ظ.

(١٦) وطات، د، وطأ، ز، ظ.

(١٧) بما، د، لكن أهمل الباء.

(١٨) لها، د.

تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ [لَهَا(1)] بَشَرًا سَوِيًّا﴾(2)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْءَانًا(3) عَرَبِيًّا﴾(4). «أو تقدير مضاف قبله» / كقول العرب: وقع المصطرعان(5) عدلي بعير، أي: مثل عدلي بعير(6)، وقول(7) بعض أصحاب(8) أمير المؤمنين علي رضي الله عنه يوم صفّين(9):

٣٤٧

فما بالنا أمس أسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف(10)

أي: مثل أسد العرين، ومثل شاء النجف، وعليه قول المتنبي:

بدت قمراً ومالت خوط بان وفاحت عنبراً ورنت(11) غزالا(12)

---

(1) سقطت من، د.

(2) ﴿فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا . . . .﴾ ١٧ مريم ١٩.

(3) أهملت القاف في، ز.

(4) ﴿. . . . لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ٢ يوسف ١٢.

(5) أعجمت الصاد في، ز، ظ.

(6) بغير، د.

(7) وقول وقول، ز.

(8) لم يذكروا اسم هذا القائل، ووصف في بعض الأقوال بأنه صبي.

(9) موضع بالشام، كانت فيه حرب بين عليّ بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم. البكري ٣: ٨٣٧.

(10) رابع أبيات أربعة في ما ذكر البغدادي، وقبله:

أيمنعنا القوم ماء الفرات وفينا السيوف وفينا الحجف
وفينا عليّ له صولة إذا خوفوه الردى لم يخف
ونحن الذين غداة الزبير وطلحة خضنا غمار التلف

الحجف، جمع حجفة: الترس إذا كان من جلد وليس فيه خشب. غمار، جمع غمرة: الشدة. العرين: هو في الأصل الشجر الملتف، ثم استعمل في مأوى الأسد. النجف: الحلب باستقصاء حتى يفرغ ما في الضرع. أسد العرين، شاء النجف: منصوبان على الحال: لتأويلهما بالمشتق: شجعان وأذلاء، أو على تقدير مضاف، أي: مثل.

الرضي ١: ٢٠٣ - ٢٠٤، ٢٠٨، الخزانة ١: ٥٢٨ - ٥٢٩، ٥٣٧.

(11) وترنت، د.

(12) من قصيدة مدح فيها بدر بن عمار. مطلعها:

بقائي شاء ليس هم ارتحالا وحسن الصبر زمّوا لا الجمالا =

أي: مثل قمر، ويجوز[١] أن نؤوّل[٢] المنصوب في هذه الأمثلة بما يصح كونه هيئة لما قبله، أي: وقع المصطرعان[٣] متماثلين، وما بالنا[٤] أمس شجعاناً واليوم ضعافاً، وبدت مضيئة، ونحو ذلك؛ وهذا لأنهم يجعلون ما اشتهر بمعنىً كالوصف المفيد[٥] لذلك المعنى، كقولهم: لكل[٦] فرعون موسى، [أي[٧]] لكل جبار قهار. «**أو دلالته على مفاعلة**» نحو: بعته[٨] يداً بيد، أي: متقابضين، ومعناه الحقيقي غير مراد[٩]، ونحو: كلمته فاه إلى فيَّ، أي: متشافهين[١٠]. «**أو**

= تولوا بغتة فكأن بينا تهيبني ففاجأني اغتيالا

وقبل المثال:

ولولا أنني في غير نوم لكنت أظنني مني خيالا

وبعده:

وجارت في الحكومة ثم أبدت لنا من حسن قامتها اعتدالا

وقد عقد البيت الأول فلنبينه قدر المستطاع.

زموا: خطموا الجمل بالزمام، ليس هم: في اسمها عدة أوجه:

أـ ضمير الشأن، (وهم) مبتدأ خبره محذوف، التقدير: ليس الحال هم شاءوا.

ب ـ هم اسم ليس والخبر محذوف. وحق اسم ليس أن يكون ضميراً متصلاً ففصله إذاً ضرورة.

جـ ـ أن تكون (ليس) حرفاً عاطفاً وحينئذٍ ليس لها اسم ولا خبر.

وتقدير البيت: لما ارتحلوا عني شاء بقائي الارتحال لاهم الذين شاءوا الارتحال، وزموا هم صبري ولم يزموا الجمال؛ لأني فقدت الصبر بعدما ارتحلوا.

المتنبي ٣: ٣٣٧ ـ ٣٤٨، الشجري ٢: ٢٧٤، الرضي ١: ٢٠٨، الخزانة ١: ٥٣٧ ـ ٥٣٨.

(١) ويجوز ويجوز، ز.

(٢) يؤل، د، نول، ز، ظ.

(٣) المصطرمان، د، المطزعان، ز، المضطرعان، ظ.

(٤) وما لنا، د.

(٥) المقيد، ز.

(٦) بكل، ذ، نكل، ز.

(٧) ليست في، د.

(٨) بعت، د.

(٩) مراه، د.

(١٠) متشافهن، د.

سعر» نحو: بعت الشاء[١] شاة بدرهم، واشتريت البر قفيزين بدرهم، أي مقسطاً بهذا[٢] التقسيط، ويجوز الرفع، ويقدر - حينئذٍ - صفة، أي: (منه)، ويكون[٣] الحال - إذ ذاك - جملة. **«أو ترتيب»** نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً، أي مرتبين على هذا النمط، وعلمته النحو باباً باباً، أي: مفصلاً.

قال أبو حيان: وانتصاب الثاني بالعامل في الأول[٤]؛ لأن المجموع الحال.
قلت: العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، والمعنى المقتضي - هنا - للإعراب هو الحالية، وهي إنما تكون بمجموع[٥] [الجزئين بالعرض؛ فعمل العامل في الجزء مشكل، لأنه في غير ما يقتضيه المعنى[٦]] المستدعي للإعراب.

فإن قلت: يرد في نحو[٧]: الرمان[٨] حلو حامض.
قلت: التزم إشكاله[٩] أيضاً، فينظر فيه.
وقال الزجاج: انتصب [الثاني[٦]] على أنه توكيد، والحال هو الأول.

وكأنه رأى[١٠] أن (باباً) الأول بمعنى (مرتباً)، فجعل الثاني تأكيداً، ولا يرد أن الثاني غير صالح للسقوط، فهو مؤسس[١١]؛ لأن له أن يقول: إنما التزم ذكره وإن كان تأكيداً؛ لأن ذكره أمارة على المعنى الذي قصد بـ (الأول)، ورب شيء لا يلزم ابتداءً ثم يلزم لعارض.

---

(١) الشاه، د، الشاة، ز، ظ.
(٢) هذا، ز، ظ.
(٣) ويجوز، ز، ظ.
(٤) الأولى، ز، ظ.
(٥) يجمع، د، لمجموع، ز.
(٦) ما بين المعوقتين ساقط من، ز، ظ.
(٧) مثل، د.
(٨) الزمان، د، ز.
(٩) استشكاله، ز، ظ.
(١٠) ري، ز.
(١١) موسوس، د.

وقال أبو الفتح[١]: الثاني منتصب[٢] على أنه صفة للأول. وكأن التقدير: ـ عنده ـ باباً سابق باب، ثم حذف المضاف، كما صح عند[٣] الخليل: مررت برجل زهيراً[٤]، على تقدير (مثل)، وجاء زيد زهيرا[٥]، على ذلك عنده وعند غيره.

وقال أبو علي[٦]: الاسم الثاني منتصب بالأول، ولم يظهر لي وجهه فتأمله. **«أو أصالة»** نحو: ﴿ءَأَسْجُدُ[٧] لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾[٨]، وهذه جبتك[٩] خزاً. **«أو تفريع»** نحو: هذا حديدك خاتما. **«أو تنويع»** نحو: هذا تمرك[١٠] شهريزا[١١]، بسين[١٢] مضمومة أو مكسورة مع الإعجام والإهمال. والأحسن لو قال: (أو نوع). **«أو طور واقع فيه تفضيل»**[١٣] نحو: هذا بسراً[١٤] أطيب منه رطباً. وبقي عليه: أو وقوعه[١٥] [مصدرا[١٦]] نحو: طلع بغتةً[١٧]، وجاء (سرعةً وركضاً،

(١) ابن جني.
(٢) منصوب، ظ.
(٣) عن، ظ.
(٤) زهم، د.
(٥) زهير، د.
(٦) الفارسي.
(٧) اتخذ، د، وهو من شنيع التصحيف.
(٨) ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ .....﴾ ٦١ الإسراء ١٧.
(٩) حينئذ، د، جيتك، ز جيبك، ظ.
(١٠) يمرك، ز، نمرك، ظ.
(١١) أهملت الياء والزاي في، د، والشين والزاي في، ز، سهرا، ظ، وكله تصحيف، والتصحيح عن الصحاح واللسان، والشهريز: نوع من التمر معرّب.
(١٢) بشين، د.
(١٣) تفصيل، ظ.
(١٤) بسر، ظ.
(١٥) ونوعه، ز، ظ.
(١٦) سقطت من، ز، ظ.
(١٧) أهملت الكلمة في، ز، بغتيه، د، بإهمال الياء.

ولا يقال[١]) : تركه ؛ لأنه غير قياسي[٢] ؛ لأنا نقول : (فاه إلى فيّ) غير قياسي ، وقد ذكره . «**وجعل (فاه) حالاً من (كلمته فاه إلى فيّ) أولى من أن يكون أصله : جاعلاً فاه إلى فيّ أو من فيه إلى فيّ**» .

[الأول[٣]] ـ وهو كونه حالاً ـ مذهب سيبويه[٤] ، لأنه واقع موقع مشافهاً[٥] ، و(إلى[٦] في) عنده تبيين مثل : (لك) بعد سقياً ، فإن رفعت فالظرف خبر ، ويجب الرفع إن قدمت[٧] الظرف ؛ لأن التبيين لا يتقدم ، وإن قدمت (فاه إلى فيّ) على (كلمته) لم يكن لذلك مانع عند سيبويه وأكثر البصريين ، ومنعه الكوفيون وبعض البصريين [وإن قدمت مع الرفع فالكوفيون على المنع أيضاً ، قال أبو حيان : لا أحفظ فيه نصاً عن البصريين . وقال ابن هشام : القياس الجواز .

والثاني ـ وهو جعل (فاه مفعولاً) بفعل محذوف هو الحال في الحقيقة ، أي : جاعلاً فاه إلى فيّ ـ هو مذهب الكوفيين[٨]] ، وردَّه[٩] السيرافي بامتناع كلمته وجهه إلى وجهي ، وعينه إلى عيني ، ولو كان على الإضمار لم يمتنع .

والثالث ـ وهو أن أصله : كلمته من فيه إلى فيّ ، فحذف [حرف الجر ، فانتصب ما كان مجروراً به ـ هو مذهب الأخفش ، ورده المبرد بأنه تقدير لا يعقل ؛ إذ الإنسان لا يتكلم من في غيره .

وقد يجاب بأنه من القلب[٨]] لعدم الإلباس .

---

(١) ما بين الهلالين مكرر في ، د .
(٢) قياس ، د .
(٣) سقطت من ، ز .
(٤) راجع الكتاب ١ : ١٩٥ ـ ١٩٦ .
(٥) متشافها ، د ، بإهمال التاء .
(٦) وأي ، د .
(٧) قنست ، د .
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من ، ز ، ظ .
(٩) ورد ، ز ، ظ .

وذكر المصنف في التوضيح[١] قول ابن مسعود رضـي الله عنه: (أقـرأنيها[٢] رسول الله ﷺ فاه إلى فيّ)[٣] فقال: يحتمل ثلاثة أوجه. وذكر المذاهب الثلاثة مورداً لها على أنها احتمالات وأوجه لا مذاهب، فدل ذلك على أمرين:

أحـدهما ـ أن قوله هنا: (أولى) معناه أن الجميع عنده جائز، وأن بعض الأوجه خير من باقيها، لا أن[٤] أحدها عنده[٥] متعين، فكأنه[٦] اختار الأول؛ لأن مجاز التأويل أسهل من مجاز الحذف والتقدير.

٣٤٨ والثاني ـ أن الذي قدر (من) قد يكون قاله في / مثل كلام ابن مسعود، وذلك واضح لا إشكال فيه، بخلافه في المثال، لكن تصريحه في المتن بالمثال يأبى هذا الاحتمال.

«**ولا يقـاس**» وإن سمع: حاذيته[٧] ركبتي إلى ركبته، وجاورته منزله إلى منـزلي، ونـاضلتـه[٨] قوسه عن قوسي، وكل هذا خارج عن قياس الحال من

---

(١) أي: شواهد التوضيح ١٩١، ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٢) قرانيها، د، بإهمال النون. اقرامنها، ظ.

(٣) كذا في شواهد التوضيح، والقصة تكررت في البخاري في عدة مواضع نسب القول فيها إلى أبي الدرداء ـ رضـي الله عنه ـ لا إلى ابن مسعود ـ رضـي الله عنه كما فعل ابن مالك وتبعه الدماميني، وفي ما يلي ما يؤيد ما ذكرت: (عن علقمة حين دخل الشام أتاه شيخ فقال له: ـ فيما قال ـ كيف قرأ ابن أم عبد (والليل) فقرأت: (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى والذكر والانثى) قال: أقرأنيها النبي ﷺ فاه إلى فيّ . . . .) علقمة: هو ابن قيس النخعي. ابن أم عبد: هو ابن مسعود. الشيخ الذي أتى علقمة هو أبو الدرداء، حيث صرح به البخاري في موضع آخر في القصة نفسها.
البخاري ٥: ٢١، ٢٢، ٢٤، ٦: ١٤٠، ١٤١.

(٤) لان، ز، ظ.

(٥) عند، ز.

(٦) وكانه، ز، ظ.

(٧) جاديته إلى، ز، حاديته، ظ.

(٨) وناصلته، ز، ظ.

وجهين: التعريف والجمود، وأيضاً فهو معدول به عن ظاهره من الارتفاع بالابتداء، إذ الحال ـ في الحقيقة ـ مجموع (فاه إلى فيّ)، فالقياس جعله مع ما بعده مبتدأ وخبراً[١]، وجَعل الجملة حالاً؛ فلذلك قال[٢]: إنه لا يقاس عليه. **«خلافاً لهشام»**. فانه أجاز القياس على ذلك، وينبغي لبقية الكوفيين، أن يوافقوا هشاماً[٣] في إجازة القياس عليه؛ لأنهم[٤] لا يرونه حالاً جامدة أقيمت مقام المشتق كما يراه جمهور البصريين، ولا متسعاً فيه بحذف الجار[٥] كما يراه الأخفش، بل يرونه مفعولاً[٦] حذف عامله، وذلك يقال[٧] بقياس إذا فهم المعنى، ولولا دعواهم فهم العنى لم تصح[٨] منهم دعوى الحذف.

«فصل»: في الكلام على[٩] الحال باعتبار التنكير والتعريف **«الحال واجب التنكير»** وهذا هو الأصل؛ لأن المقصود بيان الهيئة، والهيئة تحصل[١٠] بالنكرة، كما تحصل[١٠] بالمعرفة، إلا أن النكرة أولى لخفتها ولكونها الأصل. **«قد يجيء معرفا»** أي: على صورة المعرف **«بالأداة»** كقول لبيد[١١]:

فأرسلها العراك ولم يذدها[١٢] ولم يشفق[١٣] على نغص الدخال[١٤]

(١) وخير، ز.

(٢) قال الشـ، د، وهو اختصار (الشارح)، أي: ابن قاسم، والقول ليس له بل للمصنف.

(٣) ما، د، سقط ثلاثة حروف.

(٤) لأنه، ز، ظ.

(٥) الجايز، ظ.

(٦) معقولا، ز.

(٧) بقا، د، يقاس، ظ.

(٨) يصح، د، ظ.

(٩) على أن، ز.

(١٠) يحصل، ز.

(١١) الشاعر لبيد، د.

(١٢) يزدها، د، تردها، ز، ظ.

(١٣) تشفق، د.

(١٤) تكلمنا عليه في ص ١٠٤، والبيت في وصف حمار وحشي يطرد أتنه، فالشارح واهم فيما سيذكر.

العراك: الزحام[١]. والضمير في (أرسلها) للإبل. والنغص: مصدر قولك: نغص البعير[٢] إذا لم[٣] [يتم[٤]] شربه[٥]، وكذا نغص الإنسان إذا لم يتم مراده، مأخوذ[٦] من قولهم[٧]: نغص الله عيشه تنغيصاً، أي: كدره.

والدخال في الورد: أن يشرب البعير ثم يرد[٨] من العطن إلى الحوض، ويدخل بين بعيرين[٩] عطشانين ليشرب[١٠] منه مافاته[١١] من تمام شربه.

وفي تخريج مثل ذلك باعتبار الإعراب ثلاثة أقوال[١٢]:

أحدها[١٣] - أن هذا الاسم المنصوب ليس بحال في الحقيقة، وإنما الحال عامله وهو الفعل المقدر، أي: تعترك[١٤] العراك، قاله الفارسي.

الثاني - مثله[١٥]، إلا أن المقدر اسم لا فعل، أي: معتركة العراك، وعلى هذين القولين فـ (ال)[١٦] في (العراك) لتعريف الحقيقة.

الثالث - أن الاسم المذكور ليس منصوباً، بمقدر لا فعل ولا اسم فاعل،

---

(١) الازدحام، د.

(٢) النعير، ظ.

(٣) الم، ز.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) يشربه، ظ.

(٦) ماخوذ، د، ظ.

(٧) قولك، د.

(٨) برده، د.

(٩) بعير، ظ.

(١٠) يشرب، د، تشرب، ز، ظ، والكلام لا يستقيم إلا بما صنعت.

(١١) فانه، د.

(١٢) اقول، ظ.

(١٣) أحدهما، د.

(١٤) يعترك، ز.

(١٥) أهملت الثاء، في، ز.

(١٦) قال، ز، ظ.

وإنما[(١)] [هو[(٢)]] واقع موقع اسم فاعل منتصب على الحال قاله جماعة، وزعم ابن خروف[(٣)] أنه مذهب سيبويه، فيكون (العراك) واقعاً موقع معتركة، والظاهر أن (ال) على هذا القول زائدة، ومن ثم أوَّلنا قول المصنف: (معرفاً) بأن معناه على صورة معرف. «**أو الإضافة**»[(٤)] يعني: أو معرفاً بالإضافة، أي [في[(٥)]] صورة معرف بها، نحو: ضربت زيداً وحده، فهذا وإن كان معرفة في اللفظ، إلا أنه في معنى قولك: مفرداً.

قال ابن الحاجب في شرح المفصل: ولا بعد في أن الشيء يكون لفظه لفظ المعرفة ومعناه النكرة بدليل قولهم: مررت برجل مثلك، وضارب زيد، ووحده[(٦)] يحتمل أن يكون مصدراً محذوف الزوائد[(٧)]، أصله إيحاد[(٨)].

قال[(٩)] صاحب الصحاح[(١٠)]: تقول رأيته وحده، وهو منصوب عند[(١١)] أهل البصرة على المصدر في كل حال، كأنك قلت: أوحدته برؤيتي إيحادا[(١٢)]، أي لم أر غيره، ثم وضعت (وحده) هذا الموضع، وقال أبو العباس[(١٣)]: يحتمل وجهاً آخر، وهو أن يكون الرجل في نفسه منفردا، [كأنك قلت: رأيت رجلا منفردا[(١٤)]] انفرادا، ثم وضعت (وحده) موضعه.

---

(١) وإنه، د.
(٢) ليست في، د.
(٣) خاروف، ز.
(٤) بالاضافة، د، الاصافة، ظ.
(٥) سقطت من ز، ظ.
(٦) وحده، د، ز، ظ، والكلام محتاج إلى الواو.
(٧) الرايد، د.
(٨) ايجادا، د.
(٩) وقال، ز.
(١٠) ١ : ٥٥٤ ـ ٥٤٥ (وحد).
(١١) عبارة الصحاح: عند أهل الكوفة على الظرف، وعند. . . .
(١٢) إيجادا، د، مع إهمال الباء.
(١٣) المبرد.
(١٤) ليس في، د.

قلت: فهو[١] - على الأول - حال من الفاعل، والأصل: رأيت زيدا موحدا له برؤيتي إياه، وهو - على الثاني - [حال] من المفعول، ويظهر أنه إذ ذاك مصدر وحد يحد وحداً ووحدة[٢]، فقد[٣] جاء ذلك، فليس مصدرا محذوف الزوائد «**ومنه**» أي: ومن[٤] المعرّف بالإضافة أي: الجائي[٥] على صورة المعرف بها. «**عند الحجازيين [العدد[٦]] من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدم**» نحو: جاء [القوم[٦]] ثلاثتهم[٧]، وجاءوا عشرتهم، وما[٨] بينهما من الألفاظ الستة، فينصبون ذلك كله على الحال، وإن كانت واردة على صورة المعرف بالإضافة؛ لوقوعها موقع النكرة، أي: معدودين بهذا العدد.

٣٤٩ قال الشارح[٩]: ومذهب سيبويه في هذا كمذهبه / في (وحده) من أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، كأنك قلت: مثلثين، وذهب يونس إلى أنه في الأصل صفة فيكون حالاً بنفسه، ورد بأنه لا يقع صفة إلا نكرة، وفيه نظر.

وذهب المبرد[١٠] إلى أنه يقدر من لفظ الثلاثة فعل، فتقول[١١]: مررت بالقوم فثلثتهم[١٢].

---

(١) هو، ظ.

(٢) وحده، د.

(٣) ففا، د.

(٤) من، د.

(٥) الحاي، د، الجادي، ز، الجاي، ظ، وهذا كله تصحيف.

(٦) ليست في، د.

(٧) ثلاثيهم، د، ز.

(٨) ومات، د.

(٩) ابن قاسم.

(١٠) لم يقل هذا في المقتضب ٣: ٢٣٩ حيث بحث هذه المسألة.

(١١) فيقول، ز، ظ.

(١٢) فثبتهم، د، فثلاثتهم، ز، فلاثتهم، ظ، وما أثبته أقرب إلى المراد.

قلت: ولم يتحرر لي تنزيل هذا المذهب على المقصود[١] من هذا التركيب.

«**ويجعله التميميون توكيداً**[٢]» فيعربونه بإعراب المتبوع رفعاً ونصباً وجراً، وأجاز المصنف في الكافية وشرحها[٣] أن يكون بدلاً، والظاهر ما ذكره هنا، وهو قول النحويين؛ لأن بدل الكل لا يحتاج إلى ضمير يرجع إلى المبدل منه، والتوكيد المعنوي يستوجب الضمير، وقد أجمعوا هنا على[٤] الضمير إذا[٥] أتبعوا، وهل ثَمّ فرق في المعنى بين جعل هذه الأعداد حالاً كما يقول الحجازيون، وجعلها توكيدا كما يفعله[٦] التميميون؟ ظاهر كلام المصنف في الشرح[٧] يقتضي أن المعنى فيهما واحد[٨]، فإنه قال:

النصب عند الحجازيين على تقدير جميعاً[٩]، ويرفعه التميميون على تقدير جميعهم فيظهر أن لا فرق عنده إلا من جهة الصناعة.

«**وربما عومل**[١٠] **بالمعاملتين**»[١١] الحالية والتأكيدية «**مركب العدد**» نحو: رأيت الرجال [خمسة[١٢]] عشرهم، فيجوز أن يكون منصوباً، على الحال والتأكيد.

فإن قلت: كيف يطّلع على هذا، والغالب على المضاف البناء، وحينئذ فلا يعلم [هل[١٢]] أتبعوا أو نصبوا[١٣]؟.

---

(١) المعهود، ز، ظ.

(٢) توكيد، ز، ظ.

(٣) ١: ٣١١ ـ ٣١٢، قال في الكافية:

وأسرعوا خمستهم قد نقلا فالنصب حالاً وبرفع بدلا

(٤) على على، د.

(٥) اذ، ز، ظ.

(٦) فعله، د.

(٧) على التسهيل ١٢٣: ب.

(٨) ولكن المبرد قرر أن بينهما فرقاً، المقتضب ٣: ٢٣٩.

(٩) جميعها، د.

(١٠) وقد يعامل، د.

(١١) بالمعاملين، ز.

(١٢) ليستا في، د.

(١٣) عطفت بالواو في، د.

قلت: لا يخفى أنـه يحمل كلام من تكلم بذلك على ماظهر من لغته في الكلمـة المعربة، فمن ثم[١] يعلم ذلك. «**وقضّهم**[٢] **بقضيضهم**[٣]» أي منتصب على الحالية.

قال الـرضي[٤]: فالأولى[٥] أن تقول[٦]: المصدر بمعنى اسم الفاعل، أي قاضّـهـم[٧] بقضيضهم[٨]، أي: مع مقـوضهم[٩]، أي: كاسرهم [مـع[١٠]] مكسـورهم، لأن مع الازدحـام كاسراً ومكسـوراً، والأصـل فيه أن يكـون (قضهم)[١١] مبتـدأ، و (بقضيضهم)[١٢] خبره...[١٣]، ومعنـاه[١٤] (كافة)، فلما قامت[١٥] الجملة مقام المفرد [أعرب ما قبل الإعراب منها ـ وهو الجزء الأول ـ إعـراب المفـرد[١٦]. ويعـامـل[١٧] أيضـاً بالتـأكيد فتقـول: جاء القوم قضهم

(١) لم، ز، ظ.
(٢) وفضهم، ز، ظ.
(٣) بفيضهم، د، بفضيضهم، ز، ظ.
(٤) في شرح الكـافية ١: ٢٠٢، وليس بنصه، وسأشير إلى المهم من الاختلاف، واترك الباقي للقارىء يطلع عليه من هناك.
(٥) والأولى، د، ز، ظ، والتصحيح عن الرضـي.
(٦) يقول، د، ز، ظ، والتصحيح عن الرضـي.
(٧) فاضهم، ز، ظ.
(٨) بفيضهم، د، بفضيضهم، ز، ظ.
(٩) مفضوضهم، ز، ظ.
(١٠) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(١١) فضهم، ز، ظ.
(١٢) وبقضيهم، د، ويفضهم، ز، ظ.
(١٣) ترك هنا ما يقرب من ثلاثة أسطر من كلام الرضـي.
(١٤) لفظ الرضـي: ومعنى (قضهم بقضيضهم) فوضع الشارح الضمير مكان الظاهر بعد أن اختصر من كلام الرضـي ما أشرنا إليه في الهامش (١٠) ليظهر الكلام في صورة المتصل.
(١٥) جات، ز، ظ.
(١٦) انتهى كلام الرضـي.
(١٧) من هنا إلى قوله: (جرّاً) معنى كلام للرضـي في شرح الكافية ١: ٢٠٣، ونظرا للاختلاف القوي بينهما في اللفظ غلب على ظنـي أن الشارح لم يلحقه بما نقله عنه.

بقضيضهم[١]] [رفعاً، ورأيت القوم[٢]] [قضَّهم بقضيضهم[٣] نصباً، ومررت بالقوم قضِّهم بقضيضهم[٣]][٤] جراً.

«**وقد يجيء المؤول بنكرة علماً**» كقولهم: جاءت الخيل بَدَادِ[٥] فـ (بداد) علم جنس وقع[٦] حالاً؛ لتأوله بنكرة، كأنهم قالوا: جاءت الخيل متبددة.

وقد نص المصنف هنا على شيئين[٧]: التأويل[٨] والقلة، فعلم أن النوعين السابقين لا قلة فيهما، وعلم أن الأنواع كلها مؤولة[٩]، فإن قوله: (قد يجيء المؤول[١٠] بنكرة[١١] علماً) يدل على [أن[١]] ما تقدم ذكره مؤول[١٢] [بنكرة[٤]].

«**فصل**» في الكلام على المصدر حيث يقع حالاً.

«**إن[١٣] وقع مصدر موقع الحال فهو حال لا معمول حال محذوف خلافاً**

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من أصول التحقيق ولا يستقيم الكلام بدونه.

(٣) فضهم بفضيضهم، ز، ظ.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٥) ومن شواهده قول عوف بن عطية بن الخَرِع، وينسب للنابغة الجعدي، الأول جاهلي والثاني إسلامي:

وذكرت من لبن المحلّق شربة   والخيل تعدو بالصعيد بداد

(٦) ووقع، د.

(٧) تسكين، د.

(٨) التاول، ظ.

(٩) مووله، ظ.

(١٠) الماول، ظ.

(١١) أهملت الباء في، ظ.

(١٢) ماول، ظ.

(١٣) وان، م.

للمبرد والأخفش» وذلك مثل قوله تعالى: ﴿[ثُمَّ[1]] ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[2]، ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[3] و﴿دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾[4]، وقالت: العرب: قتلته صبراً، ولقيته [فجأة، وأتيته ركضاً[5]]، وجئته[6] مشياً[7]، وسرت إليه عدوا، وهو كثير، فالجمهور[8] على أن المصدر في ذلك كله وقع موقع الحال، لا[9] معمول لشيء محذوف، ويدل على ذلك وقوعه خبراً ونعتاً، زيد صوم[10]، وهذا رجل عدل، ولا يمكن في ذلك تقدير عامل، فكذا ينبغي هنا.

وحمل[11] بعض الناس ذلك كله[12] على حذف مضاف[13]، أي: إتيان[14] سعي، ودعاء خوف[15] وطمع، ودعاء جهار[16]، وقتل[17] صبر[18]، ولقاء فجأة،

---

(١) ليست في، ز.

(٢) ﴿..... فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ... وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٢٦٠ البقرة ٢.

(٣) ﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا .... إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ٥٦ الأعراف ٧.

(٤) ﴿ثُمَّ إِنِّى ......﴾٨ نوح ٧١.

(٥) ساقط من ز، ظ.

(٦) وحيته، د، ز، ظ.

(٧) مسا، ز، ظ.

(٨) والجمهور، ز، ظ.

(٩) الا، د.

(١٠) صرح، د.

(١١) حمل، ز، ظ.

(١٢) كليه، د.

(١٣) مضاف، ظ.

(١٤) أهملت هذه الكلمة ما عدا النون في، ز.

(١٥) أهملت الخاء في، ظ.

(١٦) ودعاه جهارا، ز، ظ.

(١٧) قتل، ظ.

(١٨) صبراً ز.

وإتيان[١] ركض، ومجيء مشي، وسير عدو، وكذا يقدر مع المصدر المعرف، فيقدر في: (أرسلها العراك)[٢]، إرسال العراك. وفي (طلبه جهده)، [طلب جهده[٣]][٤].

وفي: (قام زيد وحده) قيام وحده. وفي: (جاؤا الجماء[٥] الغفير) مجيء الجماء، وفي: (ادخلوا[٦] الأول فالأول) [دخول الأول فالأول[٧]]. وفي: (كلمته فاه إلى فيّ) كلام فيه.

قال ابن هشام: وهكذا تقدير حسن سهل. ولم[٨] يتعرض المصنف إلى ذلك، وحكى مذهب الأخفش والمبرد، وهو أن المنصوب في ذلك مفعول[٩] مطلق لفعل مقدر قبله، والجملة الفعلية[١٠] هي الحال، والتقدير[١٠]: قتلته أصبره[١١] صبرا، وكذا سائرها.

وكان ينبغي لمن قدر ذلك أن يجرى بينهم الخلاف: هل يقدر المحذوف جملة، أو مفردا؟.

وكان الأحسن للمصنف أن يقول[١٢]: مفعول[١٣] [مطلق[١٤]] لحال محذوفة. لينص على حقيقة[١٥] نوع المحذوف[١٦].

---

(١) واثبات، د، بإهمال الثاء، وأهملت الكلمة ماعدا النون في، ز.

(٢) سبق في ص ١٠٤ أن عرفناك بأن هذه قطعة من بيت لبيد رضي الله عنه:

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

(٣) جهد، د.

(٤) ليس في، ز.

(٥) الحما، د.

(٦) دخلوا، د.

(٧) ليس في، د.

(٨) أو لم، د.

(٩) مفعول به، ز.

(١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) اصبر، ز، ظ.

(١٢) يعول، د.

(١٣) لا مفعول، د.

(١٤) ليست في، د.

(١٥) حقيقته، د.

(١٦) المعمول، د.

واعترض في شرحه[١] مذهب المبرد والأخفش بأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر لفظ المصدر المنصوب / ، فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل؛ ولا يقتصروا على السماع، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول؛ لأن القتل لا يدل على الصبر، ولا اللقاء على الفجاءة، ولا الإتيان على الركوب[٢]. ٣٥٠

قال الشارح[٣]: وذهب الكوفيون إلى أنها[٤] مفاعيل مطلقة[٥] منصوبة[٥] بالفعل المتقدم[٦]، وأتت[٧] في موضع الحال، لأن معنى (قتله) صبره[٨]، وكذا[٩] باقيها.

قلت: عليه منع ظاهر؛ إذ الصبر على القتل هو الحبس عليه، فإذن[١٠] القتل أعم من الصبر عليه؛ لأنه تارة يكون معه، وتارة يكون بدونه، فكيف يكون معنى (قتله[١١]) صبره!!.

«ولا يطَّرد فيما هو نوع للعامل، نحو: أتيته سرعة» وتمثيله [للنوع[١٢]] بالسرعة منافٍ لرده على[١٣] من قال: ـ في (ضربته تأديباً) ـ إن (تأديبا) نوع، بأنه لو قيل: كل تأديب ضرب[١٤]، لم يصح. وهنا أيضاً لو قلت: كل سرعة إتيان، لم يصح.

---

(١) على التسهيل ١٢٣: ب.
(٢) كذا في أصول التحقيق وشرح المصنف، والمناسب: (الركض)؛ إذ لم يتقدم ذكر الركوب.
(٣) ابن قاسم.
(٤) ان، د.
(٥) أهملت التاء في، ز.
(٦) أهملت التاء في، د.
(٧) وأنت، ز.
(٨) صبرا، ز، ظ.
(٩) فكذا، د.
(١٠) فاذا، ز، ظ.
(١١) قتلته، ز، ظ.
(١٢) ليست في، د.
(١٣) على في، ظ.
(١٤) ضربت، ز، ظ، لكن أهملت الضاد في، ز.

«خلافاً للمبرد» فإنه طرد ذلك وجوز القياس عليه، واستشكل بأن الحال نعت في المعنى، فكما لا يطرد النعت[1] بالمصدر، لا يطرد وقوع الحال به.

قال ابن هشام: والذي يظهر لي أنه مطرد في النوعيّ وغيره، كما يطرد وقوع المصدر خبراً، فإن الحال أشبه بالخبر من النعت[2]؛ [ولكثرة ما ورد من ذلك.

فإن قلت: ما وجه ما ذكره هو وغيره، من أن الحال أشبه بالخبر من النعت[3]]، مع أن شبهها بكل منهما إنما هو من حيث المعنى:

أما شبهها بالخبر فلأن قولك: جاء زيد راكباً، إثبات لركوب زيد[4]، كما في: زيد راكب، إلا أنه في الحال على سبيل التبعية، وفي الخبر على سبيل الاستقلال[5].

وأما شبهها بالنعت فلأن التركيب المذكور في معنى: جاء زيد الراكب، فهي في المعنى كالنعت بالنسبة [إلى[6]] المنعوت، إلا[7] أن المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل، فهي قيد للفعل، وبيان[8] لكيفية[9] وقوعه، بخلاف النعت فإنه لا يقصد به ذلك، بل مجرد اتصاف المنعوت به، فإذا[10] كان [كذلك[11]] فمن[12] أين اشتد شبهه بالخبر دون النعت؟.

---

(١) معنى النعت، د.

(٢) بالخبر أشبه منه بالنعت، ز، ظ.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

(٤) المركوب لزيد، د.

(٥) أهملت القاف في، ز.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) إلى، د، ز.

(٨) أهملت الباء في، د.

(٩) لكيفيه، د.

(١٠) وإذا، ز، ظ.

(١١) لذلك، ز، وليست الكلمة في، د.

(١٢) من، ز، ظ.

قلت: يمكن أن يوجه بما قاله السكاكي في معاني[١] المفتاح[٢] من أن حكم الحال [مع ذي الحال[٣]] أبداً نظير حكم الخبر مع المخبر عنه، ألا تراك إذا[٤] ألغيت (هو) من قولك: هو الحق بيّناً[٥]، بقي: الحق بين، و(جاء) في قولك: جاء زيد راكباً، بقي: زيد راكب، و(ضربت) في قولك: ضربت اللص مكتوفاً، بقي: اللص مكتوف، فتجد[٦] الحال وذا[٧] الحال خبراً ومخبراً عنه. وذكر ابن الحاجب مثله في شرح المفصل.

فإذن قد ظهر امتياز الشبه الخبري بما ذكر؛ إذا اعتبار مثله في الشبه[٨] النعتي[٩] غير متأت، فبان [ما[٣]] قاله ابن هشام رحمه الله [تعالى[٣]] «**بل يقتصر فيه وفي غيره على السماع**» ولا يتعدى[١٠] «**إلا في**» ثلاثة أنواع فلا يقتصر فيها على السماع «**نحو أنت الرجل علماً**» وهو المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال، فهذا وما بعده عند المصنف مما[١١] وقع فيه المصدر موقع الحال باطراد.

وقال ثعلب: الرجل مؤول[١٢] بـ (العالم)، و (علماً) مفعول مطلق كما في قولك: أنت العالم علماً.

والأظهر[١٣] ما خرجه عليه أبو حيان من أن المصدر في مثله تمييز؛ لأنه فاعل

---

(١) معنى، د.
(٢) يعني فن المعاني من (مفتاح العلوم)؛ لأن السكاكي لم يؤلف كتاباً اسمه (معاني المفتاح).
(٣) سقطت من، ز، ظ.
(٤) إذ، د.
(٥) تبينا، ز، تيبنا، ظ، بإهمال الباء.
(٦) فتحد، د.
(٧) وذي، ز، ظ.
(٨) النسبة، ز، ظ.
(٩) أعجمت العين في، د.
(١٠) يبعدى، ظ.
(١١) فما، ز، ظ.
(١٢) ماول، ز، ظ.
(١٣) وإلا ظاهر، ز، ظ.

[في[1]] المعنى، أي: أنت الكامل[2] علماً، أي: علمه. «**وهو زهير شعراً**» وحاتم[3] جوداً، ويوسف[4] حسناً، والأحنف[5] حلماً، والخليل[6] عروضاً، وسيبويه نحواً[7]، [وخرّجه أبو حيان على التمييز أيضاً، إلا أنه على تقدير[8] (مثل)، أي مثل زهير شعراً[1]] وكذا بقية الأمثلة، فهو مثل: على التمرة[9] مثلها زبداً.

قلت: وفيه نظر[10] لأنك إذا قلت: على التمرة[9] مثلها، فالمثل هو نفس الزبد، وفي قولك: هو مثل زهير شعراً، ليس المثل نفس الشعر[11]، فالأظهر تخرجه على التمييز كما في المثال الأول، على تأويل المخبر به بالكامل [أي هو الكامل[12]] شعراً، أي: شعره، وكذا إلى آخرها[13]. «**وأما علماً فعالمٌ**» أي: مهما يذكر إنسان[14] علماً، أي، في حال كونه علما فعالم. تقول[15] ذلك لمن ادّعى [أو ادّعي[12]] له العلم وغيره، فسلمت له العلم. فالناصب لهذا[16] الحال هو

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٢) يعنون الشاعر الجاهلي زهير بن أبي سلمى.

(٣) يعنون حاتماً الطائي.

(٤) المعنيّ يوسف بن يعقوب عليهما السلام.

(٥) أبو بحر الضحاك بن قيس بن معاوية بن حصين التميمي (٣ ق. هـ ٧٢هـ / ٦١٩ ـ ٦٩١م). كان سيد تميم في وقته، عرف بالحلم والدهاء والرأي والحكمة والشجاعة. مولده بالبصرة ومتوفاه بالكوفة. اعتزل يوم الجمل، شهد صفين مع علي ـ رضي الله عنه ـ ولي خراسان. والأحنف لقبه، وفي اسمه خلاف. ابن حزم ٢١٧، الوفيات ٢: ٤٩٩ ـ ٥٠٦، الإصابة ١: ١٠٠ ـ ١٠١.

(٦) ابن أحمد الفراهيدي واضع علم العروض.

(٧) نحو، ز، ظ.

(٨) أهملت التاء في، د.

(٩) الثمرة، ظ.

(١٠) نظر نظر، د.

(١١) النفعر، د.

(١٢) سقطت من، ز، ظ.

(١٣) اخره، ز، ظ.

(١٤) الإنسان، ز، ظ.

(١٥) يقولون، د، بإهمال الياء، يقول، ز.

(١٦) لهذه، ز، ظ، والحال يذكر ويؤنث والأول أفصح.

فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط، ويحتمل أن ينصبه ما بعد الفاء، وصاحبه ما فيه من ضمير، والحال على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يكن من شيء فهو عالم في حال علم، اللهم إلا / أن يقترن[١] ٣٥١ مابعد الفاء بمانع يمنع من عمله فيما قبله، فيتعين فعل الشرط للعمل نحو: أما علما [فلا علم له، وأما علماً[٢]] فإنه عالم، وهذه المسألة اختلف فيها رأي المصنف، والذي اختاره في الشرح[٣] قول من زعم: أن المصدر مفعول به لفعل الشرط المحذوف لأدلة[٤]:

أحدها[٥] - أن ذلك إعراب مطرد في حالتي التعريف والتنكير، بخلاف القول بالحالية، فإنه لايصح في المعرفة[٦]، [فلهذا[٧]] يقدره سيبويه[٨] مفعولاً له في[٩] جميع أحوال ما بعد الفاء، بخلاف قول الأخفش: إنه مفعول مطلق؛ لامتناعه في (أما العلم، فذو علم، أو فإنه[١٠] عالم، أو فلا علم له).

الثاني - أنه ليس فيه إخراج شيء عن أصله والغالب فيه.

الثالث - مجيء غير المصدر هنا، كقولهم: (أما قريشاً فأنا أفضلها)، التقدير: مهما[١١] [نصف[٢]] أو نذكر[١٢]، وحكى[١٣] يونس[١٤]: أما العبيد[١٥] فذو

(١) يعرف، ز، ظ.
(٢) ساقط من، ز، ظ.
(٣) على التسهيل ١٢٤ : أ بالمعنى.
(٤) لا دلالة، د.
(٥) آخرها، د.
(٦) المعرفة، د.
(٧) ليست في، د.
(٨) راجع الكتاب ١ : ١٩٣، ١٩٤.
(٩) كذا في أصول التحقيق، ويبدو لي أن الواو زائدة.
(١٠) فاد، ز، ظ.
(١١) مهمي، ز.
(١٢) يذكر، ز، ظ.
(١٣) حكى، ز، ظ.
(١٤) راجع سيبويه ١ : ١٩٤.
(١٥) القبيل، ز، ظ، لكن أهملت الباء في، ظ.

عبيد[١]. بالنصب. **«وترفع[٢] تميم المصدر التالي[٣] (أما) في التنكير جوازاً[٤] مرجوحاً[٥]، وفي التعريف وجوباً، وللحجازيين في التعريف[٦] رفع[٧] ونصب»**.

حاصل هذا الكلام أن الحجازيين التزموا نصب المنكر، والتميميين رفع المعرف، ولكل من الفريقين الوجهان في النوع الآخر، ولم يتعرض المصنف لوجه الرفع على ماذا هو؟.

وقال ابن هشام: الظاهر أن رفعه على أنه مفعول لفعل الشرط المحذوف مبنيا للمفعول، أي: مهما يذكر العلم، ومهما يذكر علم، ولا نعلم موضعاً ذكر فيه أحد[٨] جزأي جملة الشرط بعد (أما) غير هذا الموضع على مارأيت فيه، ولكنهم قالوا ـ في:

.... وأما الصبر عنها[٩] فلا صبرا[١٠]

(١) قد وعيته، ز، ظ، وأهملت القاف في، ظ.

(٢) ويرفع، ز، ظ.

(٣) الثاني، د.

(٤) جواز، ظ.

(٥) أمر مرجوحا، ظ.

(٦) العرف، ز، ظ، المعرف، م.

(٧) في رفع، د.

(٨) احدى، ز، ظ.

(٩) عنهم، د.

(١٠) ألا ليت شعري هل إلى أم جحدر سبيل.....
من قصيدة قالها ابن ميادة: الرماح بن أبرد، وفيها شبّب بأم جحدر بنت حسان المرّية، وكان عليها واجداً، ونحن نذكرها حسب رواية الأغاني. مطلعها:
ألا حّييا رسماً بذي العشّ مقفراً وربعاً بذي الممدور مستعجماً قفرا
وقبل الشاهد:
خليلي من غيظ بن مرة بلغا رسائل مني لا تزيدكما وقرا =

إنه مبتدأ. والجملة بعده خبر، ولم يقدروه مفعولاً [لما[١]] لم يسم فاعله، والذي قدمتـه، أولى؛ لسلامته من عدم ارتباط الخبر بالمخبر عنه، وقولهم: (الرابط العموم)[٢] يقضـي[٣] بجواز: زيد لا رجل في الدار، ولا قائل [بذلك، ومما يدل أيضاً على أنه مفعول به لا حال جواز رفعه، إذ المفعول ينوب[٤]] عن الفاعل، بخلاف الحال. «**وهو**» أي: المعرف، وسكت عن المنكر، فعلم أنه عنده حال كما ذكره في صدر المسألة، فالمعرف «**في النصب مفعول له عند سيبويه**»[٥] وظاهر كلامه أن سيبويه يوجب ذلك، وحكى عنه في الشرح[٦] أنه قال - في (أما الضرب فضـارب) - بقـول الأخفش، وكان ينبغي أن يذكر عنه هنا جواز[٧] الوجهين: المفعول له والمفعول المطلق.

وحيث قلنـا بأنه مفعول له، فالعامل فيه فعل الشرط المحذوف، أي[٨]: مهما[٩] يذكر شيء لأجل الضرب [فهو[٤]] ضارب، وقد ضعّف بقلة[١٠] مثل:

= وبعده:

فإن يك نذر راجعاً أم جحدر عليّ لقد أوذمت في عنقي نذرا

يروى: (. . . . إلى أم معمر) (. . . . . . . إلى أم مالك) (رسيل فأما. . .) ذو العش: وادٍ من أودية العقيق، وموضع في بلاد بني مرة، والملائم الثاني، الممدور: موضع في ديار غطفان. وقرا: حملا. أوذمت: أوجبت.

سيبويه ١: ١٩٣، الأغاني ٢: ٢٧٠ - ٢٧٢، ٢٧٥ - ٢٧٦، ٢٨٧، الشجري ١: ٢٨٦، ٢: ٣٤٩ - ٣٥٠، شرح التسهيل ١٢٤: أ، المغني ٢: ٥٥٤، المقاصد ١: ٥٢٣ - ٥٢٥، التصريح ١: ٦٥، السيوطي ٢: ٨٧٦ - ٨٧٧، الهمع ١: ٩٨، الدرر ١: ٧٤.

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) المعموم، د.
(٣) يفضي، ز، مفضى، ظ.
(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٥) لم يختصرها ناسخ (د) على غير عادته، وانظر سيبويه ١: ١٩٣، ١٩٤.
(٦) على التسهيل ١٢٤: أ، ولسيبويه في المثال وجهان نصباً، راجع الكتاب ١: ١٩٣.
(٧) جوز، د.
(٨) أو، ظ.
(٩) مهمى، ز.
(١٠) بقله، ز.

لا أقعد الجبن[١] عن[٢] الهيجـــاء[٣] . . . .

«وهو» أي: المعرف «والمنكر مفعول مطلق» تأكيديّ، والعامل فيه ما[٤] بعد الفـاء إن[٥] لم يقرن[٦] بما لا يعمل ما بعده فيما قبله: وإن اقترن بالمانع ففعل الشرط هو العامل، هذا كله «عند الأخفش»[٧] ففي مثل قولك: أما علماً فزيد عالم، وأما الضرب فهو ضارب يكون التقدير: مهما يكن من شيء فزيد عالم علماً، أو فهو ضارب الضرب، وفي نحو: أما علماً فذو[٨] علم، وأما العلم فذو علم، يقـدر[٩] العمل لفعل الشرط، كذا قال الشارح[١٠]، بل يفصح بكيفية تقديره[١١]، فتأمله. وضعف أيضاً مذهب الأخفش بـ[أن[١٢]] المصدر المؤكد لا يكون معرفاً[١٣] بـ (ال)، ودعوى الزيادة على خلاف الأصل.

«فصـل»: في الكـلام على تنكـير صاحب الحال، وتقديمه على الحال، وتأخيره عنه.

«لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة» لما[١٤] قدمناه من شدة شبه ذي

(١) الحين، د، الخير، ذ.
(٢) على، ز، ظ.
(٣) عجزه: ولو توالت زمر الأعداء . . . . وتقدم الكلام عليه في ٥: ١٢،٥.
(٤) إما، د.
(٥) إذ، د.
(٦) تقرن، ز.
(٧) أهملت الخاء في، ظ.
(٨) قسمها ناسخ (د) بين صفحتين، فوضع (فذ) في صفحة، والواو موصولة بـ (علم) في صفحة.
(٩) فقدر، د، وأهملت الياء في، ز، ظ.
(١٠) ابن قاسم.
(١١) أهملت التاء في، د.
(١٢) ليست في، ظ.
(١٣) معارفا، ظ.
(١٤) بما، د.

الحال بالمخبر عنه الذي هو مبتدأ، فكما لا يقع المبتدأ نكرة مالم يختص[1] [لم يقع ذو الحال نكرة «مالم يختص»[2] ع] بنعت مثلاً، كما[3] في قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ، أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾[4]، كذا مثل المصنف[5] وتبعه الشارح[6]، وهو مشكل من وجهين:

أحدهما ـ أن النكرة [هنا[7]] عامة؛ لدخول كلمة (كل) عليها، فلا نسلم أن المسوغ الوصف.

والثاني ـ أن الحال لا تأتي[8] من المضاف إليه إلا في ثلاث مسائل، ليست هذه واحدة منها.

أو يختص[9] بإضافة، كما في قوله تعالى: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾[10].

وأشار بقوله: (في الغالب) إلى وروده نكرة في غير الصور التي ذكرها في هذا الفصل، ومثّل له المصنف والشارح[6] بما[11] وقع في الحديث: (جاء رسول الله ﷺ / على فرس سابقاً)[12]. ٣٥٢

---

(١) تختص، ز، ظ.
(٢) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٣) بها، د.
(٤) ﴿... إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ ٤، ٥ الدخان ٤٤.
(٥) في شرح التسهيل ١٢٤: أ.
(٦) ابن قاسم.
(٧) ليست في، ز.
(٨) يتأتى، ز، ظ.
(٩) عطفت بالواو في، د.
(١٠) ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا ......﴾ ١٠ فصلت ٤١.
(١١) إنما، د.
(١٢) لم أجده في هذا اللفظ فيما بين يدي من كتب الحديث، ولم يستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١٢٤: أ ـ ب حيث تكلم على هذا الفصل، وقد استشهد به الرضي ١: ٢٠٤ بلفظ مغاير، وهو: (سابق رسول الله ﷺ بين الخيل، فأتى فرس له سابقاً).

وقد يقال: لا نسلم أن (سابقاً) حال من (فرس)، بل هو من فاعل (جاء).

«أو يسبقه» عطف على الفعل المجزوم [بلم[١]] من قوله: (مالم يختص)، يعني أو لم يسبقه **«نفي»** نحو: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾[٢].

فإن قلت: لا نسلم أن الجملة الواقعة بعد (إلا) هنا حالية، وإنما هي وصف. قلت: يمنع منه أمران:

أحدهما - أنه[٣] قد تقدم[٤] أن ماقبل[٥] (إلا) لا يعمل فيما بعدها، إلا إذا كان مستثنىً [أو مستثنىً[٦]] منه، أو تابعاً له، وعلى تقدير كونها صفة لـ (قرية) لا تكون[٧] [شيئاً[٨]] من المسائل الثلاث[٩].

والثاني - اقتران الجملة بالواو، ودخولها على الوصف ممتنع على رأي الجمهور، نعم الزمخشري[١٠] يقول بجواز توسط الواو بين الصفة والموصوف؛ لتأكيد[١١] لصوقها به، وانتقده المصنف في الشرح بأن[١٢] مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين معوِّل[١٣] عليه، فوجب أن لا يلتفت إليه، وأيضاً هو معلل بما لا يناسب؛ وذلك لأن الواو تدل على الجمع[١٤] بين ما قبلها وما

(١) ليست في، ز.
(٢) الآية ٤ الحجر ١٥.
(٣) الا، د.
(٤) بقلم، د، يقدم، ظ.
(٥) قيل، ز، ظ.
(٦) ليست، في، د.
(٧) يكون، د، ظ.
(٨) سقطت من، ز، ظ.
(٩) الثلاثة، د.
(١٠) أهملت الخاء في، ظ، وانظر الكشاف ٢: ٥٧٠.
(١١) بتأكيد، د.
(١٢) فإن، د.
(١٣) معمول، د.
(١٤) الجميع، د، ظ.

بعدها، وذلك مستلزم لتغايرهما، وهو ضد لما[١] يراد من التوكيد، فلا يصح أن يقال: العطف المؤكد، وأيضاً فالواو فصلت[٢] الأول عن الثاني، ولولا هي لتلاصقا، فكيف يقال: إنها أكدت لصوقها !!.

وأجيب عن الأول بأن تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما، والجملة التي هي صفة، لها التصاق بالموصوف، والواو أكدت الالتصاق باعتبار أنها[٣] في أصلها للجمع المناسب للالتصاق، لا أنها الآن عاطفة.

وعن الثاني بأن[٤] المراد من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه، بل المراد الالتصاق المعنوي، وبالواو تأكد الثاني وإن انتفى[٥] الأول. «**أو**»[٦] لم يسبقه «**شبهه**» أي: شبه نفي والمراد به النهي والاستفهام، فالنهي كقول قطري الخارجي:

لا يركنن أحد[٧] إلى الإحجام[٨] يوم الوغا متخوفاً لحمام[٩]

والاستفهام كقول الشاعر[١٠]:

---

(١) بما، د.

(٢) فضلت، د.

(٣) انها، د.

(٤) أن، د، ز، ظ، والسياق محتاج إلى الباء.

(٥) النفي، د.

(٦) جاء مكانها واو في، ظ.

(٧) أحد أحد، ظ.

(٨) أهملت الجيم في، ظ.

(٩) لم يميز الصدر من العجز في، د، ظ، والبيت أول مقطوعة وبعده:

فلقد أراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وأمامي
حتى خضبت بما تحدر من دمي أكناف سرجي أو عنان لجامي

الحماسة ١: ١٣٠ - ١٣٢، شرح التسهيل ٨٠: أ، ١١٧: ب، ١٢٤: ب، ابن مالك ١: ٣١٤، ابن الناظم ١٢٧، ابن عقيل ١: ٥٤٠، المقاصد ٣: ١٥٠ - ١٥٣، التصريح ١: ٣٧٧، الأشموني ٢: ١٧٥، الهمع ١: ٢٤٠، شواهد ابن عقيل ١٣٤، الدرر ١: ٢٠٠.

(١٠) غير معروف.

يا صاح هل حمّ عيش[١] باقياً فترى[٢] لنفسك العذر في إبعادها الأملا[٣]

«أو» لم «تتقدم[٤] الحال» نحو؛ هذا قائماً رجلٌ، مثّل به سيبويه[٥] وأنشد لذي الرمة:

وتحت العوالي[٦] والقنا مستظلةً ظباءٌ أعارتها العيون الجآذر[٧]

قال الشارح[٨]: ويظهر من كلام سيبويه أن صاحب الحال في نحو: فيها قائماً رجل ـ هو المبتدأ، وذهب قوم إلى أن صاحب الحال هو الضمير المستكن في الخبر.

قال المصنف[٩]: وقول سيبويه عندي هو الصحيح؛ لأن الحال[١٠]خبر [في

---

(١) عيس، ظ. (٢) ألحقت في (ز، ظ) بالعجز.

(٣) راجع الشاهد في: شرح التسهيل ١٢٤: ب، ابن الناظم ١٢٧، ابن عقيل ١: ٥٣٩، المقاصد ٣: ١٥٣ ـ ١٥٤، التصريح ١: ٣٧٧، الأشموني ٢: ١٧٥ ـ ١٧٦، الهمع ١: ٢٤٠، شواهد ابن عقيل ١٣٣ ـ ١٣٤، الدرر ١: ٢٠١.

(٤) يتقدم، د. (٥) في كتابه ١: ٢٧٦.

(٦) الأعالي، ز، ظ، وما أخترته موافق لرواية سيبويه.

(٧) الحاذر، د، والبيت من قصيدة مدح فيها بلال بن أبي بردة مطلعها:

لمية أطلال بحَزوى دواثر عفتها السوافي بعدنا والمواطر

وقبل الشاهد:

فأصبحن قد نكّبن حَوضـي وقابلت من الرمل ثبجاء الجماهير عاقر

وبعده:

هي الأدم حاشا كل قرن ومعصم وساق وما لِيثت عليه المآزر

يروى: (فأصبحن قد جاوزن ....) (..... حزوى وقابلت) (من الزرق ....) (من الأدم ....) (.... في القنا ....).

ثبجاء: عظيمة الثبج، وهو الوسط. العوالي: أعالي الهوادج. القنا: عيدان الهوادج. الأدم، جمع أدماء: الظبية. ليثت: لفّت.

ذو الرمة ٢٣٩ ـ ٢٥٧، سيبويه ١: ٢٧٦، ابن يعيش ٢: ٦٤، شرح التسهيل ١٢٤: ب.

(٨) ابن قاسم.

(٩) في شرح التسهيل ١٢٤: ب.

(١٠) الحال عندي، ز، ظ، وليس لهذه الزيادة معنىً.

المعنى[١]]، فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما.

قيل: وهـذا يستقيم لو تساويا، وأما إذا كان أحدهما معرفة والآخر نكرة فجعله للمعرفة أولى.

وزعم ابن خروف[٢]: أن[٣] الخبر إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء، إلا إذا تأخر، واستدل بأنه لو تحمل ضميراً عند التقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه كما يفعل[٤] ذلك مع التأخر. «**أو**» لم «**يكن**»[٥] الحال «**جملة مقرونة بالواو**»؛ لأن[٦] اقترانها بالواو رافع لتوهم كونها نعتاً، خلافاً للزمخشري[٧]، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[٨]، وقال الشاعر[٩]:

مضى زمن [والناس[١٠]] يستشفعون بي[١١] فهل[١٢] لي إلى ليلى الغداة[١٣] شفيع[١٤]

---

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) خاروف، ز.

(٣) إلى أن، ظ، و (وزعم) تتعدى بنفسها.

(٤) فعل، د.

(٥) تكن، م.

(٦) ولأن، ز، ظ.

(٧) حيث زعم أن الواو مؤكدة للصوق الجملة بالمنعوت، وانظر الكشاف ٢: ٥٧٠.

(٨) ﴿.... قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ....﴾ ٢٥٩ البقرة ٢.

(٩) قيس بن ذريح، أو قيس بن الملوح: مجنون ليلى، أو جميل بثينة، أو عمرو بن حكيم التميمي، أو الضحاك بن عمارة.

(١٠) ليست في، د.

(١١) يستشفعوني، ز، ظ.

(١٢) وهل، د. (١٣) العداة.

(١٤) جاء البيت في قصيدة لقيس بن ذريح أولها.

سأصرم - لبنى - حبل وصلك مجملا وإن كان صرم الحبل منك يروع

وقبل الشاهد:

يقولان صب بالنساء موكل وما ذاك من فعل الرجال بديع

«**أو**» لم «**يكن الوصف به على خلاف الأصل**» نحو: هذا خاتم حديداً، وعندي راقود خلاً.

قال المصنف[1]: [ظاهر] كلام سيبويه أن المنصوب في هذين المثالين وأشباههما منصوب على الحال، فإن الذي سوّغ ذلك مع تنكير ما قبله التخلص من جعله نعتاً مع كونه جامداً غير مؤول بالمشتق، وقد تقدم أن ذلك يغتفر في الحال، لأنه بالأخبار أشبه منه بالنعوت.

وتعقبه الشارح[2] تبعاً لأبي حيان بأن المشهور من كلام سيبويه وغيره نصب ما بعد (خاتم)[3] و(راقود) وشبههما على التمييز، فلو كان ما قبله معرفة نحو: هذا خاتمك حديداً، وهذه جبتك خزّاً[4]، لم يكن إلا حالاً «**أو**» لم «**تشاركه**[5] **فيه معرفة**» نحو: جاء رجل وزيد ضاحكين[6]، وكان حقه أن يقول: (مختص) بدلاً [من][7] قوله: (معرفة)؛ ليشمل[8] نحو: هذا رجل صالح وامرأة مقبلين.

= وبعده:

أيا حرجات الحيّ حيث تحملوا بذي سلم لا جادكن ربيع

ورواية الديوان: (فهل لي إلى لبنى . . .) وفي ديوان ابن الملوح مقطوعة صغيرة أولها البيت الشاهد، وبين المراجع خلاف في ترتيب القصيدة، وأنت على علم بأن احتمال الوضع في مثل هذا الشعر وتداخل الرواية أمر مسلم به.

ابن ذريح ١١٣ ـ ١١٤، ابن الملوح ٤، القالي ١: ١٣٦ ـ ١٣٧، الأغاني ٩: ٢١٤ ـ ٢١٥، شرح التسهيل ١٢٤: ب، المغني ٢: ٤٨٢، السيوطي ٢: ٨٤١ ـ ٨٤٢، الهمع ١: ٢٤٠، الدرر ١: ٢٠١.

(١) في شرح التسهيل ١٢٤: ب.

(٢) ابن قاسم.

(٣) حاتم، ظ.

(٤) جزا، د.

(٥) يشاركه، م.

(٦) ضاحكين، ظ.

(٧) سقطت من، د، ز.

(٨) أهملت الياء في، ز.

٣٥٣ واعلم أن اعتبار هذه المسوّغات لوقوع الحال من النكرة ليس / بمذهب سيبويه، وإنما مذهبه جواز كون ذي الحال نكرة قياساً مطرداً[١] من غير اعتبار لشيء[٢] من ذلـك[٣]، ووجهه أن الحال إنما دخلت لتقييد عاملها، فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه، إلا أن ما ذكره المصنف[٤] من أنه[٥] لابد ـ في الغالب ـ من وجود مسوّغ[٦] هو قول الخليل ويونس والجمهور.

---

(١) مطرداً مطرداً، ظ.

(٢) شيء، د.

(٣) ما وقفت عليه من كلام سيبويه لا يدل على ما قال الشارح، بل يدل على أن مجيء الحال من النكرة قليل، ولم يتعرض لذكر المسوغات، لكن أمثلته لا مسوّغ فيها لتنكير صاحب الحال، قال في ١ : ٢٧٢ : (ومن قال هذا أول فارس مقبلاً، من قبل أنه لا يستطيع أن يقول: هذا أول الفارس، فيدخل عليه الألف واللام، فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي له أن يصفه بالنكـرة، وينبغي له أن يزعم أن (درهماً) ـ في قولك: عشرون درهماً ـ معرفة، فليس هذا بشيء، وإنما أرادوا: من الفرسان، فحذفوا الكلام استخفافاً، وجعلوا هذا يجزئهم من ذلك، وقد يجوز نصبه على نصب: هذا رجل منطلقاً، وهو قول عيسى، وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً، ولم يجعله وصفاً، ومثل ذلك: مررت برجل قائماً، إذا جعلت المرور به في حال قيام، وقد يجوز على هذا: فيها رجل قائماً، وهو قول الخليل، ومثل ذلك: عليه مائة بيضاً، والرفع الوجه، وعليه مائة عيناً، والرفع الوجه، وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: مررت بماء قعدة رجل، والجر الوجه، وإنما كان النصب هنا بعيداً من قِبل أن هذا يكـون من صفـة الأول، فكـرهوا أن يجعلوه حالاً، كما كرهوا أن يجعلوا (الطويل) و(الأخ)، حالاً حين قالوا: هذا زيد الطويل، وهذا عمرو أخوك، وألزموا صفة النكرة النكرة، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها، وزعم من نثق به أنه سمع رؤبة يقول: هذا غلام لك مقبلاً، جعله حالاً ولم يجعله من اسم الاول). انتهى، وله في: ١ : ٢٧٦ كلام في هذا المعنى، راجعه إن رأيت.

(٤) اختصرت في، د، ظ، أما الأولى فدأبها وأما الثانية فلوقوعها في نهاية السطر، وهو شأنها في مثل هذا.

(٥) إن، ز، ظ.

(٦) رسم السين بسنّتين في، د.

«ويجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيره [عنه[١]] إن لم يعرض مانع من التقديم كالإضافة إلى صاحبه» لكن يشترط أن تكون[٢] الإضافة محضة[٣] نحو: عرفت قيام هند ضاحكة[٤]، نبه على ذلك في الشرح[٥]، فإنه[٦] قال:

وأما إن كانت الإضافة غير محضة[٧] فيجوز تقديم الحال على المضاف، كقولك: هذا شارب السويق ملتوتاً الآن أو غداً؛ لأن الإضافة في نية الانفصال، فلا يعتد بها.

واعترض أبو حيان بأنه يرد على تعميمه نحو: هذا مثلك متكلماً.

قلت: وأقره تلميذه الشارح[٨]، وهو سهو، فإن الإضافة في (مثلك) محضة، وليست كل إضافة لاتعرف غير محضة، بل غير المحضة هي التي في تقدير[٩] الانفصال، وهو في (مثلك) مفقود. «أو» لم يعرض مانع **«من التأخير كاقترانه»** أي: اقتران صاحبه **«بـ (إلا) على رأي»** نحو: ما سار مسرعاً إلا زيد، فإن الحال لو أخر في هذا التركيب أفاد خلاف المعنى المراد، وذلك أن معنى: ما سار مسرعاً إلا زيد، أنه لم يسر أحد على هيئة الإسراع إلا زيد، وذلك يقتضي أن غير زيد سار لا على هيئة الإسراع، ولولا أن هذا هو المراد لقلت: ما سار إلا زيد، ولم تقيده[١٠] بقولك: (مسرعاً)، فإذا قلت: ماسار إلا مسرعاً زيد[١١]،

---

(١) سقطت من، ز، ظ، م، والسياق مفتقر إليها.

(٢) يكون، د.

(٣) مختصة، ز، ظ.

(٤) صاحكة، ظ.

(٥) يعني المصنف في شرحه على التسهيل ١٢٥ :أ.

(٦) وانه، ز، ظ.

(٧) مختصة، ظ.

(٨) ابن قاسم

(٩) تقد، د.

(١٠) يقيده، د، ز، والخطاب متعين.

(١١) الا زيد مسرعا، د، وهو خطأ: لأن هذا هو المثال السابق.

فمعناه[١] أنه[٢] لم يسر أحد إلا زيد، وأن[٣] سيره على هيئة الإسراع، وهذا معنىً غير ذلك المعنى، فإذا قصد امتنع تقديم (مسرعاً) على (إلا)؛ لئلا يفيد خلاف المعنى المراد، وأما قوله[٤]:

ما راعني إلا جناح هابطا[٥]

فتقديره[٦]: أعني هابطا.

واعلم أن قوله: (على رأي) يثبت في بعض النسخ دون بعض، وعلى إثباتها فهي تكرار لما ذكر في غير هذا الباب، وموهمة[٧] أن المذهب الصحيح خلاف ذلك؛ إذ إنما [يقال[٨]]: (على رأي) في عرف المصنفين ـ للقول المرجوح، وموهمة[٧] أيضاً أن هذا الرأي مذهب الأقلين، والأمر بخلاف ذلك كله، فكان الأولى ترك هذه الزيادة كما هو في بعض النسخ. «وكإضافته» أي: إضافة صاحب الحال «إلى [ضمير[٩]] ملابس[١٠] الحال» نحو: جاء منقاداً لعمرو صاحبه[١١]؛ لأنه لو أخر هذا[١٢] للزم عود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبةً.

---

(١) فمعنا، ظ.

(٢) ان، ز.

(٣) فان، ز، ظ.

(٤) مجهول.

(٥) أول أرجوزة ساقها أبو زيد في نوادره، وبعده:

على البيوت قوطه العلابطا

جناح: اسم راع، ويروى مكانه: رياح، خيال. القوط: القطيع من الغنم ضخماً أو غير ضخم، منصوب بـ (هابطاً)، وهو يأتي لازماً ومتعدياً، وأوله ابن جني بـ (مهبط) وجوز أيضاً أن يكون النصب بإسقاط الجار، أي: هابطاً بقوطه. العلابط: القطيع الضخم من الغنم.
أبو زيد ١٧٣ ـ١٧٤، الخصائص ٢: ٢١١، المحتسب ١: ٩٢، المنصف ١: ٢٧، ٣٧٢، الشجري ١: ٣٨٦، شرح التسهيل ١٢٤ :ب، ابن مالك ١: ٣١٦، اللسان (علبط، قوط، هبط).

(٦) فمعناه، د.

(٧) أهملت الفاء في، د.

(٨) ليست في، ز.

(٩) سقطت من، د، ظ.

(١٠) ما لابس، م.

(١١) وصاحبه، ز.

(١٢) هنا، ز، ظ.

«**وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف**» غير زائد، لا بالزائد فيجوز تقديم الحال عليه، نحو: ما جائني راكباً من أحد، وقد جزم بجوازه في الارتشاف[١]، و [لا[٢]] بالإضافة[٣]، فيمنع التقديم كما مرَّ آنفاً[٤] «**ضعيف على الأصح**» عند المصنف «**لا ممتنع**» كما هو مذهب الأكثرين، فإنهم منعوه مستندين إلى عدم سماعه من العرب، وإلى أن الحال تابع وفرع لذي الحال، فكما لا يتقدم [المجرور على الجار، لا يتقدم[٥]] تابعه أيضاً، بل حكى ابن الأنباري الاتفاق على منع تقديم الحال في هذه المسألة، وليس كذلك، نعم هو مذهب الأكثرين، وذهب ابن كيسان والفارسي وابن برهان [والمصنف[٦]] إلى الجواز، وفصّل الكوفيون بين أن يكون ذو الحال مضمراً نحو: هند مرّ[٧] زيد ضاحكة بها[٨]، أو مظهراً[٩] والحال فعل[١٠] نحو: مررت تضحك[١١] بهند، فيجوز التقديم فيهما[١٢]، وبين أن تكون[١٣] [الحال[٦]] مفردة من ظاهر نحو: مررت ضاحكة بهند.

قلت: كذا حكوه، والتفصيل المذكور لا يفي[١٤] بصور[١٥] المسألة، فقد

---

(١) كتاب لأبي حيان اختصر فيه شرحه على التسهيل، فسماه: ارتشاف الضرب من كلام العرب.
(٢) سقطت من، ظ.
(٣) معطوف على قوله: (لا بالزائد).
(٤) أيضاً، د.
(٥) ساقط من، د.
(٦) ساقط من، د.
(٧) من، ز، ظ.
(٨) أهملت الباء في، ظ.
(٩) عطفت بالواو وأهملت الظاء في، د.
(١٠) فصل، د.
(١١) وضحك، ظ. (١٢) فيها، د.
(١٣) يكون، د، ز، ظ، ومع أن تذكير (الحال) وتأنيثها جائزان، إلا أني لم أستسغ التذكير في أول الجملة والتأنيث في آخرها.
(١٤) نفي، د. (١٥) بصورة، د.

بقي[١] الحـال من ظاهـر إذا كان جملة اسمية نحو: مرت هند هو[٢] جالس بزيد، فيحـرر[٣] مذهبهم في ذلـك، واستدل المصنف[٤] بقوله تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس)[٥]، كافة حال من (الناس) المجرور باللام، وبقول الشاعر[٦]:

إذا المرء أعيته المروءة[٧] ناشئاً فمطلبها كهلا عليه شديد[٨]

---

(١) نفي، د، وأهملت الباء والقاف في، ز.

(٢) الرابط هنا الضمير فقط.

(٣) فيجوز، ظ. (٤) في شرح التسهيل ١٢٥ : أ.

(٥) (. . . . بشيرا ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون) ٢٨ سبأ ٣٤.

(٦) المعلوط بن بدل القريعي، أو سويد بن حذاق العبدي، أو المخبل السعدي. وترجمة الأول في المبهج ٥٢، وسمى البغدادي أباه (بدرا) نقلا عن المبهج، والذي في المبهج (بدل).

(٧) المطالب، د.

(٨) أما قصيدة المعلوط فبين الرواة اختلاف في ترتيبها وعددها، وقد أورد أبو تمام منها أربعة جاء الشاهد ثالثها، وأولها:

متى ما يرى الناس الغنيّ وجاره فقير يقولوا: عاجز وجليد

وليس الغنى والفقر من حيلة الفتى ولكن أحاظٍ قسّمت وجدود

وبعد الشاهد:

وكائن رأينا من غنيّ مذمم وصعلوك قوم مات وهو حميد

وأما قصيدة المخبل فنقلها البغدادي، والشاهد آخرها، وأولها:

ألا يا لقومي للرسوم تبيد وعهدك ممن حلهن جديد

وقبل الشاهد:

وما يكسب المال الفتى بجلادة لديه ولكن خائب وسعيد

يروى: (. . . . . أعيته السيادة. . . . .).

أحاظ: قيل إنه جمع (حظ) على غير قياس، وقيل: جمع أحُظّ، الذي هو جمع حظ، وأصله أحاظظ، قلبت الظاء الثانية ياء على غير قياس كراهة للتضعيف، وجوزوا أن يكون واحده حظوة، وعلى هذا فالياء منقلبة من الواو لانكسار ما قبلها، ولا شذوذ في هذا التوجيه، فهو أولى بالقبول. كائن: بمعنى (كم) الخبرية.

الحماسة ٣: ١٤٩، عيون الأخبار ١: ٢٤٦ - ٢٤٧، الصحاح، ٢: ١١٧٢، ابن مالك ١: ٣١٨، الرضي ١: ٢٠٧، الأشموني ٢: ١٧٨، الخزانة ١: ٥٣٦ - ٥٣٧.

فـ (كهلا) حال من الضمير المجرور بـ(على)، وبقول الآخر[١]:

لئن كان برد الماء هيمان صادياً إليّ حبيباً إنها لحبيب[٢]

فـ (هيمان)[٣] حال من الضمير المجرور بـ (إلى)، والحال متقدمة في الكل.

٣٥٤ قلت: وقد قدح في جميع / ذلك، أما حمله[٤] قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ على ما ذهب إليه فمعترض من وجهين:

أحدهما ـ أنه حمل القرآن على ما اعترف بضعفه، ولا يخفى ما فيه.

والثاني ـ أنه قدم في باب الاستثناء أن المحصور واجب التأخير، ونص هنا على وجوب تأخير[٥] الصاحب المحصور، فكذا الحال المحصورة[٦].

---

(١) كثير عزة أو عروة بن حزام أو قيس بن ذريح.

(٢) أما قصيدة كثير فجاء الشاهد ثالثها، وقبله:

أبى القلب إلا أم عمرو وبغّضت إليّ نساء ما لهن ذنوب
حلفت لها بالمأزمين وزمزم والله فوق الحالفين رقيب

وبعده:

لعمر أبيها إن دهراً يردها إليّ على شحط النوى لطلوب

وأما قصيدة عروة فمطلعها:

وإني لتعروني لذكراك روعة لها بين جلدي والعظام دبيب

وقبل الشاهد:

حلفت برب الراكعين لربهم خشوعاً وفوق الراكعين رقيب

وبعده:

وقلت لعراف اليمامة داوني فإنك إن أبرأتني لطبيب

وصلة هذا البيت بالشاهد واهية.

كثير ٢: ١٩٢ ـ ١٩٤، ابن حزام ١٢ ـ ١٣، الكامل ٢: ٦٠٧، شرح التسهيل ١٢٥: ب، ابن مالك ١: ٣١٨، ابن الناظم ١٢٨، الرضي ١: ٢٠٧، ابن عقيل ١: ٥٤٢، المقاصد ٣: ١٥٦ ـ ١٦٠، الخزانة ١: ٥٣٣ ـ ٥٣٦، شواهد ابن عقيل ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٣) فهمان، د.

(٤) حملة، . د. (٥) تأخر، د.

(٦) انتصر ابن مالك لرأيه ودافع عنه بأدلة من السماع والقياس في شرح التسهيل في ١٢٥؛ أ ـ ب، ولولا طوله لأثبتاه.

والحق قول الزجاج: إن (كافة) حال من الكاف، والتاء[١] للمبالغة، أي وما[٢] أرسلناك إلا كافاً[٣] للناس عن الضلال. وإبطاله بأن ما زيد [فيه[٤]] التاء[٥] للمبالغة ثلاثة أبنية[٦]: نسّابة[٧] وفروقة[٨] ومهذارة[٩]، غير متجه[١٠]؛ لأن غايته[١١] شهادة على نفي في مقابلة شهادة على إثبات من إمام معتبر، ثم الحصر في الثلاثة باطل قطعاً بثبوت (علّامة)[١٢]، و (راوية)[١٣].

وأما قوله:

.... فمطلبها كهلاً[١٤] عليه شديد

فقد قيل فيه: لا نسلم أن (كهلا) حال من مجرور (على)، بل هو حال من فاعل (المطلب)، و (المطلب) مصدر ميميّ مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف، والتقدير[١٥]: فمطلب المرء إياها ـ أي المروءة ـ في حال كهولته[١٦] شديد عليه.

وأما البيت الآخر فقد منع كون (هيمان) فيه حالاً[١٧]، بل هو مفعول للمصدر

---

(١) والباء، ز.
(٢) ما، ز، ظ.
(٣) كافة، ز، ظ، وليس بصحيح.
(٤) سقطت من، ز، ظ.
(٥) أهملت التاء في، ز.
(٦) أبنيه، ز، والمراد أجناسها لا أعيانها، إذ يدخل تحت كل بناء أمثلة كثيرة.
(٧) نسابه، د، سابه، ز، تسابة، ظ.
(٨) وفروقه، د، وقروفه، ز، وقروفة، ظ.
(٩) ومهدارة، د، ظ، ومهداره، ز، وكل هذا تصحيف.
(١٠) ويتجر، ز، ظ.
(١١) عامة، ز.
(١٢) علامة، د، ز. وهذا الوزن لاحق بـ (نسابة)، فلا يتجه الاعتراض به.
(١٣) ورواية، د، ز، ظ، وهو تصحيف ظاهر.
(١٤) لهلا، د.
(١٥) والتقدير، ظ.
(١٦) كهوليته، د.
(١٧) حال، ز، ظ.

الذي هو (برد)[١]، والتقدير: لئن كان [أن[٢]] يبرد[٣] الماء هيمان. يعني[٤] نفســه.

قال بعض المغاربة[٥]: وعلى تقدير (أن) يبعد التأويل في هذه الأبيات، فلا تقوم الحجة بها[٦]، لأن الشعر يجوز فيه مالا يجوز في الكلام. قلت: وفيه[٧] نظر. **«ولا يمتنع[٨] تقديمه»** أي: تقديم الحال **«على المرفوع والمنصوب، خلافاً للكوفيين في المنصوب الظاهر[٩] مطلقاً»** أي سواء[١٠] تقدم العامل أو[١١] لا، سواء كانت الحال فعلاً أوْ لا، فيجوز عند البصريين: مكتوفاً ضربت اللص، وضربت مكتـوفاً اللص، وتضحك ضربت هنداً، وضربت تضحك هنداً. وكل ذلك ممتنع عند الكوفيين، وتعليلهم المنع بخوف توهم كون الحال[١٢] مبدلاً منه، وصاحبه بدلاً، إنما يتأتى في نحو: لقيت راكبة[١٣] هنداً؛ ولذلك استثنى بعضهم الحال الفعلية، كما سيجيء[١٤]، هذا إذا كان المنصوب ظاهراً، وأما إن كان ضميراً نحو: اللص مكتوفاً ضربته، فالفريقان يجيزونه[١٥]. «و[١٦]» خلافاً

(١) يرد، ز.
(٢) ليست في، د.
(٣) ببرد، د.
(٤) يغنى، د.
(٥) المغاربة، د.
(٦) فها، ز.
(٧) فيه، د.
(٨) يمنع، د، يمتع، ظ.
(٩) الطاهر، ظ.
(١٠) سو، د.
(١١) لم، د.
(١٢) الحامل، ز.
(١٣) راكبه، ز، ظ.
(١٤) يجى، ز، ظ.
(١٥) يخبرونه، د، بإهمال الياء.
(١٦) لعب النساخ بهذه الواو، ففي (د) جاءت مع (في المرفوع)، وسقطت من (ز)، وجاءت في (ظ) مع (أيضاً)، والمكان الصحيح حيث وضعتها.

للكوفيين أيضاً «**في المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال**» نحو: راكباً جاء زيد، فأما لو كان المرفوع ضميراً لجاز عند الكل نحو: ﴿خُشَّعًا[١] أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾[٢]، والاستدلال بهذه الآية على تقديمها[٣] [على صاحبها[٤]] إذا كان مرفوعاً، وعلى عاملها إذا كان متصرفاً، غير[٥] قاطع؛ لجواز[٦] ما قاله بعضهم من كون (خشعاً)[٧] مفعولاً[٨] به لـ (يدع)[٩]، أي[١٠] يدع[١١] الداعي [قوماً[٤]] خشعاً[٧] أبصارهم، وأما إذا كان العامل ليس مؤخراً[١٢] عن الحال من المرفوع الظاهر، فإنه يجوز عند الكل أيضاً كقوله[١٣]:

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة[١٤] تهمي[١٥]

---

(١) خاشعا، ز، ظ، وبها قرأ البصريان وحمزة والكسائي وخلف ـ من العشرة ـ وابن عباس وابن جبير ومجاهد والجحدري. و (خُشَّعا) قراءة باقي العشرة وقتادة وشيبة والأعرج.
الكشاف ٤: ٤٣٢، البحر ٨: ١٧٥، النشر ٢: ٩٨٠.

(٢) ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ... كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ ٦، ٧ القمر ٥٤.

(٣) تقديمه، د.

(٤) ليست في، د.

(٥) خبر قوله: (والاستدلال).

(٦) بجواز، د، بإهمال الباء.

(٧) راجع ص ١٨٩٩ هـ ١٣.

(٨) مفعول، ز، ظ.

(٩) يدعوا، د، ظ، يدعو، ز، وما أثبته هو ما في المصحف.

(١٠) ان، ز.

(١١) يدعوا، د، يدعو، ز، ظ.

(١٢) مدخل، د.

(١٣) طرفة بن العبد.

(١٤) وديمة، ز.

(١٥) آخر قصيدة هجا فيها المسيب بن علس ومدح قتادة بن سلمة الحنفي. مطلعها:

إن امرأ سرف الفؤاد يرى عسلا بماء سحابة شتمى
أنا امرؤ أكوي من القصر البا دي وأغشى الدهم بالدهم

وقبل الشاهد:

=

ويرد على الكوفيين قول العرب: (شتى تؤوب الحلبة)[١]، أي: متفرقين يرجع الحالبون، وقول[٢] الشاعر[٣]:

تــرد[٤] حسرى[٥] حـدق[٦] الـعيــون[٧]

«واستثنى بعضهم» أي: بعض النقلة عن[٨] الكوفيين، هذا قضية[٩] كلامه في الشرح[١٠] «من حال المنصـوب ما كان فعلاً» نحو: لقيت تضحك هنداً، ووجهه ما قدمناه من عدم إيهام المفعولية[٩] والبدلية[٩]، بخلاف، لقيت ضاحكة هنـداً، والذي ينبغي لهذا القائل أن يستثني[١١] ما كان جملة، ولا خصوصية للفعل من حيث هو فعل بذلك.

= ففتحت بابك للمكارم حين تواصت الأبواب بالأزم
وأهنت إذ قدموا التلاد لهم وكذاك يفعل مبتني النعم

سرف الفؤاد: غافلة. شتمي: مفعول أول لـ(يرى). عسلا: مفعول ثان. القصر: داء يأخـذ قصرة العنق، فلا يستـطيع صاحبهـا أن يلتفت إلا بجسمه كله. أغشى: ألقى. الدهم: الجماعة من الرجال والخيل. الأزم: الإغلاق.

طرفة١٤٣ ـ ١٤٩، الموشح ٢٩١ ـ ٢٩٢، الحصرى ٢: ١٠٦٣، الصناعتين ٣٩٠، ٤٠٨، شرح التسهيل ١٢٥: ب، الهمع١: ٢٤١، العباسي ١: ١٢٢ ـ ١٢٣، الدرر ١: ٢٠١.

(١) الحلية، ز.
(٢) وفول، ز.
(٣) لم أقف على اسمه.
(٤) يرد، د.
(٥) حرى، د.
(٦) حذف، د.
(٧) لم أهتد إليه في مراجعي.
(٨) من، د.
(٩) أهملت التاء في، د.
(١٠) على التسهيل ١٢٥: ب، ولفظه: (ومنع الكوفيون تقديم حال المنصوب إذا كان ظاهراً؛ لئلا يتوهم كون الجار مفعولاً، وكون صاحبه بدلاً، فإن كان الحال فعلا لم يمنع بعضهم تقديمه؛ لزوال المحذور، أعني توهم المفعولية والبدلية).
(١١) أهمل حرف المضارعة في، د.

«ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه، إلا أن يكون المضاف جزءه [أو[1]] كجزئه[2] » ومفهوم ذلك أن عامل الحال يضاف إلى صاحبها فهذه ثلاث[3] مسائل:

الأولى ـ هذه التي تؤخذ من مفهوم كلامه، نحو: عرفت قيام زيد مسرعاً، وهو راكب الفرس مسرجاً، ومنه قوله تعالى: ﴿مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

تقول[6] ابنتي: إن انطلاقك واحداً إلى الروع يوماً تاركي لا أباليا[7]

---

(١) ليست في، ظ.

(٢) كجزوه، ظ.

(٣) ثلاثة، ظ.

(٤) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ١٠٥ المائدة ٥، وانظر الآيتين ٤٨ المائدة ٥، ٤ يونس ١٠.

(٥) مالك بن الريب بن حوط بن قرط المازني التميمي (... ـ حوالي ٦٠هـ/... ـ حوالي ٦٨٠م) مشهور بالبيان والجمال، وكان في أول أمره من قطاع الطريق، فأخذه سعيد بن عثمان بن عفان إلى خراسان، وهناك مات متنسكاً.

ابن قتيبة ١: ٣٥٣ ـ ٣٥٥، الأغاني ٢٢: ٢٧٦ ـ ٣٠١، المرزباني ٣٦٤، الخزانة ١: ٣٢١.

(٦) يقول، د.

(٧) من قصيدة مطلعها:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بجنب الغضى أزجى القلاص النواجيا

وقبل الشاهد:

إن الله يرجعني من الغزو لا أرى وإن قل مالي طالباً ما ورائيا

وبعده:

لعمري لئن غالت خراسان هامتي لقد كنت عن بابي خراسان نائيا

ورواية الشاهد كما في القصيدة مغايرة لما ينشد النحويون، وليس فيها شاهد، وهي:

تقول ابنتي لما رأت طول رحلتي سفارك هذا تاركي لا أباليا

القالي ١٣٥ ـ ١٤١، القرشي ٧٥٨ ـ ٧٦٨، شرح التسهيل ١٢٦: أ، ابن الناظم ١٢٩، ابن عقيل ١: ٥٤٥، المقاصد ٣: ١٦٥ ـ ١٦٨، الأشموني ٢: ١٧٩، الخزانة ١: ٣١٧ ـ ٣٢١، شواهد ابن عقيل ١٣٥ ـ ١٣٦.

الثانية - أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه [نحو[١]]: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا . . . .﴾[٢].

الثالثة - أن يكون [المضاف[٣]] ليس جزءاً حقيقة[٤]، وإنما هو بمنزلة الجزء، كقوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[٥].

فأما تجويز الحال من المضاف إليه في المسألة الأولى فواضح، وأما في المسألتين الأخيرتين[٦] فإنما حسّن / جعل المضاف إليه فيهما صاحب حال[٧]؛ لأنه قد يُستغنى[٨] به عن المضاف، ألا ترى أنه لو قيل: - في غير التلاوة - ونزعنا[٩] ما فيهم من غل إخوانا، أو اتبع[١٠] إبراهيم حنيفا، لحسن؟ بخلاف نحو: ضربت غلام هند جالسة، فيمتنع فيه جعل المضاف إليه صاحب حال بإجماع، على ما نقله المصنف[١١]، ونقل غيره عن [بعض[١]] البصريين جوازه، وحكى الشارح[١٢] عن شيخه أثير الدين أبي[١٣] حيان أنه قال: ٣٥٥

والذي نختاره[١٤] أن المجرور[١٥] بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه، سواء كان المضاف جزءه أو كجزئه، أو لم يكن؛ لما تقرر[١٦] [من[١]] أن العامل في الحال هو العامل في صاحبه[١٧]، والعامل في

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) زاد في (ز): ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ﴾، وتمام الآية ﴿. . . . مُّتَقَابِلِينَ﴾ ٤٧ الحجر ١٥.
(٣) ليست في، د.
(٤) أهملت التاء في، د.
(٥) ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ. . . وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ١٢٣ النحل ١٦.
(٦) الآخرتين، د.
(٧) الحال، د.
(٨) أهملت الياء في، د.
(٩) أهملت الزاي في، د.
(١٠) عطفت بالواو في، د.
(١١) في شرح التسهيل ١٢٦ : أ.
(١٢) ابن قاسم.
(١٣) ابن أبي، ز، وليس صحيحاً.
(١٤) يختاره، ز.
(١٥) أهملت الجيم في، ظ.
(١٦) أهملت التاء في، د.
(١٧) صاحبها، د.

المضاف إليه إما المضاف، وإما معنى الإضافة، وإما اللام، وأيًّاما[١] قدّرته لا يصلح[٢] عاملاً [في الحال[٣]].

قال[٤]: ولا حجة فيما استدل به المصنف؛ لاحتمال أن يكون (إخواناً) منصوباً على المدح، و(حنيفاً) حال من (ملة) على معنى (دين)، أو من الضمير في (اتبع). هذا كلامه.

قلت: وينبغي للمصنف أن يجيز ما نقل الإجماع على منعه؛ لأنه سيجيز اختلاف عامل الحال وصاحبها.

«فصل»: تكلم فيه المصنف على جواز تقديم الحال على العامل، وعلى امتناع التقديم، وبقي عليه وجوب التقديم، [وذلك[٥]] إذا كان استفهاماً نحو: كيف جاء زيد؟.

وبدأ[٦] بالقسم الجائز واشترط له وجود[٧] أمرين، وانتفاء ستة أمور، فقال: **«يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً»** نحو: مسرعاً أقبل زيد، و﴿خُشَّعًا[٨] أَبْصَٰرُهُمْ[٩] يَخْرُجُونَ ......﴾[١٠]، وهذا مذهب البصريين، إلا الجرمي، والسماع يرده، وإلا الأخفش في نحو: راكباً زيد جاء؛ لبعدها عن العامل، وقد سلف تفصيل الكوفيين في المسألة.

---

(١) وانما، د، وأي ما، ز.

(٢) يغمح، ز، ظ.

(٣) ليست في، د.

(٤) أبو حيان.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) وبداء، د.

(٧) وجوب، د، وجول، ز، ظ، والمناسب (وجود) بدليل (وانتفاء).

(٨) خاشعا، د.

(٩) هذا أول سقط طويل في، د، آخره في ٢٥٧ وسنعتمد نسخة دار الكتب (١٠١٠) ورمزها (ك).

(١٠) ﴿..... مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ ٧ القمر ٥٤.

فإن قلت: كلامه صادق على ما إذا كانت[1] الحال جملة مصدرة بالواو، نحو: جاء زيد والشمس طالعة، فيلزم جواز تقدمها على العامل، مع أن المنع ثابت، والسرفية شبه واو الحال بواو العطف، فكما لا تتصدر العاطفة لا تتصدر الحالية.

قلت: المنع إنما هو منقول عن المغاربة، وقد حكى ابن أصبع[2] جواز تقديمها عن الجمهور والفراء، وظاهر كلام المصنف موافقة الأكثرين في المسألة فلا ضير.

واحترز المصنف عن الجامد، فلا يتقدم الحال عليه «أو» كان العامل «صفة تشبهه» أي: تشبه الفعل، سواء كانت اسم فاعل (نحو: زيد مسرعاً مقبل، أو اسم مفعول)[3] نحو: اللص مجرداً مضروب، أو صفة مشبهة نحو: زيد غنياً أو فقيراً[4] سمح، وهذان هما الأمران الوجوديان اللذان شرطهما، ثم انتقل إلى الأمور الستة المطلوب انتفاؤها فقال: «ولم يكن»[5] عامل الحال «نعتاً»[6] نحو: مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها، ووجهه أن التقديم

---

(١) كان، ز، ظ.

(٢) كذا في أصول التحقيق بالعين المهملة، والذي في كتب التراجم بالغين المعجمة، وهما اثنان.
أ ـ أبو طالب عبد الجبار بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ (٤٥٠ ـ ٥١٦هـ/١٠٥٨ ـ ١١٢٢م) له معرفة بالعربية، وشهرته بالتاريخ. ألف عيون الإمامة، ونواظر السياسة. الصلة ٣٧٣ط ـ مجريط ١٨٨٢م، البغية ٢: ٧٢.
ب ـ أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن أصبغ الأزدي (. . . ـ ٦٢٧هـ/. . . ـ ١٢٣٠م) من القضاة أملى عشرين كراساً على قول سيبويه: (هذا باب علم ما الكلم من العربية). البغية ١: ٤٢١.

(٣) ما بين الهلالين مكرر في، ك.

(٤) عطفت بالواو في، ز، ظ.

(٥) تكن، ظ.

(٦) نصا، ظ.

يؤدي إلى الفصل بين المنعوت ونعته، وليس هذا بشيء، لأن الممتنع إنما هو التقدم على المنعوت، لأن النعت لا يتقدمه، فلا[١] يتقدمه معموله، ونصوص النحاة طافحة بذلك، فما قاله المصنف هنا متعقب. «**ولا صلة لـ (أل)**» نحو: المقبل ضاحكاً زيد، فلا يجوز الضاحكاً مقبل زيد. «**أو**» صلة لـ «**حرف مصدري**» عاملا كان، نحو: يعجبني أن يجيء [زيد[٢]] ضاحكاً، فلا يجوز: [يعجبني[٣]] أنْ ضاحكاً[٤] يجيء زيد، أو غير عامل نحو: سرني[٥] ما فعلت محسناً، فيمتنع أيضاً: سرني[٥] ما محسناً فعلت، والأول[٦] متفق فيه على المنع؛ لأن اتصاله بصلته آكد، لأنه حرف موصول وعامل، والثاني مختلف فيه كما مرّ في باب الموصول.

وقد فهم أنه إنْ[٧] كان صلة لموصول غيرهما نحو: جاء الذي قام ضاحكاً[٨] جاز تقديمه، فيجوز: جاء الذي ضاحكاً قام، وهذا المفهوم صحيح. «**ولا مصدراً مقدراً بحرف مصدريّ**» نحو يعجبني ركوب الفرس مسرجاً، فلا يجوز: يعجبني مسرجا ركوب الفرس.

فإن قلت: ليس ثم ما يعطف عليه قوله: (مصدراً) إلا قوله: (نعتاً)، أو قوله[٩]: (صلة)، وكلٌّ منهما ممتنع؛ لأنه يلزم من ذلك دخوله تحت قوله: (إن كان فعلا متصرفا أو صفة تشبهه[١٠]) وهو[١١] باطل.

---

(١) فلام، ز.
(٢) ليست في، ز.
(٣) ليست في، ظ.
(٤) صاحكا، ظ.
(٥) يسرني، ك.
(٦) فالأول، ك.
(٧) إذا، ظ.
(٨) صاحكا، ظ.
(٩) عطفت بالواو، ك.
(١٠) مشبهة، ر، ظ، وهو تصحيف.
(١١) وهو مشبهة، ظ.

قلت: إنما يتم هذا لو كان [ذلك[١]] من عطف المفردات، وليس كذلك، بل هو من عطف الجمل، فالتقدير: ولا يجوز / إن كان [العامل[١]] مصدراً. ٣٥٦ فلا إشكال.

فإن قلت: اقتصر على ذكر الحرف[٢] مع أن التقدير به[٣] وبالفعل، فلم صنع ذلك[٤]؟.

قلت: لأن الحرف هو المقتضي للمنع. **«ولا مقروناً بلام الابتداء»** نحو: لأصبر محتسباً، فلا يجوز: محتسباً لأصبر، وحقه أن يقول: في غير باب (إنَّ). ليسلم[٥]، من المناقشة بنحو: إنّ زيداً مخلصاً ليعبد ربه.

فإن قلت: وحقه أن يقيد[٦] التقدم بكونه على لام الابتداء التي اقترن بها العامل، ليسلم من ورود نحو: لمحتسباً أصبر.

قلت: لا يصدق على العامل ـ حينئذٍ ـ أنه مقرون بلام الابتداء، ثم جواز هذا التركيب مما يتوقف فيه **«أو»** بلام **«القسم»** نحو: لأعطين السائل مغنياً له.

«ويلزم تقديم عاملها» عليها، وهذا عطف على قوله: (يجوز تقديم الحال على عاملها). **«إن كان فعلاً غير متصرف»** نحو: ما أحسن زيداً عالماً **«أو صلة لـ (الـ) أو حرف مصدري أوْ مصدراً مقدراً بحرف مصدري، أو مقرونا بلام الابتداء أو القسم»**[٧] وقد علمت أمثلة ذلك كله مما سبق **«أو**

---

(١) ليست في، د.

(٢) الحذف، ز، ظ.

(٣) التقديرية، ز.

(٤) بذلك، ك.

(٥) يسلم، ز.

(٦) يعتد، ز.

(٧) عطفت بالواو في، ظ.

جامداً ضمِّن معنى مشتق» كحرف التشبيه والتمني والترجي والتنبيه واسم الإشارة والاستفهام التعظيمي[١]، نحو:

كأن قلوب الطير رطباً ويابسا[٢] . . . .

ليت زيداً[٣] صائماً عندكم، لعل عمراً قائماً في الدار، (وهذا بعلي شيخاً)[٤].

يا جارتــا[٥] [ما[٦]] أنــت جــاره[٧] . . . .

(١) التعظمى، ظ.

(٢)

. . . . لدى وكرها العناب والحشف البالي

قاله امرؤ القيس من قصيدة مطلعها:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وقبل الشاهد:

كأني بفتخاء الجناحين لقوة صيود لعقبان طأطأن شملال

تخطف خزان الشرية بالضحىٰ وقد حجرت منها ثعالب أورال

وبعده:

فلو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

العصر: بضم العين والصاد ـ لغة في العصر. فتخاء: وصف من الفتخ، وهو لين وطول في جناح الطائر. , لقوة: ـ بفتح اللام وكسرها ـ العقاب الأنثى واسعة الأشداق. طأطأت، دانيت أو أسرعت. شملال: سريعة. خزان، جمع خُزَز: ذكر الأرانب.

امرؤ القيس ٢٧ ـ ٣٩، الأغاني ٣: ١٤٨، ١١: ٢٣١، المنصف ٢: ١١٧، ٣٧٩ ـ ٣٨٠، المغني ١: ٢٤٠، ٢: ٤٣٨، ٤٩٠ المقاصد ١: ١٩٦ ـ ٢١٥، ٣: ٢١٦ ـ ٢١٧، التصريح ١: ٣٨٢ ـ ٣٨٣، السيوطي ١: ٣٤٠ ـ ٣٤٤، ٢: ٥٩٥، ٨١٩، العباسي ١: ١٦١ ـ ١٦٢.

(٣) أهملت الزاي في، ز.

(٤) (قالت يا ويلتي أألدُ وأنا عجوز. . . . إن هذا لشيء عجيب) ٧٢ هود ١١.

(٥) جار، ز، وأهملت التاء في، ظ، جارة، ك.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) . . . . بانت لتحزننا عَفارة

مطلع قصيدة هجا فيها الأعشى: ميمون، شيبان بن شهاب الجحدري وبعض المراجع تجعل الشاهد عجز البيت، واعتمدت ما في الديوان، وروايته: (يا جارتي ماكنت . . . . .) وبعد

هذا كلام المصنف في الشرح[١]، وفيه زيادة على ما ذكرنا عدُّ (أمّا) من أمثلة هذا القسم، نحو: أما علماً فعالم، وتعقبه الشارح[٢] بأن العمل ليس لـ (أما)، بل للشرط المحذوف.

قلت: وأيضاً فقد اختار في موضع أنه مفعول به لا حال، وقد مرّ، وأيضاً فعبارته لا تشمل شيئاً مما ذكر؛ إذ لا يصدق في عرف النحويين على شيء من ذلك أنه عامل جامد ضمن معنى مشتق، نعم [قد[٣]] يصدق عليه في عرفهم أنه عامل تضمن معنى الفعل دون حروفه، وإنما تصدق عبارته ظاهراً على نحو: زيد أسد مقداماً، والإشكال نشأ من ذكره الجمود والاشتقاق، ولو قال: عاملا ضمن معنى الفعل. لم يكن به بأس. «**أو أفعل تفضيل**» نحو: وجه زيد أحسن سافراً من وجه عمرو. «**أو مفهم تشبيه**» نحو: زيد زهير شاعراً.

= البيت:

ترضيك من دلّ ومن حسن، مخالطة. غراره
بيضاء ضحوتها وصفراء العشية كالعراره

يا جارتا: حرف نداء ومنادى مضاف إلى ياء المتكلم، وأصله يا جارتي أبدل الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا، ويصح أن يحمل على الندبة فالألف ألفها. ما أنت جاره: تحتمل (ما) وجهين:

أحدهما: ـ أن تكون استفهامية وفيها معنى التعجب، وعليه فهي مبتدأ والضمير المنفصل خبرها عند سيبويه والعكس عند الأخفش. إمّا تمييز وإمّا حال فالعامل فيها مأخوذ من معنى الكلام أي كرمت (جارة).

الثاني: أن تكون نافية عاملة أو مهملة، ويؤيده رواية (ما كنت). الأعشى ٧٥ ـ ٧٩، المقرب ١: ١٦٤ ـ ١٦٥، وشرح التسهيل ١٢٦: أ، ١٤٣: ب، ابن الناظم ١٧٦، الرضي ١: ٢٢٤، شذور الذهب ٢٥٧ ـ ٢٥٨، المقاصد ٣: ٦٣٨ ـ ٦٤٠، الأشموني ٣: ١٧، الخزانة ١: ٥٧٨ ـ ٥٨٠.

(١) الشروح، ز، وانظر شرحه على التسهيل ١٢٦: أ.

(٢) ابن قاسم.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

وهنا نقد[١]، وذلك[٢] أن[٣] العامل في هذه الحال ما اشتمل الكلام عليه من معنى التشبيه، وليس العامل لفظياً فيوصف بالتصرف.

فإن قلت: يمثل لذلك بالكاف في: زيد كزهير[٤] شاعراً، وبـ (كأنَّ) في قول امرىء القيس:

كأن قلوب الطير رطباً ويابسا[٥] لدى وكرها العناب[٦] والحشف البالي[٧]

ليسلم[٨] من هذا الاعتراض؛ إذ العامل فيما ذكرته لفظي.

قلت: يصد عنه أن ذلك داخل عنده فيما تقدم من قوله: (أو جامداً ضمِّن معنى مشتق).

وقد يقال: إنما نشأ هذا الاعتراض من أصله بناء على أنه جعل مفهوم[٩] التشبيه قسيماً[١٠] للعامل، فيلزم أن يكون متصرفاً، ومفهم التشبيه لا يوصف بذلـك، وهذا غير[١١] متوجه؛ إذ لا يلزم انحصار[١٢] مطلق العامل في الجامد والمتصرف، حتى يلزم من جعل عامل ما قسيما للجامد[١٣] أن يكون متصرفاً،

---

(١) تقدر، ز.
(٢) ذلك، ز.
(٣) ان ان، ز.
(٤) لزهير، ز.
(٥) وليس، ز.
(٦) العنان، ز.
(٧) مر الكلام عليه في ص ٢٠٨.
(٨) يسلم، ز، ظ.
(٩) منهم، ز.
(١٠) قسما، ز.
(١١) أهملت الغين في، ظ.
(١٢) انحصار، ز.
(١٣) أهملت الجيم في، ظ.

بل لنا واسطة، وهو أن يكون العامل لا جامداً ولا متصرفا، فلا يلزم من نفي الجمود إثبات التصرف، فسقط الاعتراض.

«واغتفر توسيط[١] ذي التفضيل بين حالين غالباً»[٢] نحو: هذا بسرا أطيب منه رطبا، فـ (بسراً) و (رطباً) حالان، وأفعل التفضيل عامل فيهما، وصاحب الحال الأولى الضمير المستكن في (أطيب)، وصاحب الحال الثانية[٣] هو الضمير المجرور بـ (من)، هذا هو المختار، وإليه ذهب المازني وابن كيسان والفارسي في تذكرته وابنا جني وخروف[٤]. قال المصنف[٥] وهو مذهب سيبويه. وذهب المبرد والزجاج وابن السراج والفارسي في حلبياته إلى أنهما منصوبان على إضمار (كان) التامة صلة لـ (إذا) أو (إذ)[٦] بحسب ما يقتضيه المقام، فالتقدير: ـ عند إرادة الاستقبال ـ هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا كان رطباً. فالعامل في الحال[٧] عندهم (كان) التامة، وصاحب الحال فاعل (كان) المستتر فيها، والعامل في الظرفين أفعل التفضيل وإن كان أحدهما متقدماً[٨]، لأن الظرف يتقدم[٩] على العامل وإن[١٠] كان معنى فعل.

قال المصنف[١١]: فيه إضمار ستة أشياء من غير حاجة. ٣٥٧

(١) توسط، ز، ظ.

(٢) غالبا، ز.

(٣) الثاني، ك.

(٤) خاروف، ز.

(٥) في شرح التسهيل ١٢٦ : أ.

(٦) لإذ أو إذا، ك.

(٧) في العامل، ظ.

(٨) مقدما، ك.

(٩) الظروف تتقدم، ك.

(١٠) فإن، ز، ظ.

(١١) في شرح التسهيل ١٢٦ : ب.

قال[١]: وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعل التفضيل في (إذ) و(إذا)، فيكون شبيها[٢] بما فروا منه.

قلت: قد تضمن كلامهم الاعتذار عن هذا الأخير. وأجاز بعضهم: أن تكون[٣] (كان) المقدرة ناقصة، فيكون (بسرا) و (رطبا) خبرين لا حالين، واستند في ذلك إلى مجيء المنصوب معرفة، نحو: زيد المحسن أفضل منه المسيء.

قلت: يحتاج إلى سماع. وقيل: العامل في الحال الأولى في المثال المذكور اسم الإشارة، وقيل: التشبيه، والعامل في الثانية أفعل التفضيل.

قال الشارح[٤]: وهو ضعيف، ولا يطرد في كل موضع؛ لأن نحو: زيد منفرداً أنفع من عمرو معاناً، ليس فيه اسم اشارة.

قلت: وجه الضعف أن العامل في الحال مقيد بها، فلو كان هذا عاملا في الحال لتقيدت[٥] الإشارة بالبسرية، فوجب أن لا يقال هذا الكلام إلا في حال البسرية، كما أن الإشارة في ﴿هَٰذَا[٦] لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾[٧] تقيدت، ولم تقع[٨] إلا في حال شيخوخته، والمجيء في قولك: جاء زيد راكباً، لم يكن إلا في حال الركوب.

ونحن قاطعون بأنه يصح أن يقال: هذا بسراً أطيب منه رطباً، لا[٩] في حال

---

(١) في شرح التسهيل ١٢٦: ب.

(٢) أهملت الشين في، ظ.

(٣) يكون، ز، ظ، ك، ولم استحسنه مع قوله (المقدرة ناقصة).

(٤) ابن قاسم.

(٥) لقيدت، ظ.

(٦) التلاوة (وهذا) وقد جوزوا إسقاط مثل هذا عند الاستشهاد بشيء من القرآن.

(٧) ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَىٰ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ... إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ ٧٢ هود ١١.

(٨) يقع، ز.

(٩) رطب الا، ز، ظ، ك، وهو خطأ ظاهر.

بسريته، بل في حال كونه رطباً أو بلحاً أو تمراً. كذا قرره[١] ابن الحاجب، وهو حسن، ورده أيضاً ـ أعني القول بأن العامل اسم الإشارة ـ بغير هذا الذي ذكرنا عنه مما للاعتراض فيه مجال، وذلك مقرر في شرح كافيته، فلا نطول بذكره.

واعلم أن في كلام المصنف مناقشة من حيث إخلاله بقيد لا بد من ذكره، وذلك أن اغتفار توسيط[٢] (أفعل) التفضيل بين حالين مشروط بأن يكون إحدى الحالين مفضلة على الأخرى؛ إذ لا يجوز: زيد راكباً أحسنهم مقبلاً[٣].

وإنما اغتفر [نحو[٤]]: هذا بسراً أطيب [منه[٥]] رطباً؛ فرقاً بين المفضل والمفضل عليه؛ إذ لو أخر فقيل: هذا أطيب منه بسراً رطباً، حصل الإلباس.

فإن قيل: يندفع اللبس بجعل أحدهما تالياً لـ (أفعل)، نحو: هذا أطيب بسراً منه رطباً. قلنا[٦]: يلزم من ذلك فصل[٧] (أفعل) التفضيل عن (من) ومجرورها، (وهما كالموصول والصلة، فإن قيل: قد فصل بالظرف والجار والمجرور)[٨] والتمييز، قلنا: ذلك فصل جائز، وهذا بتقدير التزامه رافعاً للإلباس، يكون فصلاً [واجباً[٤]] لازماً في نوع هذا التركيب، فلم يحتمل، على أن بعضهم أقدم على ارتكاب هذا الفصل، فأجاز نحو: زيد أحسن قائماً منه قاعداً، لما رآه رافعاً للإلباس، حكاه الشارح[٩]، واختاره الرضي ظاناً أنه لم يسبق إلى القول به، [فقال[٤]] وأنا لا أرى بأساً بمثل ذلك. وإلى هذا أشار المصنف ـ والله [تعالى[١٠]] أعلم ـ بقوله (غالباً)[١١].

---

(١) فسره، ز، ظ.
(٢) توسط، ك.
(٣) مقيلا، ز.
(٤) ليست في، ك.
(٥) ليست في، ظ.
(٦) قلت، ك.
(٧) فضل، ز.
(٨) ما بين الهلالين مكرر في، ز.
(٩) ابن قاسم.
(١٠) سقطت من، ز، ظ.
(١١) أهملت الغين في، ز.

«**وقد يفعل ذلك**[١]» التوسط بين حالين «**بذي التشبيه**[١]» فيعمل في إحداهما[٢] متقدمة، وفي الأخرى متأخرة كقول الشاعر[٣]:

أنا فذّاً[٤] كهم جميعاً فإن أمدد[٥] أُبِدْهُمُ[٦] ولات حين بقاء[٧]

وقول الآخر[٨]:

تعيرنا أننا عالة ونحن صعاليك أنتم[٩] ملوكاً[١٠]

إذ المعنى: تعيرنا[١١] أننا فقراء[١٢]، ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم، والمسوغ لتقديم (صعاليك) هنا هو المسوّغ لتقديم (بسراً) في المثال المتقدم، وهو خشية اختلاط المعنى، إلا أنه مطرد [ثمّ[١٣]] لقوة التفضيل، ونادر هنا لضعف حرف التشبيه، وهذا[١٤] الذي ذكرناه في هذا البيت أجود ما قيل فيه، وفي الارتشاف[١٥] أن ذلك على إضمار (كان)، وحكى ابن هشام في مغنية[١٦] قولين آخرين:

---

(١) هاتان الفقرتان من المتن ليستا في (ظ)، وقد بيض لهما الناسخ.
(٢) احدهما، ظ، ك.
(٣) لا يعرف.
(٤) مذا، ظ.
(٥) امداد، ز.
(٦) ابل هم، ظ، ايديهم، ك.
(٧) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١٢٦: ب، وأبو حيان في الارتشاف ٦٥٦.
(٨) لم يسموه.
(٩) وانتم، ز.
(١٠) راجع الشاهد في شرح التسهيل ١٢٦: ب، المغني ٢: ٤٩٠ - ٤٩١، السيوطي ٢: ٨٤٤، الارتشاف ٦٥٦.
(١١) أعجمت الغين في، ظ.
(١٢) فقراً فقراً، ظ.
(١٣) ليست في، ظ.
(١٤) هذا، ظ.
(١٥) لأبي حيان ص ٦٥٢. (١٦) ٢: ٤٩١.

أحدهما - [ذكره[١]] السخاوي في كتابه سفر السعادة، وهو أن (عالة) من عالني[٢] الشيء إذا أثقلني، و(ملوكاً) مفعول، أي: إننا نثقل[٣] الملوك بطرح كلّنا عليهم، ونحن أنتم، أي مثلكم في هذا الأمر، فالإخبار هنا مثله في: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ[٤]﴾[٥].

قلت: و(صعاليك) على هذا القول حال متقدمة على عاملها المعنوي، مع فقد المقتضي لاغتفاره، فهو ضعيف.

والثاني - قاله[٦] الحريري، وقد سئل عن البيت، وهو أن التقدير: إنا عالة صعاليك نحن وأنتم.

قال[٧] ابن هشام : وقد خطىء في ذلك، وقيل: إنه كلام لا معنى له، وليس كذلك بل هو متجه على بعد [فيه[٨]]، وهو أن يكون (صعاليك) مفعول (عالة)، أي إنا نعول صعاليك، ويكون (نحن) توكيداً لضمير (عالة)[٩] و(أنتم) توكيداً لضمير مستتر في (صعاليك)، وحصل[١٠] في البيت تقديم وتأخير للضرورة، ولم يتعرض لقوله: (ملوكاً)، وكأنه حال من ضمير (عالة)، والأولى على قوله أن يكون (صعاليك) حالاً من محذوف، أي: نعولكم[١١] / صعاليك، ٣٥٨

(١) ليست في، ز.
(٢) عالتي، ز، ظ.
(٣) تنقل، ز، نتقل، ظ.
(٤) امهاتكم، ز، ظ، وهو خطأ.
(٥) ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ... وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ....﴾ ٦ الأحزاب ٣٣.
(٦) قال، ز، ظ.
(٧) قاله، ظ.
(٨) سقطت من، ز، ظ.
(٩) عاله، ز.
(١٠) وجصل، ظ.
(١١) بعولكم، ز.

ويكون[١] الحالان بمنزلتهما في (لقيته[٢] مصعداً منحدراً)، فإنهم نصوا على أن يكون الأول للثاني، والثاني للأول؛ لأن فصلاً أسهل[٣] من فصلين، ويكون (أنتم) توكيداً للمحذوف لا لضمير (صعاليك)؛ لأنه ضمير غيبة، وإنما جوزناه[٤] أولاً، لأن الصعاليك هم المخاطبون، فيحتمل كونه راعى المعنى. هذا كلامه بنصه: قلت: وفيه نظر.

أما أولاً فلأن كلاً من الوجهين اللذين حمل الكلام عليهما يأباه قول الحريري: (نحن وأنتم) بعطف أحد الضميرين على الآخر، لاسيما على قوله: ـ في الوجه الثاني ـ إنّ (أنتم) توكيد لضمير (نعولكم)[٥] المحذوف، وهو ضمير المفعول، يعني: و(نحن) توكيد لضمير (عالة)[٦]، فكيف يعطف توكيد المفعول على توكيد الفاعل!!. هذا مما لا سبيل إليه.

وأما ثانياً فلأن دعواه امتناع جعل (أنتم) توكيداً لضمير (صعاليك) من حيث تخالفهما[٧] بالحضور، والغيبة ساقطة؛ وذلك لأن[٨] ذا الحال على تقديره هو ضمير الخطاب المحذوف من (نعولكم) الذي هو مفعول به، فيكون الضمير الذي يتحمله الوصف الواقع حالاً منه[٩] ضمير خطاب قطعاً، كما في قولك: قمت يا زيد ضاحكاً[١٠].

---

(١) أو يكون، ز، ظ.
(٢) لقيني، ز، ظ.
(٣) أهون، ك.
(٤) أهملت الجيم في، ز.
(٥) بعولكم، ز.
(٦) عاله، ز.
(٧) يخالفهما، ز.
(٨) سقطت اللام من، ز، ظ.
(٩) فمنه، ز.
(١٠) ضاحك، ظ.

فالضمير الذي يتحمله (ضاحكاً) في هذا التركيب ضمير خطاب بلا شك، والذي يظهر من كلام الحريري[١] أنه قصد أنّ (صعاليك) مفعول بـ (عالة)[٢]، وأنّ (نحن) و(أنتم) توكيد[٣] للضميرالذي يتحمله (عالة)[٢]؛ وذلك لأن الضمير المنصوب بـ (أنّ) مراد به في الحقيقة المتكلم ـ مع من يتبعه[٤] في التكلم ـ والمخاطبون، إلا أنه غلب المتكلم على المخاطب، فأتى بضمير التكلم على القاعدة، و(عالة) خبر (أنّ) فيكون فيه ضمير عائد على اسمها مشارك له في الاشتمال ـ بحسب المراد ـ على متكلمين ومخاطبين، فعند تأكيده بينّ المقصود بذلك [الضمير[٥]] نصاً فقيل: (نحن) و(أنتم)، و(ملوكا) حال من ضمير (عالة)، والمعنى تعيير[٦] المخاطبين للمتكلمين مع اشتراكهم في مرتبة الشرف، أي: نحن شرفاء كما أنكم[٧] أشراف؛ وذلك لأنا نعول في حال ملكنا الصعاليك ونرفدهم[٨]، فلا وجه لتعييركم[٩] إيانا مع تساوي أقدامنا في رفعة المنزلة، وعلو الرتبة[١٠]، لكن حصل في البيت تقديم وتأخير، وكان الأولى بالحريري أن يقول: (أنتم ونحن)؛ إبقاء على الواو ما تستحقه من الدخول على المعطوف؛ إذ تقديره يقتضي أنها أخرجت من محلها وأدخلت على المعطوف عليه، ولا نظير لذلك أصلاً، مع أنه لا ضرورة تدعو[١١] إلى ذلك؛ بخلاف تقديم حرف العطف مع المعطوف فقد سمع كما أسلفناه[١٢] في باب المفعول معه.

---

(١) الجزرى، ز، وهو تصحيف.
(٢) أهملت التاء في، ز.
(٣) تأكيد، ك.
(٤) تابعة، ز، تبعه، ظ.
(٥) سقطت من، ز، ظ.
(٦) تعزيز، ز.
(٧) كما انتم، ك.
(٨) وترفدهم، ز.
(٩) لتعبيركم، ز.
(١٠) المرتبة، ز.
(١١) تدعواه، ز، ظ.
(١٢) أعجمت السين في، ز.

«**فإن كان الجامد**» الذي يمكن عمله في الحال «**ظرفاً**» نحو: زيد عندك قائماً. «**أو حرف جر**» نحو: زيد في الدار قائماً. «**مسبوقاً بمخبر عنه**» كـ(زيد)[١] في المثالين المذكورين «**جاز ـ على الأصح ـ توسيط الحال**» بين المخبر عنه المقدم[٢] وعاملها المؤخر «**بقوة**[٣] **إن كان**»[٤] الحال «**ظرفاً**» نحو: زيد عندك أمامك، إذا جعلت (عندك) حالا، و (أمامك) خبراً عن (زيد). «**أو حرف جر**» ومجروره نحو: زيد في الدار عندك، على أن يجعل[٥] (في الدار) حالا، و (عندك) خبراً، ومنه [قولك[٦]]: زيد من العلم بمكان. «**ويضعف**[٧] **إن كان**[٤] **غير ذلك**» نحو: زيد قائماً عندك، وعمرو جالساً في الدار، ففي ذلك كله خلاف: فالبصريون على المنع مطلقاً، والفراء والأخفش، في أحد قوليه على الإجازة[٨] مطلقاً بلا ضعف، وتفصيل المصنف المذكور، وفصل الكوفيون بين الضمير[٩] وغيره، فأجازوه[١٠] في نحو: أنت قائماً في الدار.

وللتوسط صورة أخرى متفق على جوازها غير التي أشار إليها المصنف بقوله: (مسبوقاً بمخبر عنه)، وهي أن تتوسط[١١] الحال بين الخبر المتقدم[١٢] والمبتدأ المتأخر، نحو: في الدار قائماً زيد.

---

(١) كذيد، ز.
(٢) المتقدم، ظ.
(٣) بعده، ز، ، بقوه، ظ.
(٤) كانت، م.
(٥) تجعل، ز.
(٦) ليست في، ك.
(٧) وبضعف، ظ، ك.
(٨) الاجازة، ز.
(٩) المضمر، ك.
(١٠) فأجازوا، ز، ظ، ك، وعليه يبقى الفعل بلا مفعول؛ لذلك صححت العبارة بما رأيت.
(١١) يتوسط، ك.
(١٢) المقدم، ك.

واعلم أن قول المصنف: (مسبوقاً بمخبر عنه) يشكل بمثل قوله[١]:

. . . . وقد كان منكم ماؤه بمكان[٢]

«ولا تلزم[٣] **الحالية في نحو: فيها زيد قائماً[٤] فيها**» وهي أن يقع اسم مع ظرف أو جار ومجرور يحسن السكوت عليه، ومعه ما يصلح للخبرية والحالية، والظرف متكرر أو الجار والمجرور، فلا تلزم[٥] الحالية في الاسم الصالح لها. «**بل ترجح**»[٦] الحالية «**على الخبرية**» فلك[٧] في (قائم) الواقع في التركيب المذكور أن تنصبه على الحالية ـ وهو الراجح ـ / ولك أن ترفعه على الخبرية. ٣٥٩

وإنما رجح الأول لنزول القرآن به قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا[٨] ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا﴾[٩]، وقال تعالى: ﴿فَكَانَ عَـٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَـٰلِدَيْنِ

(١) تميم بن أبيّ بن مقبل.

(٢)

ونحن منعنا البحر أن تشربوا به . . . .

البيت الأخير في قصيدة ناقض فيها النجاشي الحارثي، مطلعها:

ألا يا ديار الحي بالسبعان أملّ عليها بالبلى الملوان

وقبل الشاهد:

ولو شهدت أم النجاشي ضربنا بصفين فدّتنا بكل يماني

وجاءت به حيّاكة عركية تَنازعها في طهرها رجلان

السبعان: اسم موضع في ديار قيس: واد أو جبل. أملّ: دأب ولازم. حياكة: امرأة تمشي مشيا مضطرباً. عركية: امرأة فاجرة.

تميم ٣٣٥ ـ ٣٤٦، حماسة الشجري ١: ١٢٩ ـ ١٣٠، شرح التسهيل ١٢٦: ب، ابن الناظم ١٣١، المقاصد ٣: ١٧٣ ـ ١٧٤.

(٣) يلزم، ز، ظ.

(٤) قائم، ز، ظ، ك، وهو جائز إلا أن الراجح النصب.

(٥) يلزم، ز، ظ، ك، وما صنعت أولى.

(٦) يترجح، ظ، ك.

(٧) ولك، ظ.

(٨) فأما، ز، ظ، ك، وليس صحيحا.

(٩) ﴿. . . . . مَادَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ ١٠٨ هود ١١.

﴿فِيهَآ﴾[1]. ولا فرق بين أن يتأخر الظرف عن المخبر عنه، كالآيتين، أو يتقدم كمثال المتن.

وقلنا بجواز الرفع؛ لقراءة[2] الأعمش[3] (....... ففي الجنة خالدون فيها[4]) و(...... أنهما في النار خالدان[5] فيها ....[6]) «**وتلزم هي**[7]» أي: الخبرية لا الحالية التي صدر الكلام فيها «**في نحو**[6] **فيك زيد راغب**» وهو حيث يكون الظرف أو الجار والمجرور ناقصاً لا[8] يكتفى به في الخبرية؛ إذ لا يصح: (زيد فيك)، فيتعين أن يكون الاسم المذكور خبراً، ولا يصح جعله حالاً؛ إذ حاليته فرع عن استقلال ما قبله، وهو غير مستقل بالغرض، كما قررناه، فتعين كونه خبراً «**خلافاً للكوفيين في المسألتين**» وحجتهم في المسألة الأولى - وهي[9] نحو: فيها زيد قائماً[10] فيها - أن الظرف صالح للخبرية

---

(١) ﴿...... وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ١٧ الحشر ٥٩.

(٢) كقراءة، ز.

(٣) أبي محمد: سليمان بن مهران الأسديّ ولاءً (٦١ - ١٤٨هـ / ٦٨١ - ٧٦٥م) من أجلاء التابعين. كان عالماً بالقراءات والحديث والفرائض، وكان الملوك يحضرون مجالسه. مولده ومتوفاه بالكوفة، وأصله من بلاد الريّ. الوفيات ٢: ٤٠٠ - ٤٠٣، القراء الكبار ١: ٧٨ - ٨٠، الغاية ١: ٣١٥.

(٤) لم أقف على ذكر لهذه القراءة في مراجعي

(٥) خالدين، ز.

(٦) نماها أيضاً إلى الأعمش ابن خالويه في (مختصر في شواذ القراءات ص ١٥٤). ونماها الزجاج في (معاني القرآن وإعرابه ٥/١٤٩) إلى عبدالله بن مسعود، وذكر أبو حيان في (البحر ٨/٢٥٠) أنها قراءة عبدالله وزيد بن علي والأعمش وابن أبي عبلة. وفي (معاني القرآن للفراء ٣/١٤٦) أنّ عبدالله قرأ: «أنهما خالدان في النار» والرفع على هذه الرواية متعين، لكني لم أجد من تابعه على هذه الرواية.

(٧) ويلزم، ز.

(٨) ولا، ك.

(٩) وهو، ظ.

(١٠) قائم، ك.

صلاحية ظاهرة متفقاً عليها؛ لكونه تاماً، مع أنه اعتني به من وجهين: تقدمه في أول الجملة، وتوكيده، فلو ألغي بأن جعل الخبر غيره كان ذلك تناقضاً أو كالتناقض، وحجة البصريين في أن الحالية راجحة لا واجبة أمران:

أحدهما ـ أن هذا المعنى لا ينهض إلى الإيجاب، وإنما ينهض إلى الترجيح.

والثاني ـ أنه لا يجب إذا رفعنا إلغاء الظرف، بل يكون خبراً آخر. على أن من النحويين من منع ذلك، والصحيح[1] الجواز.

والخلاف مبني على جواز تعدد الخبر، فمن أجازه أجاز هذا، ومن زعم أنه لا يجوز إلا إذا جعل الخبران في التقدير في معنى خبر واحد، وكأنه قيل: ـ في (زيد شاعر وكاتب) ـ زيد جامع بين الشعر والكتابة، أي[2]: يكون المراد الإخبار باجتماع الوصفين لا بحصول كل منهما، لم يجز[3] ذلك. كذا قال ابن هشام.

قلت: وفيه نظر؛ وذلك لأن الظرف الأول خبر عن (زيد)، والثاني تأكيد له، و(قائم) خبر آخر لا يعمل في شيء من الظرفين، فإن قلنا: بجواز تعدد الخبر فلا إشكال، وإن قلنا: بأن التعدد يجوز عند جعل المتعدد في معنى خبر واحد كما في: (زيد شاعر[4] وكاتب)، أي جامع بين الوصفين، فيجوز هنا أيضاً؛ إذ الخبران في معنى خبر واحد؛ لأنهما في معنى قولك: جامع بين الكون في الدار والقيام، نعم إن جعل الظرف متعلقاً بـ (قائم) امتنع؛ لعدم تأتي جعلهما بمعنىً واحد؛ إذ لا معنى لقولك: جامع للقيام في الدار والكون فيها ضرورة؛ إذ القيام في الدار يستلزم الكون فيها، فكأنك قلت: جامع للكون[5] في الدار على صفة القيام والكون فيها، وذلك مما لا معنى له، فتأمله.

(١) الصحيح، ز.
(٢) انما، ك.
(٣) هذا خبر المبتدأ في قوله: (ومن زعم: ......)
(٤) شا، ظ.
(٥) الكون، ز، ظ.

وقد يقال: جعل الخبرين في معنىً واحد، إنما هو حيث[١] يكون الخبران معطوفاً[٢] أحدهما على الآخر بالواو، وذلك مفقود في مسألتنا، فيمتنع فيها اعتبار هذا المعنى.

وأما المسألة الثانية فإنما جوز الكوفيون فيها النصب، لأن مذهبهم[٣] جواز الإخبار (بالناقص[٤] بشرط[٥] وجود مشتق منصوب على الحال.

فإن قلت: الناقص)[٦] إن علق بـ (استقر) فليس المعنى عليه، وإن علق بالحال فكيف يكون الخبر معمولاً للحال؟.

قلت: قد أجيب عن ذلك بأمرين:

أحدهما - أنهم لا يقدرون في نحو: (زيد عندك) و (زيد في الدار) متعلقاً، بل يجعلونه منصوباً على الخلاف.

والثاني - أنه عندهم خبر في اللفظ لا في المعنى، كما أن الحال عندهم حال في اللفظ لا في المعنى.

وإنما لم يؤكد الظرف في هذا المثال؛ لأنه أكد في الأول ليتأكد كونه خبراً، وتأكيد الخبر[٧] هنا غير مناسب[٨]؛ لأنه لا يصح أوْ لا يحسن كونه خبراً - فإذا كانت الخبرية ممتنعة أو ضعيفة، فكيف تؤكد؟.

ومن حجج الكوفيين على جواز الخبرية قوله[٩]:

(١) من حيث، ظ، ك.
(٢) معطوفان، ظ.
(٣) من مذهبهم، ز، ظ.
(٤) بالنقص، ز، وصححها في التكرار.
(٥) أهملت الباء في، ز، وصححها في التكرار.
(٦) ما بين الهلالين مكرر في، ز.
(٧) الخبرية، ز، ظ.
(٨) أهملت النون في، ز.
(٩) لا يعـــرف.

فلا تلحني فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله[١]

في رواية من نصب (مصاب القلب).

والبصريون يجيبون عن ذلك بأن المعروف الرفع، ولئن سلم نصبه فالخبر محذوف، للقرينة، أي: (متيم)[٢] ونحوه، فالحال ـ حينئذٍ ـ من ضمير الخبر المحذوف.

واعلم أنه ليس في كلام المصنف ما يفهم رتبة الجواز عند الكوفيين في المسألة الثانية، إذ / مخالفتهم في لزوم الخبرية صادقة بتجويزها[٣] راجحة، أو مرجوحة، أو مساوية للحالية. ٣٦.

والواقع أن الكوفيين في هذه المسألة يجوزون الخبرية راجحة [والحالية[٤]] مرجوحة[٥].

وقد يقال: الظاهر أنهم لا يرجحون ما منعه غيرهم، بل أسوأ الأحوال أنهم يجيزونه مرجوحاً فهذا مما يعلم بالنظر، وفيه نظر.

«فصل» في الكلام على تعدد الحال مع اتحاد عاملها، واتحاد صاحبها أو تعدده وإضمار عاملها، وحذفها، واختلاف العامل فيها وفي صاحبها.

---

(١) في البيت ـ على رواية الرفع في (مصاب) شاهد على توسيط معمول خبر (إن) بينها وبين اسمها؛ وذلك لشبهها بالفعل، وعلى رواية النصب قيل: الخبر الجار والمجرور، ومصاب حال من الضمير المستتر في الخبر. لا تلحني: لا تلمني. جم: كثير. بلابله: أحزانه وشواغل باله. سيبويه ١: ٢٨٠، المقرب ١: ١٠٨، شرح التسهيل ١٢٧:أ، الرضيّ ٢: ٢٣٨، المغني ٢: ٧٧٣، ابن عقيل ١: ٢٩٨، المقاصد ٢: ٣٠٩ ـ ٣١٠، الأشموني ١: ٢٧٢، السيوطي ٢: ٩٦٩، الهمع ١: ١٣٥، الدرر ١: ١١٣، الخزانة ٢: ٥٧٢ ـ ٥٧٣، شواهد ابن عقيل ٧٠.

(٢) اني متيم، ك.

(٣) ينحويزها، ز، مع إهمال الياء.

(٤) ليست في، ك.

(٥) أو مرجوعة، ك.

«يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها، واتحاد صاحبها أو تعدده، بجمع وتفريق»[١]. فهاتان مسألتان:

الأولى ـ أن يتعدد الحال ويتحد عاملها وصاحبها، وذلك نحو: جاء زيد راكباً مسرعاً، وكقوله[٢]:

عليّ إذا مازرت[٣] ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا[٤]

ولم يحك المصنف في المسألة خلافاً، والخلاف فيها شهير، فالفارسي منع، وتبعه ابن عصفور وجماعة، قياساً على الظرف، والأخفش وابن جني أجازا، وتبعهما المصنف، قياساً على الخبر والنعت، وتمسكهم بسماع نحو: جاء زيد راكباً مسرعاً، لا يجديهم شيئاً؛ لاحتمال كون الثاني وصفاً للأول، وكونه حالاً من ضميره.

المسألة الثانية ـ أن يتعدد الحال ويتعدد صاحبها، ويتحد العامل، وهو ليس اسم تفضيل، نحو: لقيت زيداً[٥] مصعداً منحدراً، فهذا جائز باتفاق، وكذا

(١) وتصريف، ز، ظ.

(٢) مجنون ليلى: قيس بن الملوح.

(٣) مارر، ظ.

(٤) من قصيدة في ديوانه مطلعها:

لقد لامني في حب ليلى أقاربي أبي وابن عمي وابن خالي وخاليا

وقبل الشاهد:

فشاب بنو ليلى وشاب ابن بنتها وحرقة ليلى في الفؤاد كما هيا

وبعده:

فيا رب إذ صيرت ليلى هي المنى فزنّي بعينيها كما زنتها ليا

رواية الديوان للشاهد:

علي لئن لاقيت ليلى بخلوة....

ابن الملوح ١١ ـ ١٢ (شرح اللولبي)، المغني ٢: ٥١٣، التصريح ١: ٣٨٥، الأشموني ٢: ١٨٣ ـ ١٨٤، السيوطي ٢: ٨٥٩.

(٥) زيد، ظ.

إذا كان اسم تفضيل نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً، وإن كان فيه ضعف [ما[١]] إلا أنه في قوة مصدرين، فجاز لذلك، على أن الصاحب هنا أيضاً متعدد، ففيها ما في المسألة الأولى وزيادة، لكنه[٢] تعدد كلا تعدد، فإنه وإن تعدد لفظاً فهو شيء واحد في المعنى، إذ المفضل عين المفضل[٣] عليه.

واعلم أن المصنف[٤] لو عبّر [هنا[١]] بأن قال: (يجوز تعدد الحال مع اتحاد عاملها واتحاد صاحبها أو تعدده). لكان أولى؛ لأن المقصود من هذا الكلام ذكر جواز تعدد الحال، فليكن المصدّر به[٥]، وغيره يذكر للتفصيل[٦] والتقسيم لا العكس.

وليس المراد من قوله: (بجمع) قسيم[٧] التثنية، وإنما المراد به قسيم[٨] التفريق، فدخل فيه نحو: قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾[٩]، وكذا قول الشاعر[١٠]:

متى ما تلقني[١١] فردين ترجف روانف[١٢] أليتيك وتستطارا[١٣]

---

(١) ليست في، ك.

(٢) ولكنه، ك.

(٣) المفصل، ز.

(٤) المضيف، ز.

(٥) للمصدرية، ز، ظ.

(٦) للتفضيل، ز، ظ.

(٧) قسم، ز، ظ.

(٨) قسم، ز.

(٩) ﴿...... وَسَخَّرَ لَكُمُ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ ٣٣ إبراهيم ١٤.

(١٠) عنترة بن شداد.

(١١) تلتقى، ز، نلتقى، ظ.

(١٢) روانق، ز، روابق، ظ، رواتف، ك، وهذا كله تصحيف.

(١٣) الثاني من أبيات خاطب فيها عمارة بن زياد العبسي، وقد بلغه أنه يحتقره. أولها:

أحولي تنفض استك مذْرويها لتقتلني!! فها أنا ذا عمارا =

ومثال التفريق: لقيت زيداً[١] مصعداً منحدراً، ويظهر أن مقتضى القياس العطف كما في الأخبار[٢]، وهو في كلام ابن الحاجب في شرح المفصل بالعطف، وقال الشاعر[٣]:

وأنّا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا[٤]

= وبعد الشاهد:

وسيفي صارم قبضت عليه أشاجع لا ترى فيها انتشارا

مذروبها: طرفيها، روانف، جمع رانفة: أسفل الألية. أشاجع، جمع أشجع: العصب الذي في ظاهر الكف. انتشاراً: انتفاخاً من التعب، يروى: (.... نلتقي .....) (...... خلوين ....) (....... برزين .....). عنترة ١٠١ ـ ١٠٤، الكشاف ٣٦١، الشجري ١: ١٩، ابن يعيش ٢: ٥٥، ٥٦، ٤: ١١٦، ٦: ٨٧، شرح التسهيل ١٢٧: أ، ابن مالك ١: ٣٢٢، ابن الناظم ١٣٢، الرضي ٢: ١٧٦، ٢٠٨، شرح الشافية ٣: ٣٠١، المقاصد ٣: ١٧٤ ـ ١٨٠، التصريح ٢: ٢٩٤، الهمع ٢: ٦٣، الخزانة ٣: ٣٥٩ ـ ٣٦٥، ٤٧٧، شواهد الشافية ٥٠٤ ـ ٥٠٥، الدرر ٢: ٨٠.

(١) زيد، ظ.

(٢) الخبر، ك.

(٣) عمرو بن كلثوم.

(٤) من معلقته المعروفة التي خاطب فيها عمرو بن هند. مطلعها:

ألا هبيّ بصحنك فاصبحينا ولا تبقي خمور الأندرينا

وقبل الشاهد:

ترى اللّحز الشحيح إذا أمّرت عليه لماله له فيها مهينا

وبعده:

قفي قبل التفرق ياظعينا نخبرك اليقين وتخبرينا

هبي: انهضي، الصحن: القدح. الأندرينا: قرية بالشام كثيرة الخمور. اللحز: السيء الخلق. أمرت: الضمير عائد إلى (مشعشعة) في بيت سابق، وهو:

مشعشعة كأن الحُصَّ فيها إذا ما الماء خالطها سخينا

مشعشعة: خمر مزجت مزجاً رقيقاً. الحص: الورس. سخينا: له تأويلان:

أ ـ فعيل من السخونة، أي: حار، فهو منصوب على الحال من (الماء).

ب ـ فعل وفاعل من السخاء، فالجملة جواب (إذا).

النحاس ٢: ٦١٣ ـ ٦٨٢، السبع ٣٦٩ ـ ٤٢٨، القرشي ٣٣٤ ـ ٣٧٤، شرح التسهيل ١٢٧ ـ ب، الرضي ١: ٢٠٠، الخزانة ١: ٥١٧ ـ ٥١٩.

وهنا بحث[١]، وهو أن مسألة الجمع لا تدخل[٢] تحت التعدد؛ إذ الحال ثم واحدة كالخبر في قولك: الزيدون قائمون.

«**ولا يكون**»[٣] الحال من حيث هو في تكرار وغيره «**لغير الأقرب**» فعلى هذا إذا قلت: ضربت زيداً راكباً، فالحال من (زيداً)، فإن أردت كونه حالا من الفاعل أوليته إياه، وهو الصحيح.

وجوز الزمخشري[٤] ـ في ضربى[٥] زيداً قائماً ـ كون الحال من الأول وكونها من الثاني.

وإذا قلت: لقيته مصعداً منحدراً، فالأول من الحالين للثاني من الصاحبين، والثاني للأول منهما، فـ (مصعداً) حال من المفعول، و(منحدراً) حال من الفاعل، هذا رأي الأكثرين، وقال قوم من أهل الأدب وابن السراج وابن يعيش[٦]: الأول للأول، والثاني للثاني قياساً على أحسن وجهي اللف والنشر.

(وحجة الأكثرين أن فصلا واحداً أسهل من فصلين، وأن اللف والنشر[٧]) إنما يكون عند الثقة[٨] بفهم[٩] المعنى، وبحثنا هذا حيث لا قرينة، فلابد لنا في الحمل من مرجح، وهو ما ذكرناه، فقد بان بهذا التقدير أن الخلاف فيما يحمل عليه عند التردد، وأما إذا ظهر المعنى فلك أن تقدم وتؤخر كيف شئت باتفاق

(١) وهنا يجب وهوان وهنا بحث وهوان، ز.
(٢) يدخل، ز.
(٣) تكون، د، ن.
(٤) راجع المفصل مع ابن يعيش ٢ : ٥٥، ومثاله: ضربت زيداً قائما.
(٥) أهملت الضاد في، ظ.
(٦) في شرح المفصل ٢ : ٥٦.
(٧) ما بين الهلالين مكرر في، ز.
(٨) اليقد، ز.
(٩) بمفهم، ز.

. «إلا المانع» فإنه يعمل بمقتضاه فتكون[1] [الحال[2]] الأولى لغير الأقرب نحو: لقيت هنداً مصعداً منحدرة؛ لقيام المانع من جعل (مصعداً) لـ (هند) التي هي أقرب الصاحبين إليه، ضرورة أن (مصعداً) مذكر و (هنداً) مؤنث.

«وإفرادها بعد (إما ممنوع)» هذه[3] جملة اسمية معطوفة على الفعلية/ المتقدمة، وهي قوله: (يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها)، فالأولى للكلام في جواز التعدد، وهذه للكلام في وجوب التعدد، ومثال هذه: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[4]. ٣٦١

قال الشارح[5]: وذكر غير المصنف[6] أنه قد ينوب عن الثانية (أو)، كقول الشاعر[7]:

وقد شفني[8] أن لا يزال يروعني   خيالك إما طارقًا أو مغاديًا[9]

وهذا ليس موافقًا لكلام المصنف[10]، ولا مخالفًا، لأن كلامه في تكرار الحال لا في تكرار (إما)، وقد ذكر في باب النسق[11] أن (أو) تأتي عديلة لـ (إما)[12]، «و» إفرادها «بعد (لا) نادر»، إنما يقع في

(١) فيكون، ز، ظ، ك، ولم استحسنه مع تأنيث الوصف، وإلا فهو صحيح.
(٢) ليست في، ز.
(٣) هذا، ز.
(٤) الآية ٣ الإنسان ٧٦.
(٥) ابن قاسم.
(٦) المص، ظ، ك، أما الثانية فشأنها، وأما الأولى فلوقوع الكلمة في نهاية السطر.
(٧) الأخطل، نقله الشنقيطي عن أبي حيان، ولم أجده في ديوانه.
(٨) شقنى، ظ.
(٩) أهملت الغين في، ز، ظ، والبيت في الهمع ١: ٢٤٥، ٢: ١٣٥، الدرر ١: ٢٠٢، ٢: ١٨٦.
(١٠) المصنفين، ظ، والصواب ما اخترت.
(١١) في التسهيل ص ١٧٦، والذي ذكره: أن (أو) تغنى عن (وإما)، ولم يقل: عن (اما).
(١٢) سقط الجار من، ك.

الشعر كقوله[١] :

قهرت[٢] العدا لا مستعينا[٣] بعصبة[٤] ولكن بأنواع الخدائع والمكر[٥]

وقد نص في باب (لا)[٦]: على أن ترك التكرار في ذلك ونحوه ضرورة، وقيد هناك[٧] الخبر بالإفراد، ولم يقيد الحال بذلك، والعذر له أنه لم يذكر الحال الواقعة جملة بعد.

«**ويضمر عاملها**» أي عامل الحال تارة على سبيل الجواز، وأخرى على سبيل الوجوب، ولابد من قرينة مع الحذف في كل من القسمين، فيضمر العامل « **جوازاً لحضور معناه** » كقولك للمسافر: راشداً مهدياً، أي سر راشداً مهدياً، «**أو تقدم ذكره في استفهام**» كقولك: (قائماً) في جواب من قال: كيف تركت زيدا؟ «**أو غيره**» أي: غير استفهام، كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ بَلَىٰ[٨] قَٰدِرِينَ[٩] . . . . ﴾ أي بلى نجمعها[١٠] قادرين.

«**ووجوبا إن حدت مثلاً**» مثله الشارح[١١] بما لم يتحرر لي لفظه من النسخة التي بين يدي، لسقمها، ولا أذكر له الآن مثالاً[١٢].

---

(١) لا يعرف. (٢) العدى، ز. (٣) مستعيبا، ز.

(٤) أهملت التاء في، ز. (٥) تقدم في ص ١١٨٧.

(٦) في التسهيل ص ٦٨. (٧) هنا، ز.

(٨) أهملت الباء في، ز. (٩) ﴿. . . . . عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ ٣، ٤ القيامة ٧٥.

(١٠) بجميعها، ز. (١١) الشارع، ز، وهو ابن قاسم.

(١٢) كتب بعض المطلعين على نسخة (ك) في هامش ١٥٩ : ب ما يأتي (مثال الشارح: حظيين بنات صلفين كنات. أي عرفتهم، ونحو ذلك) انتهى، والمثل يضرب للرجل عند الحاجة يطلبها يصيب بعضها ويعسر عليه بعض. اللسان (حظا).
حظيين، جمع حظيّ: ذو الحظوة والمكانة. صلفين، جمع صلف: ضد الحظي، وأصل الصلف: قلة الخير. كنّات، جمع كنة: زوجة الابن وزوجة الأخ. والشاهد في (حظيين) (صلفين)، حيث نصبهما بفعل محذوف: عرفوا أو وجدوا. الميداني ١ : ٢١٨.

«**أو بينت**[١] **ازدياد ثمن**» نحو: اشتريته بدرهم فصاعداً[٢]. «**أو غيره**» أي [بينت[٣]] غير ازدياد الثمن، فدخل تحته صورتان: ازدياد غير الثمن، نحو: تصدق بدينار فصاعداً، وغير[٤] الازدياد، وهو النقصان، نحو: تصدق بألف[٥] فسافلاً، وهذه لم يقف عليها أبو حيان لغير المصنف.

واعلم أن الذي قاله المصنف في هذه المسألة من أصلها قول سيبويه، أعني أن نحو (صاعداً) حال حذف عاملها، وقيل: مفعول مطلق حذف عامله، أي فصعد الثمن صعوداً، ثم حذف الفعل وخلفه المصدر، ثم أنيب الوصف عن المصدر، وقيل: لاحذف ألبتة[٦]، بل قوله: (بدرهم)حال متعلقة[٦] بمحذوف[٧] لا بالمذكور، و(صاعدا) عطف عليه، ولايخفي أن المعنى إنما هو على أن الباء متعلقة بـ (اشتريت)، فإن الدرهم ثمن، وأنت [إذا[٨]] قلت: اشتريته في حال كونه مقابلاً بدرهم، أو مسعراً[٩] بدرهم، لم يقتض[١٠] أن الدرهم وقع ثمناً.

---

(١) يثبت، ز.
(٢) زاد هنا في (ز): يثبت، ولا معنى لها.
(٣) سقطت من، ز، ظ.
(٤) أو غير، ز، ظ.
(٥) تصدقت بدينار، ك.
(٦) أهملت التاء المربوطة في، ز.
(٧) بالمحذوف، ك.
(٨) ليست في، ك.
(٩) أعجمت السين في، ز.
(١٠) يقض، ز، ظ.

وقال ابن الحاجب : إذا قلت أخذته بدرهم فصاعداً لايكون (صاعداً) عطفًا على المفعول ، لاقتضائه أنك أخذت الثمن والصاعد جميعًا ، وإنما الصاعد ثمن مبذول لامثمن مأخوذ ، ولا على قولك: بـ (درهم) لفساده لفظًا – وهو واضح – ومعنىً؛ لأنه يكون اشتراه بالدرهم والصاعد ، فيكون المجموع الثمن ، وليس المراد هذا ، وأيضًا فدخول[1] الفاء يبطل كون المجموع الثمن؛ إذ بعض الثمن لايكون – باعتباره كونه ثمنًا – عقب بعض ،لا تقول[2]: بدرهم[3] فربع[4] ، وإذا بطل العطف وجب التقدير حسب المعنى؛ فلذلك قدروا : فذهب الثمن صاعداً.

«شيئًا فشيئًا، مقرونة بالفاء أو (ثم)» ذكره سيبويه[5].

(١) فمدخول، ظ، مدخول، ك.

(٢) أهملت التاء في، ز.

(٣) درهم، ك.

(٤) أهملت الفاء في، ز.

(٥) في كتابه ١ : ١٤٧.

قال الشارح[١]: والعطف بالفاء أكثر[٢].

قلت: وقد يقال كل منهما في موضعه لازم، فلا أكثر ولا أقل **«أو نابت[٣]»** الحال **«عن خبر»** نحو: ضربي زيداً قائماً، كما تقدم تقريره في باب المبتدأ[٤]. **«أو وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ»** مثله الشارح وغيره بقولهم: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى، والصواب تمثيل ذلك بنحو: أقائماً وقد قعد الناس؛ لأن المخاطب بذلك قائم، فهو متصف بالحال، بخلافه في مثالهم، فإنه ليس بتميمي، وقد قدروا العامل في هذا المثال ـ أعني: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى ـ بـ(تتحول)[٥]، أي: أتتحول تميمياً تارة وقيسياً تارة.

قال ابن الحاجب: وليس بقوي، لأنه لم يرد: أتتحول[٦] في حالة[٧] التميمية، وإنما المراد: أتتنقل[٨] تنقلات[٩] متعددة؟ لا أتتنقل[١٠] في حالة[١١] كونك تميمياً؟ ومثله:

أفي الولائم أولاداً لواحدة وفي العيادة أولاداً لعلات[١١]

(١) ابن قاسم.

(٢) أكبر، ز، وهذا قول سيبويه ١: ١٤٧.

(٣) ثابت، ز.

(٤) راجع ٣: ٣٠.

(٥) بيتحول، ز، ظ.

(٦) ايتحول، ز.

(٧) حال، ك.

(٨) ايتنقّل، ز، اتتنقل، ظ.

(٩) نتقلان، ز.

(١٠) اتتنقل، ك.

(١١) لم ينسب إلى قائل.

العيادة: زيارة المرضى. علات: أمهات مختلفات.

سيبويه ١: ١٧٢، المقتضب ٣: ٢٦٥، الكامل ٣: ٩٠٢، المقرب ١: ٢٥٨، ابن مالك ١: ٣٢٦، اللسان (علل)، رغبة الآمل ٧: ٩٠.

أي : / أتتنقلون[١] هذه التنقلات[٢] الخاصة، ومثله قول الشاعر[٣] : ٣٦٢

أفي السلم أعياراً[٤] جفاء[٥] وغلظة[٦] وفي الحرب[٧] أمثال النساء العوارك[٨]

كل ذلك منصوب على المصدرية، وهو قول سيبويه، وهو الحق لما بينا من فساد المعنى على دعوى الحالية.

ثم التوبيخ قسمان: مع استفهام، وغيره، وقد مثل المصنف لهما في الشرح[٩] :

فالأول ـ أتميماً مرة وقيسياً أخرى، ونحو: أقائماً وقد قعد الناس، والمثال قوله : (قائماً)، وأما (وقد قعد الناس) فهو وإن كان حالاً، وفي كلام مساقه التوبيخ، إلا أن صاحب الحال ضمير (قائماً)، والعامل (قائماً).

---

(١) تنقلون، ز، تنتقلون، ظ، انتقلون، ك.

(٢) النقلات، ز، ظ.

(٣) هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس القرشية (. . . ـ ١٤هـ/ . . . ـ ٦٣٥م) والدة معاوية بن أبي سفيان. شهدت أحداً وأكلت من كبد حمزة ـ رضي الله عنه ـ وقد أسلمت يوم الفتح، وكانت ـ رضي الله عنها ـ ذات شجاعة وحصافة رأي وجرأة في الحق. حضرت اليرموك وحرضت المسلمين على القتال.

الاستيعاب ٤ : ٤٢٤ ـ ٤٢٧، النويري ١٧ : ١٠٠، ٣٠٧، ٣١٠، الإصابة ٤ : ٤٢٥ ـ ٤٢٦.

(٤) أعجمت العين في، ز، ظ.

(٥) أهملت الجيم في، ز، ظ.

(٦) وعلطه، ز، وعلطة، ظ.

(٧) الجرب، ز، ظ.

(٨) قالته ـ رضي الله عنها ـ للمنهزمين من قريش يوم بدر.

يروى: (. . . أشباه النساء . . . .). العوارك، جمع عارك: المرأة الحائض.

سيبويه ١ : ١٧٢، المقتضب ٣ : ٢٦٥، الكامل ٣ : ٩٠٢، السيرة ٢ : ٣١١، المقرب ١ : ٢٥٨، ابن مالك ١ : ٣٠٩، ابن الناظم ١٢٥، الرضي ١ : ٢١٤، المقاصد ٣ : ١٤ ـ ١٤٣، الخزانة ١ : ٥٥٦ ـ ٥٥٧، رغبة الآمل ٧ : ٩٠.

(٩) على التسهيل ١٢٧ : ب.

والثاني ـ نحو: قاعداً قد علم الله وقد سار الركب. والبحث في الجملتين في المثالين واحد، وفي هذا جملة اعتراض[١]. «أو[٢]» وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل في «غيره» أي: في غير توبيخ، نحو: هنيئاً مريئاً. وقد تقدم الكلام عليه[٣].

«**ويجوز حذف الحال مالم تنب عن غيرها**» سواء كانت نائبة عن الخبر، أو بدلاً من اللفظ بالفعل، وقد تقدم تمثيل ذلك[٤]. «**أو يتوقف المراد على ذكرها**» بجزم الفعل عطفاً على المجزوم من قوله: (مالم تنب)، أي: يجوز حذف الحال مدة انتفاء أحد الأمرين: إما نيابتها عن غيرها، أو توّقف المراد على ذكرها، وأكثر ما يقع ذلك في النفي وشبهه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾[٥]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾[٦] ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾[٧] الآية، ويأتي[٨] في غيره، كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[٩]، ومنه قول الشاعر[١٠]:

(١) معترضة، د.

(٢) استبدل بها الواو في، م.

(٣) في ص ١٥١٤.

(٤) راجع ص ٢٣٢.

(٥) ٣٨ الدخان ٤٤.

(٦) ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ....﴾ ١٠٥ الإسراء ١٧ وجاء في (ك) مكان هذه الآية ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ ٢٨ سبأ ٣٤.

(٧) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ... حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ....﴾ ٤٣ النساء ٤.

(٨) وتأتي، ز.

(٩) ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ ... إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ ٧٢ هود ١١.

(١٠) عدي بن الرعلاء الغساني، والرعلاء اسم أمه. المرزباني ٢٥٢. أو أبو الفضل صالح بن عبد القدوس بن عبد الله الأزدي بالولاء (. . ـ حوالي ٢٦٠هـ / . . ـ حوالي ٧٧٧م) شاعر حكيم قصر شعره على الموعظة، اتهم بالزندقة فقتله المهدي في خلافته. معجم الأدباء ١٢: ٦ ـ ١٠. والمرجع الأول.

إنما الميت من يعيش كئيباً كاسفاً باله قليل الرجاء[١]

فهذا ونحوه لا يجوز حذفه.

«وقد يعمل فيها» أي: في الحال **«غير عامل صاحبها، خلافاً لمن منع»** والمنع هو مذهب الجمهور؛ لأن الحال كالصفة، فلا يعمل فيها إلا عامل الموصوف، وقد يعارض بأنها كالخبر، وعامله غير عامل المبتدأ على المختار، [والقول[٢]] بالجواز هو مذهب سيبويه، واختاره المصنف.

قال ابن هشام في المغني[٣]: ويشهد لذلك أمور:

أحدها ـ قولك: أعجبني وجه زيد[٤] مبتسماً، وصوته قارئاً، فإن صاحب الحال معمول للمضاف، أو لجار مقدر، والحال منصوبة بالفعل.

الثاني ـ قوله[٥]:

لمية موحشاً طلل[٦] . . . .

---

(١) من أبيات أولها:

كم تركنا بالعين عين أباغ من ملوك وسوقة ألقاء

وقبل الشاهد:

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميّت الأحياء

وبعده:

فأناس يمصصون ثمارا وأناس حلوقهم في الماء

الأصمعيات ١٥٢، المرزباني ٢٥٢، ابن يعيش ١: ٦٩، معجم الأدباء ١٢: ٩، شرح التسهيل ١٢٨: أ، المغني ٢: ٥١٣، الأشموني ٢: ١٦٩، السيوطي ١: ٤٠٥، ٢: ٤٥٨ ـ ٤٥٩، الخزانة ٤: ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٢) ليست في، ك. (٣) ٢: ٧٣٥ ـ ٧٣٦.

(٤) أهملت الزاي في، ز.

(٥) كثير عزة، أو ذي الرمة، وليس في ديوان الثاني.

(٦) . . . . يلوح كأنه خلل

ويروى:

لمية موحشا طلل قديم عفاه كل أسحم مستديم =

فصاحب الحال عند سيبويه النكرة، وهو عنده مرفوع بالابتداء، وليس فاعلا كما يقول الأخفش والكوفيون، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف.

الثالث - ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[1]، فإن (أمة) حال من معمول (أن)، وهو[2] (أمتكم)، وناصب الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة، ومثله ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا﴾[3]، وقال[4]:

ها بيِّناً ذا صريح النصح [فاصغ[5]] له[6] . . . .

العامل حرف التنبيه، ولك أن تقول: لا نسلم أن صاحب الحال (طلل) بل ضميره المستتر في الظرف، فإن[7] الحال - حينئذ - من المعرفة، وأما جواب[8] ابن

= ويروى: (لعزة . . . . . .) (كأن رسومه . . . . . .).

خلل، جمع خلة: غشاء الغمد. أسحم: سحاب أسود. كثير ٢: ٢١٠، ٢١٢، سيبويه ١: ٢٧٦، الخصائص ٢: ٤٩٢، شرح التسهيل ١٢٨: أ، التبريزي ٤: ٢٠٢، ٢٧٣، ابن يعيش ٢: ٥٠، ٦٢، ٦٤، الرضي ١: ٢٠٤، شذور الذهب ٢٤ - ٢٥، ٢٥٣، المغني ١: ٩٠، ٢: ٤٨٨، ٧٣٥، المقاصد ٣: ١٦٣ - ١٦٥، التصريح ١: ٣٧٥، ٢: ١٢٠، الأشموني ٢: ١٧٤، السيوطي ١: ٢٤٩، الخزانة ١: ٥٣١ - ٥٣٣.

(١) ﴿. . . . وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ ٥٢ المؤمنون ٢٣.

(٢) هذه، ظ.

(٣) ﴿. . . فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ . .﴾ ١٥٣ الأنعام ٦.

(٤) لا يعرف.

(٥) ليست في، ظ.

(٦) . . . . وطع فطاعة مهد نصحه رشد

ويروى

. . . . والزم توقي خلط الجد بالهزل

شرح التسهيل ١٢٨: أ، المغني ٢: ٦٢٣، ٧٣٥، السيوطي ٢: ٩٠١.

(٧) لان، ز، ظ.

(٨) وجوب، ظ.

خروف[1] : بأن الظرف إنما يتحمل الضمير إذا تأخر عن المبتدأ، فمخالف لإطلاقهم، ولقول أبي الفتح[2] :- في :

. . . . عليك ورحمة الله السلام[3]

أن الأولى حمله على العطف على ضمير الظرف، لا على [تقدم[4]] المعطوف على المعطوف عليه، وقد اعترض بأنه تخلص[5] من ضرورة[6] بأخرى، وهي العطف مع عدم الفصل، ولم يعترض بعدم[7] الضمير.

وجوابه أن عدم الفصل أسهل لوروده في النثر: كمررت برجل سواء والعدم، حتى قيل: إنه قياس.

وأما جواب ابن مالك بأن الحمل على (طلل) أولى؛ لأنه[8] ظاهر، فإنما يصح لو ساوى الظاهر المضمر في التعريف.

وأما البواقي فاتحاد العامل فيها موجود تقديراً؛ إذ المعنى: أشير إلى أمتكم، وإلى صراطي، وتنبه لصريح النصح بيِّناً.

وأما مسألتا[9] المضاف إليه فصلاحية المضاف فيهما[10] للسقوط[11] جعل

---

(١) خاروف، ز، وهو خطأ.

(٢) ابن جني، وقوله في الخصائص ٢ : ٣٨٦.

(٣) ألا يا نخلة من ذات عرق . . . .
وقد مر في ٥: ٢٦٥ .

(٤) تقديم، ز، وهي ساقطة من، ظ.

(٥) يخلص، ز، ظ.

(٦) من ضمير ضرورة، ظ، ويبدو أن الزيادة مشطوبة.

(٧) بمعدم، ز.

(٨) فانه، ز، ظ.

(٩) مسيلة، ز، ظ، ويعني المثالين: أعجبني وجه زيد مبتسماً وصوته قارئاً.

(١٠) فيها، ز، ظ، ك، والتصحيح عن المغني.

(١١) لسقوط، ز.

المضاف إليه كأنه معمول للفعل، وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديراً. هذا كلامه بحروفه.

قلت: فظهر بالآخرة أن الصواب عنده مذهب الجمهور القائلين: بأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، مع أنه ساق مذهب سيبويه / في هذه المسألة في معرض الرد به على المعربين في أمور اشتهرت بينهم، والصواب خلافها، وبان أن آخر كلامه يناقض أوله. ٣٦٣

«**فصل**»: في الكلام على الحال المؤكدة[١]، ولم يحك المصنف خلافاً في إثباتها، والجمهور على الإثبات، والفراء والمبرد والسهيلي على نفيها، وكأنهم[٢] ألحقوها بالخبر كما هي لاحقة به في كثير من المسائل، والخبر لا يكون مؤكداً، فكذلك[٣] شبهه، وهو الحال.

ويرده[٤] أن الخبر أحد جزأي الإسناد، وأما الحال فإنها فضلة مستغنىً عنها. والتفريع على مذهب الجمهور، فقال:

«**يؤكَّد بالحال ما نصبها من فعل**» نحو: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[٥] ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[٦].

«**أو شبهه**[٧]» نحو: زيد مُوَلٍّ عنك مدبراً.

---

(١) المولدة، ظ.

(٢) فكأنهم، د.

(٣) فلذلك، ز.

(٤) ويرد، ك.

(٥) ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ ٢٥ التوبة ٩.

(٦) ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ ...﴾ ٣٦ العنكبوت ٢٩ وانظر الآيات: ٦٠ البقرة ٢، ٧٤ الأعراف ٧، ٨٥ هود ١١، ١٨٣ الشعراء ٢٦.

(٧) أو اسم يشبهه، م.

وجعل المصنف في الشرح[١] الحال من قولك: زيد أبوك عطوفاً، وهو الحق بيّناً، من قبيل المؤكدة لعاملها، فيمكن أن يمثل به لهذا القسم.

قال: لأن الأب والحق صالحان للعمل، فلا حاجة إلى تكلف إضمار عامل بعدهما[٢]. «**وتخالفهما**» أي: الحال المؤكدة وعاملها المؤكد «**لفظا**» كما مثلنا، وأما: ﴿تَوَلَّيْتُمْ [إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ] [٣] وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾[٤]، فيحتمل أن يكون مستأنفاً، أي وأنتم قوم حالتكم الإعراض، وأما: ضحك[٥] متبسماً، فالحال فيه مبينة[٦] لا مؤكدة، لأن التبسم نوع من الضحك، ولا يلزم من ثبوت الجنس ثبوت النوع. «**أكثر من توافقهما**» كقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ [بِأَمْرِهِ[٧]]﴾[٨]، وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[٩] وقولهم: (قم قائماً)، وقد منع ابن الحاجب التوافق، وأجاب عن (مسخرات) بأنه مفعول مطلق، أي: تسخيرات، فكأنه قدرها جمعا لـ (مسخرة)[١٠] مصدراً يراد به[١١] المرة الواحدة، كما يقال: (انطلاقة)، وانظر هل ذلك محفوظ في الميمي؟، وأما (رسولاً) فقد جاء الرسول بمعنى الرسالة، وأما

---

(١) على التسهيل ١٢٨: أ.

(٢) بعدها، ز.

(٣) سقطت من، ز، ظ، ك، خطأ.

(٤) ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ...﴾ ٨٣ البقرة ٢.

(٥) صحك، ظ.

(٦) مبنية، ز.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) ﴿... إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ ١٢ النحل ١٦ والاستشهاد في (مسخرات) بالنصب، وهي قراءة العشرة ماعدا ابن عامر وحفص فبالرفع. النشر ٢: ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٩) ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ... وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ ٧٩ النساء ٤.

(١٠) لمستحره، ز.

(١١) أهملت الباء في، ز.

(قم قائماً) فقال كثير: إنه مفعول مطلق. «ويؤكد [بها أيضاً[1]] في بيان يقين» كقوله[2]:

أنا ابن دارة مشهوراً[3] بها نسبي[4] ....

(١) سقطت من،ز ، ظ، ك.

(٢) سالم بن مسافع بن يربوع، أو ابن عقبة بن يربوع بن كعب (. . . ـ حوالي ٣٠هـ/. . . ـ حوالي ٦٥٠م) من بني عبد الله بن غطفان. شاعر مخضرم. اشتهر أمر هجوه لبني فزارة، ومات مقتولاً بيد أحدهم. شهرته: ابن دارة. ودارة: أمه، وهي من بني أسد، وقيل: دارة لقب لجده يربوع.

التبريزي ١: ٣٦٦ ـ ٣٧٢، الإصابة ٢: ١٠٨، الخزانة ١: ٢٩١ ـ ٢٩٤.

(٣) مشهور، ز، مشهرا، ظ.

(٤)

.... وهل بدارة ـ ياللناس ـ من عار!!

من قصيدة هجا فيها فزارة. مطلعها:

يا صاحبيّ ألمّا بي على الدار بين الهشوم وشطّي ذات أمّار

وقبل الشاهد:

لا تأمنن فزارياً خلوت به من بعد ما امتل أير العير في النار

يمله تارة فيها وينهسه دامي اللثات معيدا أكله ضار

وإن خلوت به في الأرض وحدكما فاحفظ قلوصك واكتبها بأسيار

إني أخاف عليها أن يبيتّها عاري الأجاعر يغشاها بقسبار

وبعده:

جرثومة نبتت في العز واعتدلت تبغي الجراثيم من عرف وإنكار

امتل: شواه في الملة وهي الرماد الحار من النار، ترمى فزارة بأن هذا شأنها. ينهسه: يتناول منه بأطراف أسنانه، اكتبها: أختم حياءها لئلا ينزى عليها، والفعل من باب ضرب ونصر. الأجاعر: الأست. قسبار: الذكر الضخم الطويل. الجرثومة: الأصل. تبغى: تعلو، وحقه أن يعديه بعلي.

ويروى: (. . . معروفا بها . . . .) (. . . . . به نسبى) (. . . . . له نسبي) (. . . أن يلبثها) (تنفي الجراثيم عن. . . . . .).

سيبويه ١: ٢٥٧، الخصائص ٢: ٢٦٨، ٣: ٦٠، الشجري ٢: ٢٨٥، التبريزي ١: ٣٧٠ ـ ٣٧١، شرح التسهيل ١٢٨: ب، ابن مالك ١: ٣٢٣، ابن الناظم ١٣٣، الرضي ١: ٢١٥، شذور الذهب ٢٤٧، ابن عقيل ١: ٥٥٢ ـ ٥٥٣، المقاصد ٣: ١٨٦ ـ ١٨٨، =

وقـولك: هو زيد معلوماً. «أو» بيان «فخر» نحو: أنا حاتم جواداً، وأنا عمرو شجاعاً، «أو تعظيم» نحو: هو زيد جليلاً مهيباً «أو تصاغر» نحو: أنا عبدك فقيرا إلى عفوك. «أو تحقير» نحو: هو زيد مقهورا.

وبيان كون الحال مؤكدة في هذه المواضع أنك إنما تقول: (هو زيد) لمن يعرف زيداً، فلما قلت: (معلوماً) أكدت ذلك المعنى، وكذا (أنا عمرو شجاعاً)[1]، وإنـما تقوله مخاطباً لمن يعرف أنك شجاع[1]، إما بحسب الواقع، أو بحسب الادعاء، وكذا في البواقي.

ولو اقتصر المصنف على قوله: (أو تعظيم) لأغناه عن قوله: (فخر)؛ لأنك كما تعظم غيرك تعظم نفسك، وكذا التصاغر[2]والتحقير[3]، الثاني[4] منهما مغن عن الأول. «أو وعيـد» نحـو: أنا زيد متمكناً [منك[5]]، وهذا كأن يكون المتكلم ممن شأنه أن ينتقم أو يقدر على الانتقام، كقول أمير المدينة للجاني[6]: أنا فلان متمكناً منك، ونحوه، ولابد من هذا ليكون[7] توكيداً..

ولا يدخل في هذه المعاني: (زيد أبوك عطوفاً)؛ لأنه يرى أنه ليس من هذا الباب، بل من الباب[8] الأول، وهو المؤكد لعامله كما مرَّ. «خبر جملة»[9] هذا

= الأشموني ٢: ١٨٥، الخزانة ١: ٥٥٧ ـ ٥٥٨، شواهد ابن عقيل ١٣٦ ـ ١٣٧.

(١) أعجمت الجيم من فوق، في، ظ.

(٢) أهملت الغين في، ز.

(٣) والتحقير، ز.

(٤) والثاني، ز.

(٥) ليست في، ك.

(٦) أهملت الجيم في، ظ.

(٧) ليلون، ظ.

(٨) باب، ك.

(٩) أهملت الجيم والتاء في، ظ.

نائب الفاعل المرفوع بالفعل المبني للمفعول من قوله: (ويؤكد بها). **«جزآها معرفتان»**؛ لأن هذه الأحوال إنما تأتي لشيء قد ثبت واستقر وعرف **«جامدان جموداً محضاً»** احترازاً من أن يكون أحدهما مشتقاً أو في حكم المشتق، نحو: أنا الجواد مضيافاً، وأنا الأسد مقداماً؛ إذ الخبر في الأول مشتق، وفي الثاني كالمشتق، ولكون[1] الحال ـ حينئذٍ ـ مؤكدة تحتاج[2] إلى تقدير عامل؛ ولذلك جعل المصنف: (زيد أبوك عطوفاً)، و(هو الحق بيناً) من المؤكدة لعاملها كما مرّ، والظاهر أن ذلك لا يشترط. فقد سمع من كلامهم: (أنا عبد الله آكلاً كما تأكل العبيد)[3]، وهو من مُثل التصاغر؛ إذ المراد بـ (عبد الله) المعنى الإضافي، ولا المعنى العلَمي، فالحال فيه مؤكدة لخبر الجملة باعتبار ما أريد به من معنى العبودية. **«وعاملها[4] (أحق)[5]»** مضارع الماضي من قولك: حققت الأمر، أي: تحققته[6]، **«أو نحوه»** مثل: (أثبت)[7] أو (أعرف). **«مضمراً بعدهما»** أي: بعد جزأي الجملة، وهذا مذهب سيبويه، فيقدر: في مثل:

٣٦٤ أنا ابن / دارة مشهورا[8] . . . .

---

(١) ولا يكون، ز، ظ، فلا يكون، ك، ولا يستقيم المعنى على هذا؛ لذلك تصرفت بما ترى.

(٢) يحتاج، ز.

(٣) هذا معنى كلام لرسول الله ﷺ يروى عن عائشة وأنس وجابر ـ رضي الله عنهم ـ بألفاظ مختلفة لم يجتمع في واحد منها ما ساقه الدماميني، ومنها: (إنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد وأجلس كما يجلس العبد). وليس لهذه الرواية شاهد.
سيبويه ١: ٢٥٧، ابن سعد ١: ٣٧١، ٣٨١، البيهقي ٧: ٢٨٣، أخلاق النبي ﷺ ٢١٢، ٢١٣، الرضي ١: ٢١٥.

(٤) وعاملهما، ز، ظ.

(٥) أخف، ز.

(٦) تحقيقه، ز.

(٧) ابيت، ز.

(٨) مشهور، ز، ظ، وانظر البيت في ص ٢٤٠ .

أحقني، أو أعرفني، وفي نحو: هو زيد جليلاً مهيباً أحقه أو أعرفه[(١)] ونحو ذلك. **«لا الخبر مؤولاً[(٢)] بمسمىً خلافاً للزجاج»** فإنه ذهب إلى أن العامل هو الخبر؛ لكونه مؤولاً، نحو: أنا حاتم سخياً.

قال الرضي[(٣)]: وليس بشيء؛ لأنه قبل تسميته به كان سخياً، ولا يقصد القائل بهذا الكلام ماذكره، وأيضاً لا يطّرد ما قال في نحو: ﴿هَٰذِهِۦ [نَاقَةُ[(٤)]] ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾[(٥)]. **«ولا المبتدأ مضمناً تنبيهاً، خلافاً لابن خروف»**[(٦)]. وهو بعيد[(٧)]؛ لأنه يلزم [منه[(٨)]] عمل المضمر في نحو: أنا زيد بطلاً، وهو مما لم يثبت في موضع.

واختار الرضي[(٩)] أن يكون العامل معنى الجملة، لأنها وإن كان[(١٠)] جزآها جامدين جموداً محضاً، فلاشك أنه يحصل من إسناد أحدهما إلى الآخر معنىً من معاني الفعل، ألا ترى أن معنى (أنا زيد) أنا كائن زيداً؟، فعلى هذا لا تتقدم المؤكدة على جزأي الجملة، ولا على أحدهما؛ لضعفها[(١١)] في العمل؛ لعدم ظهور معنى الفعل فيها.

«فصـــل»: في وقوع الحال جملة، والأحكام المتعلقة بها من هذه الحيثية.

---

(١) عطفت بالواو في، ز، ظ، ك، والأولى ما فعلت؛ ليناسب ما قبله؛ ولأن المقدر أحد الفعلين.

(٢) مؤول، ك.

(٣) في شرح الكافية ١: ٢١٥.

(٤) ليست في، ز.

(٥) ﴿وَيَٰقَوْمِ .... فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ﴾ ٦٤ هود ١١، وانظر الآية ٧٣ الأعراف ٧

(٦) خاروف، ز.

(٧) بفيد، ز.

(٨) ليست في، ز، من، ظ.

(٩) في شرح الكافية ١: ٢١٥ تابعاً لابن مالك.

(١٠) كانت، ز.

(١١) لضعفهما، ز، ظ.

«يقع[1] **الحال جملة**» كما أن الخبر يقع كذلك. «**خبرية**» لا إنشائية؛ لأنها وإن كانت خبراً لمبتدأ في المعنى إلا أن الغرض من الإتيان بها تقييد عاملها؛ بحيث يكون وقوع مضمون العامل مخصصاً بوقت وقوع مضمون الحال، والإنشائية: ـ بالاستقراء ـ إما طلبية أو إيقاعية، والطلبية لا يتيقن حصول مضمونها، فكيف يخصص مضمون العامل بوقت ذلك المضمون وأما الإيقاعية ـ نحو: بعت واشتريت وتزوجت ـ فغير منظور فيها إلى وقت يحصل فيه مضمونها، والمقصود بها إنما هو مجرد الإيقاع، وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع، بل يعرف[2] بدلالة [العقل، لا بدلالة[3]] اللفظ، إذ[4] وقت الفراغ من لفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونها، كذا قرره الرضي[5].

وأما ما ورد في الحديث: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا هاء وهاء»[6] فهو على إضمار القول، أي: إلا قائلين: هاء وهاء، من جهتي البائع والمشتري.

فإن قلت: وكذا قول أبي الدرداء ـ رضي الله عنه: «وجدت الناس اخبر تقله»[7]، أي: مقولاً فيهم، فلم لم يمثل به لما وقع ـ في الظاهر من الجمل الحالية ـ جملة إنشائية؟.

قلت: لظهور[8] كون (وجد) فيه من أفعال القلوب الناصبة للمفعولين، أي علمت الناس، فقوله[9]: (اخبر تقله) وقع موقع ثاني مفعولي[10] (وجدت[11])،

(١) تقع، م.
(٢) يعرفه، ظ.
(٣) ليست في، ز.
(٤) ان، ز، ظ.
(٥) في شرح الكافية ١ : ٢١١ .
(٦) تكلمنا عنه في ص ١٥.
(٧) فصلنا القول فيه في ٢ : ١٧٨ .
(٨) ظهور، ز، ظ، ك، وبدون اللام يبقى المبتدأ بلا خبر ويفقد التعليل المسؤول عنه.
(٩) بقوله، ز، ظ.
(١٠) مفعول، ز، ظ.
(١١) أهملت الجيم في، ظ.

بتقدير القول، فلا حالية[١] على هذا، والشارح[٢] مثل به للحالية، وإنما يصح على جعل (وجد). بمعنى (أصاب)، وليس بظاهر «**غير مفتتحة بدليل استقبال**» كالسين و (سوف) و(لن) وقد مرّ لنا في أول الكتاب استشكال الناس لقول سيبويه: إن (لا) مختصة بنفي المستقبل، مع قوله: إن المضارع المنفي بـ(لا) يقع حالاً، وقولهم: إن الجملة الحالية لا تقع[٣] مفتتحة بدليل استقبال.

وبهذا القيد يظهر لك بطلان قول الشارح[٢]: إنه يدخل تحت قول المصنف: (خبرية) الجملة الشرطية، نحو: أفعل هذا إن جاء زيد، وأنَّى تدخل على وجه يكون المراد به الحكم بصحة وقوعها حالاً، وقد صرح بما[٤] يخرجها[٥] قطعاً.

قال المطرزي: لا تقع جملة الشرط [حالاً[٦]]؛ لأنها مستقبلة، فلا تقول: جاء[٧] زيد إن يسأل يعط، وإن أردت صحة ذلك جعلت الجملة خبراً لمن الحال له، فقلت[٨]: وهو إن يسأل يعط، فيكون[٩] الحال جملة اسمية.

فإن قيل: في مثل قولنا: اضرب زيداً غداً يركب - [ليس (يركب)[١٠]] فيه حالاً بالنظر إلى وقت التكلم حتى تناقضه[١١] علامة الاستقبال، بل[١٢] هو حال بالنظر إلى الضرب المتوقع، فهلا جاز معه دليل الاستقبال؟.

(١) أهملت التاء في، ز، ظ.
(٢) ابن قاسم.
(٣) أعجمت التاء في اثنتين من فوق ومن تحت في، ك.
(٤) بها، ز، ظ.
(٥) تخريجها، ز، ظ، لكن (ظ) أهملت كل حرف.
(٦) ليست في، ز.
(٧) ان جاء، ظ.
(٨) فعلت، ز.
(٩) فتكون، ز.
(١٠) سقطت من، ز، ظ.
(١١) يناقضه، ز، ظ، ك، والأولى ما صنعت.
(١٢) أهملت الباء في، ز.

فالجواب: أنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة الحالية عن علم الاستقبال؛ لتناقض الحال والاستقبال فيها ظاهراً[١]، وإن لم يكن التناقض حقيقياً، كذا قرره الرضي[٢]. «**متضمنة[٣] ضمير صاحبها**» وهذا هو الأصل، بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة، والخبر والنعت. «**ويغني[٤] عنه في غير مؤكّدة**»[٥]، نحو: أبو بكر الخليفة قد علمه الناس، وهو الخليفة لا شك فيه «**ولا مصدرة بمضارع مثبت عار من (قد)**» نحو: جاء زيد يضحك، فإنه إذ ذاك في تأويل اسم الفاعل، فكأن الحال [فيه[٦]] مفردة، فيلزم الضمير، ويمتنع الواو. «**أو منفي بـ (لا)**» نحو: جاء زيد لا يضحك. «**أو (ما)**» كقول ٣٦٥ الشاعر/[٧]:

عهدتك ما[٨] تصبو[٩] وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبّاً متيما[١٠]!!

وإنما امتنعت الواو مع المنفي بهذين؛ لأنه في تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة (غير)، وكلاهما لا تدخل عليه الواو.

قال أبو حيان: والقياس كون (إن) بمنزلة (ما) كما وقعت في خبر (ظل)، ومنه الحديث: (حتى يظل[١١] إن يدري كم صلى[١٢]). «**أو بماضي اللفظ تال**

---

(١) ظاهر، ز، ظ.
(٢) في شرح الكافية ١ : ٢١٢.
(٣) مضمنة، م.
(٤) أهملت الغين في، ز.
(٥) موكدة، ز، ظ.
(٦) سقطت من، ز، ظ.
(٧) لم أهتد إلى اسمه.
(٨) لا، ز، ظ، وليس صحيحاً.
(٩) تصبوا، ز.
(١٠) ليس في مراجعي له سابق ولا لاحق. شرح التسهيل ١٢٨ : ب، التصريح ١ : ٣٩٢، الأشموني ٢ : ١٨٩، الهمع ١ : ٢٤٦، الدرر ١ : ٢٠٣.
(١١) يطل، ز.
(١٢) من حديث في شأن وسوسة الشيطان لابن آدم، في صلاته وفراره إذا سمع الأذان. رواه أبو هريرة ـ رضى الله عنه ـ وفيه روايات لا يتم بها الاستشهاد، والرواية التي عندنا ثابتة، ولكن فيها: (حتى يظل الرجل...).
البخاري ١ : ١٠٤، ١٠٥، ٢ : ٦١، ٦٢، مسلم ١ : ٢٩٢، ٣٩٨، أبو داود ١ : ح ٤٨٥، مالك ١ : ٩٨ ـ ٩٩.

لـ (إلا)» نحو: ما تكلم إلا قال خيراً، ومنه [نحو[١]]: ﴿وَمَا[٢] يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾[٣]، وانظر لِمَ امتنعت الواو هنا مع جوازها مع الواقعة بعد (إلا) نحو: ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[٤]؟. «أو متلو بـ (أو)» كقوله[٥]:

إن الخليل نصير جار[٦] أو عدلا فلا[٧] تشح عليه جاد أو بخلا[٨]

وكقولك[٩]: لأضربنه ذهب أو مكث، ولأصحبنه أحسن أو أساء.

وإنما وجب ترك الواو مع هذه الحال؛ لأنها في قوة فعل الشرط، أي لأضربنه إن ذهب أو مكث. «واو» فاعل (يغني)[١٠] من قوله: (ويغني[١١] عنه). «**تسمى واو الحال**» وهذا هو المشهور عندهم، ووجه المناسبة ظاهر. «**وواو الابتداء**» ووجهه أنها[١١] كثيراً ما تدخل على الابتداء وإن لم تلزمه، كما سمي علم قسمة المواريث (علم الفرائض)، وإن كان يتكلم فيه على حكم العصبات وغير ذلك، والأول أولى.

وأصل هذه الواو واو العطف، ثم إنها استعيرت للربط، أي: ربط الحال بعاملها، كما أن الفاء أصلها العطف ثم استعيرت لربط الجزاء بالشرط.

---

(١) ليست في، ك.

(٢) ما، ك، وهو موافق للآية: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ....﴾ ٣٠ يس ٣٦.

(٣) الآية ١١ الحجر ١٥.

(٤) ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ ...﴾ ٤ الحجر ١٥.

(٥) مجهول.

(٦) جا، ز، حار، ظ.

(٧) ولا، ز، ظ.

(٨) يروى: (كن للخليل نصيراً...) وليس في مراجعي له زيادة.
شرح التسهيل ١٢٩: أ، ابن الناظم ١٣٥، المقاصد ٣: ٢٠٢ ـ ٢٠٣، الأشموني ٢: ١٨٨، الهمع ١: ٢٤٦، الدرر ١: ٢٠٣.

(٩) وكقوله، ز، ظ.

(١٠) أهملت الغين فيَ، ز.

(١١) ان، ز، ظ.

وقال الشيخ أبو حيان : ليست واو الحال عاطفة ، ولا أصلها العطف ، خلافاً لمن زعم من المتأخرين أنها عاطفة ، مستدلاً بأن (أو) لا يصلح[١] دخولها عليها في نحو قوله تعالى : ﴿أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾[٢] ، فلو كانت خلاف العاطفة لم يمتنع ذلك . كذا قال .

فأما ما ادعاه[٣] من أنها ليست عاطفة فأمر ظاهر لاشك فيه ، وأما أنها ليس أصلها العطف فمنظور فيه .

وكأنه ـ والله أعلم ـ يريد بالذي زعم أنها عاطفة الزمخشري ، فإنه ذكر[٤] ـ في قوله [تعالى[٥]] : ﴿بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾[٢] ـ أن الواو حذفت من ﴿أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ استثقالا لاجتماع حرفي عطف؛ لأن واو الحال هي واو العطف استعيرت للتوكيد .

ورده أبو حيان[٦] بأنها لو كانت للعطف للزم أن لا تقع[٧] إلا بعد ما يصلح أن يكون حالاً ، وليس كذلك[٨] بل تقع[٧] حيث لا يكون[٩] ما قبلها حالا ، نحو: جاء زيد والشمس طالعة ، فـ (جاء زيد) لا يمكن أن يكون حالا . هذا كلامه ، وهو رحمه الله [تعالى[٥]] ظاهري ، فوقف عند ظاهر قول الزمخشري : (لأن واو الحال هي واو العطف) ، وأعرض[١٠] عن قوله : (استعيرت للتوكيد) ،

---

(١) يصح ، ز، ظ .

(٢) ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا . . . .﴾ ٤ الأعراف ٧ .

(٣) ادعواه ، ز، ظ ، فاما ادعاوه ، ك ، والصحيح ما أثبت ؛ إذا الضمير عائد على (أبي حيان) .

(٤) في الكشاف ٢ : ٨٧ .

(٥) ليست في ، ك .

(٦) في البحر ٤ : ٢٦٩ .

(٧) يقع ، ز.

(٨) لذلك ، ز

(٩) تكون ، ز.

(١٠) واعترض ، ز، ظ .

فإنه قاضٍ بأن مراده (ليست عاطفة في حال كونها للحال، وإنما مراده[١] أن أصلها العطف واستعيرت للربط، ويدل على أن هذا[٢] مراده قوله[٣] : - في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ﴾[٤] - هذه الواو واو الحال، وليست واو العطف.

ووقف أيضاً عند ظاهر قوله: (استثقالاً لاجتماع حرفي عطف)، وإنما مراده: في الصورة جمعاً[٥] بين كلاميه.

واعلم أن كون الواو مغنية في [غير[٦]] الصور التي ذكرها المصنف هو قول الجمهور، وخالف أبو الفتح بن جني في ذلك، فزعم: أنه إذا قيل: جاء زيد والشمس طالعة، فلا غنية عن تقدير الضمير، والتقدير: والشمس طالعة وقت مجيئه.

«وقد تجامع[٧]» الواو **«الضمير في العارية من[٨] التصدير[٩] المذكور»** الذي تضمنه قوله: (ولا مصدرة بمضارع مثبت. . .) إلى آخره، فيجوز في الجملة العارية من التصدير المذكور[١٠] ثلاثة أوجه: انفراد الضمير، والاستغناء عنه واجتماعهما[١١] على تفصيل سيذكر.

---

(١) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٢) على هذا ان، ظ.

(٣) في الكشاف ١ : ٣١٤.

(٤) ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ . . . وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ . . .﴾ ٢٦٦ البقرة ٢.

(٥) جيعا، ك.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) تُجاءُ مع، م، وهو واهم.

(٨) عن، ك.

(٩) المتصدر، ز.

(١٠) المذكورة، ز، ظ.

(١١) واجتماعها، ز، ظ.

«واجتماعهما في الاسمية والمصدرة بـ (ليس) أكثر من انفراد الضمير»

فاجتمعا في الاسمية في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾[٢]، وهو كثير، وانفرد فيها الضمير نحو: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾[٣]، ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾[٤]، وزعم الزمخشري[٥]: أنه نادر، وصرح ابن الحاجب بضعفه.

قال المصنف[٦]: ـ راداً[٧] على الزمخشري ـ وهي من المسائل التي[٨] صرفته عن الصواب، وعجزت[٩] ناصره[١٠] عن الجواب.

٣٦٦ وقد تنبه في الكشاف[١١]، فجعل [قوله[١٢]]: / ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[١٣] في موضع نصب على الحال، وكذا فعل في: ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾[٤].

---

(١) ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ... وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ... تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ...﴾ ١٨٧ البقرة ٢.

(٢) ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ ... أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ٤٤ البقرة ٢.

(٣) ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحْمَةٍ ... وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ ٤٩ الأعراف ٧.

(٤) ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ... وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ ٤١ الرعد ١٣.

(٥) في المفصل ١ : ١٨٥.

(٦) في شرح التسهيل ١٢٩ : أ.

(٧) راد، ز، ظ، لكن أعجمت الراء في، ز.

(٨) الذي، ز، ظ.

(٩) أهملت الزاي في، ظ.

(١٠) ناضره، ز.

(١١) ٢ : ٩٧، ٥٣٥.

(١٢) ليست في، ك.

(١٣) ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا۟ ... وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ ٢٤ الأعراف ٧، وانظر الآية ٣٦ من سورة البقرة ٢.

قال المصنف[١]: وانفراد الضمير عندي أقيس؛ لأن الحال شبيهة[٢] بالخبر والنعت، وليس شيء منهما تربطه الواو. انتهى.

وقد حكى غير واحد عن الفراء مثل ماذهب إليه الزمخشري، وللجرجاني[٣] تفصيل في المسألة، فقال:

تجب الواو إن كان المبتدأ ضمير ذي حال، نحو: جاء زيد وهو يسرع[٤]، والأكثر تركها في نحو قول بشار[٥]:

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها خرجت مع البازيّ عليّ سواد[٦]

(١) في شرح التسهيل ١٢٩: أ.
(٢) شبهه، ز.
(٣) دلائل الإعجاز ١٣٤ ـ ١٤٠، وقد لخص الشارح كلامه.
(٤) أهملت الياء في، ظ.
(٥) بشار بن برد بن يرجوح (٩٥ ـ ١٦٧هـ / ٧١٤ ـ ٧٨٤م) أصله من طخارستان، سبى جده المهلب بن أبي صفرة. يكنّى أبا معاذ، ويلقب: المرعّث، من الرعثة وهي القرط، كان يعلقها في أذنه. عقيلى بالولاء لعقيل بن كعب (قبيلة). عرف بالغزل الفاحش والهجاء المقذع والزندقة.
ابن قتيبة ٢: ٧٥٧ ـ ٧٦٠، الأغاني ٣: ١٣٥ ـ ٢٥٠، الوفيات ١: ٢٧١ ـ ٢٧٤، الخزانة١: ٥٤١ ـ ٥٤٢.
(٦) من أبيات مدح فيها خالداً البرمكي، أو خالد بن جبلة الباهلي. أولها:
أخالد لم أهبط إليك بذمة سوى أنني عاف وأنت جواد
وقبل الشاهد:
ركابي على حرف وقلبي مشيع ومالي بأرض الباخلين بلاد
وبعده:
أخالد بن الأجر والحمد حاجتي فأيهما تأتي فأنت عماد
يروى: (... لم أخبط....) (وغير بلاد الباخلين ....) أهبط: أنتقل. ذمة: عهد وحرمة. عافٍ: طالب معروف. حرف: ناقة شديدة. مشيع: شجاع.
بشار ٣: ٤٧ ـ ٤٩، الأغاني ٣: ٢٠٢ ـ ٢٠٣، دلائل الإعجاز ١٣٥، الخزانة ١: ٥٤٠ ـ ٥٤٢، العباسيّ ١: ٩٧.

ويحسن تركها لدخول حرف على المبتدأ كقوله[١]:

فقلت عسى أن تبصريني كأنما بنيَّ حواليَّ الأسودُ الجواردُ[٢]

أو لوقوع الجملة بعقب[٣] حالٍ مفردةٍ[٤] كقوله[٥]:

والله يبقيك لنا سالماً برداك تبجيل وتعظيم[٦]

وانفردت الواو نحو[٧]: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[٨]، ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾[٩]. وقد علمتَ قريباً[١٠] أن ابن جني يرى أنه لابد من تقدير الضمير، وأن مثل: جاء زيد والشمس طالعة على تقدير: طالعة وقت مجيئه، فهي كالحال والنعت السببيين، كمررت بالدار ذاهباً سكانها، ومررت برجل قائم غلمانه.

وقال ابن عمرون: هي مؤولة بقولك[١١]: (مبكراً) ونحوه[١٢].

---

(١) الفرزدق.

(٢) كذا في أصول التحقيق بالجيم، وعند الجرجاني بالحاء المهملة، وهو المناسب، والبيت من أبيات قالها لزوجه طيبة بنت العجاج المجاشعي، أو النوار، وكان لا يولد له فعيرته بذلك. والأبيات كما في الديوان هكذا:

تقول أراه واحداً طاح أهله يؤمله في الوارثين الأباعد

فإني عسى أن تبصريني كأنما بنيّ حواليّ الأسود اللوابد

فإن تميماً قبل أن يلد الحصى أقام زماناً وهو في الناس واحد

الفرزدق ١: ١٧٢، دلائل الإعجاز ١٤٠، العباسي ١: ١٠٢.

(٣) تعقبه، ز، ظ، ولكن أهمل الحرف الأول في، ظ.

(٤) مفرده، ز.

(٥) ابن الرومي.

(٦) راجع دلائل الإعجاز ١٤٠، العباسي ١: ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٧) نحن، ظ.

(٨) ﴿قَالُوا۟... إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾ ١٤ يوسف ١٢.

(٩) الآية ٥ الأنفال ٨.

(١٠) راجع ص ٢٤٩.

(١١) بقوله، ز، ظ.

(١٢) ونحو، ظ.

وقال صدر الأفاضل[1] تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت[2] مجيء المفعول معه جملة[3].

وأما الجملة المصدرة بـ (ليس) فمثال اجتماعهما[4] فيها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ[5]....﴾ الآية، ومثال انفراد الضمير فيها قوله[6]:

جرى القليب[7] ليس فيه[8] ماء[9]

---

(١) أبو محمد القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي (٥٥٥ - ٦١٧هـ - ١١٦٠ - ١٢٢٠م). فقيه حنفي، من علماء العربية، له مؤلفات منها: شرح على المفصل وكانت وفاة الزمخشري عام ٥٣٨هـ.

معجم الأدباء ١٦: ٢٣٨ - ٢٥٣، البلغة ١٩٠، البغية ٢: ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٢) وأنيب، ظ.

(٣) ورد هذا الكلام بنفسه في مغني اللبيب ٢/٥١٨، وعليه إشكالان:

أ - ذكر أن صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري، ولم أقف فيما بين يدي من كتب التراجم على صدر الأفاضل في تلاميذ الزمخشري، نعم: فيهم حجة الأفاضل: أبو الحسن علي بن محمد بن علي الخوارزمي توفي عام ٥٦٠هـ تقريباً، ولم أقف على شيء من مؤلفاته.

معجم الأدباء ٥/٦١، البغية ٢/١٩٥.

ب - نمىٰ إليه أن الجملة في: جاء زيد والشمس طالعة مفعول معه، ولم يقل ذلك في كتابه (التخمير) - (تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين - رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى) وإنما قال فيه ١/٣٧٠.

«وعندي أنه يجوز أن تكون هذه الواو واو الظرف، ألا ترى أنك إذا قلت: جئت والشمس طالعة، فمعناه جئت وقت طلوع الشمس. وأنا في هذه المسألة غير ثابت القدم... ومضى يوضح رأيه ويحتج له.

(٤) اجتماعها، ز، ظ.

(٥) ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ... إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ ٢٦٧ البقرة ٧.

(٦) أعرابي لم يسموه.

(٧) القليت، ز، القلب، ظ.

(٨) فيها، ك.

(٩) قبله: لنا فتىً وحبذا الأفتاء =

ومثال انفراد الواو فيها[١] قوله[٢]:

دهم الشتاء ولست أملك عدة والصبر في الشتوات ليس مطيعي[٣]

«وقد تخلو[٤] منها» أي: من الضمير والواو [الجملة[٥]] «**الاسمية عند ظهور الملابسة**» فيقدر الضمير [في[٦]] نحو: اشتريت البر قفيز بدرهم، أي قفيز منه، وتقدر الواو في قول الشاعر[٧]:

نصف النهار الماء غامره[٨] ورفيقه بالغيب[٩] ما يدري[١٠]

= تعرفه الأرسان والدلاء

إذا جرى في كفه الرشاء

رواية الجرجاني: (خلى القليب....) دلائل الإعجاز ١٣٩، شرح التسهيل ١٢٩: ب.

(١) منها، ظ.

(٢) لم أهتد إلى اسمه.

(٣) من شواهد: شرح التسهيل ١٢٩: ب، الهمع ١: ٢٤٦، الدرر ١: ٢٠٣، ٢: ٢٤١.

(٤) يخلو، ز.

(٥) ليست في، ك.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) الأعشى ميمون، هذا هو المشهور، ولكن ليست في ديوانه، وقيل: الشاعر المسيب بن عَلَس بن مالك بن عمرو الجماعي. شاعر جاهلي مقلّ مقدم من مضر، وهو خال الأعشى. ابن قتيبة ١: ١٧٤ ـ ١٧٨، الاشتقاق ٣١٦، ابن حزم ٢٩٢، الخزانة ١: ٥٤٥ ـ ٥٤٦.

(٨) أهملت الغين في، ظ.

(٩) أهملت الغين في، ز، ظ.

(١٠) من قصيدة مدح فيها قيس بن معد يكرب الكندي. كذا قال البغدادي. مطلعها:

أصرمت حبل الود من فتر وهجرتها ورضيت بالهجر؟

وقبل الشاهد:

قتلت أباه فقال أتبعه أو أستفيد رغيبة الدهر

وبعده:

فأصاب منيته فجاء بها صدفية كمضيئة الجمر

قتلت: الضمير عائد على (جمانة البحري) حيث شبه بها صاحبته في قوله:

كجمانة البحريّ جاء بها غواصها من لجة البحر =

يصف شخصاً غاص[١] لطلب اللؤلؤ، فانتصف النهار وهو غائص[١]، وصاحبه لا يدري ما حاله؟.

وأنت خبير بأن خلو الاسمية منهما إنما هو بحسب اللفظ، وإلا ففي التقدير هي ملتبسة[٢] بأحدهما.

«وقد تصحب الواو» الفعل «المضارع المثبت عارياً[٣] من (قد)» نحو: قمت وأصك[٤] عينه، وقول الشاعر[٥]:

فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا[٦]

= صلب الفؤاد رئيس أربعة متخالفي الألوان والنجر

أباه: الضمير عائد على (غواصها). النجر: الأصل. أتبعه: أموت مثله. نصف: انتصف، أو بلغ النصف. النهار: يروى بالرفع وبالنصب، فعلى الأول هو فاعل (نصف)، وعلى الثاني هو مفعول به لـ (نصف)، وفاعله ضمير الغائص، الماء غامره: حال من فاعل (نصف)، فإن كان ضمير الغائص فالرابط الهاء في (غامره)، وإن كان النهار فالرابط واو محذوفة.
التصحيف ٢٨٥، الشجري ٢: ١٩٠، ٢٧٨، ابن يعيش ٢: ٦٥ ـ ٦٦، ابن مالك ١: ٣٢٤، الرضي ١: ٢١٢، المغني ٢: ٥٥٩، ٧٠٧، الأشموني ٢: ١٩٢، الهمع ١: ٢٤٦، السيوطي ٢: ٨٧٨ ـ ٨٧٩، الخزانة ١: ٥٤٢ ـ ٥٤٦، الدرر ١: ٢٠٣، يسٓ ١: ٣٩١.

(١) اهملت الغين في، ز، ظ.
(٢) متلبسه، ظ.
(٣) خاليا، ز، ظ، ك.
(٤) وأصحك، ظ.
(٥) عبد الله بن همام السلولي.
(٦) من أبيات قالها حين توعده عبيد الله بن زياد، ففر إلى يزيد بن معاوية بالشام، وترك لدى عبيد الله عريفه مالكاً. وبعد الشاهد:

عريفا مقيما بدار الهوا ن أهون عليّ به هالكا

يروى: (.... وأرهنتهم ....). وليس فيها شاهد.
دلائل الإعجاز ١٣٧، المقرب ١: ١٥٤ ـ ١٥٥، شرح التسهيل ١٢٩: ب، ابن مالك ١: ٣٢٤، ابن الناظم ١٣٤، ابن عقيل ١: ٥٥٥، المقاصد ٣: ١٩٠ ـ ١٩١، الأشموني ٢: ١٨٧، الهمع ١: ٢٤٦، العباسي ١: ٩٦، شواهد ابن عقيل ١٣٧ ـ ١٣٨، الدرر ١: ٢٠٣.

«**أو**» الفعل المضارع «**المنفي بـ (لا)**» كقراءة ابن ذكوان[١] (فاستقيما ولا تتبعان)[٢] بتخفيف النون. «**فيجعل**» ذلك «**ـ على الأصح ـ خبر مبتدأ مقدر**» والتقدير: قمت وأنا أصك[٣]، ونجوت[٤] وأنا أرهنهم، فاستقيما[٥] وأنتما لا تتبعان.

وإنما قيد المنفي بـ (لا)؛ لأنه لو كان منفياً بـ (لم) كان حكمه حكم الاسمية، فيكون بالواو والضمير أو بأحدهما[٦]، وزعم ابن خروف[٧]: أنه لا بد معها من الواو.

قال[٨] ابن هشام: وهي غلطة منه، كغلطة الفراء والزمخشري في الاسمية، والقرآن يرد عليهم أجمعين.

يشير إلى ما تقدم من الآيات التي وقعت فيه الجملة حالاً مقترنة بالضمير فقط، وإلى ما وقع في القرآن من الجملة الفعلية المصدرة بـ (لم) مقترنة[٩] بالضمير[١٠] خالية من الواو، كقوله تعالى: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ

---

(١) يقتصر النحويون والمفسرون عند الكلام في هذه الآية على (ابن ذكوان)، وفي القراء أربعة: اشتهروا بذلك، وهم: عبد الرحمن بن أحمد بن ذكوان (١٧٣ ـ ٢٠٢هـ / ٧٨٩ ـ ٨١٨م)، عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري (١٧٣ ـ ٢٤٢هـ / ٧٨٩ ـ ٨٥٧م). عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري بالولاء (١٠٢ ـ ١٧٩ أو ١٨٠هـ / ٧٢٠ ـ ٧٩٥ أو ٧٩٦م). محمد بن سليمان بن أحمد بن ذكوان البعلبكي (٢٦٤ ـ ٣٥٤ أو ٣٦٠هـ / ٨٧٧ ـ ٩٦٥ أو ٩٧٠م).

(٢) (قال قد أجيبت دعوتكما... سبيل الذين لا يعلمون) ٨٩ يونس ١٠.

(٣) أصحك، ظ.

(٤) أهملت الجيم في، ظ.

(٥) واستقيما، ز، ظ.

(٦) عطفت بالواو في، ز، ظ، ك، والمناسب ما فعلت؛ لأن الكلام على التنويع لا على الجمع.

(٧) خاروف، ز.

(٨) وقال، ظ.

(٩) المقترنة، ظ.

(١٠) جاء هنا في (ك): (فقط)، ولا حاجة لها مع (خالية).

يَنَالُواْ خَيْرًا ﴾[١]، وهو كثير، خلافاً لابن عصفور في زعمه[٢] أن وقوع (لم يفعل) حالاً قليل[٣] جداً.

قال المصنف في الشرح[٤]: والمنفي بـ (لما) كالمنفي بـ (لم) في القياس، إلا أني لم أجده مستعملاً إلا بالواو، كقوله[٥] تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم ﴾[٦]. [انتهى[٧]].

قال الشارح[٨]: وقد أنشد المصنف [في[٩]] أول الكتاب[١٠] بيتاً يشهد لمجيئه[١١] بلا واو، وهو قول الشاعر[١٢]:

فقالت له العينان سمعاً وطاعة وحدرتا[١٣] كالدر لما يثقب[١٤]

قلت: وأشار المصنف بقوله: (على الأصح) إلى[١٥] الخلاف المذكور في

---

(١) ﴿. . . . وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴾ ٢٥ الأحزاب ٣٣.

(٢) أهملت الزاي في، ظ.

(٣) قيل، ز.

(٤) على التسهيل ١٢٩: ب.

(٥) وكقوله، ز.

(٦) ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ . . . مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ . . ﴾ ٢١٤ البقرة ٢.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) ابن قاسم.

(٩) ليست في، ك.

(١٠) يعني شرح التسهيل ١ : ٤.

(١١) لمجيته، ز.

(١٢) لم يسموه.

(١٣) آخر الساقط من (د) وأوله في ص ٢٠٤ ، وسنعتمدها ونتخلى عن (ك).

(١٤) يروى: (وقالت . . . .) (وأبدت كمثل الدر . . . .).
ولم أجد له سابقاً ولا لاحقاً.
الخصائص ١ : ٢٢، الشجري ١ : ٣١٣، المرتضى ٢ : ٣٥٣، شرح التسهيل ١ : ٤، اللسان (قول).

(١٥) أن، د.

المسألة، وذلك أن ابن عصفور حكم بالشذوذ، والجرجاني لم يجعل الواو للحال / بل جعلها للعطف، ويرد الأول [وروده[١]] في التنزيل، والثاني تعذره[٢] حيث يكون السابق جملة طلبية، نحو: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾[٣] بتخفيف النون كما مرّ. ٣٦٧

«**وثبوت[٤] (قد) قبل الماضي غير التالي[٥] لـ (إلا) والمتلو بـ (أو) أكثر من تركها إن وجد الضمير**» فثبوتها[٦] كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾[٨]، وهو كثير، وتركها نحو: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[٩]، ونحو: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[١٠]، وقال الشاعر[١١]:

وإني لتعروني لذكراك هزة[١٢] ... كما انتفض العصفور بلله القطر[١٣]

والبصريون إلا الأخفش قائلون بأن الماضي لفظاً لا يقع حالا إلا ومعه (قد) إما ظاهرة أو مقدرة؛ لأن (قد) تقرب[١٤] الماضي من الحال، وفيه نظر؛ لأن (قد) إنما تفيد[١٤] التقريب[١٤] إلى الحال الذي هو زمان التكلم لا[١٥] زمان وقوع العامل.

---

(١) ليست في، د.

(٢) بعدده، ز، تعدده، ظ.

(٣) من الآية ٨٩ يونس ١٠ وانظر ص ٢٥٦

(٤) وتنوب، ز، ظ.

(٥) الثاني، د، ز.

(٦) فينونها، فتنويها، ظ.

(٧) ﴿... قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ ... فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ...﴾ ٢٤٦ البقرة (٢).

(٨) ﴿... يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ٧٥ البقرة ٢.

(٩) ﴿وَلَمَّا فَتَحُوا۟ مَتَٰعَهُمْ وَجَدُوا۟ بِضَٰعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِى ... وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَٰلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ﴾ ٦٥ يوسف ١٢.

(١٠) ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ ... أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ ...﴾ ٩٠ النساء ٤.

(١١) أبو صخر الهذلي.

(١٢) فترة، ز، وهي رواية.

(١٣) تقدم الكلام عليه في ٥ : ١٢٤ .

(١٤) أهملت التاء في، د.

(١٥) إلا، د.

وجوابه: أن التحلي بـ (قد) يشعر[١] بالحضور حال وقوع العامل من جهة كونها في الأصل للتقريب[٢] إلى الحاضر في الجملة، فإن الماضي ـ لا ستقلاله بالمضي ـ لا يفيد المقاربة، وإن كان العامل أيضاً ماضياً، بل ربما توهم أنه ماضٍ[٣] بالنسبة إليه، كما أنهم اشترطوا التجرد عن علم الاستقبال لذلك؛ وليكون مما يصلح للحاضر. «**وانفراد الواو ـ حينئذٍ ـ**» أي حين إذ وجد الضمير، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[٤] «**أقل من انفراد (قد)**» نحو: جاء زيد قد ركب، وكقول الشاعر[٥]:

أتيناكم قد عمكم حذر العدى[٦] فنلتم بنا أمناً[٧] ولم تعدموا نصرا[٨]

قال ابن هشام: والصواب العكس، وهو قول ابنه[٩] في شرح الخلاصة[١٠].

«**وإن عدم الضمير لزمتا**»[١١] أي: الواو و (قد)[١٢] كقول امرىء القيس:

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل[١٣]

والحاصل أن الواو و (قد)[١٤] يمتنعان[١٥] في الماضي التالي لـ(إلا)، والمتلوّ

(١) ليشعر، ز.
(٢) للتقرب، د، مع إهمال التاء.
(٣) ماضي، ز.
(٤) ﴿... ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ٢٨ البقرة ٢.
(٥) غير معروف.
(٦) عملكم، د.
(٧) ولن، ظ.
(٨) الشاهد في شرح التسهيل ١٣٠: أ، ولم أجده في غير هذين الكتابين.
(٩) يعني بدر الدين محمد بن محمد بن مالك.
(١٠) يعني شرحه على الألفية ص ١٣٥.
(١١) لزمنا، ز.
(١٢) أي الواقد، د.
(١٣) تقدم في ٥: ١٢٣.
(١٤) سقط العاطف من، ظ.
(١٥) يمنعان، ز، ظ.

بـ(أو)، ويجيئـان[1] عند فقد الضمير، نحو: جاء زيد وقد طلعت الشمس، ويجوز مجيئهما[2] وتركهما وانفراد كل منهما في الباقي، واجتماعهما خير من تركهما، [وتركهما[3]] خير من انفراد الواو، وهذا خير من انفراد (قد). وهذا التحرير، ولا يعلم من كلام المصنف حكم التالي[4] لـ (إلا)[5]، والمتلوّ بـ (أو)، نعم[6]: يعلم مما تقدم أنه لا يكون بالواو، وأما[7] حكمه بالنظر إلى (قد) فلا، على أن الرضـي [قد[3]] ذكر[8] [أن[3]] (قد) والواو قد يجتمعان بعد (إلا)، نحو: ما لقيته إلا وقد أكرمني، قال: لأن الواو مع (إلا) لا تدخل في خبر المبتدأ، فكيف بالحال ولم يسمع فيه (قد) من دون الواو، نحو: ما لقيته إلا قد أكرمني. هذا لفظه، وفيه نظر.

«**فصـل**»: في الكلام على مايشبه الجملة الحالية من الجمل، وقد تلتبس[9] بها مع التغـاير في التحقيق[10]، وذلك هو الجملة المفسرة، والجملة الاعتراضية، والكلام فيما يكون به التمايز.

«**لا محل إعراب للجملة المفسرة**» وهذا الذي عليه الجمهور.

وقـال الشلوبين: هي بحسب ما تفسره، فتارة يكون[11] لها محل، وتارة لا

---

(١) بحيان، د، ويجيبان، ز، بإهمال الياء الثانية، ويحيان، ظ.

(٢) مجيئها، د.

(٣) سقطت من، د.

(٤) التا، ظ.

(٥) ليلا، ز، ظ.

(٦) ونعم، د.

(٧) ما، ز.

(٨) في شرح الكافية ١: ٢١٣.

(٩) تلبس، د، يلتبس، ز، ظ، والصحيح ما أثبت.

(١٠) التخفيف، د.

(١١) تكون، ز.

يكون لها محل، فهي ـ في نحو: زيدا ضربته ـ لا محل لها، إذ المحذوفة المفسّرة استئنافية[١]، فتكون جملة التفسير كذلك، وهي ـ في نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[٢]، ونحو: زيد الخبز[٣] يأكله[٤]، بنصب (الخبز[٣]) ـ في محل رفع؛ لأن المحذوف في الآية خبر (إن)؛ وفي المثال خبر المبتدأ، وكلاهما في محل رفع، فيكون[٥] مفسرهما[٦] كذلك، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: زيد الخبزَ[٧] آكِلُهُ، قال[٨] الشاعر[٩]:

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن[١٠] . . . .

فظهر الجزم.

قال ابن هشام[١١]: وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة، وجملة[١٢] الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة، وإن حصل فيها تفسير؛ لأن المفسرة لابد أن تكون فضلة[١٣]، وهي فيما ذكر غير[١٤] فضلة[١٥]، ولم يثبت جواز حذف المعطوف

(١) استينافه، د، استينافيه، ز.
(٢) الآية ٣٩ القمر ٥٤.
(٣) أهملت الزاي في، ز.
(٤) تأكله، ز.
(٥) فتكون، ز.
(٦) مفسرها، ظ.
(٧) أهملت الزاي في، د.
(٨) وقال، ز، ظ.
(٩) هشام المري، ولا أعرف عنه شيئاً، أو مرة بن كعب بن لؤيّ، وهو شاعر جاهلي.
(١٠) . . . . ومن لا نجره يمس منا مفزعا
ولم أقف له في مراجعي على مزيد.
سيبويه ١: ٤٥٨، المقتضب ٢: ٧٥، الرضي ٢: ٢٥٥، المغني ٢: ٤٥٠، السيوطي ٢: ٨٢٩، الهمع ٢: ٥٩، الخزانة ٣: ٦٤٠ ـ ٦٤١، الدرر ٢: ٧٥.
(١١) في المغني ٢: ٤٥٠ بتصرف يسير.
(١٢) والجملة، د.
(١٣) فضله، ز.
(١٤) غير أن، د، ولا معنى للزيادة.
(١٥) فضلة، د.

عليه عطف بيان، واختلف في المبدل منه.

٣٦٨ قال[١]: وفي[٢] البغداديات لأبي علي[٣] أن الجزم في ذلك / بأداة شرط مقدرة، فإنه قال ما ملخصه[٤]:

إن الفعل المحذوف والفعل المذكور - في نحو قوله[٥]:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته[٦] ....

مجزومان[٧] في التقدير، وإن انجزام[٨] الثاني ليس على البدلية؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرير (إن) أي: إن أهلكت[٩] منفساً إن أهلكته. «**وهي**» أي: الجملة المفسرة «**الكاشفة حقيقة ما تلته**[١٠] **مما يفتقر إلى ذلك**» كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ [وَرَسُولِهِ[١١]]﴾[١٢]، فالجملة الأخيرة.. وهي (تؤمنون [بالله[١١]]) - مفسرة للتجارة المذكورة.

وتعريف المصنف معترض:

أما أولاً فلكونه غير مطرد؛ لدخول الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن،

---

(١) في المغني ٢: ٤٥٠ بتصرف يسير.

(٢) في، ز، ظ.

(٣) الفارسي، .

(٤) ملخصة، د.

(٥) النمر بن تولب رضي الله عنه.

(٦) .... فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وقد مر الكلام عليه في ٤: ٢٨٣

(٧) أهملت الزاي في، د.

(٨) انجزم، ظ.

(٩) هلكت، ز.

(١٠) تليه، ظ، ذ.

(١١) ليست في، د.

(١٢) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟... وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ١٠ - ١١ الصف ٦١.

نحـــو: هو زيد قائم، فإنها كاشفـــة لحقيقـــة ما تلتـه[١]، وليست مفسرة في اصطلاحهم؛ لأنها ذات محل من الإعراب.

وأمـا ثانياً[٢] فـلأن قوله: (مما يفتقر إلى ذلك) قيد مستغنىً عنه، فزاد مالا حاجة إليه ونقص ما الحاجة داعية إليه وهو القيد المخرج لخبر ضمير الشأن.
«**ولا**» محل إعـراب «**لـلاعـتراض، وهي**» الجملة[٣] «**المفيدة تقوية**[٤] **بين جزأي**[٥] **صلة**» نحو:
﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾[٦]، فإن جملة (ترهقهم[٧] ذلة) معطوفة على (كسبوا السيئات)، فهي من الصلة، وما بينهما اعتراض بُيِّن به قدر جزائهم، وجملة ﴿مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾[٦] خبر، قاله ابن عصفور، واستبعده ابن هشام[٨]؛ لأن الظاهر أن (ترهقهم ذلة) لم يؤت به لتعريف (الذين)، فيعطف على صلته، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاءً على كسبهم السيئات، ثم إنه ليس بمتعين[٩]؛ لجواز أن يكون الخبر (جزاء سيئة بمثلها)[١٠]، فلا يكون في الآية اعتراض، ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي[١١] كما ذكـر، ومـا قبلهـا جملتـان معـترضتـان، وأن يكـون الخـبر ﴿ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ [وُجُوهُهُمْ[١٢]]﴾[٦]، فالاعتراض بثلاث جمل، أو[١٣] ﴿ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ﴾[٦]،

---

(١) تليه، ظ. (٢) بلينا، ز.
(٣) المقيدة، د، ولا يبعد أن تكون (جملة) ساقطة، و(مقيدة) هي (مفيدة) فأعادها للتصحيح، ولم يشطب المصحفة.
(٤) لقوته، ز. (٥) جري، ر.
(٦) ﴿. . . . . مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ ٢٧ يونس ١٠.
(٧) وترهقهم، ز، ظ. (٨) في المغني ٢: ٤٣٧.
(٩) بمتيقن، د. (١٠) مثلها، ز، ظ.
(١١) ﴿مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾.
(١٢) سقطت من، ز، ظ.
(١٣) وضع مكانها واوا في، د.

فالاعتراض بأربع «أو» بين جزأي[1] «إسناد» ، كالمبتدأ والخبر، نحو: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث»[2] .
فجملة[3] الاختصاص معترضة بين المبتدأ والخبر، وكقوله[4] :

---

(١) حري، ز.

(٢) كذا يستشهد به النحويون، ولكنه لم يثبت بهذا اللفظ في رواية من روايات الحديث التي وقفت عليها، فأكثر الروايات بلفظ: (لا نورث ....) (ما نورث ....) ولا شاهد في مثل ذلك، وفي بعض الروايات (إنا معاشر الأنبياء لا نورث....)، والاستشهاد قائم بهذه الرواية، والحديث مروي بألفاظه المختلفة عن أبي بكر وعائشة وعمر وأبي هريرة ـ رضي الله عنهم ـ وقد تصرف الشيخ خالد في التصريح في ما أورده ابن هشام من هذا الحديث فأثبته على هذا النحو: (إنا معاشر الأنبياء لا نورث).

وقال يّس العليمي: (أشار بهذا الصنيع إلى الاعتراض على المصنف؛ لأن قوله: نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ليس لفظ الحديث، وإنما لفظه: إنا معاشر الأنبياء......، كما نص عليه الحفاظ، كما ذكره الشارح، وإن رواه البزار ـ كما يأتي ـ بلفظ: نحن ....) ثم قال: (وذكر أبو الحسين البزار الواعظ في كتاب النصيحة بالثقة أنه روي: نحن معاشر الأنبياء لا نرث ولا نورث....) إلى آخره، واعترض على (لا نرث) وأطال في ذلك، فاطلبه إن شئت.

قال ابن حجر: (وأما ما اشتهر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ: نحن معاشر الأنبياء لا نورث. فقد أنكره جماعة من الأئمة، وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ (نحن)، لكن أخرجه النسائي من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد بلفظ: إنا معاشر الأنبياء لا نورث. الحديث أخرجه عن محمد بن منصور عن ابن عيينه عنه، وهو كذلك في مسند الحميدي عن ابن عيينة، وهو من أتقن أصحاب ابن عيينة فيه، وأورده الهيثم بن كليب في مسنده من حديث أبي بكر الصديق باللفظ المذكور، وأخرجه الطبراني في الأوسط بنحو اللفظ المذكور).

البخاري ٤: ٦٣، ٦٤، ٥: ١٨، ٧٥، ٧٦، ١١٥، ٧: ٥٥، ٨: ١٢٥، ١٢٦، ٩: ٨٠، مسلم ٣: ح ١٧٥٧ (٤٩)، ١٧٥٨ (٥١)، ١٧٥٩ (٥٢، ٥٤)، ١٧٦١ (٥٦) ـ ما بين الأقواس الأرقام الخاصة ـ أبو داود ٤: ح ٢٨٤٣، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، أحمد ٢: ٤٦٣، فتح الباري ١٢: ٨، المغني ٢: ٤٣٣، التصريح ويّس ٢: ١٩١.

(٣) أهملت الجيم في، ظ.

(٤) كقوله، ز، وهو معن بن أوس

وفيهن - والأيام يعثرن[١] بالفتى - نوادب لا يمللنه[٢] ونوائـح[٣]

وكذا ما أصله المبتدأ والخبر كقوله[٤]:

لعلك[٥] - والموعود حقّ لقاؤه[٦] - بدا[٧] لك في تلك القلوص بداء[٨]

وقول الآخر[٩]:

إن سليمى - والله يكلؤها - ضنت بشيء ما كان يرزؤها[١٠]

---

(١) أهملت الياء والثاء في، ز.

(٢) يملكه، د، ز، ظ، والتصحيح عن المراجع.

(٣) الثاني من بيتين قالها لما ولد لرجل من قومه أنثى فكره ذلك، وكان معن مئناثاً يشفق على بناته ويحسن تربيتهن. وقبل الشاهد:

رأيت رجالاً يكرهون بناتهم وفيهن - لا تكذب - نساء صوالح

معن ٣٩، القالي ٢ : ١٩٠، الأغاني ١٢ : ٥٥، الخصائص ١ : ٣٣٩ - ٣٤٠ سمط اللآلي ٨٠٤، المغني ٢ : ٤٣٣، السيوطي ٢ : ٨٠٨، الهمع ١ : ٢٤٧، الخزانة ٣ : ٢٥٨، الدرر ١ : ٢٠٤.

(٤) محمد بن بشير الخارجي.

(٥) تعلل، ز، ظ.

(٦) لقاية، ز، ظ.

(٧) بداك، ظ.

(٨) الأول من أبيات قالها لصديق له وعده قلوصاً فمطله، ومدح فيها زيد بن الحسن، فلما بلغته بعث إليه قلوصاً من خيار إبله، وبعده:

فإن الذي ألقى إذا قال قائل من الناس: هل أحسستها؟ لعناء

يروى: (....... حق وفاؤه). أحسستها: استفدتها. لعناء: هذا خبر (إن)

القالي ٧ : ٧١، الأغاني ١٦ : ١٢٣ - ١٢٤، الخصائص ١ : ٣٤٠، الشجري ١ : ٣٠٦، شرح التسهيل ٨٥ : أ، الرضي ٢ : ٢٩٤، المغني ٢ : ٤٣٣، شذور الذهب ١٦٧، التصريح ١ : ٢٦٨، السيوطي ٢ : ٨١٠ - ٨١١، الهمع ١ : ٢٤٧، الخزانة ٤ : ٣٦ - ٣٧، الدرر ١ : ٢٠٤.

(٩) إبراهيم بن هرمة.

(١٠) يرزأها، د. والبيت أول قصيدة قالها، وقد قيل له: إن قريشاً لا تهمز، فقال: لأقولنّ قصيدة أهمزها كلها بلسان قريش. وبعده:

وعوّدتني - في ما تعوّدني - أظماء وردٍ ما كنت أجزؤها

ابن هرمة ٤٧ - ٤٨، الشجري ١ : ٢١٥، شرح التسهيل ١٢٠ : أ، المغني ٢ : ٤٣٤، ٤٤٢، السيوطي ٢ : ٨٢٦، البحر ٦ : ٢٩٤، اللسان (رزأ).

وكالفعل والفاعل كقوله[١]:

وقد أدركتني - والحوادث جمة - أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل[٢]

«أو» جزأيْ[٣] «مجازاة»[٤] نحو: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ. . .﴾[٥]، ونحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ. .﴾[٦] «أو نحو ذلك» كاعتراضها[٧] بين الفعل ومفعوله، كقوله[٨]:

وبدلت - والدهر ذو تبدل[٩] - هيفاً دبوراً بالصبا والشمأل[١٠]

(١) رجل دارمي اسمه: جويرية بن زيد أو حويرثة بن بدر.

(٢) الثاني من أبيات ساقها السيوطي، وكان الشاعر أسيراً لدى بني عجل فأنشدهم الأبيات فأطلقوا سراحه. أولها:

وقائلة مابالـه لا يزورنا؟ وقد كنت عن تلك الزيارة في شغل

وبعده:

سراع إلى الجلّى بطاء عن الخنا بدار إلى النداء في غير ما جهل

الخصائص ١: ٣٣١، ٣٣٦، الشجري ١: ٢١٥، شرح التسهيل ١٣٠: ب، المغني ٢: ٤٣٢، السيوطي ٢: ٨٠٧، الهمع ١: ٢٤٨، الدرر ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٣) جرى، د، ز، ظ، وهو تصحيف بين.

(٤) مجره، مجاراة، ز، مجرا، ظ.

(٥) ﴿. . . بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ١٠١ النحل ١٦.

(٦) ﴿. . . ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ ٢٤ البقرة ٢.

(٧) كاعتراضها، د، والضمير عائد إلى (الاعتراضية).

(٨) أبو النجم العجلي.

(٩) أهملت الذال في، د.

(١٠) من أرجوزته الشهيرة التي أولها:

الحمد لله العلي الأجلل
الواسع الفضل الوهوب المجزل

وقبل الشاهد:

حتى إذا ما ابيض جرو التتفل

وبعده:

وقد حملن الشحم كل محمل

هيفاء: ريح حارة. حملن: الضمير للإبل.

=

وبين[١] القسم وجوابه كقوله[٢] :

لعمري - وما عمري عليّ بهيّن - لقد نطقتْ بُطلا عليّ الأقارع[٣]

وبين الموصوف وصفته كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[٤] . وبين الموصول وصلته كقوله[٥] :

ذاك الذي - وأبيك[٦] - [يعرف[٧]] مالكا[٨] . . . .

= شرح التسهيل ١٣٠ : ب، المغني ٢ : ٤٣٣، السيوطي ١ : ٤٤٩ - ٤٥١، ٢ : ٨٠٨، الهمع ١ : ٢٤٨، الخزانة ١ : ٤٠١، الدرر ١ : ٢٠٦، الطرائف الأدبية ٥٥ - ٧١، مجلة المجمع بدمشق ٨ : ٤٧٢ - ٤٧٩ سنة ١٩٢٨م.

(١) وهي، د. (٢) النابغة الذبياني.

(٣) من قصيدة قالها يعتذر للنعمان بن المنذر. مطلعها:

عفا حسم من فرتنا فالفوارع فجنبا أريك فالتلاع الدوافع

وقبل الشاهد:

أتاك يقول هلهل النسج كاذب ولم يأتك الحق الذي هو ناصع

وبعـــده:

أقارع عوف لا أحاول غيرها وجوه كلاب تبتغى من تجادع

يروى: (عفا ذو حسى . . .) (وجوه قرود . . .). حسم، حسى: موضعان. فرتنا: اسم امرأة. الفوارع، أريك: موضعان. هلهل النسج: رقيقه. كاذب: بالرفع، فاعل (أتى)، وبالجر صفة (قول).

الأقارع: بنو قريع من تميم. عوف: بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم. أحاول: أعالج، وجوه: منصوب على الذم، والرفع جائز. تجادع: تشاتم، وأصل الجدع: قطع الأنف أو الأذن.

النابغة ٤٢ - ٥٣، سيبويه ١ : ٢٥٢، شرح التسهيل ١٣٠ : ب، المغني ٢ : ٤٣٦، السيوطي ٢ : ٨١٦ - ٨١٧.

(٤) ٧٦ الواقعة ٥٦ وقبلها: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ ٧٥.

(٥) جرير بن عطية.

(٦) وابنك، ز، ظ.

(٧) ليست في، ز.

(٨) . . . . والحق يدمغ ترهات الباطل

وقد مضى حديثه في ٢ : ٢٩١.

وبين المتضايفين كقولهم[١]: هذا غلام[٢] ـ والله ـ زيد[٣]. وبين الجار والمجرور كقولك[١]: اشتريته بـ ـ (والله)[٤] ـ ألفِ درهم، وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله[٥]:

كأن ـ وقد أتىٰ حولٌ كميل[٦] ـ أثافيها[٧] حمامات مثول[٨]

ويحتمل أن تكون[٩] هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها، وهو اسم (كأن) على حد الحال في قول أمرىء القيس:

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العناب والحشف البالي[١٠]

وبين الحرف وتوكيده كقوله[١١]:

ليت ـ وهل ينفع شيئاً (ليت) ـ!! ليت شباباً بوع فاشتريت[١٢]

وبين حرف التنفيس والفعل كقوله[١٣]:

---

(١) كقوله، د. (٢) غلام زيد، د.

(٣) وضع المثال في (د) بين نجمتين، توهمه الناسخ ـ والله أعلم ـ نصف بيت.

(٤) ربي، ز، لكن أهل الباء، باربي، ظ، لكن أهمل الباء الثانية والياء.

(٥) فقوله، د، والقائل أبو الغول الطهوي. الآمدي ١٦٣.

(٦) كهل، د.

(٧) أتي فيها، ز، أتا فيها، ظ.

(٨) ثاني أبيات أولها:

أتنسى ـ لا هداك الله ـ سلمى وعهد شبابها الحسن الجميل!!

وبعد الشاهد:

أما تنفك تركبني بلومي لهجت بها كما لهج الفصيل

كذا أنشد السيوطي، والرويّ في البيت الأول منصوب، وفي الباقي مرفوع، فحدث الإقواء. أبو زيد ١٥١، الخصائص ١: ٣٣٧، المنصف ٢: ١٨٥، ٤٠٣، ٣: ٨٢، ٢٤٠، شرح التسهيل ١٣٠: ب، المغني ٢: ٤٣٨، السيوطي ٨١٨ ـ ٨١٩، الهمع ١: ٢٤٨، الدرر ١: ٢٠٦.

(٩) يكون، د.

(١٠) مر في ص ٢٠٨.

(١١) ينسب إلى رؤبة بن العجاج وليس في أصل ديوانه، وأدْرجه جامعه فيما نسب إليه ١٧١.

(١٢) تقدم في ٤: ٢٦٦.

(١٣) زهير بن أبي سلمى.

وما أدري وسوف ـ إخال[١] ـ أدري أقوم آل حصن أم نساء[٢]/؟ ٣٦٩

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فإن (سوف) وما بعدها اعتراض بين جملة (أدري) وجملة الاستفهام، وبين (قد) والفعل كقوله[٣]:

أخالد قد ـ والله ـ أوطأت عشوة[٤] ....

وبين حرف[٥] النفي ومنفيه كقوله[٦]:

ولا ـ أراها ـ تزال ظالمة[٧] ....

وبين جملتين مستقلتين[٨]، نحو [قوله تعالى[٩]]: ﴿ ..... فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ

---

(١) أخاك، ز.

(٢) مضى في ٤: ١٦٣.

(٣) أخ ليزيد بن عبد الله البجلي، لم أقف على اسمه.

(٤) .... وما العاشق المسكين فينا بسارق

وقد وهم ابن هشام فأنشد العجز:

.... وما قائل المعروف فينا يعنف

وهذا عجز بيت للفرزدق، وصدره:

وما حل من جهل حبا حلمائنا ....

والبيت الشاهد أول أبيات خاطب فيها الشاعر خالد بن عبد الله القسري، وكان أتى به وقد ضبط في دار قوم أتاها لمودة بينه وبين فتاتهم فظنوه سارقاً فسجنه خالد، وهمّ بقطع يده، وبعد الشاهد:

أقرّ بما لم يأته المرء، أنه رأى القطع خيراً من فضيحة عاشق

المغني ١: ١٨٦، ٢: ٤٣٩، السيوطي ١: ٤٨٨ ـ ٤٨٩، ٢: ٨٢٠، الهمع ١: ٢٤٨، ٢: ٧٣، الدرر ١: ٢٠٦، ٢: ٨٩، تزيين الأسواق ١٢٨، المطبعة الأزهرية (١٣٢٨هـ).

(٥) حرفي، ز، ظ.

(٦) إبراهيم بن هرمه.

(٧) .... تحدث لي قرحة وتنكؤها

وقد سبق في ٣: ١٥٥.

(٨) مستعلتين، ز.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

لَكُمْ . . . ﴾[١]، فإن ﴿نِسَآؤُكُمْ[٢] حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ تفسير لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾، أي أن المأتيّ الذي أمركم الله به هو مكان الحرث، دلالة على أن الغرض الأصلي من الإتيان طلب النسل[٣] لا محض الشهوة.

ثم اعلم أنه كثيراً ما تقترن[٤] الجملة الاعتراضية بالواو، وهي في التحقيق واو[٥] الاستئناف، والجملة كانت في الأصل مؤخرة عما هي معترضة بين أجزائه، فكانت مستأنفة، ثم قدمت وبقيت بحالها؛ إيذاناً بما كانت عليه.

«**ويميزها**» أي يميز الجملة الاعتراضية «**من**» [الجملة[٦]] «**الحالية امتناع قيام مفرد مقامها**» كما سبق في الجمل[٧] المعترضة الممثل بها، فلو حاولت في شيء منها أن يقوم[٨] مفرد مقامه لم يتأت.

فإن قلت: إنما يكون هذا مميزاً لو كان المفرد يقوم مقام الجملة الحالية دائماً، وليس كذلك[٩]، فإنها ضربان:

ما يفيد بيان هيئة الفاعل أو المفعول، فيحل المفرد محله، نحو: جاء[١٠] زيد يضحك، [ولقيته يضحك[١١]].

(١) ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ . . . ، . . . فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ . . . .﴾ ٢٢٢، ٢٢٣ البقرة ٢.

(٢) نساكم، د، ز، أعملا (إن) فيها، ومن عادتها ترك الهمزة، نساوكم، ظ، حكى إعرابها في الآية، وترك الهمزة ديدنه.

(٣) النسك، ز، ظ، وليس صحيحاً.

(٤) تعترن، ز، مع إهمال التاء الثانية.

(٥) أو، د.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) الجملة، ز، ظ.

(٨) تقوم، ز.

(٩) لذلك، ز.

(١٠) جاني، ز، ظ.

(١١) ليس في. د.

ومـا يبين[١] وقت الفعل خاصة، فلا يحل[٢] المفرد محله، نحو: جاء زيد والشمس طالعة.

قلت لا نسلم، بل الحال في كل صورة لابد أن تكون مبينة[٣] لهيئة الفاعل أو المفعول تحقيقاً أو تقديراً، فيصح حلول المفرد محلها [دائماً[٤]]، والتقدير في المثال المذكور: جاء زيد مقارناً لطلوع الشمس، فالسبك هنا من المعنى لا من اللفظ كما يفعل في سبك المصدر من قولك: بلغني أن هذا زيد، فكما يقدر هناك الكون الذي يصح التعبير به عن كل حدث كذلك تقدر هنا المقارنة التي يصح التعبير بها عن الأحوال، وأنت لو لفظت بقولك: (مقارناً) لكان حالاً قطعاً. وقد مرّ أن ابن عمرون أوّل هذه الجملة بقولك: (مبكراً)[٥]، فتكون في المعنى مبينة[٦] لهيئة الفاعل، وقابلة لحلول المفرد محلها.

«وجواز اقترانها بالفاء» كقوله[٧]:

واعلم - فعلم المرء ينفعه - أن سوف يأتي كل ما[٨] قدرا[٩]

«ولن» [كما في قوله[٤]] [تعالى[١٠]]: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟

(١) تبين، د، ز، ظ، والضمير عائد على (ما) المكنى بها عن (ضرب).

(٢) زاد هنا في (د): محل، وليس لها معنى.

(٣) مبنية، د.

(٤) ليست في، د.

(٥) منكراً، ز.

(٦) مبنية، د، ز.

(٧) لا يعرف، د.

(٨) كلما، د.

(٩) ليس في مراجعي له سابق ولا لاحق.
شرح التسهيل ١٣٠: ب، المغني ٢: ٤٤٥، شذور الذهب ٢٨٣، ابن عقيل ١: ٣٣١، المقاصد ٢: ٣١٣ - ٣١٤، الأشموني ١: ٢٩٢، السيوطي ٢: ٨٢٨، الهمع ١: ٢٤٨، العباسي ١: ١٢٨، شواهد ابن عقيل ٧٩، الدرر ١: ٢٠٧.

(١٠) ليست في أصول التحقيق، والأدب يقتضيها.

﴿ٱلنَّارَ ٱلَّتِي. . . .﴾[١] «وحرف تنفيس» كقول زهير:

وما أدري ـ وسوف إخال[٢] أدري ـ أقوم آل حصن أم نساء[٣] ؟

«وكونها طلبية» ، كقول حسان[٤] رضي الله تعالى عنه:

قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم أو حاولوا النفع في أشياعهم نفعوا
سجية[٥] تلك منهم[٦] غير محدثة إن الخلائق ـ فاعلم ـ شرها البدع[٧]

وفيه أيضاً الاقتران بالفاء.

ولو قال المصنف: (وكونها إنشائية) لكان خيراً له؛ لأن الإنشائية ممتنعة في الحالية مطلقاً، طلبية كانت أو غير طلبية كما أسلفناه، وجائزة في الاعتراضية مطلقاً.

«وقد تعترض[٨] جملتان، خلافاً لأبي علي» الفارسي، فإنه زعم: [أنه[٩]] لا يعترض[١٠] بأكثر من جملة.

---

(١) ﴿. . . وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ ٢٤ البقرة ٢.
(٢) أخاك، ز.
(٣) راجعه في ٤ : ١٦٣.
(٤) ابن ثابت رضي الله عنه.
(٥) أعجمت السين في، ز، ظ.
(٦) فيهم، ز، ظ.
(٧) الثالث والرابع في قصيدة أجاب بها الزبرقان بن بدر في حضرة رسول الله ﷺ وقد ذكر قومه وافتخر بهم. أولها:

إن الذوائب من فهر وإخوتهم قد بينوا سنناً للناس تتبع
يرضى بها كل من كانت سريرته تقوى الإله وبالأمر الذي شرعوا

وبعد الشاهد:

لا يرفع الناس ما أوهت أكفهم عند الدفاع ولا يوهون ما رفعوا

حسان ٢٤٨ ـ ٢٥١، العباسي ١ : ٢٥٠ ـ ٢٥١.
(٨) يعترض، د، ز، ظ. والتصحيح عن، م.
(٩) ليست في، د، أن، ز، ظ، والصحيح ما أثبته.
(١٠) تعترض ، ز.

قال ابن هشام[١]: وذلك لأنه قال في قول الشاعر[٢]:

أراني - ولا كفران لله آية - لنفسي قد طالبت غير منيل[٣]

إن (آية) - [وهي[٤]] مصدر (أويت[٥] له) إذا رحمته ورققت[٦] له - لا ينتصب بـ(أويت)[٧] محذوفة؛ لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، [قال[٨]] وإنما ينتصب باسم (لا)، أي: ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي.

---

(١) في المغني ٢: ٤٤٠.

(٢) كثيّر عزة، أو ابن الدمينة.

(٣) يروى: (... لله إنما) (أوافي من الأقوام كل بخيل) (أواخي من الأقوام كلَّ بخيل) (أواتي من الأقوام كلِ بخيل)، والبيت - في ما زعموا - من قصيدة مطلعها:

ألا حيِّيا ليلى أجد رحيلي وآذن أصحابي غداً بقفول

والذي في هذه القصيدة ضعيف الشبه بهذا البيت، وها هو ذا مع ما قبله وما بعده:

وليس خليلي بالملول ولا الذي إذا غبت عنه باعني بخليل

ولكن خليلي من يديم وصاله ويحفظ سري عند كل دخيل

ولم أر من ليلى نوالاً أعده ألا ربما طالبت غير منيل

يلومك في ليلى وعقلك عندها رجال ولم تذهب لهم بعقول

وليس في هذه الرواية شاهد، والأشبه ببيت الشاهد لفظاً واستشهاداً قول ابن الدمينة:

ألا يا خليلي اللذين أراهما ذوي لَطَف من دون كل خليل

قفا لا يكن حظي وحظكما البكا على طلل بالأبرقين محيل

فإني - ولا كفران لله - شِقْوة لنفسي لقد تابعت غير مُنيل

مُوكلة بالبخل ما عقد حبلها بباقٍ ولا معروفها بجزيل

ابن الدمينة ٨٦ - ٨٧، ٢٣٤، كثير ٢: ٢٤٨ - ٢٥١، سيبويه ١: ٤٦٦، القالي ٢: ٦٢ - ٦٧، الخصائص ١: ٣٣٧ - ٣٣٨، حماسة الشجري ١: ٥٢٨ - ٥٢٩، ابن يعيش ٨: ٥٥، شرح التسهيل ٧٥: أ، المغني ٢: ٤٤٠، السيوطي ٢: ٨٢٠، اللسان (أوى، نيل)، الهمع ١: ١٤٧، الدرر ١: ١٢٧ - ١٢٨، ٢٠٥..

(٤) ليست في، د.

(٥) أريت، د.

(٦) ورفعت له، د، ورفقت به، المغني.

(٧) باريت، د.

(٨) ليست في، د، والقول للفارسي.

قلت: إن كان هذا هو المستند في فهمهم عن أبي علي منع الاعتراض بأكثر من جملة، فليس بالقوي؛ إذ لا يلزم من منعه الاعتراض بجملتين[١] في هذا البيت منعه من ذلك مطلقاً؛ لجواز اشتمال هذا الجزء[٢] على مانع خاص [منع[٣]] من المصير إلى القول باعتراض جملتين[٤]، وبيانه أنه لو قيل بذلك في البيت لزم تكثير خلاف الأصل؛ وذلك لأن الاعتراض على خلاف الأصل، والحذف كذلك، ولقائل[٥] أن يقول: لا يلزم من تقدير (آية)[٦] مصدراً[٧] لـ (أويت)[٨] الاعتراض بجملتين؛ لاحتمال أن تكون هذه / الجملة المقدرة مفعولاً ثانياً لـ (أراني)، وقوله: (قد طالبت غير منيل)[٩] حالا من فاعل (أراني) أو مفعوله الأول، أو فاعل (أويت)[٨] المحذوفة[١٠]، وأما ما يلزم أبا عليّ مما ارتكبه في هذا التخريج[١١] من ترك تنوين الاسم المطول[١٢] فجوابه يعلم مما سبق في باب (لا)[١٣].

٣٧٠

وكان حق المصنف أن يقول: (ولا يعترض[١٤] بأكثر من جملة، خلافاً لأبي عليّ)؛ لئلا يتوهم أن ما جاوز[١٥] الجملتين محل اتفاق على المنع، وليس كذلك، فالخلاف في الجملتين فصاعداً واحد.

---

(١) به، د.
(٢) الجزىء، د، الجزى، ز، ظ.
(٣) سقطت من، ز، ظ.
(٤) الجملتين، ز، ظ.
(٥) ولعامل، د.
(٦) انه، ز، ان، ظ، وهذا تصحيف.
(٧) مصدر، د.
(٨) أريت، د.
(٩) مثيل، د.
(١٠) المحذوف، ز، ظ.
(١١) التركيب، د.
(١٢) هذا الاعتراض على أبي على ذكره ابن هشام في المغني ٢: ٤٤٠ ـ ٤٤١.
(١٣) انظر ٤: ١١٠ ـ ١١١.
(١٤) كذا في أصول التحقيق، وهذا غير صحيح لأنه يؤدي إلى موافقة أبي علي في قوله، ولو سقط النافي (لا) لاستقامت العبارة، وصح المراد.
(١٥) تجاوز، ز.

وكثيراً ما يحكم الزمخشري باعتراض جملتين وأكثر، فقد قال في الكشاف[1]: في قوله تعالى ـ: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَـٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَـٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَـٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَـٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ، وا أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم[2] بَأْسُنَا[3] بَيَـٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾[4] ـ إن قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ . . .﴾ إلى قوله: ﴿يَكْسِبُونَ﴾ وقع اعتراضاً بين المعطوف عليه والمعطوف، وهما (فأخذناهم) و (أفأمن أهل القرى).

قال المصنف[5]: هذا[6] اعتراض بكلام تضمن سبع جمل.

ولابن هشام: في ذلك كلام وقع في المغني[7]، وعليه نقد ذكرته في الحاشية التي كتبتها عليه[8].

وإذ قد انجر[9] القول بنا[10] إلى بعض الجمل التي لها محل من الإعراب والتي ليس لها محل من الإعـراب[11]، فلنذكر ذلك [هنا[12]] تكميلاً للفائدة، فإن المصنف لم يتعرض له في غير هذا الموضع، فنقول:

قد علم أن الجملة التي لها محل من الإعراب هي التي يحل[13] المفرد، محلها،

---

(١) ٢ : ١٣٤.
(٢) تأتييم، د.
(٣) باسا، ز.
(٤) الآيات: (٩٥، ٩٦، ٩٧) الأعراف ٧.
(٥) في شرح التسهيل ١٣١ : أ.
(٦) وهذا، ز، ظ.
(٧) ٢ : ٤٢٠، وأهملت الغين في، د.
(٨) تحفة الغريب ١٧١ : ب.
(٩) الخبر، د، انجز، ز.
(١٠) بناء، د.
(١١) والتي لا محل لها من الإعراب والتي لا محل لها، د.
(١٢) ليست في، د.
(١٣) تحل، د.

وإعرابها بحسب إعراب ذلك المفرد، والتي لا محل لها هي التي لا يقع المفرد موقعها أصلاً.

فالجمل التي لها محل عدَّها بعضهم سبعاً:

إحداها ـ الواقعة خبراً، وموضعها رفع في بابي المبتدأ و (إنّ)، ونصب في بابي (كان) و(كاد).

الثانية ـ الواقعة حالا[١].

الثالثة ـ الواقعة مفعولاً، ومحلها النصب إن لم تنب عن الفاعل في باب القول.

الرابعة ـ المضاف إليها، ومحلها الجر.

الخامسة ـ الواقعة بعد الفاء و(إذا) جواباً لشرط[٢] جازم، فالمقرونة بالفاء، نحو: ﴿مَن[٣] يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾[٤]، ومحلها الجزم؛ ولهذا قرىء: (ويذرهم) بجزم (يذر)[٥] عطفاً على المحل، والمقرونة بـ (إذا)[٦] نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٧]. كذا قال ابن هشام[٨].

قلت: والذي يظهر أن جملة الجزاء لا محل لها من الإعراب مطلقاً، سواء اقترنت بالفاء أو لم تقترن، وسواء كانت [جواباً[٩]] لشرط جازم أو غير جازم؛ لأن الجملة كما ذكرنا إنما تكون ذات[١٠] محل من الإعراب إذا صح وقوع المفرد

---

(١) ومحلها، نصب، ولم ينبه إليه لعلمه من الباب.

(٢) لشر، د.

(٣) ومن، د، وليس صحيحاً.

(٤) ﴿. . . . وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ ١٨٦ الأعراف ٧.

(٥) قرأ بذلك من العشرة: حمزة والكسائي وخلف، والباقون بالرفع. النشر ٢ : ٢٧٣.

(٦) باذ، د.

(٧) ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا ۖ . . . .﴾ ٣٦ الروم ٣٠.

(٨) في المغني ٢ : ٤٧١ ـ ٤٧٢.

(٩) ليست في، د.

(١٠) انها تكون ذات انها تكون ذات، د.

في محلها، والجزاء لا يكون إلا جملة، ولا يصح وقوعه مفرداً أصلاً؛ ضرورة أن أداة الشرط لا تدخل إلا على جملتين تعقد[١] بينهما السببية أو اللزوم، فيكون مضمون[٢] أولاهما سبباً في وقوع مضمون الثانية، أو في الإخبار بها، أو يكون مضمون الثانية لازماً لمضمون الأولى، على ما اختاره بعضهم، ولا أدري ما السبب الداعي إلى جعلهم جملة الجزاء في بعض الصور ذات محل من الإعراب!!.

ثم الذي في كلام الجماعة أن المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها، وقد صرح به[٣] ابن هشام بعد هذا حاكياً له حيث قال[٤]: وقيل: على محل الفاء وما بعدها، وهو (أصّدّق)[٥]، بل صرح في أقسام العطف من الباب الرابع[٦] بأن هذا قول الجميع، وهذا ربما يتخيل على ما فيه من المناقشة؛ وذلك لأن الفاء وما بعدها لو وقع موقعها ما هو مصدّر بمضارع لجزم، فيحكم على المجموع بأنه في محل جزم بهذا الاعتبار، وهو معترض، فإن المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها، إنما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها، ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الإعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم [الحكم[٧]] على كثير من الجمل التي لا محل لها من الإعراب بأنها[٨] ذات محل نظراً إلى هذا المعنى، ألا ترى أن الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالإجماع؟ مثل: إذا قام زيد فهو مكرم، مع أنه يمكن أن تصدر

(١) يعقد، ز، ظ.
(٢) مضمون الجملة، د، ولا معنى للزيادة.
(٣) أهملت الباء في، ز.
(٤) في المغني ٢: ٤٧٢ - ٤٧٣.
(٥) من قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ - ١٠ المنافقون ٦٣.
(٦) في المغني ٢: ٥٢٩.
(٧) ليست في، د.
(٨) فانها، ظ.

بمضارع[١] مرفوع، فتقول: إذا جاء زيد أكرمه، فلو اعتبر ماتقدم[٢] للزم كون هذه الجملة ذات محل، وعلى ذلك فقس.

٢٧١ وأما ما قاله / ابن هشام من أن الجزم محكوم به لما بعد الفاء فلا وجه له، فإن المجزوم لا يحل في هذا الموضع أصلاً، كيف[٣] والفاء مانعة[٤] من جزم ما بعدها!!.

وقال الزمخشري[٥]: - في قوله تعالى[٦]: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ[٧] عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ[٨]﴾ - إن (نكفر) قرىء بالنون مرفوعاً[٩] عطفاً على محل ما بعد الفاء، أو على[١٠] أنه [خبر[١١]] مبتدأ محذوف، أي: ونحن نكفر، أو على[١٢] أنه جملة من فعل وفاعل مبتدأة[١٣]، ومجزوماً[١٤] عطفاً[١٥] على محل الفاء وما بعدها؛ لأنه جواب الشرط. فجعل

(١) بما ضارع، د. (٢) أهملت التاء في، د.
(٣) وكيف، د.
(٤) مانع، ز، ظ.
(٥) في الكشاف ١ : ٣١٦.
(٦) تعالى تعالى، ظ.
(٧) أهملت الفاء في، د، وبالياء قرأ ابن عامر وحفص، وبالنون قرأ باقي العشرة. النشر ٢ : ٢٣٦، البحر ٢ : ٣٢٥ - ٣٢٦.
(٨) ﴿..... وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ ٢٧١ البقرة ٢.
(٩) قرأ بذلك ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر وأبو جعفر ويعقوب. النشر ٢ : ٢٣٦، البحر ٢ : ٣٢٥ - ٣٢٦.
(١٠) عطفت بالواو في، د، ز، ظ، وما أثبته عن الكشاف.
(١١) ليست في، ظ.
(١٢) عطفت بالواو في، د.
(١٣) مبتدأ، ز، ظ.
(١٤) ومجرد ما، د، أو مجزوماً، ز، ظ، والعطف على (مرفوعاً)، وبذلك قرأ نافع وحمزة والكسائي، البحر ٢ : ٣٢٥ - ٣٢٦، والنشر ٢ : ٢٣٦.
(١٥) معطوفا، ظ.

المحل في حال الجزم محكوماً به لمجموع الفاء وما دخلت عليه، وفيه ما مرّ[١].

وأما جملة[٢] ما بعد الفاء في محل رفع فمشكل أيضاً؛ إذ الجملة المرفوعة المحل إنـما[٣] تكـون[٤] خبراً أو تابعـة لمرفـوع أو مبتـدأ أو فاعـلاً[٥] على الخلاف في الأخيرين، ولا شيء من ذلك يمكن اعتباره هنا.

فإن قلت يحتمل أن تكون[٤] خبر مبتدأ محذوف، أي فإخفاؤكم هو خير لكم؛ فلذلك حكم على محلها[٦] بالرفع.

قلت ظاهر كلامه أن الضمير عائد على الإخفاء المفهوم من الفعل[٧]، وذلك أنه قال[٨]: (فهو خير لكم) [فالإخفاء خير لكم[٩]]. ولم يزد على ذلك، وظاهره أن ليس [ثم[٩]] شيء محذوف، ولو سلم كون هذه الجملة خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير كما تقدم، لم يصح عطف (نكفر) عليه، لعدم الرابط، وتقديره[١٠] تكلف لا داعي إليه.

وحـاول[١١] بعض العصريين[١٢] الجواب عن الإشكال الوارد على ادعائهم كون الجملة الجوابية ذات محل بأن قال:

---

(١) مرء، د.

(٢) أي الزمخشري.

(٣) انها، د.

(٤) يكون، ز، ظ، والتأنيث واجب، لأن المرفوع ضمير مستتر.

(٥) عطفت بالواو في، د.

(٦) محل، د.

(٧) المفعل، ظ.

(٨) يعني الزمخشري، وذلك في الكشاف ١: ٣١٦، قبل الكلام الذي نقله الشارح.

(٩) ليست في، د.

(١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) وأجاب، د.

(١٢) البصريين، د، ظ، وقد رجعت إلى نسخة دار الكتب (١٠١٠) فوجدت فيها (العصريين).

كأن هذا نشأ[١] من أن معنى قولهم: (الجملة التي لها محل من الإعراب، هي الجملة التي [يحل[٢]] محلها المفرد)، أنه[٣] لو أتي بمفرد موضع تلك الجملة بقي التركيب بحاله صحيحاً، كقولك: جاء زيد يضحك، وضاحكا، وليس هذا معنى كلامهم والا لتخلف[٤] في المحكية مع القول، والمعلق عنها، وإنما معناه أنه يحل[٥] محلها المفرد مع تغيير التركيب تغييراً ما[٦]، أو من غير تغيير، أعني أنه لا يشترط بقاء الكلام بحاله، وهي هنا كذلك، فإذا قلنا: إن جاء زيد فهو مكرم، كان معناه: إكرام زيد مرتب على مجيئه فيما يأتي. هذا كلامه.

قلت: ظنه أن منشأ الإشكال ما ذكره ليس [بظن[٧]] صادق، بل منشؤه[٨] تصريحهم بأن كل جملة ذات محل لابد [لها[٩]] من صحة حلول المفرد محلها، وكل من خبر المبتدأ والحال والنعت وغيره مما حكموا[١٠] فيه على الجملة بأنها ذات محل يصح وقوعه مفرداً؛ إذ ليس النظر إلى خصوصية التركيب في صحة بقائه على حاله ملاحظاً.

وأما قوله: (وإلا لتخلف[١١] في الجملة المحكية مع القول، والمعلق عنها). ففيه إدخال اللام على جواب (إنْ) الشرطية، وقد علمت ما عليه، وهذا مبني على ماظنه، وقد فهمت ما فيه، وعلى ما قررناه ـ من أنه لابد من صحة وقوع

---

(١) نشاء، د.
(٢) سقطت من، د، ز.
(٣) أي، د، ز، ظ، وعليه تبقى (أن) بلا خبر؛ لذلك تصرفت.
(٤) أهملت الخاء في، ز.
(٥) محل، د، ز، ظ، وهو تصحيف ظاهر.
(٦) تغييرا اما، د، تغيرا ما، ز، ظ.
(٧) أهملت الباء والظاء في، د، وسقطت الكلمة من، ز.
(٨) منشاوه، د، ز، منشره، ظ.
(٩) سقطت من، ز، ظ.
(١٠) حكوا، د.
(١١) لنحلف، ز.

المفرد في موضع الجملة ذات المحل ـ لا يتخلف في المحكية ولا في المعلق عنها؛ وذلك لأن[١] كلا[٢] منهما مفعول به، وهو[٣] يقع مفرداً، ألا ترى أنك تقول: قلت كلاما، وعرفت زيدا؟.

وأما [ما[٤]] تكلف[٥] به من فهم كلامهم على الوجه الذي قرره، فمفض إلى كون كل من جملتي[٦] الشرط ذات[٧] محل من الإعراب دائماً وهو باطل قطعاً.

فإن قلت: إذا كان الأمر على ما اخترته من أن جملة الجزاء لا محل لها أشكل جزم الفعل من قوله تعالى: ﴿وَيَذَرْهُمْ[٨]﴾[٩]، فبماذا[١٠] نوجهه[١١]؟

قلت: يحتمل [أن يوجه[١٢]] بأنه مجزوم بحرف شرط مقدر، وحذف[١٣] لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: وإن يفعل[١٤] ذلك يذرهم، فالمعطوف هو الجملة الشرطية بأسرها لا فعل الجزاء حتى يقال: جزم عطفاً على المحل. هذا ما أوردته في[١٥] حاشية المغني[١٦] برمته فتأمله.

(١) أن، ز، ظ.
(٢) كل، د.
(٣) وقد، د.
(٤) ليست في، ظ.
(٥) تصلف، ز، ظ.
(٦) لعله، يريد، جملتي الشرط والجواب.
(٧) المناسب ذواتي.
(٨) ونزرهم، ظ، وهو تصحيف.
(٩) ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ ١٨٦ الأعراف ٧.
(١٠) فماذا، ز، ظ.
(١١) يوجهه، د، توجهه، ز.
(١٢) سقطت من، ز، ظ.
(١٣) محذوف، ز، ظ.
(١٤) نفعل، د.
(١٥) على، د.
(١٦) تحفة الغريب ١٩٩: أ ـ ٢٠٠: ب.

الجملة السادسة التابعة لمفرد وتقع[١] منعوتاً بها، نحو: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٌ لَّا بَيۡعٌ فِيهِ﴾[٢] ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٣]، ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٍ[٤] لَّا رَيۡبَ فِيهِ﴾[٥]، ومعطوفة[١]، نحو: زيد منطلق وأبوه ذاهب، إن قدرت الواو عاطفة على الخبر، فإن قدرت العطف على الجملة فلا موضع، أو قدرت[٦] الواو للحال فلا تبعية، والمحل نصب، ومبدلة، نحو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثۡلُكُمۡ﴾[٧].

قال الزمخشري[٨]: هذا في موضع نصب بدلاً من (النجوى)، ويحتمل التفسير.

٣٧٢ السابعة[٩] / ـ الجملة[١٠] التابعة لجملة ذات محل.

[قال[١١]] ابن هشام[١٢]: وتقع[١٣] في بابي[١٤] النسق والبدل خاصة.

---

(١) أهملت التاء في، ز.

(٢) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم ... وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ...﴾ ٢٥٤ البقرة ٢، ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ...... وَلَا خِلَٰلٌ﴾ ٣١ إبراهيم ١٤.

(٣) ﴿.... ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٍ مَّا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾ ٢٨١ البقرة ٢.

(٤) سقط الجار خطأ من، ز.

(٥) ﴿.... ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ ٩ آل عمران ٣.

(٦) وان قدرت، د.

(٧) ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمۡ... أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ﴾ ٣ الأنبياء ٢١.

(٨) في الكشاف ٣: ١٠٢، ولفظه: (هذا كلام كله في محل النصب بدلا من (النجوى).

(٩) السابقة، ز.

(١٠) الجمل، ز.

(١١) ليست في، ظ.

(١٢) في المغني ٢: ٤٧٦.

(١٣) أهملت التاء في، د، ونفع، ز.

(١٤) باب، د.

قلت: ليس كذلك، بل تقع[١] أيضاً في باب التوكيد[٢]، نحو: زيد قام[٣] أبوه [قام أبوه[٤]].

ولنا جملة ثامنة[٥] لم يتعرض للتنصيص عليها أحد قبل ابن خروف[٦] - فيما[٧] أعلم - وهي الجملة المستثناة، فإنه قال: - [كما تقدم[٨]][٩] في قوله تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ[١٠]، إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ. . . .﴾[١١].

(من) مبتدأ، و (يعذبه الله) الخبر، والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع.

وتاسعة - وهي الجملة المسند إليها[١٢]، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ. . .﴾[١٣] الآية، إذا أعرب (سواء) خبراً[١٤]، و(أنذرتهم) مبتدأ، ونحو: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)[١٥]، إذا لم يقدر الأصل: أن تسمع،

---

(١) يقع، ز.

(٢) التأكيد، ز، ط.

(٣) قال، د.

(٤) سقطت من، د، ز، ظ، ولا يتم التمثيل إلا بها؛ إذ لا تابع ولا متبوع بدونها.

(٥) أهملت التاء في، ز.

(٦) خاروف، ز.

(٧) أهملت الياء في، ز.

(٨) في ص ١٢.

(٩) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(١٠) بمصيطر، ز، وهما قراءتان وضحناهما في ص ١٢.

(١١) ﴿. . . الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ (٢٢، ٢٣، ٢٤) الغاشية ٨٨.

(١٢) اليه، د.

(١٣) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا. . . أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٦ البقرة ٢ وانظر الآية ١٠ يّس ٣٦.

(١٤) خبر، د، ز، ظ، والصواب النصب؛ لأنه مفعول ثان.

(١٥) تكلمنا عليه في ١ : ٨٣.

بل قدر (تسمع) قائماً مقام السماع؛ كما أن الجملة - في نحو: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ[١] ٱلْجِبَالَ﴾[٢]، وفي نحو: (أأنذرتهم)[٣] في تأويل المصدر، وإن لم يكن معهما [حرف[٤]] سابك.

وعاشرة - وهي التي استدركتها في باب الموصول[٥] وهي الجملة التي تقع صلة لـ (أل): إما في السعة حيث تكون فعلية مصدرة بمضارع كما يقول ابن مالك[٦]، أو في الضرورة[٧] حيث تكون[٨] غير ذلك كما يقول الكل.

وأما الجمل التي لا محل لها من الإعراب، فهي سبع:

إحداها[٩] - الابتدائية[١٠]، وتسمى أيضاً المستأنفة، كقولك: ابتداءً - زيد قائم، ولا فرق[١١] بين أن تكون مفتتحاً للنطق كما مرَّ، أو لا كالدعائية من قولك: مات فلان رحمه الله.

الثانية - المعترضة وقد مرت بأمثلتها[١٢].

الثالثة - التفسيرية وقد مرَّت[١٣].

الرابعة - جواب القسم، نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[١٤].

---

(١) هذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر من العشرة، وقرأ الباقون: (نسير الجبال) النشر ٢: ٣١١.

(٢) ﴿.... وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ ٤٧ الكهف ١٨.

(٣) راجع ص ٢٨٣ هـ ١٣.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٥) راجع ٢: ٢١٩.

(٦) أفرده الشارح بترجمة في أول الكتاب.

(٧) الصورة، د.

(٨) يكون، د.

(٩) أحدها، ظ، خطأ.

(١٠) أهملت التاء في، ز.

(١١) فرقة، د.

(١٢) بأمثلها، د، وانظر الجملة المعترضة في ص ٢٦٣.

(١٣) في ص ٢٦٠.

(١٤) ﴿.... بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ﴾ ٥٧ الأنبياء ٢١.

الخامسة ـ الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن[١] بالفاء، كذا قالوا، وقد علمت أن جملة جواب الشرط ينبغي[٢] أن لا يكون[٣] لها محل مطلقاً من غير تفصيل كما بيناه[٤].

السادسة ـ الواقعة صلة لاسم أو حرف، وقد عرفت أنه ينبغي استثناء صلة الألف واللام حيث تقع[٥] في الضرورة أو السعة[٦] عند من يقول به كما مرَّ[٧].

السابعة ـ التابعة لما[٨] لا محل له، نحو: قام زيد ولم يقم عمرو، إذا قدرت الواو عاطفة، كذا قيل، وفي التعبير بـ (التابعة) في هذا المقام مناقشة.

---

(١) يقترن، د، ز، والصواب التأنيث؛ لأن الضمير عائد إلى (الواقعة) لا إلى (جوابا).

(٢) تبتغي، ز.

(٣) تكون، ز.

(٤) راجع ص ١٩٧٥.

(٥) يقع، د.

(٦) وفي السعة، د.

(٧) راجع ص ٢٨٤، **وكذلك** ٢ : ٢١٩

(٨) سقطت اللام من، د.

الباب التاسع والعشرون
«باب التمييز»

ويقال: [له[1]] [أيضاً[2]] المميّز، والتفسير [والمفسِّر[2]] والتبيين[3] والمبيّن.

«وهو ما» أي: اسم بقرينة[4] الفصل [الأول[2]]، أعني الفصل الذي قدمه أمام الكلام في المعربات حيث قال[5]: (مدلول إعراب الاسم ما هو عمدة أو فضلة أو بينهما)، وساق التمييز في أقسام الفضلة، فهذه قرينة تشعر بأن مراده بـ (ما) هنا الاسم [وإن كانت صالحة لأن يراد بها ما شئت من الأنواع، وهذا أحد الأوجه التي فارق فيها التمييز الحال؛ إذ الحال يقع جملة وجاراً ومجروراً، والتمييز[6] لا يكون إلا اسماً، فـ(ما) هذه نكرة مراد بها الاسم[2]]، وهو جنس يشمل التمييز وغيره كالحال وثاني منصوبي (استغفرت الله ذنباً)[7]، والمشبه بالمفعول، نحو: زيد حسن وجهَهُ، بالنصب، وما أضيف إليه من التمييز، نحو: رطل زيت[8] ومنوا[9] سمن، واسم (لا) الجنسية، نحو: لا رجل[10] ظريفاً

---

(1) سقطت من، ز، ظ.

(2) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(3) واليقين، د.

(4) لقرينة، ز، ظ.

(5) في ص ٧٢٠.

(6) والتميز، ز.

(7) هذا ينظر إلى قول الشاعر المجهول.:

أستغفر الله ذنباً لست محصيه ... رب العباد إليه الوجه والعمل

(8) أهملت الزاي في، ظ.

(9) ومنوان، د، ز.

(10) سقطت الراء في، د.

عندك، وكذا صفته في المثال المذكور، فخرجت[١] الحال بقوله: «**فيه معنى (مِنْ)**» وخرج[٢] ثاني منصوبي (استغفرت[٣] الله ذنباً) بقوله: «**الجنسية**» **لأنه** وإن كان على معنى قولك: استغفرت الله من ذنب، لكن [منْ[٤]] فيه ليست جنسية؛ إذ[٥] المراد بالجنسية[٦]، البيانية أو الاستغراقية كما ستعرفه، وليست (من) المذكورة[٧] فيه واحدة منهما، وخرج المشبه[٨] بالمفعول ـ في نحو: قولك: زيد حسن وجهه ـ بقوله[٩]: «**من نكرة**» فإن فيه ما في (حسن وجهاً) إلا التنكير، ومن ثَمَّ ـ أعني من جهة اعتبار قيد التنكير في التمييز ـ احتجنا إلى أن نرتكب[١٠] دعوى شبه[١١] القاصر بالمتعدي في [نحو[١٢]] المثال المذكور.

وينبغي[١٣] لمن جوّز تعريف التمييز أن يسقط باب[١٤] الصفة المشبهة[١٥]؛ إذ[١٦] لم تدعه ضرورة إلى ادعائه، [ومن ثم تسمعهم يقولون: ـ في (حسن زيد وجهاً) ـ إن (وجهاً) تمييز، ولا يجيزون كونه مشبهاً بالمفعول؛ لعدم ضرورتهم إليه[١٧]].

---

(١) أهملت الفاء في، د.
(٢) أهملت الخاء والجيم في، ز.
(٣) استغفر، د.
(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٥) إذا، د.
(٦) بالجنسبة، ز.
(٧) المذكور، د، ز.
(٨) بالمشبه، ز.
(٩) لقوله، د.
(١٠) ترتكب، د.
(١١) تشبيه، ز، ظ.
(١٢) ليست في، ظ.
(١٣) وينبغى، ظ.
(١٤) بان، د.
(١٥) أهملت التاء في، ظ.
(١٦) إذا، د، ز.
(١٧) ما بين المعقوفتين ليس في، د، وسيعيده في ص ٢٩١ هـ ٢.

وخرج ما أضيف إليه من التمييز بقوله: «**منصوبة**» ومقتضى كلام ابن الحاجب[١] أن المخفوض يسمى تمييزاً[٢]، فإن حده للتمييز يتناوله.

وخرج اسم (لا) التبرئة بقوله: «**فضلة**»[٣] لأنه وإن كان فيه معنى (من) إلا أنه عمدة لا فضلة، وهذا مما يرشد إلى أنه أراد[٤] بـ (من) الجنسية ما هو أعم من / البيانية والاستغراقية؛ لأن التمييز إنما يقدر فيه (من) البيانية، واسم لا المخرج بقوله: (فضله)[٣] إنما يتضمن (من) الاستغراقية. ٢٧٣

وخرجت صفة [اسم[٥]] (لا) المذكورة بقوله: «**غير تابع**».

قال المصنف[٦]: وأخرجت بهذا القيد ما جعل تابعاً للعدد من جنس المعدود، نحو: قبضت عشرة دراهم [بتنوين (عشرة)[٧]] ونحو[٨]: ﴿ٱثۡنَتَيۡ[٩] عَشۡرَةَ[١٠] أَسۡبَاطًا﴾[١١]، وأخرجت أيضاً صفة اسم (لا) المنصوبة، نحو: لا رجل ظريفاً[١٢].

والثاني جيد دون الأول؛ لأن المبدل منه ليس على معنى (من)، فكذلك بدله، بعين ما قلنا في الموصوف والصفة هنا إذ أثبتنا للصفة معنى (من)، والشارح[١٣] لما تكلم على قوله: (غير تابع) بما[١٤] حكينا، عن المصنف قال بأثره: وفيه نظر.

---

(١) في الكافية ١: ٢١٥، ولفظه: (التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة).
(٢) تمييز، ظ.
(٣) فضله، ز.
(٤) ان المراد، د.
(٥) سقطت من، د، ظ.
(٦) في شرح التسهيل ١٣١: أ.
(٧) ساقط من، د، وشرح التسهيل للمصنف.
(٨) نحو، ز، ظ.
(٩) اثني، د، ز، ظ، وهو خطأ، إذ لم أقف عليه قراءة لأحد.
(١٠) عشره، د.
(١١) ﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ .... أُمَمًاۚ .....﴾ ١٦٠ الأعراف ٧.
(١٢) طريفاً، ظ.
(١٣) ابن قاسم.
(١٤) كما، د.

قلت: إن كان وجـه النظر الذي أشار إليه [هو[١]] ما ذكرناه[٢] من انتقاد التمثيل بمثـالي تابع المعدود، وهما: قبضت عشرةً دراهم، و﴿ٱثْنَتَىْ[٣] عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[٤]، فظاهر[٥]، وإن كان وجه النظر راجعاً إلى إخراج صفة اسم (لا) المنصوبة بهذا[٦] القيد من حيث أن صفة العمدة عمدة، فهي خارجة بقوله: (فضلة)[٧]، أو من حيث أن الذي على معنى (من) هو الموصوف لا الصفة، فكلاهما[٨] مردود:

أما الأول فلأن المراد بالعمدة أحد جزأي الإسناد، والصفة ليست[٩] كذلك.

وأما الثاني فلأن الموصوف إذا كان عاماً كانت صفته عامة أيضاً، والعموم إنما سرى للأول من جهة (من) المباشرة له في التقدير، وسرى إلى الثاني[١٠] بها على طريق التبعية، فالثاني أيضاً على معنى (من).

وإنـما قال المصنف: إنـه أخـرج بقوله: (غير تابع) [صفة[١١]] اسم (لا) المنصـوبة. فقيدها بها إذا نصبت؛ لأنها إن رفعت أو فتحت خرجت بقوله ـ أولاً: (منصوبة).

---

(١) ليست في، د.
(٢) ذكره، د.
(٣) إثني، د.
(٤) ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ . . . . أُمَمًاۚ . . . . . .﴾ ١٦٠ الأعراف ٧.
(٥) ظاهر، ز، ظ.
(٦) لهذا، ز، ظ.
(٧) فضلـه، ز.
(٨) وكلاهما، د.
(٩) ليس، د.
(١٠) الثابي، ظ.
(١١) ليست في، ظ.

«**ويميز**[١] : **إما جملة**» نحو: تصبب زيد عرقاً[٢]، وستبين بعد هذا، والأولى أن يقال: ويميز[٣]: إما نسبة في جملة، أوما ضاهاها. لما يتبين [لك[٤]] عند الوصول إلى الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى.

ثم أعلم أن كل جملة انطوت على إبهام، فإن التمييز يقع مفسراً لما فيها من الإبهام، إلا في مسألتين[٥]:

إحداهما ـ أن يكون التفسير موقعاً في استعمال العامل على خلاف ما استعمله[٦] العرب عليه، فلا يقال: أدّ هنت زيتا، ولا غضبت[٧] رجلاً، ولا مررت إنسانا؛ لأن هذه العوامل إنما وضعت على أن تصل إلى هذه الأشياء بحرف الجر[٨] لا بأنفسها[٩]؛ ولأن ذلك يؤدي إلى أن لا يجوز تعدي هذه العوامل إلى [ما وضعت متعدية إليه؛ لأنا إذا لفظنا بالتمييز لم يجز أن تتعدى هذه إلى[٤]] معمولاتها.

فإن قلت: ينتقض بنحو: امتلأ الإناء ماءً، وتفقأ الكبش شحماً.

قلت: هما خارجان عن القياس، فلا يرد النقض بهما.

والثانية ـ أن لا يؤدي التفسير إلى التدافع[١٠] في ذلك الكلام، فإذا[١١] قلت: ضُربت امرأة زيدا[١٢]، لم يجز أن يقال في ذلك: ضرب زيد امرأة؛ لأن الكلام

---

(١) وتميز، ز، وأهملت الزاي في، ظ، والضمير عائد إلى الاسم المكني عنه بـ (ما).

(٢) جاء بعدها في (د): (ومن ثم تسمعهم يقولون ـ في (حسن زيد وجهاً) ـ إن وجهاً تمييز، ولا يجيزون كونه مشبهاً بالمفعول؛ لعدم ضرورتهم إليه) وهذه هي الجملة التي سقطت منها ووضعناها بين المعقوفتين في ص ٢٨٨ هـ ١٧.

(٣) وتميز، د.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٥) مسيلتين، د، ز، ظ، وهذا دأبهم؛ لذلك لا أنبه عليه دائماً.

(٦) استعملته، د.

(٧) غضبت، د.

(٨) الباء في الأول والثالث و (على) في الثاني.

(٩) إلا بأنفسها، د.

(١٠) التراجع، د، الترافع، ز.

(١١) وإذا، د.

(١٢) زيد، د.

بني على طيّ [ذكر الفاعل[١]]، فلا يجوز أن يذكر فيه، وبعضهم لم يعتبر هذا الشرط، فقال:- في قوله تعالى: ﴿...... وَإِن كَانَ[٢] رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً...﴾[٣] -[إن (كلالة)] تمييز، وإن أصل التركيب: وإن كانت كلالة ترث رجلا. على أن تكون الكلالة[٤] اسما للوارث نفسه لا للموروث، ثم قيل: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾[٣] على التمييز.

«**وإمّا مفرداً: عدداً**[٥]» نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[٦] «**أو مفهم مقدار**» والمراد بالمقدار ما يقدر به الشيء، أي يعرف به قدره [ويبين[١]]، ويشمل ما يعرف به قدر المكيل[٧]: كالقفيز والصاع، تقول[٨]: عندي قفيز براً، وصاع تمراً، والموزون: كالدانق والمثقال والمنا[٩] والرطل، أو المذروع والممسوح: كالذراع، وقدر راحة وقدر[١٠] شبر، ونحو ذلك.

«**أو مثلية**» نحو: (ما يسرني أن لي مثل أحد ذهبا)[١١]، وهذا يدل على أن

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٢) وإن كل كان، د، والزيادة خطأ، ويبدو عليها أثر الشطب.

(٣) من الآية ١٢ النساء ٤، وطولها يمنع من إتمامها.

(٤) لكلالة، د.

(٥) عدة، ز.

(٦) ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ ... وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ ٤ يوسف ١٢.

(٧) المكتل، ظ.

(٨) كقول، د.

(٩) والمن، د. (١٠) وقد، ظ.

(١١) من حديث رواه أبو ذر وأبو هريرة - رضي الله عنهما - بألفاظ مختلفة ليس فيها هذا اللفظ، ومن ذلك: (ما أحب أن لي مثل أحد ذهبا أنفقه كله إلا ثلاثة دنانير...) (ما أحب أن أحداً لي ذهباً.....).
(لو كان لي مثل أحد ذهباً ما يسرني أن لا يمر عليّ ثلاث، وعندي منه شيء....). البخاري ٢: ٩٣، ٣: ١٠٢، ٨: ٥١، ٨٠، ٩: ٦٨، مسلم خ ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٤ (عام) ٣١، ٣٢، ٣٤، (خاص) أحمد ٢: ٤٦٧، ٥٣٠، ٥: ١٤٩، ١٦٠، ١٦١.

فهم المثلية ليس مقدارا، كما أن عطف مفهم المقدار على العدد آذن بأن العدد ليس مقدارا، وسيبويه[١] يقول في كل منهما: إنه مقدار[٢] «**أو غيرية**»[٣]، كقولهم: لنا غيرها شاءً. «**أو تعجب**» نحو: ويحه رجلاً، ومثل في المفصل[٤] التمييز[٥] المفرد غير الواقع مقداراً بـ[٦] (لله دره[٧] فارسا)، و(حسبك به[٨] ناصرا)، فرده ابن الحاجب بأن المعنى: لله در فروسيته، وحسبك بنصرته. فهو من تمييز الجمل[٩]، كقولك[١٠]: يعجبني[١١] حسن زيد أباً، أي حسن أبّوته، والحق أن هذا [من[١٢]] تمييز ما يضاهي الجملة كما سيأتي، وقد يعتذر عن المصنف بما سنذكره[١٣] بعد عن / الرضي «**بالنص**» متعلق بـ (يميز)[١٤]، والباء للاستعانة ٣٧٤ كما في: (كتب بالقلم)، أو للسببية[١٥] كما في: (أهنت زيداً بإساءته)، جعل النص كالآلة للتمييز[١٦] أو سبباً فيه، أي: يميز[١٧] بسبب النص، أي: كونه ناصاً. «**على جنس المراد**» وفهم من هذا أنه لا يميز بـ (مثل) ولا بـ (غير) ولا

---

(١) راجع الكتاب ١: ٢٩٨.
(٢) يقدر، د.
(٣) أهملت التاء في، م.
(٤) ١: ١٩٠.
(٥) بتمييز، د، المتميز، ز، التمييز، ظ.
(٦) ليست الباء في، ز.
(٧) درها، د.
(٨) الله، ز.
(٩) أهملت الجيم في، د.
(١٠) كقوله، د.
(١١) تعجبني، د.
(١٢) ليست في، د.
(١٣) نذكره، ز، ظ.
(١٤) بنميز، د، بتميز، ز، بتمييز، ظ.
(١٥) عطفت بالواو في، د.
(١٦) للتميز، د.
(١٧) تمييز، ظ.

بـ (أيّ)؛ لأنهن لا يفـدن[١] تنصيصاً على جنس المراد، وأجاز الجمهـور: (عشرون أيّما[٢] رجل)، ومنعه سيبويه، مع إجازته: (عشرون مثلك، وعشرون غيرك)، أما الأولى فنص عليها، وأما الثانية فحكاها[٣] عن يونس حكاية راضٍ[٤] عنها.

ويظهر أن مسألة (أيّ) أولى بالجواز؛ لأنها مضافة إلى جنس مبين، وهي أبداً معطاة[٥] حكم ما تضاف[٦] إليه، ولعل وجه الامتناع عنده أن (أيّا) الدالة على الكمال إنما ثبت استعمالها حالاً أو نعتاً لا تمييزاً «**بعد تمام:**» أي بعد تمام[٧] الاسم المحتاج إلى التمييز، ومعنى تمامه أن يكون على حالة[٨] لا يمكن[٩] إضافته معها[١٠]، وذلك إما «**بإضافة**» نحو: (ما فيها قدر راحة سحاباً)، وقال الشارح[١١]: مثل: لله دره فارسا وفيه ماقد علمت. «**أو تنوين**» نحو: عندي رطل زيتا، وحكي عن عبد القاهر[١٢] أنه قال: ـ في قولهم: (ما في السماء مقدار راحة سحاباً) ـ إن[١٣] انتصاب (سحاباً) من وجهين؛ إذ ما قبله تام بالتنوين والإضافة.

---

(١) يعدن، د.

(٢) انما، د.

(٣) فحاكاها سّ، د، وأنت على علم بأن (سّ) اختصار (سيبويه) وهذا دأب (د).

(٤) راضـي، د.

(٥) معطاه، ز.

(٦) يضاف، ز، ظ.

(٧) أي بعد تمام أي بعد تمام، ز.

(٨) حاله، ز، ظ.

(٩) تمكن، ز، ظ.

(١٠) إضافة منها، د.

(١١) ابن قاسم.

(١٢) لعله الجرجاني.

(١٣) بان، د

فإن أراد أنهما عاملان فيه معاً فغير صحيح ؛ [إذ[1]] عند ازدحام العوامل الفعلية إنما يعمل أحدها[2]، فما ظنك بالأسماء الجامدة؟ وإن أراد أنك بالخيار في أن تنسب العمل إلى أيهما شئت فغير صحيح أيضاً؛ لأن الإبهام هنا إنما هو في المقدار لا في الراحة؛ إذ لو ذكرت الراحة مجردة عن المقدار، ولم يكن المقدار منوياً لم يحتج لتمييز[3] ألبتة[4]، كقولك: لزيد راحة[5]، ولو قلت: لفلان مقدار، وجدت الإبهام.

«**أو نون تثنية**» نحو: عندي منوان سمناً «**أو**» نون «**جمع**» قال المصنف[6]: كقوله: ﴿. . . . . بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾[7]. وفيه نظر؛ لأن هذا ليس التمييز فيه عن مفرد، وإنما هو عن النسبة، «**أو شبهه**» نحو: عشرون[8] رجلاً، وفهم من سكوته عن نون شبه المثنى[9]. كاثنين[10] ـ أن التمييز لا يقع بعده[11].

وإنما قلنا: إن الاسم الذي انتصب عنه التمييز تام في هذه؛ كما قد عرفته من أن المراد بالتمام كون الاسم على حالة لا يمكن معها إضافته، وهذا المعنى متحقق في الصور المذكورة، كلها إذ يستحيل إضافة الاسم مع الإضافة ووجود التنوين ونون التثنية[12] والجمع وما يشبهه:

---

(١) ليست في، د.
(٢) احدهما، د.
(٣) لتميز، د.
(٤) البته، د، ز.
(٥) راحه، ز.
(٦) في شرح التسهيل ١٣١ : أ.
(٧) ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم . . . .﴾ ١٠٣ الكهف ١٨.
(٨) عشرين، ز، ظ.
(٩) الشيء، د.
(١٠) أهملت الثاء في، د.
(١١) صرح بذلك المصنف في شرح التسهيل ١٣١ : أ.
(١٢) التشبيه، د.

أما استحالتها مع الإضافة، فلأنك[١] لو أضفت في مثل: (على التمرة[٢] مثلها زبداً) لم يخل[٣] إما أن تضيف المضاف أو المضاف إليه. أو[٤] كليهما، [ولا[٥] يمكن[٦]] إضافة المضاف؛ لأنه إن أبقى الضمير لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإن حذف فسد المعنى؛ لأنه يصير المعنى نسبة المثلية إلى (زبد)[٧]، والغرض[٨] إنما هو نسبة المثلية إلى التمرة[٩]، ولا يمكن[١٠] إضافة المضاف إليه؛ لفساد المعنى، ألا ترى أنك إذا[١١] قلت: عندي مثل تمرة[١٢] زبد[١٣]، فأضفت التمرة[١٤] إلى (زبد)[٧] لم يكن له معنى؟، إذ ليس الغرض تبيين التمرة[١٥] بالزيد[١٦]، وإنما الغرض تبيين مثل التمرة[١٥] بالزيد[١٦]، فكانت الإضافة تؤدي إلى ما ليس بمقصود في المعنى. ولا يمكن[١٧] إضافتها[١٨] جميعاً؛

(١) فلا، تك، وضعها ناسخ (د) بين سطرين ما قبل الفاصلة آخر السطر وما بعدها أول الذي يليه، والفاصلة من وضعي.
(٢) الثمرة، ظ.
(٣) أهملت الباء والخاء في، د، تحل، ز.
(٤) وضع مكانها واو في، د، إذ، ظ.
(٥) ليست الواو في أصول التحقيق، ولكن المقام يقتضيها.
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٧) زيد، د، ز، ظ، وهو تصحيف.
(٨) والفرض، ظ.
(٩) الهمزة، د، الثمرة، ظ.
(١٠) تمكن، ز.
(١١) إذ، د.
(١٢) أهملت التاء الأولى في، د، ثمرة، ظ.
(١٣) زيد، د.
(١٤) الهمزة، د، الثمرة، ظ.
(١٥) الهمزة، د، الثمرة، ظ.
(١٦) بالزيد ، د.
(١٧) تمكن، ز، ظ.
(١٨) إضافته، د.

لما تقـدم من امتنـاع إضافة كل واحد منها، [فإذا امتنعت إضافة كل واحد منهما[١]] بما ذكر، كان امتناع إضافتهما جميعاً أجدر.

وأما تعذر الإضافة مع بقاء التنوين ونون التثنية والجمع فواضح.

وأمـا مع بقـاء نون الشبيه بالجمـع؛ فلأنـه لا يستقيم حذف النـون مع الإضافة، ولا بقاؤها؛ لأنها لو ثبتت[٢] [لثبتت[٣]] [نون[٤] تشبه[٥]][٦] نون الجمع المحقق.

ومن المعلوم أن نون الجمع المحقق لا تثبت مع الإضافة، فكذلك المشبه بها، ولو حذفت لحذفت نون ليست في الحقيقة نون جمع.

«وينصبـه» أي: ينصب التمييز عن المفـرد؛ لأن الكلام فيه، وأما تمييز الجملة فسيأتي في الفصل بعد هذا ذكره وذكر عامله **«مميِّزُهُ»** على صيغة[٧] اسم المفعول، وهو مرفوع على أنه فاعل (ينصب)، أي ينصبه المميز **«لشبهه»** بفتح الشين والباء **«بالفعل»**.

قال المصنف[٨]: نحو: زيد طيّب نفساً، ومسرور قلباً[٩]، ومنشرح صدراً باشتعـال[١٠] رأسه شيباً. وقد جرى رحمه الله [تعالى[١١]] [في ذلك[١]] على وتيرة

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٢) تثبت، د.
(٣) نون نون، . ظ.
(٤) شبه، د.
(٥) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.
(٦) المخفف، د، تصحيف.
(٧) صفة، د، ز، ظ، وتصحيفه بين.
(٨) لم يقل ذلك في شرح التسهيل ١٣١ : أ، حيث تكلم على هذه الجملة.
(٩) قلنا، ظ.
(١٠) واشتعال، د.
(١١) سقطت من، ز، ظ.

٣٧٥ واحدة في ادعاء أن مثل هذا / منتصب عن تمام الاسم، وليس كذلك كما يأتي تحقيقه[١].

«**أو شبهه**» بكسر الشين وسكون الباء، والضمير عائد على الفعل، يعني أن العامل المميز: إما[٢] لكونه شبيهاً [بالفعل، أو لكونه شبيهاً[٣]] بمشبه الفعل، وذلك كالمقادير نحو: عشرون درهماً، ورطل زيتاً، وقفيز براً، فهذه وإن كانت أسماء جامدة إلا أنها أعملت؛ لأنها أشبهت ما يشبه الفعل، وهو اسم الفاعل، لطلبها اسما بعد تمامها، والأولى أن تُسلك[٣] طريقة غير هذه، فيقال: أن الاسم إذا تم بأحد الأشياء[٤] المذكورة شابه الفعل إذا تم بالفاعل، فيشابه[٥] التمييز الآتي بعده المفعول؛ لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام، فينصبه ذلك الاسم التام قبله؛ لمشابهته الفعل التام بفاعله، وهذه الأشياء [التي[٦]] تم بها[٧] الاسم إنما قامت مقام الفاعل الذي يتم به الكلام؛ لكونها في آخر الاسم، كما كان الفاعل عقيب[٨] الفعل، ألا ترى أن لام[٩] التعريف ـ وإن كان الاسم يتم بها، ولا يضاف معها ـ لا ينتصب التمييز عنه، فلا يقال: عندي الراقود[١٠] خلاً. هكذا قرره[١١] الرضي[١٢]، وهو حسن، ثم قال[١٣]:

(١) تحيقه، ز.
(٢) العامل اما المميز، د.
(٣) انه يسلك، د.
(٤) هذه الأشياء، د.
(٥) فشابه، د.
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٧) لها، د.
(٨) عقب، ظ.
(٩) حرف، د.
(١٠) الرقود، ز، ظ.
(١١) قيده، ز، ظ.
(١٢) في شرح الكافية ١: ٢١٨.
(١٣) في شرح الكافية ١: ٢١٨ ـ ٢١٩.

وقد يكون الاسم في نفسه تاماً لا بشيء آخر[١]، وذلك في شيئين:

أحدهما ـ الضمير، وهو الأكثر، وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم، كمواضع التعجب[٢] نحو: ياله رجلاً[٣]، وياها[٤] قصة، و(يا لك ليلاً)[٥].

و(ويلمّها[٦] خطة)[٧]، وما أحسنها مقلة،

(١) بعدها في الرضي: (أعني لا يجوز إضافته فينتصب عنه التمييز وذلك).
(٢) المتعجب، د.
(٣) رجلان، د.
(٤) وياله، د.
(٥) جاء هذا المثال في بيت للمتنبي، وهو:
فيا لك ليلا على أعكُشٍ أحم البلاد خفي الصُّوى
من قصيدة ذكر فيها خروجه من مصر، وما لقي في طريقه، وهجا كافوراً. مطلعها:
ألا كل ماشية الخيزلى فدا كل ماشية الهيذبى
وكل نجاة بُجاوية خنوف، وما بي حسن المشى
وقبل المثال:
ومسّى الجميعيّ دِئداؤها وغادى الأضارع ثم الدَّنا
وبعده:
وردنا الرّهيمة في جوزه وباقيه أكثر مما مضى
الخيزلى: مشية فيها تكسر، يوصف بها النساء. الهيذبى: مشية فيها جد وسرعة يوصف بها الخيل. النجاة: الناقة السريعة. خنوف: لينة اليدين. في سيرها. بجاوية: منسوبة إلى بجاوة: أرض بالنوبة، أو قبيلة بربرية. المشى: جمع مشية. الجميعي، الأضارع، الدنا: أسماء مواضع. الدئداء: سير سريع أرفع من الخبب. أعكُش: موضع قرب الكوفة. أحم: شديد السواد. الصوى: علامات الطريق. الرهيمة: موضع قرب الكوفة. جوزه: وسطه. المتنبي ١: ١٦٠ ـ ١٦٨، الرضي ١: ٢١٨.
(٦) وويلها، د.
(٧) حظة، د، والكلمة قطعة من بيت للمتنبي، وهو:
ويلمّها خطة ويلمّ قابلها لمثلها خلق المهرية القود
من قصيدة هجا فيها كافوراً، ومطلعها:
عيد بأية حال عدت يا عيد بما مضى أم بأمر فيك تجديد؟ =

ولله دره فارسًا[١]، وويحه رجلاً لقيته، [وكذا (ويله)[٢]] وكذا نعم رجلاً، وبئس عبدًا، و﴿سَآءَ مَثَلًا﴾[٣]، ومن هذا الباب الذي فيه التفخم: ربه[٤] رجلاً، [لقيته؛ إذ هو جواب في التقدير لمن قال: ما لقيت رجلاً[٥]]، فكأنه قيل[٦]: لقيت رجلاً أي[٧] رجل، [ردًا عليه[٨]]، ولا ريب في أن التمييز في (نعم) وما بعده عن المفرد، وهو الضمير، [وأما فيما قبله - أعني من (ويله) إلى (ياله[٩] ....) - فننظر[١٠]، فإن كان الضمير[١١]] فيها[١٢] - [لكونه[١٣]] فيهما لا يعرف المقصود منه، فالتمييز عن المفرد

=

وقبل المثال:

إن امرأ أمة حبلى تدبره لمستضام سخين العين مفؤود

وبعده:

وعندها لذ طعم الموت شاربه إن المنية عند الذل قنديد

القود: الطول، جمع أقود أو قوداء. قنديد: عسل قصب السكر. المتنبي ٢: ١٣٩ - ١٤٨، الرضي ١: ٢١٨.

(١) في الرضي: (ولله دره رجلاً جاءني).

(٢) عن الرضي وليست في أصول التحقيق.

(٣) ﴿.... ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ ١٧٧ الأعراف ٧.

(٤) نحو ربه، د.

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٦) قال، ز.

(٧) وأي، الرضي.

(٨) زيادة عن الرضي.

(٩) أعني من قوله: (وويله) إلى قوله: (بأنه رجلا)، د. وهذا واضح الزيادة والتصحيف وما أثبته موافق لما عند الرضي، وقوله: (من ويله) يعني به (وكذا ويله)، وقوله: (إلى ياله) يعني المثال الأول (ياله رجلًا)، فالابتداء باللاحق، والانتهاء بالسابق.

(١٠) فينظر، الرضي.

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(١٢) منها، د.

(١٣) ليست في الرضي.

أيضاً، كقوله[١] عليه السلام[٢] في نهج البلاغة[٣]: (ياله مراماً[٤] ما أبعده)[٥]، وقول امرىء القيس:

فيا لك من ليل كأن نجومه بكل[٦] مغار الفتل[٧] شدت [بيذبل[٨]]

وقول ذي الرمة[٩]:

ويلمها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب[١٠]

---

(١) علي بن أبي طالب رضي الله عنه. (٢) كرم الله وجهه، الرضي.

(٣) ٢ : ٣٤ ـ ٤١. (٤) من اما، ز، ظ.

(٥) (...... وزوراً ما أغفله وخطراً ما أفظعه). قاله رضي الله عنه وقد قرأ سورة (ألْهَكم التكاثر).

(٦) تكل، ز، ظ. (٧) القتل، ز.

(٨) ليست في، د، والبيت من معلقته المشهورة ذات المطلع:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول وحومل

وقبل الشاهد:

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

فقلت له: لما تمطى بجوزه وأردف أعجازاً وناء بكلكل

ألا أيها الليل الطويل ألا أنجل بصبح وما الإصباح منك بأمثل

وبعده:

كأن الثريا علقت في مصامها بأمراس كتان إلى صم جندل

مغار الفتل: شديدة، اسم مفعول، يقال: أغرت الحبل، أحكمت فتله. يذبل: اسم جبل. مصامها: مقامها. أمراس: حبال، واحده مرس ومرسة. سدوله: ستوره. تمطى: امتد. جوزه: وسطه، ويروى: بصلبه. ناء: نهض. كلكل: صدر، وفي البيت تقديم وتأخير، فالأصل: ناء بكلكل وأردف أعجازاً.

امرؤ القيس ٧ ـ ٢٦، النحاس ٩٧ ـ ٢٠٤، السبع ١٥ ـ ١١٢، القرشي ١٢٥ ـ ١٧٧، الرضي ١ : ٢١٨، ٢ : ٣١٥، المغني ١ : ٢٣٦، المقاصد ٤ : ٢٦٩ ـ ٢٧٠، الأشموني ٢ : ٢١٧، السيوطي ٢ : ٥٧٤ ـ ٥٧٥، الهمع ٢ : ٣٢، الخزانة ١ : ٥٥٩ ـ ٥٦٠، ٤ : ١٠٨، الدرر ٢ : ٣١.

(٩) وقول الآخر، د.

(١٠) من قصيدة مطلعها:

ما بال عينك منها الماء ينكسب!! كأنه من كُلى مفريّة سرب =

وإن عرف المقصود من الضمير برجوعه إلى[1] سابق معين، كقولك: جاءني[2] زيد، فياله رجلاً، وويلمه[3] [فارساً[4]]، و [يا[4]] ويحه رجلاً، ولقيت زيداً، فلله دره رجلاً، أو بالخطاب لشخص معين، نحو: قلت لزيد: يالك من شجاع، ولله درك من رجل، ونحو ذلك، فليس التمييز عن المفرد؛ لأنه لا إبهام إذن في الضمير، بل عن النسبة الحاصلة بالإضافة، كما يكون كذلك[5] إذا كان المضاف إليه فيها ظاهراً، نحو: يا لزيد رجلاً، وكقول الشاعر[6]:

=

وقبل الشاهد:

حتى إذا الهيق شام أفرخه ... وهن لا مؤيس نأيا ولا كثب
يرقدّ في ظل عرّاص ويطرده ... خفيف نافجة عثنونها حصب
تبري له صعلة خرجاء خاضعة ... فالخرق دون بنات البيض منتهب
كأنها دلو بئر جد ماتحها ... حتى إذا ما رآها خانها الكرب

وبعده:

لا يذخران من الإيغال باقية ... حتى تكاد تَفَرّي عنهما الأهب

كلى، جمع كلية: رقعة في أصل عروة المزادة. مفرية: مقطوعة على وجه الإصلاح. سرب: سائل. الهيق: ذكر النعام. شام: نظر. نأيا: بعدا. كثب: قرب. يرقدّ: يعدو مسرعاً. عراص: غيم كثير الرعد والبرد. حفيفها: صوتها. نافجة: ريح شديدة تأتي بمطر عظيم. عثنونها: أوائلها. حصب: فيها حصى لشدتها. تبري: تعرض، صعلة: نعامة صغيرة الرأس. خرجاء: فيها سواد وبياض. الخرق: الأرض الواسعة. بنات البيض: الأفراخ. منتهب: يابس. جدّ: اجتهد. الماتح: المستقي. الكرب: العقد الذي فوق عراقي الدلو، وعراقيها: العيدان التي فيها، شبه النعامة المذكورة في سرعتها بالدلو التي انقطع كربها فهوت. ويلمها: الضمير عائد على التمييز، وهو (روحة)، وهذا مغتفر. مرتجز: يرعد. لا يذخران: لا يبقيان. الايغال: شدة العدو. تفري: تتشقق. الأهب، جمع إهاب: الجلد. صوّر شدة عدو الهيق والصعلة وبالغ في ذلك.

ذو الرمة ١ ـ ٣٥، القالي ٢: ٢٤٣، ٢٤٤، الرضي ١: ٢١٨، ٢: ٣١٥، الخزانة ١: ٥٦٠ ـ ٥٦٣.

(١) أي، د.
(٢) جاء، د.
(٣) وويله، د.
(٤) ليست في، د.
(٥) ذلك، د، ز، ظ، والتصحيح عن الرضي.
(٦) علقمة الفحل بن عبدة، أو ابنه خالد، أو حفيده عبد الرحمن بن علي، أو بعض الأسديين، أو حميد بن سجار الضبي، والصحيح الأول.

ويلمّ أيام الشباب معيشةً مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندي[١]

ولله درُّ زيد رجلاً، قال[٢]:

لله درُّ أنو[٣] شروان من رجل ما كان أعرفه بالدون[٤] والسِّفَل[٥]

وويلِ زيد رجلاً، ومثله قولهم: قال الله عَزَّ مِنْ قائل، ولقيت زيداً قاتله الله شاعراً أو من شاعر، التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمره كما[٦] في قولهم: كفى زيد رجلا، وحسبك به ناصراً، [وحسبك[٧]] بزيد شجاعاً، أعني أن التمييز عن النسبة، والتمييز [عن النسبة[٨]] نفس المنسوب إليه، لا متعلقه، فمعنى (لله در زيد رجلاً): لله درُّ رجل هو زيد،

و: ويلمّ أيام الشباب معيشة ....

ويلم[٩] معيشة هي[١٠] أيام الشباب، كما أن معنى (كفى زيد رجلا): كفى

---

(١) الأول من أبيات، وبعده:

وقد يعقل القلّ الفتى دون همّه وقد كان - لولا القلّ - طلّاع أنجد

يروى: (..... لذات الشباب ....) (وقد يقصر ....).

الكثر: المال الكثير. الندي: الكريم. يعقل: يمنع. القل: المال القليل. أنجد، جمع نجد: ما علا من الأرض، والمعنى على التجوز، أي أنه يسمو إلى المعالي.

علقمة ١٣٧ - ١٤٠، الحماسة ٣: ١٨٦، البيان ٣: ٣٤٠، سمط اللآلي ٤٢٩، الرضي ١: ٢١٩، الخزانة ١: ٥٦٣ - ٥٦٤.

(٢) مجهول.

(٣) أبو، ز، ظ.

(٤) يا لدون، د.

(٥) والفعل، د، ولم أقف له على مزيد. أنو شروان: أحد ملوك الفرس، وفي أيامه ولد رسول الله ﷺ فاهتز إيوانه لمولده، كان: زائدة. الدون: الشريف والوضيع، من الأضداد، والمناسب هنا الأول. السفل - بكسر السين وفتح الفاء جمع سفلة: غوغاء الناس.

الرضي ١: ٢١٩، الخزانة ١: ٥٦٦.

(٦) هذا خبر المبتدأ، وهو (التمييز).

(٧) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٨) ليست في الرضي.

(٩) وويلم، د، أي ويلم، الرضي.

(١٠) في، د.

رجـــل[١] هو زيد، وأمـا قولهم: طاب زيد علماً وداراً، فالتمييز فيه متعلق[٢] المنسوب إليه لا نفسه، لأن المعنى: طاب علم زيد ودار زيد، وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة.

وثانيهما: اسم الإشارة كقوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾[٣] فيمن قال إنه تمييز لا حال وكذا [قولك[٤]]: حبذا زيد رجلاً [والعامل في التمييز في[٥] القسمين هو الضمير واسم الإشارة لتمامهما[٦] ومشابهتهما للفعل التام بفاعله، فلا تظنن[٧] أن النـاصب[٨]] [للتمييز[٤]] [في (نعم رجلًا)، و(بئس رجلًا)، و﴿سَآءَ مَثَلًا﴾[٩]، و(حبذا رجلًا) ـ هو الفعل، بل[١٠]] [هو[١١]] [الضمير، كما في (ربه رجلًا)[١٠]] هذا كلامه بحروفه.

قلت: وفيه أشياء منها أن دعواه كون المميز ـ في الصورتين اللتين: ذكرهما، ٢٧٦ وهما / الضمير واسم الإشارة ـ تاماً بنفسه لا بشيء من الأشياء المذكورة، مع تسليمه أن مثل: (خمسة عشر) و(كم) تام[١٢] بتنوين مقدر، كما صرح به[١٣] قبل هذا الفصل الذي حكيناه عنه، مشكلة[١٤]؛ لأنه لا فرق إذ تقدير التنوين مع

---

(١) رجلا، د.
(٢) متعلقا، د.
(٣) ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ ... يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ ٢٦ البقرة ٢، وانظر الآية ٣١ المدثر ٧٤.
(٤) ليست في أصول التحقيق، والتصحيح عن الرضي.
(٥) من، ز، ظ.
(٦) بتمامهما، ز، ظ.
(٧) ولا تظن، ز، ولا يظن، ظ.
(٨) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٩) من الآية ١٧٧ الأعراف ٧.
(١٠) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(١١) سقطت من، د، ظ.
(١٢) قام، د.
(١٣) في شرح الكافية ١: ٢١٨.
(١٤) خبر قوله: أن دعواه..

الضمير واسم الإشارة ممكن بعين ما أمكن به في (خمسة عشر) و(كم)، لأن الكل مبني.

ومنها أن كلامه ـ في نحو: ويحه رجلاً ـ موافق لكلام المصنف من وجه ومخالف له من وجه:

أما موافقته له فمن حيث أنه في الجملة جعله تميز[1] مفرد.

وأما مخالفته فمن حيث التفصيل بين عود الضمير [على مبهم[2]] فيكون التمييز ـ حينئذٍ ـ عن مفرد، وعوده على سابق معين فيكون من تمييز النسبة.

ومنها أنه حكم بأن التمييز في باب (نعم وبئس) عن مفرد، وأن العامل هو الضمير الذي وقع التمييز عنه، ولا يخفى أنه يصح [لك[2]] أن تقول: زيد نعم رجلا، فيكون الضمير قد عاد إلى سابق معين، فيلزم أن يكون التمييز عن نسبة، وقد حكم بأن تمييز (نعم) عن مفرد، وهو تناقض.

وكذا لو قلت: نعم الرجل[3] زيد، على أن تجعل المخصوص مبتدأ على أحد القولين المعروفين فيه[4]، وهو مقدم نية، فيعود الضمير على سابق معين، فيلزم ما سبق، اللهم إلا أن يلتزم التفصيل في تمييز (نعم) بين أن يعود الضمير[5] على سابق معين كما في المثالين اللذين أوردناهما، فيكون ـ إذ ذاك ـ من تمييز النسبة، وبين أن لايكون[6] كذلك فيكون عن مفرد، أو نقول[7]: ضمير (نعم) لا يعود

(١) تميزاً، ظ.

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٣) رجلاً، ز.

(٤) وخبر المبتدأ في هذا الوجه الجملة السابقة على التقديم والتأخير، وثاني الوجهين جعل المخصوص بدلاً من الفاعل، ويجوز أن يكون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر وبالعكس، أي: زيد الممدوح، أو: الممدوح زيد.

(٥) المضمر، ز، ظ.

(٦) تكون، ز.

(٧) تقول، ز.

إلى (زيد) تقدم أو تأخر، وإنما يعود على مبهم [عام[١]]، ويكون الرابط بين المبتدأ والخبر العموم كما سيأتي إن شاء الله تعالى في باب (نعم وبئس).

ومنها أنه بنى كلامه في التمييز عن اسم الإشارة على قول بعض [النحاة[٢]]، وهو رأي مرجوح، وبيان مرجوحيته أن اسم الإشارة لا ينفك ـ باعتبار الوضع ـ عن أن يشار به إلى معلوم الذات عن قرينة لازمة، بها يتبين[٣]: لفظية[٤] نحو: جاء هذا الرجل، أو حالية[٥] كما إذا قلت: (هذا)، ولم يكن ثم ما يصلح للإشارة إليه إلا ذلك المفرد[٦]، وإنما سمي مبهماً من حيث أن مسماه لا يفهم منه، فتوهم أنه في الإبهام كـ (عشرين)، وليس كذلك؛ لأن (عشرين) لا ينفك عن الإبهام باعتبار الوضع، وإبهام (هذا) للذهول عن القرينة المبينة، وما جاء من المضمر[٧] المبهم الذات مفسر بتمييزه، نحو: ربه رجلاً. كذا قيل، وفيه بحث.

«**ويجره بالإضافة إن حذف ما به التمام**» فاعل (يجره) ضمير يعود إلى المميز بفتح الياء، ومفعوله المضمر عائد إلى التمييز، يعني أن[٨] جر التمييز بالإضافة إن حذف ذلك الأمر الذي كان به تمام ذي التمييز، لكن لما كان هذا الكلام مجملاً[٩] لا يدرى منه هل يجوز حذف كل شيء يكون به التمام، أو يجوز في بعض دون بعض؟ أردف ذلك ببيان[١٠] ما يجوز حذفه وما لا يجوز [حذفه[١١]]،

---

(١) ليست في، ظ.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) بين، د.
(٤) لقطيه، د.
(٥) حالية، د.
(٦) الفرد، ز.
(٧) الضمير، ظ.
(٨) إذ، د.
(٩) أهملت الجيم في، د.
(١٠) ببينان، ظ.
(١١) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

فقال: «**ولا يحذف**» أي: ما به التمام «**إلا**» وقت «**أن يكون**» ذلك الذي به التمام «**تنويناً ظاهراً**». نحو[١]: عندي رطل زيتاً، فتقول[٢] فيه: رطل زيت «**في غير (ممتلىء ماء)** مما فيه تنوين ظاهر وهو مقدر الإضافة إلى غير التمييز، نحو: الكوز[٣] ممتلىء ماء، والبيت ممتلىء براً، فإن تقديره ممتلىء الأقطار، أو ممتلىء النواحي، فلما كان المميز في نحو ذلك مضافاً إلى غير التمييز تقديراً امتنع أن يضاف [إلى التمييز، كما لا يضاف[٤]] إليه المضاف[٥] صريحاً. هذا كلام المصنف في شرحه[٦]، ونقله الشارح[٧] وأقره.

قلت: لا نسلم أن الإضافة المقدرة كالصريحة، بدليل ثبوت التنوين مع الأولى دون الثانية، ولو انتهض تقدير الإضافة في جعل ما هو مضاف في التقدير إلى غير التمييز مضافاً إلى التمييز لانتهض[٨] مانعاً من تنوين هذا الاسم[٩] المقدر الإضافة، [وليس[١٠]] كذلك[١١]. «**ونحوه**» أي نحو: (**ممتلىء ماء**) وذلك مثل: متفقّىء شحماً.

ولم [يكن[١٢]] بالمصنف حاجة إلى إخراج هذين المثالين ونحوهما؛ لأن التمييز فيهما عن نسبة لا عن مفرد[١٣]، لكنه جرى على أسلوب واحد في جعل ذلك

---

(١) فنحوي، د.
(٢) أهملت الفاء في، ز، وسقطت من، د.
(٣) الكور، ظ.
(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٥) المضاف إليه، د.
(٦) على التسهيل ١٣١: أ.
(٧) ابن قاسم.
(٨) لا ينهض، د، لا تنهض، ز، لا ينتهض، ظ، وهذا كله غير موائم لمجرى الكلام.
(٩) للاسم، ظ.
(١٠) سقطت من، ز، ظ.
(١١) لذلك، ز، ظ.
(١٢) ليست في، ظ.
(١٣) من مفرد، ز، ظ.

ونحوه في بعض[1] الأمثلة، الآتية من قبيل التمييز عن المفرد «**أو**» تنويناً «**مقدراً في غير (مـلآن ماء)**» لكـونـه ممنوع الصرف؛ إذ هو صفة من باب (فعلان فعلى)، والتمييز في [نحو[2]] هذا [عند غيره[3]] عن النسبة لا عن المفرد. «**وأحد عشر درهما**» لأنه مبنيّ لأجل التركيب، والتمييز في هذا عن المفرد / باتفاق. ٣٧٧
«**وأنا أكثر مالاً**» وهذا أيضاً عند غيره من التمييز عن النسبة لا عن المفرد، ويقع[4] هذا المثال في بعض النسخ بحذف (أنا)، وليس: بجيد؛ لأن (أكثر مالاً) لا يتعين للنصب دائماً؛ إذ يقال: مال زيد أكثر مال، فيكون الجر واجباً، فلا [بد[5]] من تقديم اسم يدل على أن (أكثر) محمول على ذات غير المال، لتمتنع[6] إضافته[7] إلى المال.

«**ونحوهن**[8]» من الأمثلة، فنحو ملآن[9] [ماء[10]]: هذه الجرة ملأى ماءً، ونحـو أحـد عشر: بقية[11] أخـواتـه، ونحو أنا أكثر مالاً: لا يحصى كثرة[12]، فالتنوين في ذلك كله مقدر منع من ظهوره: إما البناء[13] أو منع الصرف[14]، وعند الإضافة يقدر حذف التنوين المقدر، لكن الإضافة تمتنع فيما كان من قبيل شيءٍ من الأمثلة الثلاثة، أما نحو: ملآن ماءً فللعلة التي أبداها في (ممتلىء ماءً)، وقد عرفت ما يرد على ذلك.

---

(١) من بعض، د. (٢) سقطت من، ز، ظ. (٣) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٤) وتقع، ز. (٥) ليست في، ظ. (٦) ليمتنع، ز، ظ.
(٧) إضافة، د.
(٨) هذه الفقرة لم يضع فوقها ناسخ (ز) الشرطة الحمراء، وهي العلامة المميزة للمتن عنده، ويبدو في نسخه (ظ) أنها كتبت بمداد الشرح (الأسود)، وهو يكتب المتن بمداد أحمر.
(٩) ملا ان، د، ملان، ظ.
(١٠) ليست في، ظ.
(١١) وبقية، د.
(١٢) كثيرة، د.
(١٣) في (أحد عشر).
(١٤) في (ملآن) و (أكثر).

وأما نحو[١]: أحد عشر فلأن العدد المركب لما طال بالتركيب امتنعت إضافته لتمييزه، لئلا يجعل ثلاثة أشياء كشيء واحد.

فإن قيل: فإنه يضاف إلى مستحقه اتفاقاً، تقول: هذه أحد عشرك.

قلت[٢]: العدد يلزمه ذكر التمييز لفظاً أو معنى، ويقل معه أن يذكر المستحق له، ولا[٣] يلزم من اجتناب ثقل كثير الوقوع اجتناب ثقل قليل الوقوع.

وقال الرضي[٤]: إنما تركوا الجر في نحو: أحد عشر درهماً؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كاسم واحد لفظاً، فلو أضيف العدد المركب إلى مميزه ـ والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج إلى التمييز ـ لكان جعلاً لثلاثة أسماء[٥] كاسم واحد لفظاً ومعنىً. وأما نحو: (ثلاثة عشرك) فمخالفة المضاف إليه معنى المضاف سهلت الإضافة.

وقال الشيخ أبو حيان: عندي أن نحو: أحد عشر، ونحو ملآن[٦] لا تنوين فيهما؛ لأن الأول مبني والثاني غير منصرف.

قلت: ويظهر لي أنه كلام متجه، فإن التنوين منحصر في أنواع، ولا شيء منها يصلح تقديره فيما ذكر:

أما تنوين التمكين فلا يمكن اعتباره في مبني ولا ممنوع الصرف، للمنافاة الظاهرة بينهما وبينه؛ لأنه[٧] الدال على أمكنية (الاسم؛ لكونه لم يشبه[٨]) الحرف

---

(١) في نحو، د، ز.
(٢) قلنا، د.
(٣) فلا، د.
(٤) في شرح الكافية ١: ٢١٧ ـ ٢١٨.
(٥) أشيا، د.
(٦) ملا ان، د، ملان، ظ.
(٧) لان، ر.
(٨) ما بين الهلالين مكرر في، د.

فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف، فكيف يقدر في المبني وغير المنصرف مع ذلك!!.

وأما تنوين التنكير فإنما يدخل في بعض المبنيات فرقاً بين معرفتها ونكرتها، فلا تعلق لغير المنصرف [به[١]] لأنه معرب، ولا مدخل له في (أحد عشر) ونحوه من المبينات المركبة؛ لأن التنوين[٢] لم يقدر فيها لإفادة هذا الغرض الذي وضع لأجله.

وأما[٣] بقية أنواع التنوين فبطلان اعتبارها في هذين[٤] الشيئين ـ أعني مركب العدد وغير المنصرف ـ أمر واضح.

فإن قلت: لعلهم أرادوا بكون الاسم مقدر التنوين أنه في محل اسم منون، كما يقال المبنيّ في موضع رفع ونصب وجر، فيحكم بذلك لمحله، وكذا[٥] يقال في التنوين، فيقدر تنوين التمكين، ولا منافاة؛ لأنه إنما قدر باعتبار الاسم الذي وقع المبني أو غير المنصرف في محله.

قلت: يمنع من اعتبار ذلك ظاهر قوله[٦]: (التنوين يقدر في كذا) فجعل نحو: (أحد عشر) ظرفاً للتقدير، وهذا لا يكون باعتبار المحل، ألا ترى أنك لا تقول: الإعراب يقدر[٧] في الاسم المبني؟. وكيف وأنت تسلب عنه الإعراب لفظاً وتقديراً!! نعم يقال: هو في محل رفع مثلاً بمعنى أنه في محل لو وقع فيه اسم معرب لكان معربا بالرفع، وهكذا.

---

(١) ليست في، د.
(٢) أهملت التاء في، د.
(٣) ولا، ظ.
(٤) على هذين، د.
(٥) كذا، د.
(٦) هذا معنى قول المصنف في المتن، ولم يسبق هذا القول بالنص عن أحد ما.
(٧) مقدر، ز، ظ.

وأمـا نحو: (ملآن[1]) فقوله[2]: (يقدر فيه التنوين) ينافي اعتبار المحل كما ينافي ذلك في قولنا: الاسم المقصور يقدر فيه الإعراب.

«**أو يكون**» ما به التمام «**نون تثنية**» نحو: رطلا زيت، ومنوا[3] سمن[4]. «**أو**» نون[5] «**جمع تصحيح**» مثل: حسنو[6] وجوه، وهذا [على[7]] ما درج عليه من أن مثل هذا منتصب عن تمام الاسم، ولم يذكر نون شبه الجمع، فعلم أن نونه لا تحذف؛ إذ لا يضاف إلى مميزه، فلا يقال: عشرو درهم[8]. على أنه قد جاء قليلاً، وقاس عليه [بعض[7]] - النحويين، فأجاز ذلك في بقية العقود.

«**أو مضافاً إليه صالحاً لقيام التمييز مقامه**» يعني: أو يكون مابه التمام اسماً أضيف إليه المميز بشرط، وهو صلاحيته للحذف وقيام التمييز مقامه نحو: زيد أفضل رجلاً، فإنه يصح: زيد أفضل رجل، بخلاف [نحو[9]] لله دره فارساً، و﴿مِّلْءُ[10] ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[11]، فإنه لا يجوز أن يقال: لله در فارس، ولا / ملء[12] ذهب؛ لأن الأول يصـير تعجبـاً من فارس[13] ما[14]، ولا يجوز التعجب من المجهول؛ [ولهذا يمتنع: ما أحسن رجلاً، وأما الثاني فلأنه يجهل المملوء[15]][9]، ٣٧٨

(١) هذا معنى قول المصنف في المتن، ولم يسبق هذا القول بالنص عن أحد ما.

(٢) ملا أن، د، ملان، ظ. (٣) ومنوان، د. (٤) سمنا، ز، ظ.

(٥) أدرجت هذه الكلمة في المتن في نسختي (ز، ظ).

(٦) حسنوا، د، ز، ظ، والصواب ماصنعت.

(٧) ليست في، د. (٨) عشرة ادرهم، د.

(٩) ليس في، د.

(١٠) ملا، ز، ظ.

(١١) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم ... وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ....﴾ ٩١ آل عمران (٣).

(١٢) ملوء، د، ملا، ز، ظ.

(١٣) فاس، د.

(١٤) تا، ز، ظ.

(١٥) المملو به، ز، ظ، ولا معنى للزيادة.

فلا يحصل المقصود من الكلام. «**في غير ممتلئيْن أو ممتلئينَ غضباً**» يعني أن نون التثنية والجمع المصحح تحذف في غير هاتينِ الصورتين لعين ما سبق من العلة في امتناع إضافة (ممتلىء ماء)، و (ملآن[1] [ماء[2]]) فهذا استثناء مما تقدم فلا وجه لتأخيره عن مسألة الإضافة، ثم كان[3] حقه أن يعطف بالواو، فيقول: في غير ممتلئين [وممتلِئين[4]]. وهذا أيضاً[5] من التمييز عن المفرد لا عن النسبة كما نبهت[6] عليه مرات.

«**وتجب إضافة مفهم المقدار**» أي اللفظ الذي يكون مفهما للمقدار، «**إن كان في[7] الثاني معنى اللام**»، كقولك[8]: رطل زيت، حيث تريد بالرطل[9] الآلة نفسها لا شيئاً مقدرا[10] بها، فإن الإضافة فيه ـ حينئذٍ ـ على معنى اللام كما في: ثوب رجل، فيمتنع النصب على التمييز؛ لفقد ما يقومه، وهو كونه على معنى[11] (من). «**وكذا إضافة بعض [ما[12]] لم تغير[13]**» أي: لم تتغير[14]، فتاؤه مفتـوحة على أنه مضارع (تغيرت[15]) وحذفت إحدى التاءين على الخلاف في

---

(١) وملا ان، د.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) ان كان، د.
(٤) ليست في، ظ.
(٥) زاد هنا في (د): (عنده).
(٦) نبهنا، د.
(٧) معنى في، د.
(٨) كقوله، د.
(٩) ما لرطل، ظ.
(١٠) بقدرا، د.
(١١) أهملت النون في، ز.
(١٢) من، د، وهي ساقطة من، ز، ظ، وقد جاءت في جميع النسخ حين أعاد هذه العبارة في ص ٣١٤؛ لذلك صححت.
(١٣) شكلت في (م) بضم التاء، ويبطله قوله في ص ٣١٣: (فإن تغيرت....).
(١٤) يتغير، د.
(١٥) تقترن، د.

مثله؛ لما سنذكره. «**تسميته بالتبعيض**» و [ذلك[١]] نحو[٢]: حب رمان، وغصن ريحان، وجوز قطن، وخوص[٣] مقل، وسعف نخل، **فإن هذا لم يتجدد** له اسم بالتبعيض، أي: حين انفصاله عن المجموع، فإن حب الرمان[٤] كان سمي بذلك مع اتصاله بمجموع[٥] الرمانة، وذلك الاسم باق له بعد الانفصال، وكذلك بقية الأمثلة، فمثل هذا تجب[٦] فيه الإضافة وإن كان على معنى (من)، وما ذاك إلا لأنها[٧] (من) التبعيضة، و(من) التي في باب التمييز هي التي لبيان الجنس فانتفى [إذن[٨]] كون الثاني عين الأول فلا يكون تفسيراً له، وانظر لأي[٩] شيء لم تقل النحاة ـ في (خاتم فضة) ونحوه إذا أضفنا[١٠] ـ إن الإضافة على معنى (من) التبعيضة، أي هلا جوزوا كونها تبعيضة وكونها بيانية كما[١١] يجوز ـ في (رطل زيت) ـ أن تكون[١٢] إضافته على معنى [من[٨]] أو على معنى اللام بحسب مايراد بـ (رطل) «**فإن تغيرت**» تسميته «**به**» أي: بالتبعيض نحو: خاتم فضة[١٣]، وسوار ذهب، فإنه قبل انفصاله عن المجموع الذي كان منه لم يتجدد[١٤] له تسمية، ولكنه بعد انفصاله على الحالة التي صار إليها تجدد له اسم، وهو الخاتم والسوار[١٥].

---

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) أهملت النون في، ز.
(٣) وحوض، د.
(٤) رمان، د.
(٥) المجموع، ز، ظ.
(٦) الحب، ز، يجب، ظ.
(٧) أنها، ز، ظ.
(٨) ليست في، د.
(٩) أي، د.
(١٠) أضيف، د.
(١١) أي كما، د.
(١٢) يكون، ظ.
(١٣) فضه، د
(١٤) يتجدد، د، يتجد، ظ.
(١٥) واليوا، د.

وقـوله: (تغيرت) يرشد إلى ما حملنا عليه المضارع من قوله: (مالم تغير[١]) أنه[٢] مضارع (تغيرت). «**رجحت الإضافة والجر**» نحو: خاتم ذهب «**على التنوين والنصب**» نحو: خاتم ذهباً. «**وكون المنصوب ـ حينئذٍ ـ تمييزاً أولى من كونه حالاً وفاقا لأبي العباس**[٣]» وكان أوجز وأوضح أن يقول: رجح الجر على النصب، وكون النصب على التمييز على كونه حالاً وفاقاً للمبرد.

ثم هذا إطلاق في محل التقييد فإنه نص في الشرح[٤] على أن نحو: [هذا[٥]] خاتمك حديداً تتعين[٦] فيه الحالية؛ لتعرف الاسم وإنما رجح التمييز من جهتين[٧]:
جموده[٨]، وحق الحال الاشتقاق، وتنكير صاحبه، وحقه ـ على تقدير[٩] الحالية ـ الاختصاص.

واعلم أن [هـذا[١٠]] الكلام فيه إشارة إلى أن ثَمَّ من يخالف فيما ذكره من الحكم، ولا شك أن المخالفة متحققة غير أن المخالف ـ وهو سيبويه ومن تبعه ـ يمنعون[١١] ـ في حالة النصب ـ التمييز في مثل ذلك؛ لأنه ليس بعد مقدار ولا شبهـه[١٢]، ويعينـون الحالية للنصب، وهذا المذهب لا يفهم على التعيين من

---

(١) يغير، ز.
(٢) أنيه، د.
(٣) المبرد.
(٤) على التسهيل ١٣١ : ب.
(٥) سقطت من، ز، وقدمت على (نحو) في، ظ.
(٦) يتعين، ز، ظ.
(٧) وجهين، د.
(٨) أهملت الجيم في، ز.
(٩) أهملت التاء في، د.
(١٠) ليست في، د.
(١١) ينفون، ز، ظ.
(١٢) شبهة، د، ز.

عبارته؛ إذ هو محتمل لأن يكون[(١)] المخالف يقول[(٢)]: النصب متعين للحالية. كما ذكرنا، أو يقول[(٣)]: النصب على الحالية أولى منه على التمييز، ولا أعرف أحداً[(٤)] ذهب[(٥)] إلى هذا، إلا أني رأيت الشيخ جمال الدين[(٦)] بن هشام رحمه الله [تعالى[(٧)]] ذكر هذا الرأي من قبل نفسه، وذلك أنه قال مانصه:

والذي يظهر لي أن الحالية - حينئذٍ - أرجح منها مع النكرة، لا أنها متعينة؛ إذ لا وجه لذلك، وإنما ضعف التمييز عند من نفاه وهو سيبويه وأتباعه، لأنه ليس بعد[(٨)] مقدار ولا شبهه[(٩)]، والحال[(١٠)] عند من خالفه لجمودها[(١١)] ولزومها وتنكير صاحبها، ولكنا قد بينا أن التنكير هنا مغتفر[(١٢)]؛ لعدم توهم الصفة، والانتقال والاشتقاق غالبان لا لازمان.

٣٧٩ / «**ويجوز إظهار (من) مع ماذكر في هذا الفصل**» من تمييز المقدار وغيره نحو: قفيز[(١٣)] من بر، ورطل من زيت، وشبر من أرضٍ، ولنا مثلها من شاء، وغيرها من إبل، وويحه من رجل، وحسبك من رجل، ولله دره من فارس.

وخرج بقوله: (في هذا الفصل) المذكور في الفصل الآتي، فلا يجوز إظهار

(١) تكون، ز.
(٢) لقول، د.
(٣) أهملت الياء في، د.
(٤) أحد، ز.
(٥) أذهب، ز.
(٦) جمالدين، د.
(٧) سقطت في، ز، ظ.
(٨) بقد، د، يعد، ز.
(٩) شبهة، ز.
(١٠) معطوف على التمييز.
(١١) بجهودها، د.
(١٢) مفتقرا، د.
(١٣) قفيرين، د.

(من) في نحو: طاب زيد نفساً، وغرست الأرض شجراً. وقيد هذا الحكم المخصوص بهذا الفصل - وهو جواز إظهار (من) - بقوله: «**إن لم يميز عدداً**[(١)]» فخرج نحو: أحد عشر درهماً. «**ولم يكن فاعلاً معنى**»[(٢)]. نحو: زيد أكثر مالاً، ونحو: مسرور[(٣)] قلباً، كذا مثل المصنف في الشرح[(٤)]، وانتقد أبو حيان التمثيل بالأول؛ بأن المنصوب فيه لا يكون فاعلاً؛ لأن أفعل التفضيل لم يوضع [فعل][(٥)] بمعناه، وفيه[(٦)] نظر؛ لأن الأفضلية[(٧)] منسوبة إليه في الحقيقة[(٨)]، وليس المراد تقديره[(٩)] بالفعل، وأما المثال الثاني فالمنصوب فيه مفعول في المعنى لا فاعل، وإطلاق الفاعل عليه ليس من رأي المصنف، وإنما هو رأي الزمخشري[(١٠)]، وعلى [هذا فكان الأولى: إن لم يكن فاعلاً أو مفعولاً أو عدداً.

وإنما تأتّى[(١١)] له إخراج[(٥)]] ذلك بناء على ما قدمه[(١٢)] وجرى عليه من أن ذلك تمييز مفرد، والصواب خلافه.

ويستثنى من فاعل المعنى تمييز (نعم[(١٣)])، وتمييز (حبّذا[(١٤)])، قال الشاعر[(١٥)]:

---

(١) عدوا، د.

(٢) فاعل المعنى، د، م.

(٣) مرور ل، د.

(٤) على التسهيل ١٣١: ب، ولم يمثل بالثاني، ومثاله: زيد أكثر مالاً وطيب نفساً بتفجر أرضه عيوناً. وليس في هذا المثال ما هو مفعول به في المعنى.

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٦) أهملت الياء في، ز.

(٧) الأفعلية، ز.

(٨) جرت بالباء في، ز، ظ.

(٩) أهملت التاء في، د.

(١٠) فإنه يرى أن نائب الفاعل من قبيل الفاعل؛ لذلك لم يعقد له باباً في المفصل.

(١١) نأتي، ز.

(١٢) قومه، ز.

(١٣) هم، د.

(١٤) أهملت الباء والذال في، د.

(١٥) بحير بن عبد الله بن سلمة الخير القشيري التميمي، أو ابن شعوب: أبو بكر ابن الأسود الليثي، وشعوب أمه. وترجمة بحير في الآمدي ٥٩.

.... فنعم المرء[١] من رجل تهامي[٢]

[بكسر التاء، وقيل[٣]: بفتحها. والأصل[٤] تهامي بتشديد الياء نسبة إلى تهامة اسم بلد[٥]] وقال الآخر[٦]:

ياحبذا جبل الريان من جبل[٧] وحبذا ساكن الريان من كانا[٨]

---

(١) المرا، ز، المراء، ظ.

(٢)

تخيره فلم يعدل سواه ....

من أبيات رثى فيها الشاعر هشام بن المغيرة المخزومي: أحد أشراف قريش، وأحد الثلاثة المعروفين بـ (أزواد الراكب) الذين لا يتزود من يصحبهم في السفر اعتماداً عليهم. وقبل الشاهد:

فدعني أصطبح يابكر إني رأيت الموت نقب عن هشام

وبعده:

فود بنو المغيرة لو فدوه بألف مقاتل وبألف رامي

ويروى صدر الشاهد:

تعمده ولم يعظم عليه ....

الاشتقاق ١٠١، ابن يعيش ٧: ١٣٣، المقرب ١: ٦٩، ابن الناظم ١٣٨، المقاصد ٣: ٢٢٧، ٢٢٩، التصريح ١: ٣٢٩، ٢: ٩٦، الأشموني ٢: ١٩٩ ـ ٢٠٠، ٢: ٣٥، الهمع ٢: ٨٦، الدرر ٢: ١١٢ ـ ١١٣.

(٣) وقيد، ز، ظ، وليس صحيحاً؛ لذلك تصرفت.

(٤) وللأصل، ز، ظ، وهو تصحيف. (٥) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٦) جرير بن عطيه.

(٧) ذهب، د، بلد، ز.

(٨) من قصيدة هجا فيها الأخطل. مطلعها:

بان الخليط ولو طوعت مابانا وقطعوا من حبال الوصل أقرانا

وقبل الشاهد:

تخذي بنا نجب دمّى مناسمها نقل الحزابيّ حزّانا فحِزّانا

ترمي بأعينها نجدا وقد قطعت بين السّلوطَح والروحان صوّانا

وبعده:

وحبذا نفحات من يمانية تأتيك من قبل الرّيان أحياناً

جرير ٥٩٣ ـ ٥٩٨، ابن يعيش ٧: ١٤٠. المقرب ١: ٧٠، السيوطي ٢: ٧١١ ـ ٧١٤، الهمع ٢: ٨٨، الدرر ٢: ١١٥.

وإنما لم يذكرهما؛ لأن الكلام في تمييز المفرد، [وهذا من تمييز الجملة على رأيه[١]].

«**فصــل**»: [في[١]] الكلام على تمييز الجملة وأحكام تتعلق[٢] به، والكلام على جواز تقديم التمييز وامتناعه.

«**مميِّـز الجملة منصوب منها بفعل**» وقضية كلامه أن تمييز الجملة مقابل لتمييز المفرد، والمصطلح عليه[٣] بين القوم أن المقابل لتمييز المفرد تمييز النسبة[٤] الذي هو أعم من تمييز الجملة. وكلامه أيضاً يقتضي أن تمييز الجملة شرطه أن تكون الجملة فعلية، وقد صرح به في الشرح[٥] وليس كذلك لقولهم: (سرعان[٦] ذا إهالةً[٧])

قال[٨]: وإنما أطلق تمييز الجملة على هذا النوع خصوصاً مع أن كل مميِّز فضلة عن جملة؛ لأن لكل[٩] واحد من جزأي الجملة في هذا النوع قسطاً من الإبهام يرتفع بالتمييز بخلاف غيره، فإن الإبهام في أحد جزأي الجملة[١٠] فأطلق على مميزه مميز مفرد، وعلى [مميز[١١]] هذا النوع مميز جملة.

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٢) يتعلق، ز.
(٣) وعليه، د.
(٤) النسبة النسبة، د.
(٥) على التسهيل ١٣١ :ب.
(٦) يسرعان، ز.
(٧) سرعان: ـ بفتح النون وتثليث السين ـ أصله سرع، فنقلت فتحة العين إلى النون. ذا: اسم إشارة ـ إهالة: تصبب، وهو مصدر أهلت كذا إذا صببته، وأصل المثل أن رجلاً كانت له نعجة عجفاء يسيل رغامها من أنفها لشدة هزالها، فسئل عن ذلك، فقال: إنه ودكها، فقيل له ذلك، أي: أسرع تصببا، وذلك على التهكم. الميداني ١ : ٣٤٩.
(٨) المصنف في شرح التسهيل ١٣١ : ب.
(٩) كل، د.
(١٠) جملة، ز، ظ.
(١١) ليست في، ظ.

قلت: لا نسلم أن لكل [من[1]] جزأي الجملة في النوع المذكور قسطاً من الإبهام، وذلك أنك إذا قلت: طاب زيد علماً، لم يكن في (طاب) إبهام أصلاً، وكذا (زيد[2] لا إبهام فيه، وإنما الإبهام[3] نشأ من نسبة الطيب إلى أمر متعلق[4] بزيد، فتكون تلك النسبة مبهمة، فاحتيج[5] إلى تفسيرها لإبهامها، أو نقول[6]: الإبهام [إنما هو[1]] في متعلق النسبة لا في النسبة؛ لأن قولك: (طاب) مسند في اللفظ إلى زيد، وهو في المعنى مسند إلى مقدر متعلق[4] بزيد، وذلك مبهم لاحتماله متعلقاته كلها، فإذا قلت: (علماً) فقد رفعت الإبهام عن الذات المقدره، وهو المتعلق. كذا قرر[7] ابن الحاجب هذين الوجهين «**يقدر غالباً إسناده**» أي: إسناد الفعل «**إليه**» أي: إلى التمييز «**مضافاً إلى**» الاسم «**الأول**» الذي هو أحد[8] جزأي الجملة الفعلية، فيقدر[9] مثل[10] قولك: (طاب زيد علماً) بـ (طاب[11] علم زيد).

قال المصنف[12]: والإسناد إليه إما على جهة الفاعلية أو المفعولية ومثل الثاني

---

(١) ليست في، د.
(٢) أهملت الزاي في، ظ.
(٣) لا ابهام، ز.
(٤) يتعلق، ز، ظ.
(٥) فاحتج، ز.
(٦) تقول، ز.
(٧) قرره، د.
(٨) احدى، ز.
(٩) فيقد، د.
(١٠) مثل مثل، د.
(١١) سقط الجار من، د.
(١٢) كرر الشارح نسبة هذا الكلام إلى المصنف، ومن اللائق نقل شيء من كلامه في شرح التسهيل ١٣١: ب - ١٣٢: أ، ليقف القارىء على حقيقة الأمر، قال: (فالأكثر أن يصلح لإسناد الفعل إليه مضافاً إلى المجعول فاعلاً كقولك:
طابت نفسي واشتعل شيب رأسي. . . وقد لا يصلح لإيقاع الفعل عليه مضافاً إلى المجعول =

بـ (غـرست[١] الأرض شجراً)، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[٢] يقولون: إن أصله شجر الأرض[٣]، وعيون الأرض. وأنت خبير بأن هذا لا يسمى عند النحويين إسناداً، فهذه مخالفة أخرى لاصطلاحهم، اللهم إلا أن يريد أن الفعل يصح بناؤه للمفعول، فيسند ـ حينئذ ـ إليهما، فيقال: فجرت عيون الأرض، وغرس شجرها، وهو قول بعضهم في تأويل كلام الجزولي، ومن هنا ينفتح[٤] لك باب لازالة إشكال[٥] يرد على المصنف، وذلك أنه جعل مثل: (ما أحسن زيداً خلقاً) غير غالب، ونحو: (وفجرنا[٦] الأرض عيونا) غالباً، فيطلب الفرق.

وجوابه[٧] أن الأول لا يمكن فيه إسناد الفعل[٨] للمفعول بخلاف الثاني.

٣٨٠ وأشار بقوله: (غالباً) إلى / ماورد من نحو: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٩] وامتلأ الكوز ماءً، وما أحسن زيداً خلقاً.

«**فإن صح الإخبار به**» أي: بالتمييز «**عن**» الاسم «**الأول**» الذي هو جزء الجملة الفعلية، نحو: كرم زيد أباً، فإن الأب صالح لأن يخبر به عن (زيد).

= مفعولاً كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ فإن أصله: وفجرنا عيون الأرض، وقد يكون مميز الجملة بعد فعل ولا يصلح الإسناد إليه ولا لإيقاعه عليه نحو: امتلأ الكوز ماء (وكفى بالله شهيداً) وما أحسن الحليم رجلا).

(١) أهملت الغين في، ظ.

(٢) ﴿.... فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾ ١٢ القمر (٥٤).

(٣) الاراك، د.

(٤) تمفتح، د، لكن أهمل النون والتاء الثانية ووضح بعدها سِنّة مهملة.

(٥) الأشكال، ظ.

(٦) فجرنا، ز، ظ، والتلاوة بالواو.

(٧) هذا الجواب مفهوم مما نقلناه آنفاً من كلام المصنف.

(٨) فعل، د.

(٩) ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ ... بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ ٤٣ الرعد (١٣) ﴿قُلْ ... بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا﴾ ٩٦ الإسراء ١٧. ووردت مسبوقة بالواو في آيات: (٧٩، ١٦٦) النساء ٤، (٢٨) الفتح ٤٨، وبالفاء في الآية ٢٩ يونس ١٠.

«**فهو له أو لملابسه**[1] **[المقدر]**[2]» أي: فهو للاسم الأول أو لملابسه[3]، **فيجوز في المثال المذكور أن يكون الأب نفس زيد وأن يكون المراد به أبا زيد، وحينئذٍ فلا يريد بصحة الإخبار به عن الأول أن يكون**[4] **معناه معنى الأول، بحيث يصح حمله عليه؛ إذ قوله: (فهو له أو لملابسه**[5]**) يصد عن ذلك، وإنما يريد:**
إن صلح في الجملة لأن[5] يكون خبراً عنه، سواء كان في الواقع كذلك أو لم يكن لأن قصده أن يحترز من نحو: (كرم زيد داراً)، فإنه لايتصور أن يكون الثاني هو الأول، بخلاف (كرم زيد أباً)، فإن الأب صالح في الجملة لكونه خبراً عن زيد.

واعلم أنه إذا كان الأب نفس زيد كان من النوع القليل في مميز الجملة، وهو الذي لا يقدر الإسناد إليه. «**[وإن دل الثاني على هيئة وعني به الأول]**[6] **جاز**[7] **كونه حالاً**» إن أريد بالتمييز عين الأول. «**والأجود استعمال (من) معه عند**[8] **قصد التمييز**» حرصاً على بيان المعنى المقصود منه بالتنصيص عليه.

«**ولمميّز الجملة من مطابقة**[9] **ما قبله [إن**[10] **اتحدا معنىً**[11]**] ماله خبراً**»

---

(١) لملابسة، ز.
(٢) سقطت من، د، ز، ظ.
(٣) لملابسة، د، ز.
(٤) تكون، ز.
(٥) الا ان، د.
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من، د، ز، ظ، وقوله: (وجاز كونه حالاً) وقوله: (إن أريد بالتمييز عين الأول) يدلان على أن هذا ليس في نسخة الشارح، لكني آثرت مع ذلك إثباته لما فيه من الإشارة إلى الدلالة على الهيئة.
(٧) وجاز، د، ز، ظ، ولم تكتب في (د) بمداد المتن (الأحمر).
(٨) عبد، ظ.
(٩) مطابقة، ز.
(١٠) إذا، د، ز، ظ.
(١١) ليس في، د.

فتقول: كرم زيد رجلاً، وكرم الزيدان رجلين[١]، وكرم الزيدون رجالاً، وكذا في المؤنث، فيجعل التمييز مطابقاً لما قبله في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ لاتحاده بما قبله في المعنى، وأما [قوله تعالى[٢]]: ﴿وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾[٣]، فإما أن يكون ترك الجمع فيه لفظاً؛ لأن (رفيقاً)[٤] مما يستعمل للمفرد وغيره بلفظ واحد كالخليل[٥] والصديق والعدو، فالمراد به هنا الجمع، وإما أن يكون الأصل: وحسن رفيق أولئك رفيقاً، فهو مفرد لفظاً ومعنىً كذلك.

«**وكذا**» تجب المطابقة «**إن لم يتحدا**» معنىً نحو: كرم الزيدون آباءً[٦]، فإنه تجب المطابقة إذا أريد مدح آبائهم، كما تجب إذا أريد مدحهم أنفسهم بأبوتهم لغيرهم. «**ولم يلزم إفراد لفظ المميزِّ لإفراد معناه**» معطوف على جملة الشرط المتقدمة، يعني: إنما تجب المطابقة عند اجتماع عدم الاتحاد وعدم لزوم إفراد المميز لسبب كون معناه مفرداً، نحو: (كرم الزيدون أباً) إذا كان أبوهم واحداً.

«**أو كونه مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه**». يعني: ولم يلزم إفراد المميز[٧] إلا لإفراد معناه، أو لكونه هو [في[٨]] نفسه مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه. والأولى أن يقول: (جنساً)؛ لأن الحكم متعلق بعموم الجنس لا بخصوصه[٩]، نحو: كثرت أو طابت نوق زيد لبناً، ومثال المصدر: زكا[١٠] الأتقياء سعياً، وخاب[١١] الأشقياء رأياً.

---

(١) رجلا، د. (٢) وإذا، د.

(٣) ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُولَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ..﴾ ٦٩ النساء (٤).

(٤) فيقا، د. (٥) كالخيط، د.

(٦) في أصول التحقيق: أباً، والصواب ما أثبت.

(٧) التمييز، د.

(٨) ليست في، ظ.

(٩) مخصوصة، ظ.

(١٠) لم يبق من هذه الكلمة في (د، ز، ظ) إلا الكاف فاتصلت بالكلمة (الأتقياء)، والتصحيح عن (ك).

(١١) وجاب، ظ.

«وإفراد المباين بعد جمع إن لم يوقع في محذور أولىٰ» من مطابقته لما قبله، نحـو. ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا[1] ﴾، وقرَّ الزيدون عيناً، وحسن العمرون وجهاً، فالإفراد في هذا النوع أولى، لأنه أخف، والجمع مفهوم مما[2] قبله فأشبه تمييز (عشرين)، ويجوز: الهندات طبن نفوساً، وقرَّ الزيدون عيوناً، وحسن العمرون وجوهاً.

فإن أوقـع الإفـراد في محذور لزمت المـطابقـة، نحو: كرم الزيدون آباء، بمعنى: ماأكرمهم من آباء، فلابد من كون مميز هذا النوع جمعاً، ولو أفرد لتوهم أن المراد كون أبيهم واحداً موصوفاً بالكرم.

ثم هنا بحث، وهو أنه كيف يمثل للمباين بمثل ذلك، مع أن المباين هو الذي لا يمكن الإخبار به عن الأول. والإخبار هنا متأت!! وإنما الذي كان ينبغي أن يمثل به للزوم المحذوف في المباين، نحو قولك: نظف زيد أثواباً[3]؛ لأن الإفراد يوقع[4] في توهم إرادة ثوب واحد، وستعرف[5] المراد بالمطابقة في هذا المثال ونحوه.

واعلم أن هذا تتميم لقوله: (وكذا إن لم يتحدا . .) فإن كلامه هناك ظاهره ـ كما حللناه[6] ـ وجوب المطابقة، نحو: حسن الزيدون وجوها، وليس كذلك، بل يجوز:ـ وهـو الأحسن ـ حسنـوا وجهـاً[7]، لكن تخصيصه المسألة بالجمع معترض، فإن الحكم كذلك في نحو: حسن الزيدان وجهاً، وهو أحسن من قولك: (وجهين).

---

(١) ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَـٰتِهِنَّ نِحْلَةً . . . فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ ٤ النساء (٤).

(٢) بما، د.

(٣) ثوبا، د.

(٤) موقع، ظ.

(٥) قلبت الواو راء في، ز.

(٦) حكيناه، د.

(٧) وجوها، د، ظ، وما وما أثبته هو الموافق لمراده.

فإن قلت: المراد الجمع اللغوي لا النحوي.

قلت: هو خلاف المتبادر في عرف المصنفين، فالإبهام حاصل، ثم المسألة ٣٨١ واقعة / في غير جمع لا لغوي ولا عرفي، وذلك أنك إذا قلت: حسن زيد عيناً[١]، ولميت[٢] هند شفة. كان أولى[٣] [من[٤]] أن تقول[٥]: عينين وشفتين.

والحاصل من هذا الكلام أن الثاني إن كان عين الأول وجبت المطابقة، وإن كان[٦] غيره وجبت في مسألتين [وامتنعت في مسألتين[٧]] ورجح تركها في مسألة[٨]:

فواجبتا ترك المطابقة ضابطهما أن يكون معنى التمييز في الواقع واحداً نحو: كرم الزيدون أباً، إذا كان أبوهم واحداً، أو يكون التمييز جنساً لم يقصد اختلاف أنواعه، [نحو[٩]] الأتقياء جادوا[١٠]، سعياً، وحسنوا رعياً.

وواجبتا المطابقة ضابطهما أن يكون جنساً قصد[١١] إلى اختلاف أنواعه، نحو: خسر الأشقياء أعمالاً، أو غير جنس وخيف اللبس، نحو: نظف زيد أثواباً[١٢]، ومعنى هذه المطابقة مطابقة الواقع لا مطابقة[١٣] الاسم السابق، فإن الاسم السابق[١٤] واحد.

---

(١) غنيا، د.
(٢) ولمية، د، ز.
(٣) الأولى، ظ، وهو خطأ.
(٤) ليست في، ظ.
(٥) يقول، د.
(٦) كانت، د.
(٧) ليست في، د.
(٨) مسألتين، د، وليس صحيحاً.
(٩) ليست في، ز.
(١٠) جاوا، د.
(١١) قصدا، ز، ظ.
(١٢) ثوبا، د.
(١٣) مطابقة، د.
(١٤) سابق، د.

وراجحة[١] ترك المطابقة أن لايخاف[٢] لبس، نحو: حسن الزيدان، والزيدون وجهاً.

«**ويعرض لمميز الجملة**» ولمميز المفرد أيضاً وأهمله المصنف[٣] «**تعريفه لفظاً**[٤]»:

أما في مميز الجملة فكقولهم: أَلِمَ[٥] زيد رأسَهُ، ووجع بطنَهُ، وغَبِنَ[٦] رأيَهُ، وكقول الشاعر[٧]:

علام ملئت الرعبَ والحربُ[٨] لم تقد[٩] لظاها ولم تستعمل البيض[١٠] والسمر[١١]؟

وكقول الآخر[١٢]:

. . . . صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو[١٣]

---

(١) وراجحية، د.

(٢) نحاف، ظ.

(٣) والمصنف أهملها، د.

(٤) تعريف، د، ز، ظ.

(٥) آلم، . د، ولا يصح؛ إذ لا تمييز حينئذ.

(٦) وغير، د، وغين، ز.

(٧) لم أعرفه.

(٨) والحدب، ز، ظ.

(٩) تفد، د، وألحقت بالعجز في، ز، ظ.

(١٠) البنصر، ظ.

(١١) لم أقف له على سابق ولا لاحق، وهو في: الهمع ١: ٢٤٢، الدرر ١: ٢٠٩.

(١٢) راشد بن شهاب ـ بالشين المعجمية وبالسين المهملة ـ ابن عبدة اليشكري شاعر جاهلي.

(١٣) رأيتك لما أن عرفت وجوهنا . . . .

من قصيدة خاطب بها قيس بن مسعود اليشكري وتهكم ببني شيبان قوم قيس بن خالد الشيباني. مطلعها:

من مبلغ فتيان يشكر أنني أرى حقبة تبدي أماكن للصبر؟

وقبل الشاهد:

على أن قيساً قال: قيس بن خالد ليشكر أحلى مالقينا من التمر =

واستشهد ابن هشام على ذلك بقول الآخر[١]:

إلى ردح من الشيزى[٢] ملاء لباب[٣] البُرِّ يلبك بالشهاد[٤]

ولا يصح الاستشهاد به لا على رأي المصنف؛ لأنه من تمييز [المفرد عنده، ولا على رأي غيره؛ لأنه من تمييز[٥]] [النسبة[٦]] فيما يضاهي الجملة لا في الجملة.

وأما في مميز[٧] المفرد فكقولهم: الأحد عشر الدرهم، وكم ناقة وفصيلَها لك.

«**فيقدر تنكيره**»: إما بتقدير زيادة [أل[٥]] فيما هي فيه، أو بتقدير الإضافة منفصلة فيما هو مضاف، فيكون نحو: ألم[٨] رأسه بتقدير (رأساً)، ويجري ذلك في نحو:

. . . . ملاء لباب البر . . . .

أي: لباباً من البر، وفي نحو: كم ناقة [وفصيلها: أي[٩]] وفصيلاً لها.

= وبعده:

رأيت دماء أسهلتها رماحنا شآبيب مثل الأرجوان على النحر

يروى: (. . . . ياقيس خالد) (. . . . . عرفت جلادنا) (رضيت. . . . يابكر. . .)

أسهلتها: أسألتها. شآبيب، جمع شؤبوب: الدفعة. الأرجوان: صبغ أحمر يشبه به الدم.

المفضليات: ٣١٠ ـ ٣١١، شرح التسهيل ١٣٢: أ، ابن مالك ١: ٩٨، ابن الناظم ٣٩، ابن عقيل ١: ١٥٨ ـ ١٥٩، المقاصد ١: ٥٠٢، ٣: ٢٢٥ ـ ٢٢٦، التصريح ١: ١٥١، ٣٩٤، الأشموني ١: ١٨٢، الهمع ١: ٨٠، ٢٥٢، شواهد ابن عقيل ٢٧ ـ ٢٨، الدرر ١: ٥٣، ٢٠٩.

(١) أمية بن أبي الصلت.

(٢) السيري، د. المشتري، ز، الشزى، ظ.

(٣) ألحقت بالصدر في، ز، ظ.

(٤) مرّ في ٢: ٣٦٠.

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٦) ليست في، ز.

(٧) تمييز، ظ.

(٨) آلم، د، ولا يصح؛ إذ لا تمييز حينئذٍ.

(٩) ليست في، ظ.

«**أو يؤوَّل ناصبه**[(١)] **بمتعدٍ بنفسه**» كما قال المبرد في ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[(٢)]: إن (سفه) بمعنى (ضيع)[(٣)]، وقيل: بمعنى (هلك)، وقال الزمخشري[(٤)]: بمعنى (امتهن[(٥)]). لكنه إذا أول بذلك خرج عن التمييز وبقي مفعولاً به، فلا ينتظم هذا التأويل مع أول كلامه، وكذلك التأويلان [بعده[(٦)]]، وإصلاحه[(٧)] أن يقال: و[قد[(٦)]] يرد بعد الجملة ما يصح جعله تمييزاً باعتبار المعنى، ويمنع مع ذلك تعريفه فيقدر تنكيره، أو يؤوّل ناصبه بمتعد بنفسه «**أو بحرف جر**[(٨)] **محذوف**» كما قيل: إن التقدير: ألم في رأسه، ووجع[(٩)] في بطنه، وغبن[(١٠)] في رأيه. «**أو ينصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز محكوماً بتعريفه**» كما وقع في الحديث: (أن امرأة كانت تهراق الدماء[(١١)]) فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، ثم نصب (الدماء) على التشبيه بالمفعول به.

---

(١) ناصبة، ز.

(٢) ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ١٣٠ البقرة (٢).

(٣) ضع، د.

(٤) في الكشاف ١ : ١٨٩.

(٥) أهملت التاء في، د.

(٦) ليست في، د.

(٧) عطفت ب (أو) في، د.

(٨) أهملت الجيم في، ظ.

(٩) ووقع، د.

(١٠) وعير، د.

(١١) عن سليمان بن يسار عن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ وأخرجه بعضهم عن زينب بنت أبي سلمة، وفي السند الأول عند بعضهم رجل مجهول بين سليمان وأم سلمة، والحديث في شأن امرأة على عهد رسول الله ﷺ ـ كانت تهراق الدماء، فسألت أم سلمة، فاستفتت لها رسول الله ﷺ.

تهراق: بضم التاء وفتح الهاء ـ مضارع مبني للمفعول، ماضيه هراق، وأصله أراق، أبدلت همزته هاء، وحق هذه الهمزة أن تحذف من المضارع؛ لئلا يلتقى همزتان متحركتان في أول المضارع المسند إلى ضمير المتكلم، وطرد هذا الحذف في المسند إلى غيره إجراءً للباب على سنن =

قال المصنف في الشرح[(١)]: ويجوز أن يكون أراد (تُهريق[(٢)] الدماء) ببناء الفعل للفاعل، ثم قلب كسرة الراء فتحة[(٣)] وقلب الياء ألفا على لغة طيّ كقولهم - في (جارية[(٢)]) و (ناصية[(٤)]) - جاراة[(٥)] و (ناصاة[(٢)]). وقال شاعرهم[(٦)]:

نستوقد[(٧)] النبل بالحضيض ونصطا د[(٨)] نفوسا بُنَت على الكرم[(٩)]

وعليه فيكون[(١٠)] (الدماء) مفعولا به، وهذا التخريج مردود؛ لأن شرط ذلك عند أهل [هذه[(١١)]] اللغة تحرك الياء، وهي[(١٢)] [في[(١١)]] (تهريق[(١٣)]) ساكنة[(١٤)]. ولا يكون

= واحد، فلما قلبت الهمزة هاءاً زال المحذور فثبتت وحركت بحركة الهمزة، وهي الفتحة. الدماء: أعر به الشارح مفعولاً به على التشبيه، أي أنه نصب بالفعل اللازم المنزّل منزلة الفعل المتعدي، وقيل: نصب على حذف الخافض، أي: تهراق بالدماء، ونصبه بعضهم بفعل محذوف، أي: يهريق الله الدماء.
مالك ١: ٨٠، أحمد ٦: ٣٢٠، أبو داود ١: ح ٢٦٨، ٢٨٢، النسائي ١: ١١٩، ١٢٠، ١٨٢.

(١) على التسهيل ١٣٢: ب.
(٢) أهملت التاء في، د.
(٣) فتحة، ز.
(٤) وصيه، د، وناصبة، ز، ظ.
(٥) أهملت الجيم في، ز، والتاء في، د، ظ.
(٦) رجل من بني بولان من طيِّيء، أو رجل من بلقين بن جسر.
(٧) أهملت النون في، د، وثنيت من فوق في، ز، ظ، وكل ذاك تصحيف.
(٨) ويصطاد، د.
(٩) ثاني بيتين أنشدهما أبو تمام، وقبله:
نحن حبسنا بني جديلة في نار من الحرب حجمة الضرم
يروى: (تستوقد . . . . .) (ونقتاد نفوساً صيغت على كرم) ولا شاهد في هذه الرواية.
جديلة: حي في طيىء وفي الأزد وفي قيس عيلان، والمراد الأول. حجمة: ملتهبة. الضرم: الالتهاب. النبل: مفعول به على رواية (نستوقد)، وفاعل على رواية (تستوقد)، والمراد أن النبل تضرب الحجارة فتقدح منها النار لقوة الرامي. الحضيض: أسفل الجبل.
الحماسة ١: ١٦٢ - ١٦٣، شرح التسهيل ١٣٢: ب، شرح الشافية ١: ١٢٤، ٣: ١١١، شواهد الشافية ٤٨ - ٥٠.
(١٠) فتكون، ظ.
(١١) ليست في، د.
(١٢) وهو، د.
(١٣) يهريق، د.
(١٤) ساكنة، د، ز.

منصوباً على التمييز والحالة أنه محكوم بتعريفه بأن[١] قلنا بأنه تمييز حكمنا بتنكيره بناءً على أن الألف واللام زائدة. «**خلافا للكوفيين**». (فإنهم جوزوا[٢] نصبه على التمييز مع الحكم بتعريفه تمسكاً بالظواهر المتقدمة وقد سلف[٣]) تأويلها.

«**ولا يمنع تقديم المميِّز على عامله إن كان فعلاً متصرفاً**» نحو: طاب زيد نفساً، وغرست الأرض شجراً، فتقول: نفساً طاب زيد، وشجرا غرست[٤] الأرض. «**وفاقاً للكسائي والمازني والمبرد**[٥]» ومنعه الباقون[٦]، قيل: لأنه في الأصل فاعل كما في المثال [الأول؛ إذا أصله: طابت نفس زيد، أو نائب عن الفاعل كما في المثال[٧]] الثاني، إذا هو في معنى: غرس شجر الأرض، والفاعل لا يتقدم على الفعل، فكذا ماهو بمعناه، وهذا غير جيد؛ إذ ربما يخرج[٨] الشيء عن / أصله، ولا يراعى ذلك الأصل[٩]، كمفعول مالم يسم فاعله، فإنه لما كان منصوباً كان تقديمه على الفعل جائزاً، فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل، فأي مانع من أن يكون للفاعل أيضاً ـ إذا صار على صورة[١٠] المفعول ـ حكم المفعول من جواز التقديم؟.

٣٨٢

وسلك ابن الحاجب في تعليل منع التقديم طريقاً أخرى، فقال: إن الأصل في التمييز أن يكون موصوفاً بما انتصب عنه أو بما يتضمن ما انتصب عنه، سواء كان عن مفرد أو نسبة، وكان الأصل: عندي خل راقود، وسمن منوان، وكذا

---

(١) بل أن، د، باي أن، ز.
(٢) أجازوا، ظ.
(٣) ما بين الهلالين كرر في، د، وأسقط في الأولى (بتعريفه).
(٤) أهملت الغين في، ظ.
(٥) نص على ذلك في المتقضب ٣: ٣٦ ـ ٣٧.
(٦) وعلى رأسهم سيبويه صرح بذلك في كتابه ١: ١٠٥.
(٧) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٨) أهملت الياء في، د.
(٩) للأصل، ز.
(١٠) في صورة، د.

كان ـ في (طاب زيد نفساً) ـ لزيد نفس طابت، وإنما خولف ذلك عند فرض الإبهام أولاً؛ ليكون أوقع[١] في النفس، لأنها مجبولة[٢] على التشوف[٣] إلى معرفة ماأبهم عليها، وأيضاً إذا فسرته بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالاً وتفصيلاً، وتقديمه مما يخلّ بهذا المعنى، فلما كان تقديمه[٤] يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزاً امتنع التقديم[٥].

وأما المجوِّزون ـ ومنهم المصنف ـ فنظروا إلى قوة العامل فأجازوا تقديم التمييز عليه قياساً على سائر الفضلات في الحال وغيرها، واستند المصنف مع ذلك إلى السماع كقوله[٦]:

ردت بمثل السِّيد نهد[٧] مقلِّص كميش[٨] إذا عطفاه ماءً تحلبا[٩]

(١) الرفع، د.
(٢) أهملت الجيم في، د.
(٣) الشوق، د، التشوق، ز.
(٤) أهملت التاء في، د.
(٥) تقديم، د، مع إهمال القاف.
(٦) ربيعة بن مقروم بن قيس الضبي (. . . ـ بعد ١٦ . . . . ـ = ٦٣٧م) شاعر مضري مخضرم شهد القادسية، وغيرها من الفتوح.
ابن قتيبه ١ : ٣٢٠ ـ ٣٢١، الأغاني ٢٢ : ٩٧ ـ ١٠٥، الإصابة ١ : ٥٢٧، الخزانة ٣: ٥٦٦ ـ ٥٦٧.
(٧) أهملت النون في، ز، لهد، ظ.
(٨) كحيس، ز، ظ.
(٩) تحليا، د، تجلبا، ظ، والبيت من قصيدة مطلعها:
تذكرت ـ والذكرى تهيجك ـ زينبا وأصبح باقي وصلها قد تقضبا
وقبل الشاهد:
وواردة كأنها عصب القطا تثير عجاجاً بالسنابك أصهبا
وبعــده:
وأسمر خطيّ كأن سنانه شهاب غضاً شيّعته فتلهبا
يروى: (وزعت بمثـل . . .) (كففت بمثل . . . .) (جهيز إذا . . . .) تقضّب: تقـطّع. واردة: قطيع الخيل. عصب: جماعـات، الواحد عصبة، شبه الخيل في سرعتها =

وقول الآخر:[١] :

إذا المرء[٢] عيناً قَرَّ بالعيش مثرياً[٣] ولم يعن بالإحسان كان مذمما[٤]

وقول الآخر:[٥] :

ضيعت[٦] حزمي في إبعاديَ الأملا وما[٧] ارعويت وشيباً رأسيَ اشتعلا[٨]

وقول الآخر:[٩] :

أنفساً[١٠] تطيب بنيلِ المنى وداعي المنون ينادي جهارا[١١]

وقال الآخر[١٢]:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق يطيب[١٣]

= بالقطا. السنابك: جمع سنبك مقدم الحافر. وزعت: كففت. السيد: الذئب. نهد: ضخم. مقلص: طويل القوائم. كميش: جاد في عدوه. جهيز: شديد الجري. شيّعته: ألهبته.

المفضليات ٣٧٥ ـ ٣٧٨، الأصمعيات ٢٢٤ ـ ٢٢٥، الشجري ١: ٣٣، شرح التسهيل ١٣٢: ب، ابن الناظم ١٣٩، المغني ٢: ٥١٥، المقاصد ٣: ٢٢٩ ـ ٢٣٣، الأشموني ٢: ٢٠٢، السيوطي ٢: ٨٦٠ ـ ٨٦١.

(١) لم أهتد إلى اسمه.

(٢) المرى، د.

(٣) مشريا، ز، ظ.

(٤) أهملت الذال في، ظ، ولم يستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ولا في شرح الكافية في هذا الموضوع، وهو في المغني ٢: ٥١٥، والأشموني ٢: ٢٠٢.

(٥) لم يسموه.

(٦) أهملت الضاد في، د.

(٧) ألحقت بالصدر في، ز.

(٨) رواية ابن مالك في شرح التسهيل: (.... ورأسي شيباً اشتعلا). شرح التسهيل ١٣٣: أ، المغني ٢: ٥١٥، ابن عقيل: ٥٦٦، المقاصد ٣: ٢٤٠ ـ ٢٤١، الأشموني ٢: ٢٠١، السيوطي ٢: ٨٦١، شواهد ابن عقيل ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٩) لم أقف على اسمه.

(١٠) أنفسنا، ز.

(١١) راجعه: شرح التسهيل ١٣٣: أ، المغني ٢: ٥١٥، المقاصد ٣: ٢٤١ ـ ٢٤٢، التصريح ١: ٤٠٠، الأشموني ٢: ٢٠١، السيوطي ٢: ٨٦٢.

(١٢) المخبل السعدي، أو أعشىٰ همدان، أو قيس بن الملوح، ولعل أقواها أولها.

(١٣) تطيب، د، ز، ظ، ولا يصح؛ لأن الضمير عائد إلى (حبيبها)، والشاهد ـ في ماذكر العيني ـ =

والجواب عن القياس بالفرق، فإن التقديم فيما نحن فيه مخل[١] بالغرض[٢] من التأخير كما بينا[٣] [فيمتنع[٤]]، بخلاف غيره، وعن السماع بأن الأبيات كلها ليست بقاطعة في المطلوب ولا ظاهرة فيه؛ إذ عطفاه ـ في البيت الأول ـ مرفوع بمحذوف[٥] يفسره المذكور، والناصب للتمييز هو المحذوف، والتقدير[٦]: إذا تحلب[٧] عطفاه ماء[٨] تحلبا[٩]، وكذا القول في البيت الثاني؛ إذ التقدير[٦] فيه: إذا قرَّ المرء عيناً قر بالعيش، وكذا[١٠] عندي في البيتين اللذين بعدهما؛ إذ التقدير[٦] فيهما: وما ارعويت واشتعل شيبا[١١] رأسي اشتعل، وأتطيب[١٢] نفساً تطيب بنيل المنى، ولكن ابن هشام[١٣] خرجهما[١٤] على الضرورة[١٥] مع إمكان

= من أول قصيدة، وبعده:

إذا قيل: من ماء الفرات وطيبه تعرض لي منها أغنّ عضوب

وفي البيت الشاهد روايات: (وماكاد. . .) (. . . . نفسي بالفراق تطيب) (ولم تك نفس بالفراق تطيب)، ولا شاهد في الأخيرتين.

سيبويه: ١ : ١٠٨ (من زيادات المازني)، المقتضب ٣: ٣٧، الخصائص ٢ : ٣٨٤، التبريزي ٣ : ٢٨١، ابن يعيش ٢ : ٧٣، ٧٤، شرح التسهيل ١٣٣، أ، ابن الناظم ١٣٩، ابن عقيل ١ : ٥٦٥، المقاصد ٣: ٢٣٥ ـ ٢٣٩، الأشموني ٢ : ٢٠١، الهمع ١ : ٢٥٢، شواهد ابن عقيل ١٣٨، الدرر ١ : ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(١) أهملت الخاء في، د.
(٢) أهملت الغين في، د.
(٣) بيناه، د.
(٤) سقطت من، ز، ظ.
(٥) أهملت الباء في، د.
(٦) أهملت التاء في، د.
(٧) تجلب، ظ.
(٨) يا، د.
(٩) أهملت الباء في، د، تجلبا، ظ.
(١٠) وكان، ز.
(١١) أهملت الشين في، ز.
(١٢) والطيب، د.
(١٣) في المغني ٢ : ٥١٥.
(١٤) خرجها، ز، ظ.
(١٥) الصورة، ظ.

تخريجها[١] على ماخرج عليه البيتان الأولان، وأما البيت الأخير فقيل فيه: [إن قائله مجهول، وقال ابن السِّيد: الرواية[٢] (وما كان نفسي) كذا قال الزجاج، وعلى[٣]] تقدير أن يروى (نفساً) بالنصب يمكن أن يكون اسم (كان) ضميراً يعود إلى الحبيب، و(نفساً) خبرها، والجملة بعده صفة له لا خبر لـ (كان).

«**ويمنع**[٤]» تقديم[٥] التمييز على عامله «**إن لم يكنه**» أي: إن لم يكن فعلاً متصرفاً. «**بإجماع**» فيدخل في ذلك مايكون التمييز فيه عن المفرد، نحو: عشرون[٦] درهماً على ما يقوله[٧] المصنف وغيره، ونحو[٨]: زيد طيب نفساً، وزيد أكثر مالاً من عمرو، ولله در زيد فارساً، فإن امتناع تقديم[٥] مثل هذا مجمع عليه، وإن كان الاختلاف فيه[٩] هل هو من تمييز النسبة أو المفرد، وكذا [نحو[٣]]: نعم رجلاً زيد، وحبذا[١٠] رجلاً عمرو[١١]، ولا يتقدم بإجماع: إما لأنه[١٢] من تمييز الجملة والعامل غير متصرف كما يقول المصنف، أو لأنه من تمييز المفرد كما يقول غير المصنف. «**وقد يستباح في الضرورة**» كقول الشاعر[١٣]:

ونارنا لم يُرَ[١٤] ناراً مثلُها قد عرفت ذاك معدٌّ كلُّها[١٥]

(فهذا مما[١٦] أجمع على امتناعه في السعة، ولكنه جُوِّز للضرورة)[١٧].

---

(١) تخرجها، ظ. (٢) أهملت التاء في، ز، ظ. (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٤) ويمتنع، د. (٥) أهملت التاء في، د. (٦) عشرين، د.
(٧) أهملت الياء في، د. (٨) نحو، د. (٩) أهملت الفاء في، د.
(١٠) أو حبذا، د. (١١) عمر، د. (١٢) أمثالا به، د
(١٣) مجهول. (١٤) تر، د.
(١٥) الاستشهاد به في (نارا) حيث قدم التمييز على عامله الجامد (مثلها) وهو نائب الفاعل، ومثل ذلك ممتنع في السعة مقبول في الضرورة، وهذا مبني على أن الرؤية بصرية، ويمكن أن يدعى أنها قلبية، وحينئذ فـ (نارا) مفعول ثان قدم على المفعول الأول (مثلها)، ولا شاهد على هذا التخريج.
شرح التسهيل ١٣٣: أ، ابن الناظم ١٣٩، المقاصد ٣: ٢٣٩ ـ ٢٤٠، الأشموني ٢: ٢٠١. (١٦) أما، د، وصححها في الإعادة. (١٧) ما بين الهلالتين مكرر في، د.



الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الحديث والأثر.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأمثال.

فهرس الآيات

رقم الآية | رقم الصفحة

سورة البقرة

تابع فهرس الآيات

تابع فهرس الآيات

تابع فهرس الآيات

سورة المائدة

تابع فهرس الآيات

	رقم الآية	رقم الصفحة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

تابع فهرس الآيات

سورة الانفال

تابع فهرس الآيات

تابع فهرس الآيات

تابع فهرس الآيات

تابع فهرس الآيات

تابع فهرس الآيات

قافية الباء

رقم الصفحة

قافية التاء

قافية الحاء

قافية الدال

قافية اللام

رقم الصفحة

قافية الميم

رقم الصفحة

قافية النون

قافية الهاء

فهرس الأمثال

رقم الصفحة

مطابع الحميضي ت 4581000 ف 4592217 الرياض